



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

دور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي
- دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2019) -

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة(ة): عابد سليمة

أهم لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
السيد: حمداني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
السيد: حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقررا
السيدة: كنيصاب جميلة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2	ممتحنة
السيد: شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	ممتحنا
السيدة: فندي سهيلة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة تلمسان	ممتحنة
السيدة: عتيق عائشة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مستغانم	ممتحنة

السنة: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

الآية 43 من سورة النحل

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ

زِدْنِي عِلْمًا﴾

الآية 114 من سورة طه

اللهم انفعني بما علمتني

وعلمني ما ينفعني

وزدني علم

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر
إلى من يرتعش قلبي لذكره
إلى حكمتي وعلمي
إلى أدبي وحلمي
إلى طريقي المستقيم
إلى طريق الهداية
أهديه هذا البحث أي
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمة الغالية
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي
إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات
إلى من جعلهم الله إخوتي بالله
إلى من أتمنى أن تبقى ذكراهم في حياتي وفي مساري العلمي
إلى كل أساتذة جامعة وهران 02
وأخص بالذكر أستاذي الفاضل حاكمي بوحفص

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لتقديم هذا البحث ويسر لنا امرنا ووهب لنا العلم

النافع ويسر طريق العلم لنا

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما اعنتني ووفقتني...

وأقدم أيضا بشكري لكل أعضاء اللجنة

بقبول الإشتراك في مناقشة هذا البحث

وأخص بالشكر أستاذي الفاضل الذي نور درب علمي

بالنصائح والتوجيهات

الأستاذ: حاكمي بوحفص

المقدمة العامة

1. التقديم:

اجتهد العديد من الاقتصاديين على غرار جوفر وهال 1999؛ داني رودريك 2002 الذي أكد على الإرث الإستعماري وعلى فترات طويلة بتفسير الفروقات الاقتصادية بين مختلف الدول؛ وكان نتيجة هذه الدراسات ثلاث نظريات لتفسير ذلك وهي النظرية الجغرافية التي أكدت على دور العوامل الطبيعية والبيئية في إحداث فروقات بين المناطق الجغرافية للدول، والنظرية الكلاسيكية الجديدة التي ركزت على دور رأس المال الفيزيقي والبشري في رفع مستوى النمو، وأخيرا ظهرت النظرية المؤسساتية لتبرز أهمية المؤسسات والقوانين المنظمة للاقتصاد في خلق بيئة مؤسساتية مدعمة للأسواق والتي بدورها ترفع مستويات النمو الاقتصادي؛

تعتبر المؤسسات من أبرز محددات النمو الاقتصادي من خلال تحقيقها للكفاءة الاقتصادية، بتوفير الفرص المتكافئة ورفع المشاركة في الحياة الاقتصادية بتحفيز الاستثمار في رأس المال، وكذا تطوير مسار التنمية البشرية، مما يجعلها تشكل لإكيزة الأساسية للنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل، ومن هنا يبرز دور المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛ ويتطرق هذا البحث للإيجاد العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي؛ والجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من السياسات في سبيل رفع مستويات النمو منها النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تراهن على دور الاستثمار في رأس المال الفيزيقي والبشري¹؛ ومع مطلع تسعينيات القرن الماضي تبنت الجزائر تشريعات وقوانين جديدة لإصلاح اقتصادها، تماشيا مع توصيات المؤسسات الدولية، والمستلهمة من النظرية المؤسساتية في التنمية، والتي تفسر بطريقة أو بأخرى عجز الدول الفقيرة والنامية والتي ترجع إلى عدم توفر الشروط المؤسساتية المنظمة للاقتصاد، والتي تشجع حكم القانون، ومحاربة الفساد، وحماية الملكية والعقود القانونية وغيرها من الإجراءات والأطر القانونية الملائمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي؛

وفي دراسة شهير أعدها كل من "Keefer and Knack 1997" أن المؤسسات هي المحدد الرئيسي لاستفادة الدول من أثر الإقلاع الاقتصادي، بينما البلدان الفقيرة لها امتياز الاستفادة من التكلفة المنخفضة للحصول على التكنولوجيا المتطورة ومن تراجع عائدات التكنولوجيا في البلدان الغنية، والتي لا يمكن الاستفادة منها إلا بتوفر أطر مؤسساتية وبالتالي تضييع فرص الإقلاع الاقتصادي؛²

¹ Addison, T. Bali moune-Lutz (2006) : " **Economic reform when institutional quality is Weak : The case of the Maghreb** ", Journal of Policy Modeling, Vol 28, pp1029-1043.

² Keefer, P. Knack, S (1997) : " **Why Don't Poor Countries Catch-Up ? A Cross National Test of Institutional Explanation** ", Economic Inquir., Vol.25, July, pp..591

ومؤخرا أكد العديد من الإقتصاديين المؤسساتيين على فكرة أن المؤسسات الجيدة للإقتصاد؛ من خلال الأطر القانونية والتنظيمية الجيدة للنشاط الإقتصادي وهو ضروري للنمو الإقتصادي؛ كبيروقراطية غير فاسدة ونظام قانوني يحمي الملكية ويلزم تنفيذ العقود، وضبط قانوني معتدل للنشاط الإقتصادي؛ فالعديد من الدراسات أكدت أن التطور الإقتصادي للبلدان الأوروبية كانت من خلال المؤسسات الجيدة.¹

2. إشكالية البحث:

بناء على القصور في الفكر الكلاسيكي السائد الذي تجاهل طبيعة البيئة المحيطة بالإقتصاد بوصفها متغيرة ومؤثرة في الإقتصاد ونموه؛

ينطلق البحث من تساؤل عن دور المؤسسات (النظام والقوانين والمجتمع) في دعم النمو الإقتصادي؟

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المؤشرات المؤسساتية في رفع معدلات النمو الإقتصادي؟

بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ما هو محتوى الإصلاحات المؤسساتية؟

➤ ماهي أهم الإصلاحات المؤسساتية التي قامت بها الجزائر للرفع من المؤشرات الاقتصادية؟

➤ كيف يمكن أن تساهم المؤشرات المؤسساتية في رفع معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر؟

3. فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية التي فحواها أن جل ما قدمته المدرسة المؤسساتية هو فهم دور المؤسسات في توجيه الإقتصاد من خلال

تشكيل قواعد منظمة لتسيير العملية الإقتصادية وكفاية الأسواق المسؤولة عن النمو والتنمية؛ ومن دون مؤسسات فعالة تتعرض

الإقتصاديات إلى الأزمات وإلى إعاقة النمو الإقتصادي؛ ولمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على الفرضية الآتية:

تعتبر المؤسسات السبب الرئيسي في رفع معدلات النمو الإقتصادي.

بالإضافة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

✓ تركز الإصلاحات المؤسساتية على المستوى الجزئي للإقتصاد؛

✓ تبنت الجزائر كغيرها من الدول العديد من الإصلاحات المؤسساتية؛

¹ La Porta, R., Lopez de Silanes, F., Sheifer, A., and Vishney, R (1999) : " The Quality of Government ", Journal of Law and Economics and Organizations, Vol.15, No.2, pp.222-223.

✓ هناك علاقة إيجابية قوية بين المؤشرات المؤسساتية ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية الحكامة ومحاربة الفساد الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي؛ وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة.

4. أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بي إلى اختيار الموضوع من بينها:

- أسباب شخصية لميلي لهذا الموضوع؛
- دراساتي القليلة لموضوع الاقتصاد المؤسساتي والتي كانت فرصة دفعتني للبحث فيه؛ وفهمه أكثر؛ من خلال استكمال مشروع البحث لمذكرة الماجستير؛
- التماسي في هذا الموضوع ما هو أقرب إلى الواقع؛ خاصة وأنه يهتم بكل ما هو جزئي على مستوى المؤسسة؛ وربطت هذا الموضوع بالنمو الاقتصادي كمحاولة مني؛ للوصول إلى أهم الحلول التي يقترحها هذا العلم الحديث نسبيا؛ وخاصة مع الثورات الشعبية والسخط على الحكومات من طرف الشباب والذي يهدف إلى العيش الكريم؛ فلا يمكن أن يتحقق له ذلك إلا من خلال النمو الاقتصادي، الذي يحقق الرفاهية المعيشية للفرد من خلال رفع معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

5. أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهمية الاقتصاد المؤسساتي وكل ما يطرحه من علاجات لجميع المشاكل الاقتصادية وخاصة على المستوى الجزئي؛ والتي لها دور فعال بشكل أو بآخر، في زيادة النمو الاقتصادي، وكذلك معرفة سعي الجزائر في إتباع بعض السياسات المطروحة والمتعلقة بإصلاحات الجيل الثاني؛ والتي كان لها الفضل في طرح النظريات الاقتصادية المؤسسية وتطويرها؛ ومحاولة إسقاط التوصيات التي خرج بها الجيل الثاني من الإصلاحات على حالة الجزائر للاستفادة وإفادة كل قارئ لهذا البحث؛ ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية السياسة وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها؛ ومن خلال الدراسة التطبيقية نحاول إثبات أهمية مؤشرات الحوكمة كأحد أهم المؤشرات المؤسساتية في رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

6. أهداف البحث:

- تهدف من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من النقاط النظرية والتقييمية يتمثل أهمها فيمايلي:
- معرفة الاقتصاد المؤسساتي ونظرياته وإبراز مراحل نشأته ودوره في زيادة النمو الاقتصادي؛
 - معرفة أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ودورها في تفعيل آداءه؛

- معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية المتبناة في الجزائر بالتركيز على الإصلاحات المؤسساتية؛
- معرفة أهم الإيجابيات والنقائص الموجودة في سياسات النمو المتبعة من طرف الجزائر؛
- تقييم السياسات المتبعة من طرف الجزائر وإثرائها بعد الاطلاع على أهم التجارب الناجحة عبر العالم في هذا المجال؛ مع الأخذ بعين الاعتبار للإمكانيات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

7. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتعلق الدراسة بحالة الجزائر؛
- أما الحدود الزمانية: فتخصص الفترة 2000 إلى 2019.

8. منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وعلى الدراسة القياسية في الجانب التطبيقي كمايلي:

- الإطار العام والمفاهيم النظرية للإقتصاد المؤسسي والذي تحاول الدراسة من خلاله معرفة الإقتصاد المؤسسي، ومختلف النظريات الحديثة المفسرة له ومعرفة واقع وآلية الحوكمة المؤسسية وسبل تفعيلها؛
- لمحة نظرية لمختلف نظريات النمو الاقتصادي؛
- الدراسة التطبيقية من خلال معرفة جهود الجزائر من أجل إرساء الإطار المؤسسي لحكومة المؤسسات المهمة لرفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي بأخذ مؤشرات الحوكمة باعتبارها من أهم المؤشرات المؤسساتية ودورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- وأخيرا خاتمة عامة نلخص فيها أهم ما ورد في هذه الدراسة من نتائج بالإضافة إلى مختلف التوصيات المقدمة للعمل بها.

9. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من البحوث والدراسات الأثر الإيجابي لطبيعة النظام السياسي والقانوني والإقتصادي (أي المؤسسات السائدة) في النمو الإقتصادي إذ يلاحظ الباحثون أن التقدم والرفاه الإقتصادي يتزامن دائما مع جودة البيئة المحيطة بالإقتصاد من أنظمة وقوانين وأعراف وسياسات.. إلخ نذكر من هذه الدراسات:

❖ دراسة بريان ليفي **Brian Levy (1997)**: "كيف تستطيع الدول تدعيم أسواقها"؛ والذي قدم دور الدولة في تدعيم

الأسواق؛ فالدولة والأسواق يلعبان دور مكملين لبعضهما والدولة مسؤولة عن إرساء أسس تنمية الأسواق وذلك من خلال كل من حقوق الملكية؛ والمعلومات والتنسيق.

❖ دراسة سانجاي برادان **Sanjay Pradhan (1997)**: "تحسين قدرة الدولة المؤسسية"؛ والذي وضع في بحثه؛ أنه

لتحسين قدرة الدولة المؤسسية؛ هناك ثلاث مجموعات من الآليات المؤسسية المترابطة فيما بينها والتي يمكن أن تحسن من مصداقية الدولة وإستجابتها وخضوعها للمساءلة وهي:

أولاً: القيود والقواعد؛ أي تقوية أدوات التقييد الرسمية مثل إستقلال السلطة القضائية وفصل السلطات والتي لها دور في خلق جو مناسب للأداء الفعال للأسواق.

ثانياً: التعبير عن الرأي والمشاركة حيث تتيح الآليات مثل مجالس التشاور بين القطاعين العام والخاص، وللمجتمع المدني الفرصة لإبداء الرأي في أنشطة الدولة، وتعزيز المشاركة بين الدولة ومواطنيها، تسمح لأصحاب المصلحة الفرصة لتقديم المدخلات والقيام بالإشراف وممارسة الضغط من أجل التغيير.

ثالثاً: الضغوط التنافسية والتي تحد من الأسواق ومن المجتمع المدني، ومن أجهزة الدولة الأخرى من قدرتها على ممارسة إحتكارها في منع السياسة، وفي تقديم الخدمات.

❖ دراسة تشيريل و. جراي **Chery W. Gray (1997)**: "إصلاح الأنظمة القانونية في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة

إنتقال"؛ والتي توصل من خلالها إلى أنه حتى تتمكن البلدان من إصلاح كل من مضمون وإجراءات أنظمتها القانونية والتحرك نحو حكم القانون لأهميته في أداء الأسواق والتي تعتبر عامل مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ يمكن القول أن هناك ثلاثة عناصر سياسة لقيام نظام قانوني يعمل جيداً في إقتصاد السوق "عرض من القوانين المتماشية مع إقتصاد السوق، مؤسسات مناسبة لتنفيذها وإنفاذها، وطلب على هذه القوانين من المشاركين في السوق".

❖ دراسة رومين إسلام **Roumeen Islam (2002)**: "مؤسسات لدعم الأسواق"؛ حيث توصل من خلال هذا

العمل إلى أهمية توفر المؤسسات السليمة؛ ولتحقيق ذلك هناك شروط ضرورية والواجب توفرها والتي سيتم التطرق لها في هذا البحث.

❖ دراسة داني رودريك وآرفيند سوبرامانيان **Dani Rodrik and Arvind Subramanian (2003)**:

"أسبقية المؤسسات: ماذا تعني وماذا لاتعني" والذي توصل من خلال دراسته حول أهمية المؤسسات في أداء الأسواق؛ أي أن المؤسسة تدعم الأسواق وذلك كونها:

أولاً: المنظمة للسوق؛ أي المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية، ووفورات الحجم ونقص المعلومات مثل المؤسسات الخاصة بالإعلام والاتصال والنقل والخدمات المالية.

ثانياً: المحققة لاستقرار السوق؛ أي أن المؤسسات التي تكفل إنخفاض التضخم وتقليل التقلبات الإقتصادية الكلية إلى أدنى حد، وتفادي الأزمات، مثل البنوك المركزية والقواعد الموازنة والضرائب، ونظم أسعار الصرف.

ثالثاً: التي تمنح الشرعية للسوق؛ أي المؤسسات التي توفر الحماية الإجتماعية والتأمين وترتبط بإعادة التوزيع، وإدارة المنازعات مثل نظم المعاشات وبرامج التأمين ضد البطالة والصناديق الإجتماعية الأخرى.

❖ دراسة دارون أسيموجلو **Daron Acemoglu (2003)**: "الأسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات

في التنمية الإقتصادية"؛ والذي توصل من خلال دراسته أن؛ للمؤسسة الجيدة ثلاث خصائص رئيسية:

أولاً: إنفاذ حقوق الملكية بالنسبة لقطاع كبير من المجتمع بحيث يصبح لدى الأفراد حافز للإستثمار والمشاركة في الحياة الإقتصادية؛

ثانياً: وجود قيود على أعمال النخبة والسياسيين وغيرهم من الجماعات القوية بحيث لا يستطيع هؤلاء الناس إنتزاع دخول وإستثمارات الآخرين أو خلق ميدان غير متكافئ للعب؛

ثالثاً: وجود درجة من تساوي الفرص بالنسبة إلى قطاعات كبيرة من المجتمع بحيث يستطيع الأفراد القيام بإستثمارات وخاصة في رأس المال البشري لإدخاله لسوق العمل بيد مؤهلة وكفؤة، والمساهمة في الأنشطة الإقتصادية المنتجة.

❖ دراسة دوغلاس نورث **(2005)**: "أسس علم الإقتصاد المؤسساتي الجديد" والذي أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية

والتحليل المؤسساتي، الذي يعنى مباشرة بنوع المؤسسات وأنظمة المعتقدات التي يجب فهمها قبل أن تتمكن من تحقيق النجاح؛ والذي بدوره يعود على جميع المجالات بما فيها فعالية أسواق العمل.

❖ دراسة كوفمان وآخرون **Kaufmann et al (2005)**: والتي هدفت إلى قياس العلاقة بين معايير الحكم الراشد

والنمو الإقتصادي؛ معبرا عنها بمعدل دخل الفرد، في 209 دولة للفترة (2004/1996) والتي نتجت عنها أن هناك معدل ارتباط

عالي، حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحاكمية إلى معدلات الدخل؛ كما إختبرو إحتمالية العلاقة السببية العكسية، أي من النمو

الإقتصادي إلى معايير الحاكمية ووجدو العلاقة ضعيفة؛ أي ارتفاع معايير الحاكمية الرشيدة في الدول الغنية ليس بسبب أنها غنية بل

لأنها تطبق مبادئ الحاكمية الرشيدة.¹

¹ Kaufmann, Daniel ; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2005), " **Measuring Governance Using Cross- Country Perceptions Data**", The World Bank, August.

❖ دراسة خان, Khan(2006): والتي أظهر من خلالها ضرورة البحث عن معايير مختلفة للحكم الراشد والتي تتلاءم وهياكل الدول النامية، والتي تتميز بمؤسسات ضعيفة عكس الدول المتقدمة التي تتميز بمؤسسات قوية وبالتالي أسواق كفؤة؛ وبالتالي خلص الدراسة إلى أن برامج الحكم الراشد فشلت في تحديد المعايير التي تحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية.¹

❖ دراسة كل من Mehlum H, Moene K and Torvik R (2006): توصلت أن التفاعل بين الإطار المؤسساتي الفعال والإيرادات النفطية له أثر على النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، فبينت أن تباين النمو في البلدان الغنية بالموارد راجع إلى الطريقة التي يتم فيها توزيع الربح من خلال الترتيبات المؤسساتية؛ ومن هنا يمكن التمييز بين المؤسسات في الدول الغنية بالموارد: وهي المؤسسات الصديقة المنتجة وهي التي يكون فيها نشاط البحث عن الربح والأنشطة الإنتاجية بمثابة أنشطة تكاملية وفي هذه الحالة تكون هناك علاقة إيجابية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي. وهناك المؤسسات الصديقة المهيمنة وهي التي يكون فيها نشاط البحث عن الربح والأنشطة الإنتاجية نشاطين متنافسين، وفي هذه الحالة وفرة الموارد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

❖ دراسة جانغ, Chang (2007): والتي أظهر من خلالها عدم إمكانية نقل نجاح الإصلاحات من بلد إلى بلد آخر تختلف خصائصه الداخلية؛ والتي تؤخذ بعين الاعتبار قبل سياسة إصلاحية لضمان نجاحها.²

❖ دراسة Iimi A (2007): والتي أعادت النظر في النظريات التي أثبتت بأن الدول الغنية بالموارد تتميز بنمو أقل من الدول التي تفتقر لها وشملت الدراسة 99 دولة، إذ بينت النتائج بأن ما يحدد درجة مساهمة الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية هو إدارة الحكم الرشيدة والمتمثلة في: الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة العالية، التنظيم الجيد وسياسة مكافحة الفساد وكلها عوامل تميز النوعية المؤسساتية ولها دور فعال في إدارة الموارد من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

❖ دراسة كل Mohsen Mehrara M., Alhosseini S. and Bahramirad D (2008): والذي أثبتنا بأن نظرية لعنة الموارد في البلدان النفطية غير مؤكدة، وذلك بعد تقسيمهم لهذه البلدان إلى بلدان ذات المؤسسات الضعيفة و بلدان ذات مؤسسات غنية؛ وقد إستخلصت الدراسة أن المجموعة الأولى يكون لعائدات النفط تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي، وفي المجموعة

¹ Khan, Mushtaq H. (2006), " **Governance and Development**", Paper Presented at the 'Workshop on Governance and Development' organized by the World Bank and DFID in Dhaka, 11-12 November.

² Chang, Ha-Joon (2007): "**Institutional Change and Economic Development**": An Introduction, in Chang, Ha-Joon (Editor),), Chapter 1, NY, USA: United Nation University Press, pp. 1-14.

الثانية، يكون لعائدات النفط تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي؛ وبالتالي فإن للمؤسسات دور في تعرض الدولة للعبة الموارد، بحيث كلما إزدادت مؤشرات النوعية المؤسساتية إزداد التأثير الإيجابي لعائدات النفط على النمو الاقتصادي.

❖ دراسة كل من **Olayungbo D.O. and Adediran K.A (2017)**: حول آثار العائدات النفطية

والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1991 إلى غاية 2111 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، بأخذ مؤشر الفساد كمتغير يعبر عن النوعية المؤسساتية؛ وبينت الدراسة بأن هناك تكامل طويل الأجل بين العائدات النفطية، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في المد القصير وعلاقة عكسية بينهما في المد الطويل، وفي نفس السياق وجود علاقة موجبة بين العائدات النفطية والنمو الاقتصادي في المد القصير وعلاقة سالبة بين المتغيرين على المدى الطويل وهذا ما يؤكد فرضية لعبة الموارد، واستخلصت الدراسة بأن العائدات النفطية لها تأثير أقل بكثير على النمو مقارنة بالنوعية المؤسساتية ومنه النوعية المؤسساتية أكثر أهمية في تفسير مساهمة العائدات النفطية في النمو الاقتصادي في نيجيريا.

❖ دراسة **Chourai S.M, Benbouziane M and Chibi A (2017)**: والتي أكدت على التفاعل

بين وفرة الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية في الجزائر، باستخدام مؤشرين وهما النوعية المؤسساتية (الفساد والمساءلة الديمقراطية) والإيرادات النفطية (الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ بحيث أشارت النتائج إلى أن زيادة الإيرادات النفطية يزيد بشكل كبير في الفساد في الجزائر، في حين أن التفاعل بين الإيرادات النفطية والمساءلة الديمقراطية إيجابي وذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية يمكن أن يحد من الفساد، وخلصت الدراسة أن وفرة الموارد النفطية في الجزائر تؤدي إلى تفاقم الضعف المؤسساتي والفساد بالإضافة إلى أن القواعد المؤسساتية الضعيفة تؤدي بوفرة الموارد النفطية إلى اعتماد كبير للاقتصاد الجزائري على عائدات قطاع المحروقات.

❖ ومن خلال دراستي هذه تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي، حيث بينت الدراسة معنوية العلاقة بين كل من "إبداء الرأي والمساءلة وفعالية الحكومة والإستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة حكم القانون" بعلاقة إيجابية مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ بينما عدم معنوية العلاقة بين نوعية الأطر التنظيمية في الأجل الطويل مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ وعدم معنوية العلاقة في الأجل القصير بين مراقبة ومكافحة الفساد مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ ذو التأثير السلبي وبالعلاقة عكسية في الأجل الطويل.

10. المفاهيم الإجرائية للبحث:

- **الإقتصاد المؤسسي:** هو منظور إقتصادي لمحاولات توسيع نطاق الإقتصاد من خلال التركيز على المعايير والقواعد التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي والإجتماعي والقانوني مع تحليل ما وراء الإقتصاد المؤسسي في وقت سابق لمبادئ الإقتصاد الكلاسيكي الجديد؛ يهتم بالعديد من الجوانب في التحليلات كحقوق الملكية، وتكاليف المعاملات، وطرق الحكم وقدراته على الإقناع والمعايير الإجتماعية والقيم الإيديولوجية، ومراقبة وآلية التنفيذ، خصوصية الأصول، والأصول البشرية، ورأس المال الإجتماعي، والمعلومات غير المتماثلة، السلوك الإستراتيجي، المخاطر الأخلاقية والضمانات التعاقدية، وعدم اليقين المحيطة، والقوة التفاوضية... الخ؛ ويؤكد الإقتصاد المؤسسي على الدراسة الأوسع للمؤسسات، ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة (الأفراد والشركات والدول والأعراف الإجتماعية) والتي لا تزال هذه التقاليد اليوم تعمل كنهج إبداعي قيادي يؤدي إلى إقتصاد أفضل.

- **الإصلاح المؤسسي:** بمعرفة إصلاحات الجيل الأول المركزة على الجانب الكلي للإقتصاد وإصلاحات الجيل الثاني المركزة على الجانب الجزئي للإقتصاد والمتمثل في الجانب المؤسسي والتشريعي من خلال تقوية المؤسسات التي تحمي المواطن وتضمن له الحق في الحياة الكريمة، أو في المحاكمة العادلة أو الحد من الظلم والتعسف الملازم لبعض أشكال استعمال السلطة، لا يمكن أن يكون إلا من خلال إطار قانوني وتشريعي والذي يترجم تدخل الدولة وحضورها؛ عن طريق صوغ وتقنين هذه المطالب ضمن إطار مؤسسي رسمي؛ وإعادة رسم حدود وصلاحيات الجهاز المؤسسي للدولة.

- **النمو الإقتصادي:** بمعرفة مختلف النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي القديمة والحديثة؛ كذلك معرفة نموذج النمو الجديد المتبع في الاقتصاد الجزائري؛ ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

11. صعوبات البحث:

أهم الصعوبات والمشاكل التي واجهتني لإعداد هذا البحث نذكر:

- تعدد المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث وصعوبة إختيار الأنجع منها؛
- تعدد المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث؛
- أغلب الإحصائيات غير موجودة والموجود منها متضاربة وقيم غير دقيقة في أغلب الحالات؛
- أغلبية المصادر المكتوبة في موضوع الإقتصاد المؤسسي باللغة الأجنبية، والتي إعتمدت في الكثير من الأحيان على ترجمة المعنى؛ أما المترجمة باللغة العربية فهي تقريبا ترجمة حرفية؛ والتي وجدت صعوبة كبيرة في فهم المعنى في بدايات بحثي.

12. خطة البحث:

تعتمد الدراسة على الخطة الآتية:

I. الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات؛ من خلال التطرق لـ:

- واقع الفكر المؤسسي الجديد؛

- النظريات المؤسسية؛

- ماهية الحوكمة المؤسسية.

II. دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي، من خلال التطرق لـ:

- النمو والتنمية "الأسس والمفاهيم"؛

- الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛

- المتطلبات المؤسسية للنمو الاقتصادي.

III. الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام منهج ARDL حالة الجزائر

(2019/2000)، من خلال التطرق لـ:

- واقع الإصلاح المؤسسي في الجزائر؛

- النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- دراسة قياسية لتأثير نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 2019/1996).

الفصل الأول:

الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات

المبحث الأول: واقع الفكر المؤسساتي الجديد

المبحث الثاني: النظريات المؤسساتية

المبحث الثالث: ماهية الحوكمة المؤسساتية

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

واجه الفكر الإقتصادي الكلاسيكي العديد من الإنتقادات من مدارس فكرية عديدة لأسباب كثيرة، وتعد المدرسة المؤسساتية واحدة من أهم تلك المدارس السائدة كونها نجحت في جعل المؤسسات إحدى المتغيرات التي يعنى بها البحث الإقتصادي في الآونة الأخيرة عكس المدرسة الكلاسيكية التي تفترض مثالية الأسواق؛ فإذا كانت السوق غير فعالة (مكلفة) تضطر الأطراف إلى الدخول في شركات تعاقدية لتجنب هذه السوق التي تعاني من الغموض (قلة المعلومات والشفافية) وعدم الأمان (حماية الملكية)؛ ولا يمكن ذلك إلا من خلال مؤسسات فعالة؛ كما دعت هذه المدرسة إلى إدخال العوامل المؤسسية وجعلها جزءا من النظريات التنموية؛ وتدعيما للفكرة القائلة: بـ " أن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد" إرتأيت في هذا الفصل معرفة المؤسسات، ومختلف النظريات الحديثة المفسرة لها ومعرفة واقع وآلية الحوكمة المؤسسية وسبل تفعيلها؛ بالإضافة إلى أهم المؤشرات المؤسسية؛ فالإصلاح المؤسساتي ركن أكثر من مهم من أركان عملية الإصلاح، ويصعب جدًا نجاح عملية الإصلاح بدون بناء مؤسسات ديناميكية وفاعلة قادرة على إنجاز الإصلاح وضمان إستدامته، فالقوة الدافعة للإصلاح تنطلق من الإصلاح المؤسساتي.

المبحث الأول: واقع الفكر المؤسساتي الجديد

الفرع الأول: ماهية الإقتصاد المؤسساتي الجديد

يمكن فهم الإقتصاد المؤسساتي الجديد من خلال التطرق للمفاهيم التالية:

1. تعريف المؤسسات:

إستخدم علم الإقتصاد مصطلح المؤسسة للدلالة على معنيين؛ الأول "ماديا" بمعنى المنظمة أي "مجموعة عناصر الإنتاج المادية وغير المادية التي تستخدم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع" أو "كل هيكل تنظيمي إقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني وإجتماعي بهدف دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو التبادل بين مختلف الأعوان الإقتصاديين أو القيام بكليهما (الإنتاج والتبادل) ضمن شروط إقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه وتبعاً لحجم ونوع النشاط.¹

وقد إنجّه الإقتصاديون منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى وضع مفهوم "غير مادي" للمؤسسة يستخدم لشرح أسباب عدم توافق السلوكيات الإقتصادية مع نظرية العرض والطلب؛ هذه المدرسة الفكرية ترجع جذورها إلى ما قام به أمثال " ثورستين فيبلن

¹ ناصر دادي عدون (1998): "إقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص11.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
"Thorstein Veblen"، "باريتو" و"جون آر كومونز John R. Commons" ¹؛ كما يستخدم رموز معاصرة في التحليل المؤسسي في علم الاقتصاد كدوغلاس نورث (1993) مفاهيم أخرى لمصطلح المؤسسة؛ حيث لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للمؤسسات، لكن سيتم التركيز على مجموعة من التعريف والمؤشرات المؤسسية الأكثر استخداماً والتي تساعد على التعرف على مفهوم المؤسسات كما يلي:

■ "مجموعة من القوانين التي تحكم الاقتصاد في المجتمع أي أنها تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر؛ مما يترتب عليه تشكيل حوافز في التبادل بين البشر؛ ويقصد بالحوافز هي تركيبة تكلفة المبادلات وضمن الإفادة بالعائد على النشاطات" ² (2005 Williamson Oliver)؛ في ذلك تأكيد حسب تعريفه على تكاليف المعاملات وما لها من دور في النمو الاقتصادي.

يقصد بالمؤسسات "هي القيود³ التي إستنبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المتعاملين الاقتصاديين أي أن المؤسسات هي أنظمة مُحَقَّرة، وهذا هو كل ما تعنيه؛ أي تقدم دليلاً مُوجَّهاً للسلوك الإنساني؛ فهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء؛ فإذا كنا نمنح المكافآت للعاملين لكونهم مُنتجين ومبدعين، ونفرض العقوبات على السلوكيات غير المنتجة وغير المبدعة، فإننا عندئذ نجد مؤسسات كما نريدها أن تكون، وهذا هو المشهد الذي تُصبح فيه المؤسسات معقدة؛ وتتضمن القيود الرسمية (القوانين وحقوق الملكية، الدساتير)، وغير الرسمية (العادات والتقاليد، المحظورات ولوائح السلوك)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب)" وأخيراً، فإنها مُكوَّنة من عملية الإنفاذ (الطريقة التي يتم بوساطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك).⁴ (1991 Douglass North).

هذه القواعد يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يلي :

المجموعة الأولى: وتشمل القواعد والقوانين الرسمية في المجتمع مثل الدساتير والعقود والقوانين والقرارات الوزارية... الخ.

المجموعة الثانية: وتشير إلى ما يعرف بالمؤسسات غير الرسمية والتي تشمل كلا من التقاليد والقيم المجتمعية.

¹ John R. Commons (1961): "institutional economics: its place in political economy", university of Wisconsin press, p648.

² Rudolf Richter (2005): "The New Institutional Economics - Its Start, Its Meaning, Its Prospects", The European Business Organization Law Review -New York- p4.

³ يلاحظ في هذا التعريف أن الكلمة الحاسمة هي "القيود" فعلى سبيل المثال تعتبر الدساتير والقوانين أمثلة جيدة للمؤسسات بينما السياسات الجيدة التي يتم إختيارها بواسطة الحكام المستبدين لإنعدام القيود على تصرفاتهم لا تعتبر "مؤسسات".

⁴ Douglass North (1991): "institutions" – The journal of Economic Perspectives-Vol. 5, No. 1. – American Economic Association-, p99

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

المجموعة الثالثة: وتضم القوانين والقواعد الخاصة بتطبيق وتنفيذ القواعد والقوانين المختلفة.

وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بمفهوم المؤسسة، إذ أن بعض الكتابات تستبعد القواعد والأطر غير الرسمية من مفهوم المؤسسة، وتقتصر على الرسمي منها، وهذا ما يرفضه منظرو الاقتصاد المؤسسي وهو استبعاد الأطر غير الرسمية من مفهوم المؤسسة لما تمثله من أهمية في التأثير على سلوك الأفراد والمنظمات؛ تلك العوامل المؤسسية لم تلق اهتماما كافيا في التحليل النيوكلاسيكي أو الليبرالي، والذي يمثل الإطار العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهنا يؤكد منظرو الاقتصاد المؤسسي أن إهمال تلك العوامل لا يساعد في فهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي والعوائق التي تقف عقبة في سبيل النمو والتنمية.

فالمؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات؛ سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، وانعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية.

■ المؤسسات هي "قواعد اللعبة في المجتمع"، أي أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين الأفراد؛ أي أن المؤسسة هي مجموعة القواعد الرسمية (القوانين والتنظيمات والדساتير وما إلى ذلك) وغير رسمية (التقاليد والأعراف والعادات) التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع.¹ (Douglass North 1990).

يمكن الإشارة إلى أن "دوغلاس نورث" شبه هذه الفكرة بكرة القدم وأوضح ذلك بأن لعبة كرة القدم تُمارسُ وفق قواعد رسمية تُحدّد ما هو مسموح للاعبين أن يعملوه، وما هو غير مسموح لهم أن يعملوه؛ وتُوجد أعراف للسلوك أثناء اللعب، منها على سبيل المثال أن ليس للاعب أن يلحق إصابة بغيره من اللاعبين في فريق الخصم عمداً أو قصداً؛ وهناك آليات عمل يمثلها الحُكّام في هذا السياق، وهم الذين تُنطاط بهم مسئولية التأكد من التزام اللاعبين بتطبيق القواعد الرسمية وغير الرسمية.

هذه القواعد تعني أن الطريقة التي قد تُتبع فعليا في ممارسة اللعب مختلفة كثيرا عن البنية الرسمية التي وضعت لذلك؛ وإلى الحدّ الذي يستطيع فيه أحد الفريقين إخفاء ما يلحقه من إصابات في صفوف اللاعبين الأساسيين في الفريق الخصم، فإن الميزة التي سيحصل عليها هي فوزه في المباراة؛ إذ من الصعب جدا تنفيذ قواعد اللعبة بطريقة فعّالة، فالحُكّام لا يرون كل شيء يحدث، وفي الحقيقة أنهم ربما يكونون منحازين أو مُرتشين، وقد لا تكون أعراف السلوك قوية بما يكفي لتجعل اللاعبين يستوفون معايير الأمانة والنزاهة.

كل تلك الأمور توحى بوجود معضلة مهمة بشأن التحليل المؤسسي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وهو أن المؤسسات هي أفضل لعبة في المدينة، لكنها تتعد كثيرا عن الكمال فيما يتعلق بالطريقة التي تُحقّق فيها النتائج التي نريدها.

¹ عماد الإمام (2005): "المؤسسات والتنمية"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، ص 02.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

■ المؤسسات هي القواعد (القوانين) التي تسيّر السلوكيات، آليات التنفيذ أو الميكانيزمات التي تنفذ أو تدعم هذه القواعد، المنظمات؛ التي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق؛ حيث تساعد على نقل المعلومات، إنفاذ حقوق الملكية والعقود، وإدارة المنافسة في الأسواق؛ بدعمها للأسواق فهي تعطي حافزا للإنخراط في نشاط السوق.¹ (تقرير التنمية في العالم 2002).

■ تعرف المؤسسات أيضا من خلال أهم المؤشرات المؤسسية؛ ويمكن إيضاح ذلك كمايلي:

أولا: تُقيم مخاطر الدول بالإرتكاز على نوعية البيروقراطية، مستوى فساد الدولة، سيادة القانون، خطر المصادرة والتنصل من العقود من

قبل السلطات العمومية. (الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG International Country Risk Guide).

ثانيا: لنوعية المؤسسات ستة أبعاد تؤخذ في الإعتبار: التعبير عن الرأي والمساءلة والتي تقيس التعبير عن الحقوق السياسية، المدنية والبشرية؛ الإستقرار السياسي وغياب العنف والذي يقيس العنف بدوافع سياسية والإرهاب؛ فعالية الحكومة التي تقيس كفاءة البيروقراطية ونوعية أداء الخدمات العامة؛ عبء التنظيم الذي يقيس آثار السياسات الضارة على السوق، سيادة القانون والذي يقيس مدى إلتزام المتعاملين بالقانون؛ محاربة الفساد والذي يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة. (مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي).

ثالثا: هناك عشر مؤشرات والتي تسمح بقياس كيف يمكن للتنظيمات أن تساعد أو تعيق الأعمال؛ وهي: بدء المشروع، إستخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع؛ والتي توفر قياس أكثر دقة وأكثر موضوعية لبيئة الأعمال. (مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال).²

2. أنواع المؤسسات :

وينطوي مفهوم المؤسسات على مجموعة من التصنيفات لهذه المؤسسات من أهمها³:

أ. المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

■ المؤسسات الرسمية formal institution: وهي المؤسسات المصنفة بشكل قانوني ورسمي والتي تخضع إلى مجموعة من القيود كالدستور، التنظيمات، القوانين؛ تستمد شرعيتها من الدولة، حيث تتغير في عملها عن طريق واضعي القواعد والتشريعات؛ وحسب

¹ World Bank, World Development Repor (2002): “Building Institutions for Market”, World Bank, Washington, P4.

² FMI, Algérie (2007) : “ questions choisies ”, Rapport du FMI No.07/61, Fonds monétaire international, Washington, Février, pp 8-9.

³ دوغلاس نورث (2005): “أسس علم الإقتصاد المؤسسي الجديد”؛ ترجمة مركز المشروعات الخاصة (CIP)؛ ص 05.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

"دوغلاس نورث" (1990) فإن المؤسسات الرسمية هي: "القواعد والتشريعات المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية

لتحديد التفاعل في المجتمع"¹؛ وقسم هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف²:

- القواعد السياسية: وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي؛
 - القواعد الاقتصادية: وهي التي تعرف حقوق الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل؛
 - العقود: وهي التي تتضمن مثلاً ترتيبات خاصة في التبادل وتسهل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.
- المؤسسات غير الرسمية informal institution: عرف "دوغلاس نورث" المؤسسات غير الرسمية على أنها: "منتوج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين³؛ والمتجسدة في شكل العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية... إلخ" وهي المؤسسات غير المصنفة رسمياً سواء في القوانين أو في الدستور وتخضع لقواعد غير رسمية.
- وبالتالي يمكن القول إن المؤسسات الرسمية تخضع للقيود الرسمية يمكن أن تتغير بالشكل الذي يلائم الأهداف المرجوة من سن القوانين والأنظمة التي تدار بها السياسة الكلية للدولة أي أنها ذات طبيعة عالية من المرونة؛ على العكس تماماً من المؤسسات غير الرسمية فإنها ذات مرونة ضعيفة أي أقل إستجابة للتغيرات؛ فالأعراف والتقاليد لا يمكن أن تتغير بالفترة القصيرة، وإنما تحتاج إلى مدة أطول قد تصل إلى عشرات السنين؛ وبهذا فإن المؤسسات غير الرسمية لا تساير التغيرات الحاصلة في المؤسسات الرسمية.

ب. المؤسسات المرتبطة بالأسواق ومؤسسات فرعية أخرى:

■ المؤسسات المرتبطة بالأسواق:

- المؤسسات الداعمة لحقوق الملكية (الخالقة للسوق): وهي تلك التي تحمي حقوق الملكية وضمان تنفيذ العقود، ويمكن تسمية هذه الفئة بالمؤسسات التي تخلق الأسواق، وفي حالة عدم وجود هذا النوع من المؤسسات، ستعتمد الأسواق أو أنها تعمل بشكل سيء جداً؛ المهم هنا هو السيطرة أو الرقابة وليس الملكية فهذه الأخيرة بدون رقابة لا تعني شيئاً؛ أي لا يوجد حافز للمنظم لدعم تراكم رأس المال أو الابتكار من دون سيطرة على عوائد الأصول؛ وأحسن مثال على ذلك التجربة الروسية حيث تم نقل الملكية إلا أن الرقابة

¹ Economic and Social Commission for Western Asia (2003): "Survey Of Economic and Social Development in The ESCWA Region 2001-2002: partII, Reform of Economic Institutions in ESCWA Member Countries with Egypt And the Syrian Arab Republic as Case Studies", Published by United Nations, Printed in ESCWA, Beirut, Lebanon, March, p2.

² Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema (1997): "Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, p132.

³ Christopher J. Coyne (2008): "After War: The Political Economy of Exporting Democracy" Published by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stand ford, California, USA, p56.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

والسيطرة ليست فعالة؛ فالقوانين الخاصة بحقوق الملكية ليست كافية لضمان حقوق الرقابة، كما لا يجب ان تكون حقوق الملكية مطلقة بل يجب ان تحدد من قبل كل مجتمع بحيث تحدد الملكية المسموح بها، والقيود الواجب الإلتزام بها.

- **المؤسسات المنظمة:** والتي يجب ان تتجاوز الشكل التقليدي والمتمثل في محاربة التكتلات، والرقابة المالية وتنظيم الأوراق المالية وغيرها؛ لتعمل هذه المؤسسات على التنسيق ما بين القطاع العام والخاص؛ والأنظمة التحذيرية المبكرة ضد الأزمات فالأسواق تفضل عندما يمارس المشاركون أعمالاً ضد التنافسية؛ كما تفضل عند عدم الأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الخارجية والتطورات التكنولوجية؛ وعند عدم توفر المعلومات الملائمة والتي تؤثر على اتخاذ القرار؛ كأجهزة تنظيم الخدمات المالية.

- **المؤسسات اللازمة للإستقرار الإقتصادي:** يمثل عدم استقرار الاسواق المالية وآليات نقل تأثير هذه الأسواق إلى الأسواق الحقيقية يمثل أحد أهم الإهتمامات الرئيسية في إستقرار الإقتصاد الكلي؛ هنا تتجلى أهمية إنشاء مؤسسات نقدية ومالية كفؤة لضمان استقرار الأسواق المالية، خاصة من خلال البنوك المركزية الكفؤة؛ والتي تضمن مستوى تضخم منخفض، تعمل على تخفيض عدم استقرار الإقتصاد الكلي، لتفادي الأزمات المالية، من خلال أنظمة سعر الصرف، قواعد الميزانية... إلخ.

- **المؤسسات اللازمة للضمان الإجتماعي:** تنبع أهمية التأمين الإجتماعي من كونه يضمن الشرعية على إقتصاد السوق، حيث يضمن اتساق هذا الإقتصاد مع التماسك الإجتماعي، والحد من عدم الإستقرار الإجتماعي؛ إلا أن أنظمة الرفاه الإجتماعي السائدة في الدول المتقدمة تولد تكاليف اجتماعية وإقتصادية منها عبئ الإنفاق المالي على الموازنة، والبطالة طويلة الأجل، الأمر الذي يلقي عبئاً على البلدان النامية المتبعة لأنظمة السوق (بهدف الإصلاح الإقتصادي) للمحافظة على التماسك الإجتماعي من خلال إنشاء هذه الأنظمة؛ لذا على البلدان النامية أن تبتكر أنظمة ومؤسسات جيدة حتى تقلص من الفجوة ما بين آلية السوق والمخاطر الإجتماعية؛ كأظمة التقاعد، أجهزة التأمين عن البطالة وصناديق إجتماعية أخرى.

- **مؤسسات إدارة الصراع (المشرعة للسوق):** عادة ما تختلف المجتمعات من حيث مصادر انقساماتها الإجتماعية (تفاوت في توزيع الموارد... إلخ)، الأمر الذي يساهم في إعاقة التعاون الإجتماعي وفشل الإنقسامات الإجتماعية في التنسيق الذي يقود بمحصلته النهائية لمنافع للجميع؛ اللازمة للتنمية الإقتصادية؛ حيث تتصف المجتمعات الصحية بوجود مجال واسع من المؤسسات التي تجعل من فشل هذا التنسيق أمر غير ممكن، كالمؤسسات التي تعكس دور القانون، والنظام التشريعي المحايد، وتمثيل المؤسسات السياسية، الإنتخابات الحرة، استقلالية النقابات العمالية؛ الأمر الذي يترتب عليه تعزيز التعاون بين مختلف الفئات وضمان السلم الإجتماعي.

■ المؤسسات الفرعية الأخرى:

- مؤسسات المشاركة: كالجمعيات، النقابات... الخ والتي تتميز بالتفرد، ويتم انشاؤها من طرف المجتمع المدني، الدولة، المهنيين، الجماعات اللّوبية، ويكمن دورها في تقديم الخبرة في المسائل التي تملك فيها الخبرة اللازمة، تطالب بالشفافية في إدارة الدولة أو الأجهزة المعنية، تقدم وصايا وترسم الخطوط التي لا يمكن تجاوزها من طرف السلطات، أو بعبارة أخرى، هي مؤسسات حمائية وغالبا ما تكون كقوات ضرورية ضد التجاوزات الحكومية؛ والعلاقة بين الدولة وهذه المؤسسات هي في الغالب علاقات استشارية، وتعتبر هذه المؤسسات أمر ضروري لمحاربة الفساد بسبب كفاءات هذه الأخيرة ونفوذها في الهرم التسلسلي.
- مؤسسات المساءلة: هي تلك التي تتحكم في إساءة استخدام السلطة من طرف وكلاء الحكومة التي لديها نفوذ قوي؛ وهذه المؤسسات يتم خلقها سواء من طرف الدولة نفسها (كمراجعو الحسابات العامة، الجهاز القضائي أو التشريعي) ، أو مؤسسات يتم خلقها خارجيا عن إطار الهياكل الحكومية الرسمية (كالإعلام ومجموعات المجتمع المدني) والبلدان التي تتمتع بالفساد تتميز بضعف هذه المؤسسات الخاصة بالمساءلة.

3. النوعية المؤسساتية:

أ. تعريف النوعية المؤسساتية:

تعتبر النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان¹(داني رودريك 2004) ، أما نورث دوغلاس فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسى منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة²، أما دارون أسيمنغلو فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية³:

- ✓ توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛
- ✓ وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع إستثمارات الآخرين؛
- ✓ توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل القطاعات بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة.

¹ Chifford D. Clark and Jung Chao Liu(2002): "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian-Pacific Region" Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A.Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, p 46.

² نورث دوغلاس، أسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة، ترجمة معهد CIPE، الموقع الإلكتروني www.developmentinstitute.org.

³ شكوري سيدي محمد، شبيبي عبد الرحيم (2012): " العدالة؛ التنمية المستدامة؛ والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو؛ حالة الجزائر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس العدد الثاني عشر، جويلية، ص22.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

ب. النوعية المؤسساتية السياسية:

يرى كل من أسيمنغلو وروبينسون أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وأن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام¹، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة والسياسيين من نهب وسلب الدولة.²

ج. النوعية المؤسساتية الاقتصادية:

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب أسيمنغلو وروبينسون 2000 وأسيمنغلو 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين³؛ إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد⁴، بحيث تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي والدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص بالاشتغال في النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الربح والأنشطة الأخرى غير المنتجة.⁵

د. أسباب اختلاف النوعية المؤسساتية بين الدول:

هناك عدة عوامل تدخل في تحديد النوعية المؤسساتية أهمها:

أولا. الدولة: إن علاقة الدولة في تحديد النوعية المؤسساتية يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في فكر المدرسة المؤسسية الجديدة، فهذه المدرسة تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماما كما ينادى الفكر الكلاسيكي لكن هذا لا يعني أن تترك الأمور في أعتها فالسوق أساسا هي ترك حرية الأفراد والمشروعات في إطار قواعد عامة متعارف عليها فمن وجهة نظر المؤسسيين الجدد أن السوق لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي وتحدد الشروط المناسبة لهذا النشاط وتحول دون الخروج عنه

¹ Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo (2011): “**Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty**” Published by Public Affairs A Member of The Persens Books Group in USA, p238.

² Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz (2003): “**Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF**” in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50, Special Issue Published by IMF, Washington, USA, p24.

³ Athur Schneider (2008): “**Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited**” Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, p70.

⁴ Dani Rodrik (2007): “**One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth**” Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, p188.

⁵ Hamid R. Davoodi and Ulric Erickson Von Alleman (2001): “**Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy**” in “**West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges**” Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von alleman, Geoffrey j. bannister, hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said, Middle Eastern Department, International Monetary Fund, Production IMF Graphics Section, Washington, USA, p 44.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد. وبذلك يقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق وإحترام القواعد التي تضعها في السوق¹؛ إن الحديث عن القواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي يقودنا إلى الاهتمام بالنظم والصيغ القانونية والدستورية، حقوق الملكية والأنظمة القضائية بحيث لا يمكن تحقيق أداء اقتصادي جيد إلا في ظل منظومة قانونية ودستورية، قوانين ملكية وأنظمة قضائية مستقرة، واضحة، فعالة، سليمة توفر الحوافز وتحدد العقوبات وتضمن تنفيذ العقود بأقل تكلفة. مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة في الاقتصاد في فلك هذه المدرسة هو دور مؤسسي يتمثل في إيجاد وخلق المؤسسات المناسبة لعمل الأسواق فالسوق في نظر المؤسسين الجدد لا تعمل من فراغ وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة. إذن فالدولة تعتبر مسؤولة بشكل كبير على النوعية المؤسساتية وبالخصوص نوعية المؤسسات الرسمية.

ثانيا. التاريخ والإرث الاستعماري: بحسب داني رودريك 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة²، فالعديد من الدول النامية لها باع كبير مع الاستعمار ومؤسساته وبالتالي فإن المؤسسات لها علاقة وطيدة مع التاريخ خصوصا في الدول المستعمرة³؛ وقد طرح دارون أسيمينغلو سؤال فيما يتعلق بالمؤسسات وعلاقتها بالتاريخ والذي مفاده لماذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة في مُستعمرات ومؤسسات رديئة في مُستعمرات أخرى⁴؟

ويجب الباحث أسيمينغلو على هذا السؤال بكل بساطة والتي هي كالتالي: لقد قام الأوروبيون بخلق هذه المؤسسات لإفادة أنفسهم⁵، فالمستعمرات التي عرفت قبولا للأوروبيين و الذي وجدوا فيها محيطا جيدا للاستقرار قاموا بنسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان والتي تتميز بحماية حقوق الملكية واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال⁶، وأشار كل من أسيمينغلو وجونسون و روبنسون إلى أن الغرس المؤسساتي كان مفيدا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا حيث إن هذه الدول لم تختار

¹ حازم البيلاوي (1998): "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 68-69.

² John Cubbin-City University and Jon Stern, -London Business School (2005): **"Regulatory Effectiveness's and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries"** World Bank Policy Research Working Paper 3535, Published by WB, London, March, p2.

³ Kenneth A. Reinert (2012): **"An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy"** Published by Cambridge University Press, New York, USA, p382.

⁴ James A. Robinson (2008): **"The Latin American Equilibrium"** in **"Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State"** Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA, p 173.

⁵ James A. Robinson (2008): **"The Latin American Equilibrium"** in **"Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State"** op, cite, p 174.

⁶ Jana Stoeber (2011): **"On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability"** Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, p795.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
مؤسساتها و إنما ورثتها من بريطانيا¹؛ أما الدول التي قوبل فيها الأوروبيون بالرفض اعتبروها سيئة وغير مشجعة على الاستقرار واتصفت بالمحيط المريض ولهذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات سيئة تسهل استخراج الثروات المادية وتستغل الثروات البشرية أبشع استغلال وهذا الغرس المؤسساتي لا يتفق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية وتحمي الملكيات واستمرت هذه المؤسسات بعد الاستقلال²، وبذلك يرى أسيمنغلو أن المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوروبيين جو الاستقرار وبالتالي نوعية المؤسسات³.

ثالثا. الموارد الطبيعية والجغرافيا: توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية؛ ولقد أشار كل من جوفز وهال 1999 إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسساتية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسساتية رديئة.

4. عوامل ظهور الإقتصاد المؤسساتي الجديد:

أولا. نشأة الإقتصاد المؤسساتي الجديد:

يعود مصطلح المؤسساتية الجديدة néo-institutionnalisme في الأصل إلى كل الإقتصاديين الأوائل من الجيل الذي تلا المؤسسين (Mitchell, commons, velben) والذين ينضمون إلى برنامج المؤسساتية الذي عرضه "commons" حديثا؛ إسم المؤسساتية الجديدة يظهر كمرادف للإقتصاد الجديد للمؤسسات، «La nouvelle économie institutionnelle»؛ ظهر بمقال لـ "رونالد كوز" (1937) والذي أدخل تكاليف المعاملات في التحليل الإقتصادي⁴.

إن عبارة "الإقتصاد المؤسساتي الجديد" هي من إبتكار "اوليفر إيتون وليامسون"⁵؛ وكان القصد منها تمييزها عن "الإقتصاد المؤسساتي القديم" حيث كان "جون آر. كومونز" و "ويزلي ميتشل" والمتعاونون معهما مضادين للنظريات، على الرغم من أهمية مكانتهم الفكرية؛ وإذا لم تكن هناك نظرية تربط مجموعة الحقائق التي توصلوا إليها فلن يكون لعملهم فعالية في التأثير على أفكار الأفراد؛ وبالتالي

¹ Simon Djan Kov, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer (2003): "Appropriate Institutions" in "Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda" Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, A Co- publication of the World Bank (Washington) and Oxford University Press (New York), USA, p292.

² James A. Robinson (2008): "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" op, cite, p 174-175.

³ James A. Robinson (2008): "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" op, cite, p 171.

⁴ Ahmad Silem (2006): "P'hétérodoxie institutionnaliste et néo-institutionnaliste", économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°4, p 9.

⁵ عالم إقتصاد أمريكي (1932)، حصل على جائزة نوبل للعلوم الإقتصادية عام 2009 لدراسته حول "الاقتصاد الاداري"؛ تقديرا لأبحاثه في مجال الحكمة الإقتصادية، بسبب تطويره لنظرية يمكن أن تمثل فيها المؤسسات التجارية هيكلًا للتوصل إلى حلول للخلافات الاقتصادية، كما أوضح أنه في حال وجود أسواق تنافسية فإن النتائج تكون أفضل، لأن المشتريين والبائعين يكونون أقدر على التحول نحو شركاء آخرين في حال وجود خلافات؛ تركزت دراساته على كيفية قيام المؤسسات وتأثيرها على الاقتصاد؛ كما قدم الكثير للشركات لكي تصل إلى أفضل فهم ممكن عندما تبذل أقصى طاقتها لشراء السلع والخدمات من منتجين خارجيين أفضل من إنتاجها داخليا .

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

يظل التيار السائد في علم الاقتصاد دون أي تغيير؛ والمقصود بالإقتصاد كإتجاه سائد هنا هو الإقتصاد الجزئي على قول (رونالد كوز)؛ وقد أشار آدم سميث إلى أنه يتعين علينا أن نولي عناية لتدفق السلع والخدمات الحقيقية بمرور الوقت، وبما يحدد تنوعها وحجمها؛ والحال أن الإقتصاديين يدرسون كيف أن العرض والطلب يقرران الأسعار ولكن ليس بنفس العوامل التي تحدد ما هي السلع والخدمات التي يجري تداولها في السوق وبالتالي تسعيرها؛ إنها وجهة نظر تستهين بما يجري في العالم الحقيقي ولكن الإقتصاديين إعتادوا عليها وإستمروا العيش في ظل قوانينها؛ والسبب في نجاح إقتصاد التيار السائد رغم أوجه الخلل فيه هو إشادة بقدرة إحتمال أسسه النظرية حيث أنه قوي بالتأكيد من الناحية النظرية ولكنه ضعيف من الناحية الواقعية.

هذه اللامبالاة بما يحدث عملياً في العالم الحقيقي تستمد القوة من الطريقة التي يفكر بها الإقتصاديون في موضوعهم؛ فالإقتصاد: "علم يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين أهداف ووسائل نادرة لها إستخدامات بديلة" (ليونيل روبنز (1935) في كتابه "مقال في طبيعة وأهمية علم الإقتصاد")؛ حيث أنه دراسة للسلوك الإنساني كعلاقة إقتصادي هذه الأيام يشيرون، على الأرجح، إلى موضوعهم بإعتباره "علم الإختيار الإنساني" أو يتحدثون عن "مقاربة إقتصادية" ليس هذا تطوراً جديداً، فقد سبق لـ "جون مانيارد كينز" أن قال بأن "نظرية الإقتصاد هي أسلوب وليست مبدأ... أدوات للعقل، أسلوب في التفكير، تساعد من يؤمن بها على التوصل إلى إستنتاجات صحيحة"؛ أما "جوان روبنسون" (1933) فتقول في مقدمة كتابها "إقتصاديات المنافسة غير التامة" بأن "نظرية الإقتصاد تعطى للمحلل الإقتصادي بإعتبارها صندوق أدوات"، معنى هذا أن الإقتصاديين يفكرون بأنفسهم بأن لديهم صندوق عدّة ولكن ليس مادة موضوع... لا يمكن إنكار أهمية هذه الأدوات والتي ينبغي إستخدامها في دراسة النظام الإقتصادي؛ حيث يوجد لدى الإقتصاديين مادة موضوعية، دراسة عمل النظام الإقتصادي، وهو نظام نتقاضى فيه دخولنا ونصرفها؛ حيث أن رفاه المجتمع الإنساني يعتمد على تدفق السلع والخدمات وهذا بدوره يعتمد على إنتاجية النظام الإقتصادي؛ وقد أوضح "آدم سميث" بأن إنتاجية النظام الإقتصادي تعتمد على التخصص (يسميه تقسيم العمل)، ولكن التخصص لا يكون ممكناً إلا إذا كان هناك تداول وكلما كانت تكلفة التداول (التعامل) أقل كلما أصبح هناك تخصص أكثر وزيادة في إنتاجية النظام؛ غير أن تكلفة التداول تعتمد على المؤسسات في بلد ما من خلال نظامه القانوني، السياسي، الإجتماعي، والتعليمي، ثقافته... وهذا ما يقودنا إلى القول أنه من الناحية الواقعية، المؤسسات هي التي تحكم أداء الإقتصاد، وهذا ما يعطي "الإقتصاد المؤسسي الجديد" أهميته بالنسبة للإقتصاديين.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

ثمة جانب إقتصادي آخر يوضح أن هناك ضرورةً لعملٍ كهذا، فبصرف النظر عن صياغة النظرية فإن الطريقة التي ننظر بها إلى عمل النظام الإقتصادي ظلت ثابتة عبر الزمن؛ ينحو الإقتصاديون غالباً بحقيقة أن "تشارلز داروين"¹ قد توصل إلى نظريته في التطور نتيجة لقراءته "توماس مالتوس" و"آدم سميث"؛ ولكن عند مقارنة التقدم الذي حصل في علم الأحياء منذ "داروين" مع ما حصل في الإقتصاد منذ "آدم سميث"؛ نجد أن علم الأحياء خطى خطوات كبيرة وأصبح لدى علماء الأحياء الآن فهم مفصل للتركيب المعقد الذي يحكم أداء الكائنات العضوية، ولكن لن يكون سهلاً وصول علم الإقتصاد إلى هذا المستوى من التطور، حتى لو بدأنا بالتحليل البسيط نسبياً حول "طبيعة الشركة" وذلك لصعوبة إكتشاف العوامل التي تحدد التكاليف النسبية للتنسيق عن طريق الإدارة في الشركة أو التعاملات في السوق؛ أي ليس بالإمكان حصر التحليل على شركة واحدة، وهذا ما سبق أن قاله "رونالد كوز" (1995): "تتأثر تكاليف التنسيق ومستوى تكلفة التعاملات في شركة ما بقدرتها على شراء المدخلات من شركات أخرى، وقدرة تلك الشركات على توريد هذه المدخلات تعتمد جزئياً بدورها على تكاليف التنسيق ومستوى تكلفة التعامل لديها وهذه تتأثر على نحو مماثل بما يحدث في شركات أخرى؛ وبالتالي ما نتعامل به هو بناء متشابك معقد"؛ أضف إلى ذلك تأثير القوانين والنظام الإجتماعي والثقافة إضافة إلى تأثير التغيرات التكنولوجية مثل الثورة الرقمية وما صاحبها من إتهيار دراماتيكي في تكلفة المعلومات (وهي إحدى المكونات الرئيسية لكلفة التعاملات)، فنجد مجموعة معقدة من العلاقات المتشابكة تحتاج لإكتشاف طبيعتها إلى عمل جاد لفترة طويلة؛ بيد أنه عندما يحدث ذلك سيصبح كل الإقتصاد ما نطلق عليه الآن "الإقتصاد المؤسساتي الجديد"؛ والذي يهتم بنوعية المؤسسات التي تكون ضرورية للأداء الإقتصادي الجيد والتي من بينها؛ حقوق الملكية الآمنة؛ النظام السياسي الذي يقوم بوضع القوانين واللوائح المسؤولة؛ المؤسسات الديمقراطية المتعلقة بالشفافية والمحاسبة؛ نظام قضائي فعال وآليات تفويض من الأطراف الخارجية.

ويمكن تلخيص تعريف الإقتصاد المؤسساتي الجديد كمايلي:

"الإقتصاد المؤسساتي الجديد هو منظور اقتصادي لمحاولات توسيع نطاق الإقتصاد من خلال التركيز على المعايير والقواعد التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي والإجتماعي والقانوني مع تحليل ما وراء الإقتصاد المؤسساتي في وقت سابق لمبادئ الإقتصاد الكلاسيكي الجديد؛ وهو توجه بحثي حديث نسبياً لتحليل العديد من قضايا التنمية، يؤكد على أهمية الأدوار الإقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الإقتصادي مستعيناً بتحليلات العلوم الإجتماعية الأخرى؛ ويقوم الإقتصاد المؤسساتي الجديد بتعديل بعض فروض النظرية النيوكلاسيكية بما يجعلها أكثر واقعية، فيبدأ من أن رشادة الأفراد مقيدة وأن المعلومات

¹تشارلز روبرت داروين(1809- 1882) عالم تاريخ طبيعي بريطاني مؤسس لنظرية التطور والتي تنص على أن كل المخلوقات الحية على مر الزمان تنحدر من أسلاف مشتركة.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
غير كاملة، وبالتالي فإن تنظيم المعاملات وإتمامها ينطوي على تكلفة إضافية يطلق عليها تكاليف المعاملات؛ ويذهب الإقتصاد المؤسسياتي
الجديد إلى أن دور المؤسسات الفعالة هو العمل على تخفيض تكاليف المعاملات.¹

ثانياً. لمحة حول أهمية وظهور الإقتصاد المؤسسياتي الجديد:

تعرضت الكثير من إقتصاديات العالم النامي خلال سنوات الثمانينات والتسعينات إلى العديد من الصعوبات الإقتصادية
والهيكلية، وإستجابة لذلك، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمجموعة من الإصلاحات والتي عرفت ببرامج التعديل الهيكلي، أو
ما يسمى بالجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية، كما عرفت أيضاً بـ "إجماع واشنطن"²؛ والتي تحمل هدفين رئيسيين؛ أولهما
القضاء على إختلالات الإقتصاد الكلي من جهة، ووضع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية القادرة على دفع النمو من جهة أخرى.
وبعد أكثر من عشرية، لم تعطي نتائج برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية ثمارها، أما بالنسبة للدول الآسيوية التي طبقت استراتيجيات
تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية فقد سجلت نتائج إيجابية؛ والتي كانت أساس بروز الإهتمام بالجيل الثاني
من الإصلاحات، لتفسير هذه التباينات.

حيث أن هناك إعتراف واضح من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن إنضباط الإقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الإقتصادي ليست كافية
لوضع الدول على طريق التنمية، حيث تعتمد هذه البرامج على العديد من الإفتراضات، أهمها الإعتقاد الرئيسي على آلية السوق
كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل؛ إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفسل السوق؛
ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكلياً بعمل آلية السوق (من حيث السلع العامة، والعوامل غير
المباشرة، والآثار البيئية... إلخ.) ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق،³ حيث أن الأسواق بحاجة إلى دعم من
المؤسسات لآداء جيد؛ ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى وضع المؤسسات صراحة ضمن جدول الإصلاحات:⁴

- الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي؛

¹ إيمان الشاعر (2008): "الإقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري"، عن ملخص البحث، كلية
الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر. عن الموقع:

books.google.com/books

² إجماع واشنطن هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون علاجاً ووصفاً من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية وإقتصادية وكيفية
تنويع إقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية لتبني هذه البنود.

³ أحمد الكواز (2008): "إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 69، ص. 13.

⁴ Dani Rodrik (1999): "Institutions for high-quality growth": what they are and how to acquire them, IFM conference on second generation reforms, Washington, November 8-9.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

- عدم الرضا بشأن الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك المتزايد بأن هذه الإصلاحات وجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التأمين الإجتماعي وشبكات الأمان؛

- إظهار الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

وبالتالي فإن إجماع واشنطن أهمل الدروس المستخلصة من الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية ويوجه خاص أهمية المؤسسات المالية الجيدة والشفافة ومحاطر " رأسمالية المحاسيب"¹ ، وعدم التعجل في تحرير حركات رؤوس الأموال، وأهمية توافر بنية مؤسساتية تحتية سليمة لنجاح الخصخصة، وأهمية توافر أسواق تنافسية... الخ.

كما أن الفكرة الأساسية التي طرحها وليامسون أخذت منعطفًا سياسياً ليبرالياً من قبل بعض المؤسسات الدولية لتطبيق أجندتها العالمية للسيطرة على الموارد الطبيعية والميزة التنافسية للدول من خلال الدعوة العلنية لذلك وممارسة الضغوط الإقتصادية لتحرير العملة المحلية وتحرير التجارة وإلغاء القيود على الواردات وتبني الإصلاحات الإقتصادية؛ ويؤكد "جوزيف ستجلتزر Joseph E. Stiglitz"² (1998) في هذا الصدد أن " إجماع واشنطن " عجز عن فهم آلية عمل إقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى " الأسعار الصحيحة " (أي التحرير) لا يكفيان لجعل إقتصاد السوق يعمل بنجاح، فالإقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية؛ فقد تؤدي الخصخصة إلى كوارث قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي، كما أن جانبنا من الفشل في روسيا إنما يعود لعدم توجيه إهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام إقتصاد سوق؛³ حيث أن برامج التعديل الميكلي مكنت الكثير من الدول من إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية، إلا أنها ومن الجانب الإجتماعي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب إجراءات الخصخصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال، وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي؛ كل هذه الأسباب أدت إلى تبني ما سمي بإصلاحات الجيل الثاني " Réformes du la seconde génération " والتي تعتبر تكملة لإصلاحات الجيل الأول، كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة " ما بعد إجماع واشنطن " " au de la du Consensus de Washington " أو

إجماع واشنطن الموسع *Consensus de Washington augmenté* .

¹ رأسمالية المحاسيب هو مصطلح يصف الإقتصاد الذي يعتمد فيه النجاح في الأعمال التجارية على العلاقات القوية بين القائمين على العمل التجاري والمسؤولين الحكوميين؛ ويمكن أن يتسم بالحاباة فيما يتعلق بتوزيع التصاريح القانونية أو المنح الحكومية أو التخفيضات الضريبية الخاصة أو غيرها من أشكال تدخل الدولة في توجيه الشؤون الاقتصادية.

² جوزيف ستجلتزر Joseph E. Stiglitz (1943) الإقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 2001 ورئيس المستشارين الإقتصاديين للرئيس كلينتون؛ من أكثر المنتقدين للعملة إلا أنه من أكثر المبشرين بنتائجها الإيجابية إذا ما تم تطبيقها بشكل سليم وعادل. وفي كتابه العملة وسوءاتها وجه ستجلتزر انتقادات قاسية للنظام الاقتصادي العالمي، تلك الانتقادات التي لم يستثن منها الكيانات الدولية الاقتصادية الكبرى كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي.

³ إبراهيم العيسوي (2001): "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، مصر، الطبعة 02، ص 8 .

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في إستكمال الجيل الأول من الإصلاحات¹، وهو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي، كذلك ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في كل من أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الدول الاشتراكية سابقا، وفي آسيا أيضا، والذي أثار حفيضة المؤسسين لتحليل الفشل.

أي أن الإصلاحات الثانية قامت على ضوء الإنتقادات الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية في أعقاب الأزمات نهاية سنوات التسعينات،² حيث نشأت الحاجة إلى إصلاحات جديدة من مصدرين رئيسيين:³

- الإعتراف بأن السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون جدية للتحويل المؤسساتي.

- الرد على الإنتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي تدريجيا إلى الفقر، بتعزيز السياسات الاجتماعية.

وكانت إصلاحات الجيل الثاني ذو طبيعة أكثر مؤسساتية⁴ (more institutional)، ما جعل الخلفية النظرية له تعتبر مؤسساتية، وترجع إلى الإقتصاد الجديد للمؤسسات، وعليه يمكن القول: "أن الإنتقاد الموجه إلى الجيل الأول من الإصلاحات كان السبب الرئيسي في ظهور ما يسمى بالإقتصاد المؤسساتي الجديد".

ثالثا. مهام الإقتصاد الجديد للمؤسسات: يرتكز الإقتصاد الجديد للمؤسسات على أعمال: Douglass Cecil

North; Ronald coase Oliver williameson؛ والذي يدرس نوعين من المعايير:

■ **التنظيمات المؤسساتية:** les arrangement institutionnelles والتي تسمى القواعد الرسمية (تنظيمات داخلية، حقوق

الملكية، حقوق العمل، حقوق التعاقدات) وغير رسمية (العادات، وغيرها)⁵؛ حيث يدرس دورها، تعريف وضعيتها المتعاملين، تقليص عدم

التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكات والتصرفات الإستراتيجية وهو ما يساعد على إستمرارية النظام الإقتصادي.⁶

¹ John Williamson(2003): “un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, Finances & développement”, septembre, p 13.

²E. berr, f. combarnous, (2005): “ le suivi de consensus de Washington, économie applique ”, tome LVIII, n°2, p 29. <http://alter.developpement.free.fr>

³ Dani Rodrik, (2004): “Getting institutions right”, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, April. at: <http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html>

⁴ Dani Rodrik, (2004): “Growth strategies”, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, august. at: <http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html>

⁵ Lyazid Kichou, Christian Palloix (2003) : “économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle ”, économie appliquée, tome LVI, n°1, pp 97-98.

⁶ Mehdi Abbas (2005) : “ le consensus de Sao Paulo fondement et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développment ? ”, économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°3, p 36.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

■ البيئة المؤسسية: l'environnement institutionnelles حسب North نسمي بيئة مؤسسية مجموعة الأجهزة القانونية،

السياسية، القضائية والتي تُوَظَر وتشرع التصرفات الكلية والفردية¹ حيث تشمل الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل

زيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، حيث تتضمن البيئة المؤسسية أربع مؤشرات:

*تحرير القطاع المالي؛ *حوكمة الشركات؛ *القضايا التنظيمية والقانونية؛ *تنفيذ العقود.

الفرع الثاني. المؤشرات المؤسسية:

يمكن إيضاحها كما يلي²:

1. مؤشرات الحوكمة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب

الانحيازات الاقتصادية والأزمات المالية والتغير في البيئة النظامية للمؤسسات والتي مست عدد من دول العالم، وأصبحت الحاجة ملحة

لإيجاد آليات وطرق لإدارة المؤسسات ومراقبتها بما يضمن حقوق ويحقق أهداف أصحاب المصالح.

دفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة

2004 تقرير حول " مبادئ حوكمة الشركات " حددت فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات

والقطاعات الاقتصادية³.

■ **تعريف المؤشر:** تعرف الحوكمة governance عموما بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما،

ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل؛ كذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية؛

إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها؛ وبالتالي فالأبعاد الستة للحوكمة المطابقة

لهذا التعريف هي:⁴

¹ Lyazid Kichou, Christian Palloix (2003) : "économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle ", op.cit, p100.

² د. عماد الإمام (2005): "المؤسسات والتنمية"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد42، جوان، ص6.

³ علي عبد الصمد عمر (2013): "إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر -"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية -الجزائر، مجلة الباحث، عدد12، ص39.

⁴ Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, (2008):" Governance Matters VII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007", Policy Research Working Paper 4654, World Bank, pp 7-8.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

- التعبير عن الرأي والمساءلة (VA) **Voice and Accountability**: وتعني مشاركة جميع الأفراد في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء؛ يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في إختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

- الإستقرار السياسي وغياب العنف (PV) **Political stability and absence of violence**: يقيس احتمال زعزعة إستقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب؛ ويعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة؛ كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

- فعالية الحكومة (GE) **Government Effectiveness**: يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمات المدنية ودرجة إستقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات؛ أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد بطريقة واضحة وتخدم المجتمع.

- نوعية التنظيمات (RQ) **Regulatory Quality**: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة وشفافة والتي تحدد من خلالها علاقتها بالمجتمع، وتسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه؛ وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت أوضاعهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع.

- سيادة القانون (RL) **Rule of law**: يقيس مدى ثقة وإلتزام المتعاملين بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف؛ أي أن جميع حكام ومسؤولون ومواطنون، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بعدالة، في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد من طرف الجميع.

- ضبط الفساد (CC) **Control of corruption**: يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل أشكال الفساد، فضلا عن إقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة؛ كذلك عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

كما يمكن عرض مؤشرات الحوكمة على أساس بعدين لكل مجال من مجالات ممارسة السلطة:¹

- عملية إختيار من هم في السلطة ومراقبتهم (البعد السياسي): التعبير عن الرأي والمساءلة، الإستقرار السياسي وغياب العنف.
 - قدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية (البعد الاقتصادي): فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات.
 - إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات البلاد (بعد إحترام المؤسسات): سيادة القانون، ضبط الفساد.
- **دليل المؤشر:** تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحكومة لدولة ما، عن طريق ما يسمى بدليل المؤشر ويتم ذلك من خلال:
- الترتيب المئوي (0-100) percentile rank : مؤشر يرتب الدولة ضمن الدول؛ حيث الصفر يوافق أدنى ترتيب و100% يوافق أعلى ترتيب (النسب المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة)؛ حيث يكون التقييم كما يلي: أعلى من 75% وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50% وضع مقارن جيد، أعلى من 25% وضع مقارن متوسط، أعلى من 10% وضع مقارن ضعيف، أقل من 10% وضع مقارن ضعيف جداً².
 - **تقديرات الحوكمة (2.5+، 2.5-):** Governance score : تقديرات الحوكمة تقاس بسلم يتراوح من - 2.5 إلى + 2.5 ، القيم الأعلى توافق حوكمة أفضل³.

2. مؤشر مدركات الفساد:

- **تعريف المؤشر:** مؤشر مدركات الفساد أو مؤشر أسعار المستهلك أحد أهم المعايير التي يتم فيها مراقبة حكم الشعب للشعب وهي الديمقراطية في ظل العولمة، لتجسيد الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية، وضعت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)؛ وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم تأسست عام 1993 بألمانيا كمؤسسة غير ربحية تهتم بقضايا مكافحة الفساد، فمند تأسيسها عام 1993 ببرلين من قبل "بيتر آيغن" (Peter Eigen)، المدير الإقليمي السابق للبنك الدولي في إفريقيا؛ تصدر مجموعة من التقارير الموضوعية والمهمة بشأن مؤشرات تتعلق بالفساد والشفافية في مختلف بلدان العالم، حيث منذ عام 1995، تصدر منظمة الشفافية الدولية تقرير سنوي لمؤشر مدركات الفساد⁴ ويرمز له إختصاراً « Corruption (CPI) »

¹ علي عبد القادر علي، (2007): "مؤشرات قياس المؤسسات"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد60، ص07.

² ناجي بن حسين (2006): "الفساد، أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد4، ص29.

³ World Bank, governance indicators. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>

⁴ علي عبد القادر علي (2008): "مؤشرات الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد7، ص05.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
« Perception Index، وهو من أكثر مشاريع منظمة الشفافية شهرة، حيث يقيّم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه؛ وحسب تعريف المنظمة هو "إستطلاع للإستطلاعات يعكس إدراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين في بلد ما أو غير المقيمين فيه."

■ **دليل المؤشر:** يتولى المؤشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدرجات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة؛ وتوصل المؤشر سنة 2018 إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة¹.

■ **مظاهر الفساد:** تتمثل أهم مظاهر الفساد فيما يلي:

— **الفساد الإداري:** ويتمثل في المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه؛ ويمكن التمييز بين حالتين من الفساد، الأولى عندما يقوم الموظف بقبض رشوة من أجل القيام بمهامه العادية المكلف بأدائها، أما الحالة الأخرى عند قيامه بتأمين خدمات يمنعها القانون، كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة.

— **الفساد المالي:** ويتمثل في مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بمراقبة أموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة.

— **الفساد السياسي:** تتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الديمقراطية وفساد الحكام وتفشي المحسوبية.

■ **أسباب فشل مكافحة الفساد:** يمكن تلخيص أهم الأسباب في مايلي:

— **دستورياً:** صعوبة محاكمة مسؤولي الدولة مثل الوزراء.

— **قانونياً:** القوانين المتعلقة بالعقوبات عادلة وراذعة، إلا أن حجم القضايا المحولة إلى القضاء والمتعلقة بموضوع الفساد تقل عن حجم الفساد ذاته بسبب ضعف إجراءات تتبع القضايا أو عدم حماية المبلغين عن الفساد أو لتمكن المتهمين في الفساد من العبث بالأدلة وغير ذلك من الأسباب، ولا يوجد قوانين واضحة في موضوع الفساد من خلال جمعها في باب قانوني واحد.

— **سياسياً:** ضعف الإرادة السياسية في محاربة الفساد، وتمثيل المواطن في البرلمان شبه غائباً.

¹ <http://www.transparency.org/research/cpi>

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

– تعاونياً: غياب أو ضعف الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كما نصت عليها المادة 13 من الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

– مديناً: مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد ظهرت بقوة أثناء الربيع العربي، فهي حديثة الولادة قليلة الخبرة، وإن وجد بعض منها قبل ذلك، فهي ضعيفة ومشكوك في قدرتها على محاربة الفساد من قبل المجتمع لإعتمادها على التمويل الخارجي.

– توعوياً: قلة وعي وإدراك المواطن لمخاطر الفساد، حيث يعتبر العديد أن الوساطة – أحد أنواع الفساد- هي تكافل إجتماعي.

– إقتصادياً: قلة مساهمة القطاع الخاص في التنمية والمسؤولية الإجتماعية والرخاء الإقتصادي.

– ثقافياً: إنتشار بعض العادات المتوارثة كالمحسوبية والحقوق المكتسبة والتي تشجع على ممارسة الفساد.

3. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال:

▪ **تعريف المؤشر:** يصدر البنك الدولي (World Bank) ومؤسسة التمويل الدولية International Finance

(The Corporation) سنويا تقريراً مشتركاً حول ممارسة أنشطة الأعمال؛ وهو أداة يتم إستخدامها عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية؛ وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003 خمس مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً؛ أما تقرير عام 2010 فغطى 10 مجموعات من المؤشرات في 183 بلداً.¹

▪ **دليل المؤشر:** يقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الإقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيئتها، وخفض تكاليف تسوية النزاعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الإقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء إستغلال.

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمية للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، وإستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الإئتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري وذلك من حيث مدى تطابقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة. يتم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (2018) من 1 إلى 190 وتعني المرتبة العالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية مواتية أكثر لبدء وإدارة شركة محلية؛ وهناك مقياس آخر هو مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء حيث

¹البنك الدولي (2010): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ، واشنطن، ص 07.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من " الحد الأعلى للأداء"، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005 ويتراوح مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و 100 الحد الأعلى.

ويرتب تقرير ممارسة الأعمال البلدان في كل موضوع من الموضوعات العشرة التالية:

أولاً: بدء النشاط التجاري: تمثل الإجراءات اللازمة لتأسيس مؤسسة أعمال، بما في ذلك التفاعلات المطلوبة لإستخراج التصاريح والتراخيص اللازمة وإستيفاء جميع البيانات والإثباتات والإشعارات المطلوبة لبدء التشغيل، وتتعلق البيانات بمؤسسات أعمال تتسم بخصائص محددة من حيث الملكية والحجم ونوع الإنتاج، يلخص أيضا التحديات والعقبات البيروقراطية والقانونية التي يتعين على صاحب منشأة الأعمال التغلب عليها والتي تواجهه عند بدء المشاريع، عدد الإجراءات ومدتها، يشمل 4 مؤشرات:

- الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها (العدد): عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل إحدى الشركات ويعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال: الأجهزة الحكومية، المحامون، المراجعون، موظفوا مصلحة الشهر العقاري والتوثيق).

- المدة الزمنية اللازمة لإستيفاء كل إجراء (بالأيام): إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل إحدى الشركات، ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محاموا تأسيس الشركات ضرورتها لإستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية ودون أية تكاليف إضافية.

- التكلفة اللازمة لإستيفاء كل إجراء (% من متوسط الدخل الوطني للفرد): حيث تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل الوطني للفرد في البلد المعني، وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط الدخل الوطني للفرد): المبلغ الذي يتعين على صاحب مؤسسة الأعمال أن يودعه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل ولمدة تصل إلى ثلاث أشهر بعد التأسيس ويسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل الوطني للفرد في البلد.

ثانياً: إستخراج تراخيص البناء: يتتبع هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع؛ ويشمل ذلك: الحصول على كافة التراخيص والتصاريح، وإستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة، والتراخيص المتعلقة ببدء المشروع، يحدد هذا الموضوع العقبات البيروقراطية

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
والقانونية التي يتعين على صاحب منشأة الأعمال التغلب عليها حتى يتمكن من تأسيس شركته الجديدة وتسجيلها؛ ويتناول التقرير بالدراسة الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتأسيس شركة تجارية أو صناعية وبدء نشاطها؛ يعمل بها ما يصل إلى 50 موظفاً، ويبلغ رأس مالها الإبتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط الدخل الوطني للفرد في البلد المعني. يشمل 3 مؤشرات.

– الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع (عدد الإجراءات): والمقصود بالإجراء هو أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع أطراف خارجية.

– المدة الزمنية اللازمة لإستيفاء كل إجراء (بالأيام): أي إجمالي عدد الأيام اللازمة لبناء مستودع وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها الخبراء المحليون ضرورة لإستيفاء أحد الإجراءات عملياً.

– التكلفة اللازمة لإستيفاء كل إجراء (% من متوسط الدخل الوطني للفرد): حيث تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل الوطني للفرد في البلد المعني ولا تحسب إلا التكاليف الرسمية.

ثالثاً: توظيف العاملين : يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إجراءات العمل، وتحديدًا منها تلك التي تؤثر على التوظيف وزيادة العمالة وصرامة ساعات العمل، حيث عمل البنك الدولي منذ عام 2009 مع فريق إستشاري، يضم محامين مختصين في قضايا العمل، وممثلين عن العمال وأصحاب الأعمال، وخبراء من منظمة العمل الدولية ومن منظمة التعاون والتنمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ على إعادة النظر في منهجية مؤشر توظيف العمال؛ حيث يقيس الصعوبة التي يواجهها أصحاب الأعمال من حيث تعيين العاملين وفصلهم، كل مؤشر يحدد قيمة بين 0-100 والقيم الأعلى تمثل قوانين غير مرنة، ويشمل 5 مؤشرات.

– مؤشر صعوبة التعيين (0-100).

– مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100).

– مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100).

– مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100).

– تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب).

رابعاً: تسجيل الملكية: أي الوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية، يفترض حالة معيارية لصاحب إحدى منشآت الأعمال الذي يرغب في شراء قطعة أرض ومبنى مسجلين بالفعل وليس موضوعاً لأي نزاع حول الملكية، أيضاً يدرس سهولة تأمين حقوق الملكية، يشمل 3 مؤشرات.

- الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
- الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلا قانونيا (عدد الإجراءات): إجمالي عدد الإجراءات المطلوبة قانونا لتسجيل الملكية؛ يُعرف الإجراء على أنه أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلاهما (إذا كان القانون أو واقع الممارسة العملية يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية.
- المدة اللازمة لإستيفاء كل إجراء (بالأيام): أي إجمالي عدد الأيام اللازمة قانونا لتسجيل الملكية؛ يحسب هذا المقياس متوسط المدة التي يراها المحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفوا مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومسؤولو السجل العيني ضرورية لإستيفاء الإجراء.
- التكلفة اللازمة لإستيفاء كل إجراء (% من قيمة العقار): تحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات، مع إفتراض أن قيمته تعادل 50 ضعف متوسط الدخل الوطني للفرد؛ ولا تدرج سوى التكاليف الرسمية فقط دون سواها.
- خامسا: الحصول على الإئتمان: يبحث مجموعتين من القضايا؛ سجلات المعلومات الائتمانية (الإستعلام الإئتماني) ومدى فعالية قوانين الضمانات العينية والإفلاس في تسهيل الإقراض، يبين تقييمات شفافية المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين؛ و يتراوح مؤشر الحقوق القانونية من 0 إلى 10، والقيم الأعلى تشير إلى أن تلك القوانين تسهل الحصول على الإئتمان؛ ويقاس مؤشر معلومات الإئتمان نطاق المعلومات ونوعيتها وقابلية الحصول عليها من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة، وهو يتراوح من 0 إلى 6، والقيم الأعلى تشير إلى أن المزيد من معلومات الإئتمان متاحة؛ ويشمل 4 مؤشرات.
- مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10): يقيس هذا المؤشر الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس، حقوق المقرضين والمقرضين مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقتراض.
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6): يقيس هذا المؤشر القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية.
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين): أي عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الإقتراض في السنوات الخمس الماضية.
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين): أي عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الإقتراض في السنوات الخمس الماضية.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
سادسا: حماية المستثمرين: يقيس قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس إدارة الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية؛ يصف هذا المؤشر لحماية المستثمرين الأبعاد: شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف)، المسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين) ومؤشر حماية المستثمر؛ وتتراوح قيم المؤشرات من 0 إلى 10، والقيم الأعلى تشير إلى المزيد من الكشف، و المزيد من المسؤولية من جانب المديرين، والمزيد من الصلاحيات للمساهمين في معارضة الصفقة، والحماية الأفضل للمستثمرين؛ يشمل 4 مؤشرات.

- مؤشر نطاق الإفصاح (10-0): يتألف هذا المقياس لمدى شفافية المعاملات والصفقات من 5 مكونات.

- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0): يتألف هذا المقياس لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن الإستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية بقصد التربح الذاتي من 7 مكونات.

- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0): يتألف هذا المقياس لقدرة المساهمين على مقاضاة كبار موظفي وأعضاء مجالس الشركات على سوء السلوك من 6 مكونات.

- مؤشر حماية المستثمرين (10-0): هذا المؤشر هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.

سابعا: دفع الضرائب: يدرس الضرائب الفعلية والإشترابات الإجبارية التي يلزم على أي شركة أن تدفعها في كل عام (الإمتثال الضريبي) وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب؛ ويشمل 3 مؤشرات.

- مدفوعات الضرائب لشركات صناعية (عدد المرات سنويا): يعكس هذا المؤشر إجمالي عدد مرات دفع الضرائب وطريق الدفع، وعدد الجهات المعنية في حالة معيارية أثناء السنة الثانية من التشغيل.

- الوقت اللازم للإمتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنويا): الوقت اللازم لإعداد الإقرارات وتسديد (أو إستقطاع) الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة، وإشترابات الضمان الإجتماعي (بالساعات سنويا).

- إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح): يقيس إجمالي سعر الضريبة مبلغ الضرائب والإشترابات الإلزامية المستحقة الدفع على منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من الأرباح.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

ثامنا: التجارة عبر الحدود: أي المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير وإستيراد شحنة من البضائع؛ ويتم تسجيل كل إجراء رسمي بدءاً من الإتفاق التعاقدى بين طرفين وحتى تسليم البضائع إلى جانب الوقت اللازم لإتمام تلك الصفقة، هذا المؤشر يأخذ بعين الإعتبار كافة الإجراءات الرسمية والتكاليف اللازمة في إستيراد وتصدير البضائع، ويشمل 3 مؤشرات.

- **المستندات اللازمة لإتمام التصدير والإستيراد (عدد):** أي إجمالي عدد الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة تصدير وإستيراد، يتم إحتساب المستندات المطلوبة لأغراض التخليص الجمركي من: الوزارات الحكومية، سلطات الجمارك، مصلحة الموانئ، محطة الحاويات، هيئات الصحة والرقابة الفنية، البنوك.

- **الوقت اللازم لإتمام التصدير والإستيراد (الأيام):** أي الوقت اللازم للتقيد بكافة الإجراءات المطلوبة، وإذا كان من الممكن تسريع إكمال إجراء ما مقابل تكلفة إضافية، يتم إختيار الإجراء القانوني الأسرع.

- **التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والإستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية):** أي تكلفة كافة الإجراءات المطلوبة لعملية التصدير والإستيراد ويشمل ذلك التكاليف الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية ورسوم الوسطاء الجمركيين ورسوم أعمال المناولة في الموانئ والنقل الداخلي.

تاسعا: تنفيذ العقود: يتناول هذا الموضوع بالبحث كفاءة إنفاذ العقود، وذلك عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية (بيع سلع)، وحساب الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات المعنية، وذلك من اللحظة التي يرفع فيها المدعي دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين أي يدرس هذا المؤشر سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، ويشمل 3 مؤشرات.

- **عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما (العدد):** أي متوسط عدد الإجراءات اللازمة؛ تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة.

- **المدة الزمنية اللازمة لإستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية).**

- **التكلفة اللازمة لإستيفاء كل إجراء (% من قيمة المطالبة):** الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة حيث تكون الإستعانة بمحاميين إلزامية أو شائعة كنسبة مئوية من قيمة الدين.

عاشرا: إغلاق المشروع (تصفية النشاط التجاري): يحدد هذا الموضوع جوانب الضعف في قانون شهر الإفلاس الساري، وكذلك المعوقات الإجرائية والإدارية الرئيسية في عملية شهر الإفلاس؛ يدرس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس، ويقيس معدل الإسترداد؛ يشمل 3 مؤشرات.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

- الوقت اللازم لإسترداد الدين (بالسنوات): متوسط الوقت اللازم لتصفية النشاط التجاري؛ جمعت المعلومات حول تسلسل الإجراءات، وإمكانية إستيفاء أي من هذه الإجراءات في وقت واحد مع إجراء آخر.

- التكلفة اللازمة لإسترداد الدين (% من قيمة موجودات التفليسة): متوسط تكلفة إجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة)؛ تُحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة من قيمة الممتلكات محل الدعوى.

- معدل الإسترداد بالنسبة للدائنين (سنتات عن كل دولار): يحسب معدل إسترداد الدين (بالسنتات) الذي يسترده المدعون من دائنين ومصالح ضرائب وموظفين عن كل دولار من الشركة المعسرة.

4. محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي:

▪ **تعريف المؤشر (The Global Competitiveness Index (GCI):** يقوم المنتدى الإقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف ومنذ عام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الإقتصادية، حيث يقوم

المنتدى سنويا بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل مقارنات مع مختلف الإقتصاديات الإقليمية والعالمية؛ كما يمكن إعتبار تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الإقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الإقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الإستثمار وكون أن الإستثمار يؤثر على النمو الإقتصادي، فإن الدولة ذات الإقتصاد الأكثر تنافسية تكون مرشحة لأن يكون النمو الإقتصادي فيها أسرع من الدول الأقل تنافسية؛¹

▪ **دليل المؤشر:** يعتمد التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة على نوعين رئيسيين من البيانات وهي:

▪ **البيانات الكمية:** وهي البيانات المتعلقة بالأداء الإقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

▪ **البيانات النوعية:** أي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد ملاحظات وآراء رجال الأعمال في الدول المشاركة، بحيث يتم إختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

يجوي تقرير التنافسية على 12 محور (مؤشرات إقتصادية رئيسية) موزعة كمايلي:

¹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2010): "المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي لعام2009-2010"، الأردن، ص 9 .

جدول رقم (01) يمثل مؤشرات التنافسية العالمي

عنوان المحور	المحاور	المجموعات
المؤسسات (Institutions)	الأول	المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية Basic requirements
البنية التحتية (Infrastructure)	الثاني	
Macroeconomic Stability إستقرار الإقتصاد الكلي	الثالث	
Health and Primary Education الصحة والتعليم الأساسي	الرابع	
Higher Education and Training التعليم العالي والتدريب	الخامس	المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers
Goods Market Efficiency كفاءة السوق	السادس	
Labor Market Efficiency كفاءة سوق العمل	السابع	
Financial Market Sophistication تطور الأسواق المالية	الثامن	
Technological Readiness الجاهزية التكنولوجية	التاسع	
Market Size حجم السوق	العاشر	
Business Sophistication تطور بيئة الأعمال	الحادي عشر	الإبتكار عوامل: الثالثة المجموعة Innovation & Sophistication Factors
Innovation الإبتكار	الثاني عشر	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2010): "المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2009-2010"، مرجع سبق ذكره، ص10.
- Forum Economique Mondiale, Banque Mondiale, Banque Africaine de développement (2009): Rapport sur la compétitivité en Afrique, pp180-181.at:
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/documents/publication/competitivite_afrique_2009_fr.pdf.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
والتي تعبر عن البيئة المؤسسية التي توفر نطاقا مناسباً للتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل الوطني وبالتالي تعزيز الإقتصاد بشكل عام، ومدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة التي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى إدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.

5. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

▪ **تعريف المؤشر:** يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية عن مجموعة (The Political Risk Services (PRS)) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 140 دولة، منها 18 دولة عربية.

▪ **مكونات المؤشر:** يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25% من المؤشر المركب)؛ توضح مكونات هذه المؤشرات الجداول الثلاثة التالية:

الجدول رقم (02) مكونات مؤشر المخاطر السياسية

التسلسل	المكون	النقاط
1	درجة استقرار الحكومة	12
2	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	12
3	خريطة الاستثمار	12
4	وجود نزاعات داخلية	12
5	وجود نزاعات خارجية	12
6	الفساد	06
7	دور الجيش في السياسة	06
8	دور الدين في السياسة	06
9	سيادة القانون والنظام	06
10	الاضطرابات العرقية	06
11	مصادقية الممارسات الديمقراطية	06
12	نوعية البيروقراطية	04

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص 126

الجدول رقم (03) مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية.

النقاط	المكون	التسلسل
05	معدل دخل الفرد	1
10	معدل النمو الاقتصادي	2
10	معدل التضخم	3
15	نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام	4
10	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام	5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص 127

الجدول رقم (04) مكونات مؤشر المخاطر المالية

النقاط	المكون	التسلسل
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام	1
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	2
15	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3
05	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة	4
10	استقرار سعر الصرف	5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص 127

▪ **دليل المؤشر:** يقسم المؤشر المركب الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر

انخفضت درجة المخاطرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05) درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر
درجة مخاطر مرتفعة جدا	0 - 49.9
درجة مخاطر مرتفعة	50 - 59.9
درجة مخاطر معتدلة	60 - 69.9
درجة مخاطر منخفضة	70 - 79.9
درجة مخاطر منخفضة جدا	80 - 100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ومن بين المؤشرات المؤسسية الصادرة عن (ICRG) مايلي:

جدول رقم (06) يمثل المؤشرات المؤسسية الصادرة عن (ICRG)

المؤشر	التعريف بالمؤشر
مؤشر مخاطر الإستيلاء على الملكية	يقع هذا المؤشر بين 0 و 10 ويقاس احتمال وقوع إستيلاء على الملكية أو تأمين للشركات أو لبعض قطاع الأعمال.
مؤشر عدم إحترام العقود	يقع هذا المؤشر بين 0 و 10 ويقاس مدى إلتزام الدولة بالعقود وذلك بالإمتناع عن تغيير فحواها أو تأجيلها نظرا لوجود عوائق مالية أو تغيير في سياساتها أو تغيير على المستوى القيادي في الحكومات.
مؤشر تفشي الرشوة في الأوساط الحكومية	يقع هذا المؤشر بين 0 و 6؛ ويصف مدى احتمال حصول موظفي الحكومة على مبالغ مالية أو مزايا عينية غير مبررة مقابل تسهيلات ومعاملات تفضيلية إتجاه طالب الخدمة.
مؤشر سيادة القانون	يقع هذا المؤشر بين 0 و 6 ويصف مدى إحترام سيادة القانون والسلطات التي تصيغه وتنفذه؛ كما يقيس هذا المؤشر مدى إستقلالية السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية.
مؤشر نوعية الجهاز البيروقراطي	يقع هذا المؤشر بين 0 و 6 ويصف مدى كفاءة هذا الجهاز في القيام بدوره ومدى ملاءمة أساليب التعيين في مختلف الوظائف ودرجة وجود تدريب متواصل لمختلف المستويات الإدارية في الحكومة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

عماد الإمام (2005): "المؤسسات والتنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

6. المؤشرات غير الرسمية:

كما أسلفنا فإن المؤسسات غير الرسمية المتعلقة بالعادات والتقاليد والأعراف ترتبط أساسا بنظرة الإنسان إلى الحياة والمجتمع الذي يعيش فيه وبالتالي فهي تتأثر بالتجربة والتعليم وإكتساب المعارف؛ وهي عناصر أقل قابلية للقياس من الجوانب المؤسسية الرسمية إلا أن هناك بعض المؤشرات التي يمكن إستعمالها لقياس مدى تقدم هذا الجانب منها: *مؤشرات التعليم؛ *مؤشرات تعليم الإناث؛ *مؤشرات مدى تنوع الفئات العرقية والطائفية؛ *مؤشرات درجة الإفتتاح على حضارات مختلفة؛ *مؤشرات درجة التطرف والتعصب الديني والعربي؛ *مؤشرات درجة الحريات الفردية والتعبير عن الرأي داخل المجتمع؛ *مؤشرات مدى توفر وسائل الإتصال والإعلام.

7. المؤشرات السياسية:

بالإضافة إلى مؤشرات المخاطرة المذكورة أعلاه والمستخدم للتعبير عن نوعية المؤسسات في الدول هناك مؤشرات تعبر بالتحديد عن مدى تأثير السياسة ومؤسساتها في النمو والتنمية؛ والتي قد تكون سلبيا من خلال تقليص كفاءة وفعالية السياسات التنموية أو من خلال زيادة درجة عدم التيقن وفي علاقة المؤسسات السياسية بالنمو والتنمية هناك عناصر أساسية وهي¹:

¹ عماد الإمام (2005): "المؤسسات والتنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 08-10.

أولاً. الديمقراطية؛

ثانياً. الإستقرار السياسي؛

ثالثاً. العنف السياسي؛

رابعاً. عدم التيقن؛

خامساً. السلطة المطلقة والرشوة.

الفرع الثالث. الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات:

1. الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية:

يمكن القول إن الإصلاحات المؤسساتية تعد المحور الرئيسي للجيل الثاني من الإصلاحات؛ تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية

الدولية وكذلك أعمال بعض الإقتصاديين والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولاً. أعمال داني رودريك: طرح Dani Rodrik (2003)، (2004) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر

العشر لوليامسون،¹ (حسب الجدول أدناه) حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات

السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الإقتصاد، والخصوصة؛ بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية.²

فحسب داني رودريك يوجد أربع أنواع من المؤسسات:³

■ **مؤسسات حقوق الملكية والعقود:** أغلبية الأعمال الحديثة حول المؤسسات والنمو الإقتصادي ركزت على أهمية مجموعة معينة من

المؤسسات، على وجه التحديد، تلك التي تحمي حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود، تسمى المؤسسات الخالقة للسوق؛ في غيابها

الأسواق إما غير موجودة أو أداؤها سيء للغاية.

■ **مؤسسات تنظيم السوق:** على وجه التحديد، تلك التي تتعامل مع العوامل الخارجية، وفرات الحجم، والمعلومات المنقوصة، تشمل

الهيئات التنظيمية في الإتصالات، النقل والخدمات المالية.

■ **مؤسسات إستقرار السوق:** وهي تلك التي تضمن تضخم منخفض، تقليل تقلب الإقتصاد الكلي، وتجنب الأزمات المالية، الأمثلة

تشمل البنوك المركزية، أنظمة سعر الصرف، والقواعد المالية والضريبية.

¹ E. berr, f. combarnous, (2005): “ le suivi de consensus de Washington, économie appliquée, op, cite, p29.

² Dani Rodrik, (2004): “Getting institutions right”, op, cite, P2.

³ Dani Rodrik, Arvind Subramanian (2003):” the primacy of institutions (and what this does and does not mean), Finance& Development”, June, p 32.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

- مؤسسات شرعية السوق: وهي تلك التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين، تضمن إعادة التوزيع، وإدارة الصراع؛ كأنظمة المعاشات التقاعدية، خطط التأمين على البطالة وغيرها من الصناديق الإجتماعية.

جدول رقم (07): إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

إجماع واشنطن الموسع	إجماع واشنطن
11. حوكمة الشركات.	1. إنضباط المالية العامة.
12. مكافحة الفساد.	2. إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة.
13. مرونة أسواق العمل.	3. الإصلاح الضريبي.
14. الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية.	4. تحرير أسعار الفائدة.
15. الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية.	5. سعر صرف تنافسي.
16. فتح حساب رأس المال بحذر.	6. تحرير التجارة.
17. أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة.	7. الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي الداخل.
18. إستقلالية البنوك المركزية/إستهداف التضخم.	8. الخصوصية.
19. شبكات الأمان الاجتماعي.	9. إلغاء القيود.
20. محاربة الفقر.	10. حماية حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- E. berr, f. combarnous, (2005): “le suivi de consensus de Washington, économie applique”, tome LVIII, n°2, P 29.
<http://alter.developpement.free.fr/dvpt/prevostNEIetRSGEcosoc>.

- Dani Rodrik, (2004): “Growth strategies”, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, august. at: <http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html>

ثانياً. أعمال جوزيف ستيجلتز: تأثر ستيجلتز ببعض أفكار المدرسة الكنزوية في الاقتصاد ولا سيما ما يتعلق منها بعجز الأسواق عن ضبط نفسها تلقائياً وضرورة تدخل الدولة من أجل ضمان سيرها بفعالية وتجنب الأزمات الدورية؛ يؤمن بأهمية تدخل الدولة في عملية ضبط وتقنين النشاط الاقتصادي، ويرى بأن الأسواق لا تملك القدرة على الوصول تلقائياً عبر قانون العرض والطلب إلى حالة التوازن بسبب عدم مرونة الأسعار وعدم توفر المعلومات الكاملة لدى المنتجين والمستهلكين؛ زاعماً أن لا وجود لليد الخفية التي يَشترُّ بها مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث وأن الأسواق إن تُركت لنفسها تؤوّل إلى الفوضى، وما الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة إلا شاهد على ذلك؛ والوقوف على أخطاء النظرية النيوكلاسيكية بخصوص الأسواق المثالية بسبب عدم صواب الافتراضات التي تأسست عليها هذه النظرية، خصوصاً ما يتعلق منها بتوفر المعلومات بشكل كاف لجميع الأطراف المتعاملة في الأسواق؛ فحسبه (1998) التغيير الإجتماعي

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

والمؤسساتي هو الجزء المركزي للجيل الثاني من الإصلاحات، حيث إرتكز في كتابه « la grande désillusion » على أمثلة،

لإبراز " طرق جديدة للوصول إلى السوق " ، وإبراز الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى عولمة إيجابية، من أهمها:¹

✓ نقطة البداية خاصة بالعلاقة ما بين "الدولة – السوق" إن الأسواق هي جوهر الاقتصاد المعاصر؛ السوق هو المحرك للنمو الاقتصادي؛ الحكومات لا تستطيع ولا يجب تعويض السوق أو جزء من هذا الأخير؛

✓ الإصلاح الأساسي هو التشكيك في مبدأ السلطة المطلقة للسوق؛ حيث جميع الأسواق غير كاملة، عملها لوحده لا يؤدي تلقائيا إلى النمو، ولا تسمح بالتوزيع العادل لثمار النمو".

✓ تدخل الدولة أمر ضروري لتنظيم الأسواق، ووضع الأسس المؤسساتية الضرورية لعملها (النظام القضائي، التعديل المالي، شبكة أمان الفقراء..)، وتخفيف القطاعات الضرورية للنمو كالتكنولوجيا، النقل، التكوين.. الخ. وهنا تقاس فعالية الدولة من خلال توفرها على الإمكانيات المؤسساتية الضرورية.

✓ الإطار المؤسساتي الضروري للسير الحسن للسوق فعلى الدولة أن توفر الإطار الضروري الداخلي الذي يسهل عمل السوق؛ ومن هنا فمن خلال قوى السوق وليس الحلول مكانه تستطيع الحكومات أن تلعب دورا أساسيا ومحفزا للنمو وتحقيق رفاهية المواطنين.

✓ تدخل ضعيف ولجوء أقصى لقوى السوق فهناك طريقة بسيطة من أجل تحديد على ما ذا سيكون عليه الدور الأدنى للحكومة من أجل تحقيق الأهداف التنموية؛ وهذا من خلال اللجوء إلى السوق، وإذا ظهر أن هناك خلل على مستوى السوق فيمكن للحكومة المساهمة في خلق الأسواق التنافسية.

✓ استعمال ميكانيزمات السوق من أجل التسيير الجيد للحكومات وتحسين الفعالية، فان الحكومات عليها تشجيع ميكانيزمات السوق داخل القطاع العمومي وخاصة الإجراءات المحفزة على الكفاءة؛ لضمان احترام العقود ولنظام قانوني يحتوي على قواعد محددة تسمح بالوصول بكل سرعة إلى اتخاذ القرارات؛ وبجانب ذلك فان تنفيذ هذه العقود يحدد مسؤولية الحكومات من خلال وضع واحترام حقوق الملكية.

✓ توقيت ووتيرة الإصلاحات تشكل عوامل أساسية في عملية التحرير؛ خلق وظائف جديدة وإنشاء قطاعات إقتصادية جديدة، قبل إعادة الهيكلة أو تدمير القطاعات المهملة، تنظيم الأنظمة المالية قبل تحرير الأسواق، فتح الحدود فقط عندما تكون الإقتصاديات الوطنية قادرة على مواجهة المنافسة.

¹ Betty Wampfler (2002) : “ la grande désillusion ” : la mondialisation questionnée par j. stiglitz, BIM n22, 26 juin. At: <http://microfinancement.cirad.fr/fr/news/BIM/BIM-2002/BIM-26-06-02.pdf>

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

✓ الحلول "مقاس واحد" قد لا تكون قابلة للإستمرار حيث كل إصلاح يجب أن يأخذ في الإعتبار السياق الوطني، التاريخ، الموارد وتطلعات الدول.

✓ الإصلاح الإقتصادي لا يمكن أن يكون عميقا ومستداما إلا إذا كان يركز على التحول السياسي والإجتماعي فكل تحول إقتصادي يجب أن يتم في إطار تغيير نظامي "chengement systemique".

ثالثا. أعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية: سار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نهاية سنوات1990، في طريق

التنمية المتكاملة؛ هذه المقاربة الجديدة كانت للإجابة على الإنتقادات الموجهة إلى برامج التعديل الهيكلي؛ والتي تركز على:¹

✓ ضمان بيئة مأكرو إقتصادية مستقرة ومنفتحة؛

✓ بناء المؤسسات العمومية (قانونية، مالية، سياسية)؛

✓ الإستثمار في الصحة والتعليم وبرامج الأمن الإجتماعي.

سعى البنك إلى إبراز المجالات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية والإجتماعية والبشرية للتنمية؛² حيث تتمثل الجوانب الهيكلية فيما يلي:

■ **الحكومة الجيدة والنظيفة:** يجب أن تكون للبلد حكومة جيدة المعرفة والتنظيم ويتطلب هذا بناء القدرات، ووجود نظام تشريعي

منفتح وإطار تنظيمي شفاف، وتوفير موظفين جيدي التدريب والرواتب مع إلتزام مطلق بنزاهة الحكم؛ ومع أنه من الصعب بناء إطار

حكومي فعال، فإن ذلك يصبح أمرا مستحيلا، إذا كان الفساد منتشرًا، كونه من أكثر العوامل تخريبا لعملية التنمية، ويجب أن تبدأ

محاربه بصوره خاصة بإلتزام قوي ومتين من جانب القيادة في البلد المعني بمحاربة الفساد على كافة المستويات.

■ **الجهاز القانوني والقضائي الفعال:** بدون حماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية، ووجود إطار شامل للقوانين، يستحيل تحقيق التنمية

المنصفة كما يجب على الحكومات أن تضمن وجود نظام من قوانين الملكية والعقود والعمل والإفلاس والتجارة وقوانين الحقوق الشخصية

والعناصر الأخرى لنظام قانوني شامل يطبقه بفعالية وحيادية ونزاهة الجهاز القضائي والقانوني.

■ **النظام المالي الجيد التنظيم والخاص للإشراف:** ما لم يكن النظام المالي محكم التنظيم وخاضعا للمراجعة والإشراف، فإن البلد يواجه

خطر الأزمات؛ لذلك يجب على الحكومات إنشاء نظام فعال ومتعارف عليه دوليا للإشراف على البنوك، والمؤسسات المالية وأسواق

¹ Benoit Prévost (2004) : “ droits et lutte contre la pauvreté : ou en sent les institutions de Bretton Woods, Monde en développement ”, volume 32/4-N°128, pp116-117.

² أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (2006): " التنمية وحقوق الإنسان"، المكتب الجامعي الحديث الازاريطية، الإسكندرية، مصر، ص120.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

رأس المال بهدف ضمان حسن عمل وإستقرار النظام المالي؛ كما يجب إتاحة المعلومات والشفافية، وتوفير العاملين والمشرفين الجيدين التدريب فضلا عن معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها دوليا.

■ شبكة الأمان الإجتماعي والبرامج الإجتماعية: من الواضح أن تاريخ وثقافة البلد المعني وأوضاع التنمية الإقتصادية فيه هي العوامل التي تحدد طبيعة البرامج الإجتماعية التي يمكن للحكومة إتاحتها؛ بحيث يجب توفير الرعاية للطاعنين في السن والمصابين بعجز يقعد عن العمل وللأطفال والفئة غير القادرة على الحصول على العمل، وللذين يتعرضون لكوارث الطبيعة، سواء كان ذلك بترتيب غير رسمي أو المساندة العائلية أو عن طريق البرامج التي تساندها الحكومة؛ وفي هذا الإطار فإن توفر فرص العمل وشروطه يعتبران أمرين بالغى الأهمية بالنسبة لأي نظام يقوم بعمله على الوجه اللازم.¹

كما صدرت تقارير البنك الدولي وتوقعات صندوق النقد الدولي عن أهمية الإصلاحات المؤسساتية والتي يمكن ذكر محتواها فيما يلي:

■ التأكيد على أن الحكم الراشد ضروري من أجل العمل الجيد للسوق، وحدد للدولة خمس وظائف أساسية: تثبيت النظام القانوني، إستقرار الإقتصاد الكلي، الإستثمار في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، حماية البيئة، تدعيم الإنصاف.² (تقرير عن التنمية في العالم «The state in changing world» 1997)

■ التأكيد على أهمية بناء المؤسسات اللازمة لعمل السوق والتي تساعد على النمو وتقليص الفقر، كما وضح كيف تدعم المؤسسات السوق، وما الذي يجعل المؤسسات تعمل وكيف يمكن بناؤها.³ (تقرير عن التنمية في العالم «Building Institutions for Markets» 2001-2002).

■ بحث صندوق النقد الدولي في تقريره " توقعات الإقتصاد العالمي 2003 "، في الأسباب التي أدت إلى إزدهار الشعوب وحول الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها؛ إجابة صندوق النقد الدولي كانت واضحة: إنها نوعية المؤسسات التي تؤدي إلى ثروة الأمم. (توقعات الإقتصاد العالمي «World economic outlook, Growth and institution» 2003).

■ التشديد على دور الإصلاح المؤسساتي بإعتباره حجر الزاوية لأي إستراتيجية تنمية ذات مصداقية للقطاع الخاص، فهو يعتبر جوهر أجندة الحكم الراشد؛ يتمثل الهدف في زيادة الفعالية والإتساق اللذان تتفاعل بهما الجهات العامة ومؤسسات السوق - ومنها الجمارك

¹ جيمس د-وولفنسون (2001): "الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الإقتصادي"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل العدد السادس، الفصل الرابع، 2-5 ماي 2000 دمشق، سوريا، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ص85-87.

² E. berr, f. combarnous (2005): " le suivi de consensus de Washington, économie appliquée ", op, cite, p 29.

³ World Bank, World Development Report (2002): "Building Institutions for Market", op, cite, P III.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
ومصالح الضرائب وهيئات الإستثمار والمحاكم والجهات المعنية بالسوق العقاري الصناعي، وغيرها من الشركات والتي تنفذ عن طريقها اللوائح.¹ (تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البنك الدولي(2009)).

■ التأكيد على أن البيئة المؤسساتية أحد المحاور السبعة للتنمية المالية (البيئة المؤسساتية، بيئة الأعمال، الإستقرار المالي، الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، الأسواق المالية). (تقرير التنمية المالية (2010)).

2. نتائج الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية:

أولا. نهاية إجماع واشنطن واستمرار ازدواجية المعايير -التنمية بين عالمين-:

التفكير الجيد في حزمة السياسات الاقتصادية التي راجت مع بداية تسعينيات القرن الماضي والتي سميت "إجماع واشنطن"؛ وبعد الفشل الذي منيت به هذه السياسات، وبالأخص في دول أمريكا اللاتينية التي كانت حقل الاختبار لقائمة السياسات التي صاغها John Williamson، ليقول ويليامسون(2000)² بأن تلك القائمة من السياسات تم تفسيرها بشكل خاطئ من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي التي استخدمت المصطلح كمرادف للنيوليبرالية وآليات السوق الراديكالية، وأضاف أيضا أن ذلك لم يكن ما كان يعنيه وما لم يكن في نيته عندما وضع قائمة السياسات العشرة التي كان من بينها الخصخصة، وتحرير التجارة وخفض الإنفاق العام وغيرها من الإجراءات. ما غاب عن Williamson أن الأمر ليس له أية علاقة بالنوايا، فكما يقول William Easterly (2006)³ في كتابه عن سبب فشل الجهود الغربية في مساعدة الدول النامية عن طريق مساعدات التنمية التي بلغت مليارات الدولارات، لا أحد يشكك في صدق نوايا هؤلاء الذين يتحدثون عن التنمية والنمو الاقتصادي ورغبتهم في زوال الفقر من العالم. ولكن القضية الرئيسية هنا هو من يتحمل نتيجة فشل تلك السياسات التي يقترحها هؤلاء؟ الإجابة هي لا أحد.

فبعد أن ثبت فشل ما سمي بإجماع واشنطن، خرجت المؤسسات المالية الدولية بمبررات من نوعية أن هناك بعض السياسات الأخرى التي لا بد من تطبيقها أولا حتى تنجح القائمة الأساسية من سياسات إجماع واشنطن؛ فظهرت قائمة أخرى من السياسات شملت دعم شبكات الأمان الاجتماعي، الإصلاح القانوني والسياسي وعدد آخر من السياسات بالإضافة إلى قائمة السياسات العشر الأساسية؛

¹ البنك الدولي (2009): تقرير عن التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الإمتيازات إلى المنافسة: فك قيود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن.

² Williamson, J. (2000). " What should the World Bank think about the Washington consensus? ", The World Bank Research Observer, 15(2), 251-264.at: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>

³ Easterly, W. (2006) " The white man's burden: Why the west's efforts to aid the rest have done so much ill and so little good", Oxford; New York; Oxford University Press.at: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

المشكلة هنا أن المؤسسات المالية الدولية اعتبرت سياسات إجماع واشنطن بمثابة الوصفة السالحة لعلاج الأزمات التي تعاني منها اقتصادات البلدان النامية، ثم اقترحت وصفة جديدة بعد فشل الوصفة الأولى، في كلتا الحالتين لم يأخذ أحد رأي هؤلاء الذين من المفترض أنهم يعانون من المرض؛ بل تم فرض التشخيص والعلاج عليهم من قبل أشخاص قد لا يكونوا زاروا بلدانهم من قبل على الإطلاق؛ كما يشير Dani Rodrik (2001)¹ أنه لم تترك أبدا المساحة لما تسمى بالبلدان النامية لوضع تصورها الخاص بها والمتوافق مع ظروفها الخاصة، يشير Rordik أيضا أن الغرب الذي تمكن من تقوية قاعدته الصناعية في البداية خلف سياسات حمائية يمنع على الآخرين فعل الشيء نفسه؛ يشير Drahos (2005)² إلى نفس الأمر فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، فالغرب الذي استفاد في بداية إنشاء قاعدته الصناعية من قواعد مخففة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية يطلب حاليا من دول العالم الثالث أن تلتزم بقواعد حقوق ملكية فكرية صارمة قد تؤدي إلى عدم توفر الدواء لملايين الأشخاص حول العالم. وفي نفس السياق، يشير Rodrik إلى أن الدول الغربية الكبرى اعتبرت أن ضعف الإجراءات الاحترازية والرقابية في النظم البنكية وكذلك غياب معايير حوكمة الشركات كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت للأزمة المالية التي ضربت دول شرق آسيا في عام 1997، ولكن ماذا عن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2007، أم تحدث لنفس الأسباب التي ساقها الغرب لمعاقبة تلك الدول؟

المثير للدهشة هنا هو أن الأزمة الآسيوية حدثت فعليا بسبب اتباع تلك الدول لتوصيات المؤسسات المالية الدولية بفتح اقتصاداتها بوتيرة سريعة أدت لذلك الانهيار ثم جاءت الوصفة لعلاج الأزمة في صورة مزيد من الخفض في الإنفاق الحكومي مع أن الغرب نفسه تعامل مع الأزمة المالية في العام 2007 بمزيد من الإنفاق الحكومي؛ إننا نفس الازدواجية في المعايير: غير مسموح لكم بفعل الأمر الذي نفعله نحن. يقول Joseph stiglitz (2008)³ أن كوريا الجنوبية لو كانت ظلت حبيسة نظرية الميزة التنافسية comparative "advantage" التي روج لها العديد من الاقتصاديين القابعين في مقرات المؤسسات المالية الدولية، كانت لتنتج أرز فقط حتى يومنا هذا. إذن هي المبادرة التي أقدمت عليها كوريا الجنوبية وغيرها من الدول حتى استطاعت بناء ميزتها التنافسية الخاصة بها، لأن الميزة التنافسية ليست وراثية بل هي مكتسبة من التجربة. الغرب لم يولد متقدما صناعيا وتكنولوجيا، المسألة برمتها أنه تعلم من خلال

¹ Rodrik,D.(2001) “ The Global governance of trade as if development really matters”, UNDP. At: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>

² Drahos, P. (2005) “An Alternative Framework for the Global regulation of intellectual property rights”, CGKD, working paper no.1. at: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>

³ Serra, N., & Stiglitz, J. E. (2008) “ The Washington consensus reconsidered: Towards a new global governance”, Oxford: Oxford University Press.at : <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
التجربة؛ إذن المسألة الرئيسية هنا كما يشير Rordik أنه يجب أن تتمتع بلدان ما يسمى بالعالم الثالث أو النامي بالحرية التي تسمح لهم
بإيجاد الاستراتيجيات الكفيلة بتنمية بلدانهم بعيدا عن الحلول المقولبة التي تناسب جميع الدول وجميع المشكلات، تلك الحلول التي تؤدي
في حقيقة الأمر لمزيد من الأزمات ومزيد من الفقر واتساع الهوة بين البلدان وفي داخلها.

ثانيا. تجديد إقتصاد التنمية (من السوق إلى المؤسسات):

توصيات وتحليلات إقتصاديات التنمية التي كانت تركز في السابق على دور الأسواق، المستوحاة من الإقتصاد المعياري؛ هي الآن تركز
على المؤسسات institutions؛ فالإنتقال من السوق إلى المؤسسات في كل من النظرية والتوصيات السياسية، يؤخذ من جهة كنتيجة
لإسهامات "North" في الإقتصاد المؤسساتي، ومن جهة أخرى كنتيجة لبعض الإخفاقات في التجارب الإنتقالية في البلدان أين
السياسات كانت مطابقة للوصفات الرئيسية للمنظمات الدولية، هذه الإخفاقات كانت أصل التغيير في توجهات السياسة العامة التي
إنتقلت من "الخصوصية، التحرير، الإستقرار" المشجعة لسنوات الثمانينيات إلى إصلاحات الحوكمة.¹
لقد كان الجديد في إقتصاد التنمية هو إدراك الدور الحاسم للمؤسسات في السماح للإقتصاد بالعمل بطريقة فعالة²، ففي النصف
الثاني من سنوات التسعينيات حول البنك الدولي تركيزه من "الجيل الأول" للإصلاحات - إستقرار الإقتصاد الكلي والتكامل التجاري
- (إصلاحات كلية) إلى "الجيل الثاني" للإصلاحات (إصلاحات جزئية)، والذي يشمل إدخال تحسينات على الإدارة، القانون،
والوظائف التنظيمية للدولة؛ زيادة إلى التأكيد على التنمية المؤسساتية، وكذلك التكاليف الإجتماعية الناتجة عن الخصوصية وقضايا
الشفافية وحوكمة الشركات أيضا سُلط الضوء عليها خصوصا بعد أزمة شرق آسيا؛ فإستقرار الإقتصاد الكلي، إصلاح القطاع المالي،
الخصوصية وتحرير التجارة... هي إصلاحات ضرورية ولكنها ليست شروط كافية لتحقيق النمو المستدام؛ حيث أصبح البنك الدولي
على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي تعرف بـ "الأسس الميكرو إقتصادية للنمو".³

ثالثا. أولوية المؤسسات:

يعتبر الرأي الذي يركز على المؤسسات، وعلى الخصوص دور حقوق الملكية وسيادة القانون في تفسير أسباب الإختلافات في الدخل ما
بين الدول الغنية والدول الفقيرة طرح شائع، ومن المحددات العميقة للدخل، ما يهم حسب هذا الرأي هو قواعد اللعبة في المجتمع، والتي

¹ Véronique Dutraive (2009) : " **Economic Development and institutions** ", Revue de la régulation N°6/2e semestre.

² John Williamson(2003): " **un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, Finances & développement** " op, cite, p13.

³ World Bank (2004): " **En Evaluation of World Bank, Investment Climate Activities** ", Document of the World Bank, 22October, p p11-12. at: <http://info.worldbank.org/governance/>

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

تعرف بإنتشار القواعد السلوكية الواضحة والمتضمنة وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الإقتصادي المرغوب؛ هذا الرأي ربما يرتبط بقوة أكبر بالحائز على جائزة نوبل Douglass North وقد أصبح مؤخرا موضوعا لعدد من الدراسات الاقتصادية خاصة من طرف

كل من: Daron Acemoglu, Simon Johnson,؛ James Robinson

حيث يبدو من عمل "رودريك" والآخرين أن نوعية المؤسسات تأتي في الترتيب الأول، لأنها تؤدي إلى فعالية السوق ودعم النمو الإقتصادي، حيث أن مؤسسات أفضل وحماية أفضل لحقوق الملكية تؤدي إلى زيادة الإستثمار وتعزيز التقدم التكنولوجي وبالتالي رفع مستوى الدخل كما أن المؤسسات الجيدة يمكن أيضا أن تكون نتيجة للتنمية الإقتصادية على الأقل لأن الطلب على المؤسسات الجيدة يرتفع عندما تصبح الدولة ومواطنيها أكثر ثراء؛ ويؤكد "North" بأن التفسير الرئيسي للإختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الإختلاف في مؤسساتها؛ فإذا كانت البنية المادية تتوافق مع الجانب المادي للإقتصاد "hardware" فإن المؤسسات توفر جانب البرمجة، "software"؛ كما يسهم "North" أيضا في توضيح كيف تؤثر المؤسسات على الأداءات الإقتصادية فهي تحقق قبل كل شيء الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهي تولد بعض الحوافز للأعمال الإقتصادية، على سبيل المثال تراكم رأس المال أو جهود التعليم بما أنها شرط دافع للأعمال والإستثمار.¹

حسب تقرير التنمية في العالم 2002 بناء المؤسسات للسوق، تقوم المؤسسات بثلاث أمور أساسية:²

■ **نقل المعلومات:** أي تسير المعلومات حول ظروف السوق، فالسريان الجيد للمعلومات يساعد الأعمال على إيجاد الشركاء، الأنشطة الأكثر ربحية وتقييم جدارتهم الائتمانية؛ وتساعد الحكومات على التنظيم الفعال؛ كما يمكن للمؤسسات أن تؤثر على إنتاج، جمع، تحليل، التحقق ونشر أو كبح المعلومات والخبرات، بين المشاركين والأسواق؛ الأمثلة تشمل شركات المحاسبة والسجلات الائتمانية التي تسهل سير المعلومات، أو التنظيمات الحكومية في وسائل الإعلام، التي تحصر نشر المعلومات.

■ **إنفاذ حقوق الملكية والعقود:** تضمن المؤسسات إنفاذ حقوق الملكية والعقود، حيث تحدد من يحصل على ماذا ومتى، لتنمية السوق، وهي تشمل حقوق القطاع الخاص في علاقة مع الدولة فالمؤسسات تستطيع التقليل من النزاعات وتساعد على إنفاذ العقود ويتم ذلك عن طريق دستور البلاد ونظامها القضائي؛ بحيث يصبح لدى تشكيلة متنوعة من الأفراد حافزا للإستثمار و المشاركة في الحياة الاقتصادية؛ ووجود قيود على أعمال النخبة، والسياسيين وغيرهم من الجماعات القوية بحيث لا يستطيع هؤلاء الناس انتزاع دخول واستثمارات الآخرين أو خلق ميدان غير متكافئ للتكاليف المتنوعة.

¹ Véronique Dutraive (2009) : "Economic Development and institutions", op, cite.

² World Bank, World Development Report (2002): "Building Institutions for Market", op, cite, P8

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

■ إدارة المنافسة في الأسواق: المؤسسات تزيد المنافسة في الأسواق أو العكس فالمنافسة تعطي للأفراد الحوافز للقيام بالأفضل وتعزز

تكافؤ الفرص كما تؤثر درجة المنافسة أيضا على الابتكار والنمو الإقتصادي؛ ووجود درجة ما من تساوي الفرص بالنسبة إلى قطاعات

كبيرة من المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد القيام باستثمارات وخاصة في راس المال البشري والمساهمة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

كما توصلت دراسة صندوق النقد الدولي في تقريره " توقعات الإقتصاد العالمي 2003 "، عند البحث في الأسباب التي أدت إلى إزدهار

الشعوب وحول الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها؛ أن نوعية المؤسسات هي التي تؤدي إلى ثروة الأمم؛ فقد توصلت

من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:¹

- يمكن أن يرتفع دخل الفرد بمعدل 80% إذا تحسنت المؤسسات في إفريقيا جنوب الصحراء لبلوغ مستوى تلك الموجودة في البلدان

النامية الآسيوية؛ وهذه الأخيرة تستطيع أن تضاعف دخلها إذا تم تعزيز مؤسساتها إلى المستوى المتوسط للعينة.

- أظهرت الدراسة أيضا أن المؤسسات لها تأثير قوي ومهم على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي يرتفع بـ 1.7 نقطة إذا بلغت نوعية المؤسسات متوسط العينة.

- الدراسة تشير في الأخير إلى أن المؤسسات لها تأثير ملحوظ على حالة عدم استقرار النمو حيث كلما ارتفعت جودة المؤسسات،

يقل عدم استقرار النمو.

الإجماع الحاصل اليوم هو أن بعض المؤسسات القانونية هي بالأخص لها الدور الحاسم في التنمية وتحديد حقوق الملكية الخاصة المحددة

بدقة ووضوح، نظام رسمي وواضح من قانون العقود يسهل عمليات العقود بين الأفراد، نظام قانوني للشركات المالية يسهل عملية

الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية، نظام قانوني للإفلاس يسهل عمليات خروج الشركات غير الكفأة، وإعادة تشغيل أموالهم

وممتلكاتهم وبسرعة في إستثمارات أكثر فائدة وملاءمة، ونظام ضريبي غير عقابي وسليم وغير منحاز؛ ولا بد من وجود قضاء فعال،

يضمن الحماية والأمان والثقة، والتي يجب أن تطبق بطريقة واضحة وشفافة، في الوقت وفي المكان المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.²

رابعاً. مقاربات الإصلاحات الإقتصادية:

بالنظر للطبيعة الأكثر مؤسساتية للجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية، يتم تناوله من خلال مقاربتين:

¹ Brahim Elmorched (2011): " Ajustement des reformes en Afrique : la condition d'un développement réussi ".at : <http://www.codesria.org/generat-assembl111/paper/elmorched.pdf>

² أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (2006): " التنمية وحقوق الإنسان"، مرجع سبق ذكره، ص 216-217.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

*مقارنة من زاوية الانتقال إلى إقتصاد السوق، حيث يعتبر كشكل ثاني للانتقال أكثر مؤسساتية، ويعكس المعالجة التدريجية للانتقال؛
*والمقارنة الثانية من زاوية التنمية حيث يعتبر الجيل الثاني من الإصلاحات تجديد لإقتصاد التنمية، والذي يشار إليه أحيانا "الأسس
الميكرو إقتصادية للنمو".

■ الإصلاحات الإقتصادية مقارنة من زاوية الانتقال إلى إقتصاد السوق: عملية المرور من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق

تسمى بعملية الانتقال، وهي العملية الإقتصادية الإجتماعية التي تتعهد من خلالها دولة ما كانت تنتهج النهج الاشتراكي، بوضع نظام

إقتصاد السوق في بلادها؛ من خلال وضع قواعد تسيير السوق، والإعتماد على سياسة إقتصادية كلية من النوع الليبرالي.¹

وقد عكست البرامج المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، في بداية عملية الانتقال أفضلية لما يسمى بالمعالجة بالصدمة «Thérapie

» de choc أو الانفجار الكبير «Big Bang» وهو ما يعني إستبدال نظام التخطيط المركزي بإقتصاد السوق عن طريق موجة واحدة

من الإصلاحات؛ هذه البرامج تمثلت في التحرير السريع للأسواق والتجارة، مع إلغاء الرقابة على الأسعار والحوافز التجارية، هذا التحرير

المزدوج الداخلي والخارجي، يجب أن يرافق جهودا هامة للإستقرار النقدي وإستقرار الميزانية من أجل القضاء على التضخم، وذلك لوضع

نهاية سريعة لنظام التخطيط المركزي من خلال برنامج سريع للخصوصية، فالتحرير لا يكفي لتوليد الشروط الإيجابية لخلق الثروة؛ وتعريف

واضح لحقوق الملكية وتحكم جيد في الأسعار؛ أي تحقيق الثروة لا يركز فقط على الحوافز الإقتصادية بالمعنى الضيق، ولكن أيضا على

شروط مؤسساتية، ومعايير إجتماعية داعمة؛ فأنصار التدريجية يلفتون الإنتباه بشكل خاص إلى الربط بين التعديل الماكرو إقتصادي،

والإصلاحات الميكرو إقتصادية والإطار المؤسساتي.²

خبرة الانتقال هذه أدت إلى توسيع مفهوم الإصلاحات الهيكلية التي نادى بها المؤسسات الدولية، فلقد أكدت على أهمية الجيل الثاني

من الإصلاحات المرتكز حول تنمية المؤسسات العمومية والخاصة، المسؤولة على السير الجيد لإقتصاد السوق من خلال تعزيز الإطار

القانوني للنشاط الإقتصادي (مؤسسات قانون الإفلاس وغيرها)، تعزيز الدولة خاصة في الميدان الضريبي (خلق نظام ضريبي توقعي

وشفاف وآليات جبائية ضريبية أكثر فعالية)، سلامة القطاع المالي، بنية إدارة الإقتصاد؛³ فالنموذج الإقتصادي المعياري للانتقال يُصر

كثيرا على الإستقرار، التحرير، الخصوصية (إجماع واشنطن) والإفتتاح الخارجي للإقتصاديات المخططة؛ هذا البرنامج وضع الدول الإنتقالية

على طريق إقتصاد السوق، لكن عدم كفاية الإصلاحات المؤسساتية جعل من الضروري الانتقال من الإقتصاد الليبرالي إلى الإقتصاد

¹ إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي (2002): "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جوان، ص 93.

² Michel Aglietta, Sandra Moatt (2000): " Le FMI l'ordre Monétaire aux désordres Financiers, économique", p101.

³ Michel Aglietta, Sandra Moatt (2000): "Le FMI l'ordre Monétaire aux désordres Financiers, économique", op.cit, p102, 103.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
المؤسساتي فمنذ ذلك الحين ينصب الإهتمام على تعزيز المؤسسات اللازمة لدعم إقتصاد السوق، حيث أصبحت الأولوية الإقتصادية للإنتقال أكثر سياسية، مؤسساتية، وتنظيمية¹، وعليه قدمت مرحلة ثانية للإنتقال أكثر مؤسساتية، كجيل ثاني للإصلاحات تأكدت أهميته، على خلفية المشاكل الناتجة عن إجماع واشنطن.²

■ الإصلاحات الإقتصادية مقارنة من زاوية التنمية: مع هيمنة كل المؤسسات المالية الدولية على عملية صياغة السياسات التنموية في العالم ظهر الجيل الثاني من إقتصاديي التنمية (منذ 1970 إلى الحاضر) الذي تميز بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الإقتصادية التقليدية الحديثة؛ وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للدول لا يكمن في التفاوت في الظروف الإبتدائية؛ إنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر دولة ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات" ومن ثم فإن إهتمام صناع القرار لا بد أن يكون على الأسواق و الأسعار والحوافز؛ فالفلسفة التنموية لأنصار السياسات الليبرالية الجديدة "إجماع واشنطن"، تعتبر أن النمو الإقتصادي هو المفتاح لحل كل مشكلات المجتمع النامي، وتعتبر أن السوق هو الكفيل بإحداث النمو، بعبارة أخرى، فإن النمو الإقتصادي هو عمل تلقائي يمكن أن يقع إذا ما أزيلت العقبات التي تعترض عمل قوى السوق، أي إذا ما تم تحرير الإقتصاد، وتخلت الدولة عن التدخل في إدارة الإقتصاد؛³ وإعطاء الثقل الأكبر لدور السوق، وهناك موقف وسط تبناه مؤيدو ما يسمى بالإقتصاد الجديد للمؤسسات والذي يرى أن الدولة والمؤسسات التابعة لها كأمور أساسية لا مفر منها في إجراءات التنمية، إيجابيات مثل هذه المقاربة المؤسساتية تكمن في إتاحة مجال للتفكير في الدور الجديد للدولة في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق؛⁴ فالسوق والدولة ليسا متكاملان لأنه يتوجب على الثانية أن تضع الركائز المؤسساتية الضرورية لعمل الأولى (البنك الدولي 1997).⁵

المبحث الثاني. النظريات المؤسساتية:

تعتبر النظريات التأسيسية للشركة المرجع الرئيسي لحوكمة الشركات وهذه التيارات النظرية تعرف بأنها "تعاقدية"، لأنها تعتبر الشركات من منظور مؤسساتي مثل مجموع العقود (المساهمين - المسيرين - أرباب العمل - الموظفين - الشركات - العملاء...) حيث هدف العقد هو

¹ Wladimir Andreff (2006) : "économie de la transition, La transition vers le marche et la démocratie", p8. <http://www.numilog.com/pdf>.

² Wladimir Andreff (2007): "économie de la transition, La transformation des économies planifiées en économies de marche", Bréal, paris, p242.

³ إبراهيم العيسوي (2001)، "التنمية في عالم متغير"، مرجع سبق ذكره، ص38

⁴ أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (2006): "التنمية وحقوق الإنسان"، المكتب الجامعي الحديث الازاريطية، الإسكندرية، مصر، ص216.

⁵ Claude Albagli (2005) : "I état, les agents économiques et les règles, mondes en développement" vol 33-Janvier-n129, p53.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
تنظيم وتوزيع السلطة وإتخاذ القرار إن المقاربات المؤسساتية الأكثر أهمية هما نظرية حقوق الملكية ونظرية الوكالة، واللذان ترتبطان فيما بينهما؛ حيث تهتم نظرية حقوق الملكية وهي الأقدم بالبيئة المؤسساتية للشركة، حيث تركز على ما يسمى بالمؤسسات الرسمية (القوانين والدستور..). أي تتدخل في نطاق القواعد في حين نظرية الوكالة تركز على مجال التنظيم والترتيبات المؤسساتية؛ بالإضافة إلى نظرية تكاليف الصفقات ونظريات أخرى.

الفرع الأول. نظرية حقوق الملكية:

إن أغلب المشاكل الاقتصادية الموجودة في العالم ناتجة من عدم وجود حل جذري لمشكلة الملكية ويعد أبرز سببا لظهور نظرية حقوق الملكية هو ظهور الحاجة إلى التساؤل عن مفعول أشكال الملكية والأشكال المؤسساتية بصفة عامة على أداء الاقتصاد ولقد انتشرت هذه النظرية بعد إظهارها لتفوق نظام الملكية الخاصة على كل أشكال الملكية الجماعية؛ وجاءت هذه النظرية لتبين كيف لمختلف أنواع ونظم حقوق الملكية أن تؤثر على سلوك الأفراد الاقتصادية وعلى أداء وفعالية النظام الاقتصادي.

1. نشأة نظرية حقوق الملكية:

إشكالية الملكية وحقوقها قديمة بقدم الإنسان أما الشكل الغربي الحديث لهذه الإشكالية طرح من قبل كل من "أرمن ألتشيان Armen Alchian" "هارولد ديمستز Harold Demsetz"؛ "فيريوتن Furubotn"؛ "بيجوفيتش Pejovich"؛ رونالد كوز Ronald Coase"؛ وآخرون؛ منطلق هذه النظرية أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة لا تعترف إلا بالسوق كآلية لتخصيص الموارد؛ إذن "كيف يبرر وجود المؤسسات كآلية أخرى لتخصيص الموارد النادرة" ؟ هذا السؤال الذي تريد نظرية حقوق الملكية الإجابة عليه؛ ظهرت هذه النظرية في السبعينيات تحاول إبراز أن المؤسسة الرأسمالية في اقتصاد السوق أفضل من غيرها من المنظمات كما تريد حل إشكال وجود المؤسسة؛ وإعادة نشر فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة من جديد؛ منطلق هذه النظرية أن المبادلات التي تتم بين الأفراد (وغير الأفراد) هي في الواقع تنازل متبادل عن الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يتبادلونها؛ فهي إذن تبادل لحقوق الملكية، أي أن الأفراد يملكون في الواقع حقوق استغلال موارد؛ فالملكية تعطي حقوقا، ومنه هذه النظرية تنطلق من حقوق الملكية؛ والتي تقوم على فكرة بسيطة هي أن حق الملكية هو المحدد الأساسي أو العامل الجوهري وراء فاعلية ونمو المؤسسة.¹

¹ Koenig. Gérard(1999): " De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du xxlé siècle", paris, economica.

2. تعريف نظرية حقوق الملكية:

▪ تعريف (Furubotn et Pejovich) (1972):¹ "حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقتهم بإستعمال الأشياء"؛

▪ تعريف (Alchian et Demsetz) (1972):* بالنسبة لـ (Demsetz) سنة 1967 "تسمح حقوق الملكية للأشخاص بمعرفة تطلعاتهم مسبقا بدون إفراط في علاقتهم مع الأعضاء الأخرى للمجتمع، تتجسد هذه التوقعات بواسطة القوانين العادات وتقاليد المجتمع"؛ فإمتلاك حقوق الملكية يأتي بإتفاق أعضاء أخرى في المجتمع من أجل التصرف بطريقة معينة والترقب من المجتمع منع الآخرين بالتداخل مع نشاطاتهم الخاصة بشرط ألا تكون محظورة.²

*بالنسبة (Alchian) سنة 1987 توكل حقوق الملكية إلى شخص خاص وقابلة للتحويل بالتبادل مقابل حقوق مماثلة على سلع أخرى؛³ فتحليل (Alchian et Demsetz) بإعتبارهما مؤسسي نظرية حقوق الملكية، قاموا بصياغة مفهوم حقوق الملكية أكثر توسع من المنظور القانوني البسيط بحيث أنهم استطاعوا إدراج كل العادات، القواعد والمعايير التي تعرف وتحدد الإستعمالات المسموح بها أو مشروعية الأصول؛ في هذا المعنى، لا تكون العلاقات في المؤسسات ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي تتفوق على السوق.⁴

3. فرضيات نظرية حقوق الملكية: تركز نظرية حقوق الملكية على عدد من الفرضيات:

- ✓ يندفع الأعوان الإقتصاديين للبحث عن المصلحة الشخصية بتعظيم منفعتهم مهما كان النظام الإقتصادي الذي يتعاملون فيه ومهما كانت حقوق الملكية التي يملكونها؛
- ✓ تفضيلات العون الإقتصادي يتم إظهارها بسلوك في السوق؛
- ✓ المعلومة ليست كاملة وتكاليف التعاقد ليست معدومة والتي يستبعد إهمالها؛ ما يشكل عنصر مفسر للسلوك الاقتصادي للأفراد؛
- ✓ يتبع أي شخص أهدافه الخاصة لكن يخضع إلى القيود المفروضة عن طريق هيكل النظام الذي يعمل فيه؛
- ✓ إن دالة المنفعة للفرد يمكن أن تحوي أمورا أخرى غير تعظيم الربح والثروة والتي ليست الوحيدة الدالة على المنفعة إذ يضاف للربح عوامل أخرى مثل الوقت الحر في أوقات العمل، الهدوء والأمان، الترقية، وتحسين شروط العمل..... إلخ.

¹ Furubotn.E. G, Pejovich. S (1972): "Property rights and Economic theory: a survey of recent literature", Journal of Economic literature, decembre, N°12, pp1137-1139.

² Demsetz. H (1967): "Toward a theory of property rights", American Economic review, May, vol 57, p347-359.

³ Alchian.A (1987): "Property rights", in Eatwell.J, Milgate.M, ET Newman.P. ed, The New Palgrave: A Dictionary of Economics, the Macmillan press limited.

⁴ Alchian.A, Demsetz.H (1972): "Production, Information costs & Economic Organization", The American Economic Review, vol 62, N°5, Decembre, pp777-795.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

وقد تطورت هذه النظرية وعممت إلى نظرية الوكالة والتي يمكن أن تفهم بشكل جيد في المطلب الموالي.

الفرع الثاني. نظرية الوكالة La théorie de l'agence:

حين توسعت الشركات عما كان عليه الحال قبل قرنين من الزمن لم يعد بالإمكان أن يتولى نفس الشخص أو الأشخاص مهام الملكية والإدارة معاً؛ ومع تناثر رأس مال الشركات إثر ظهور شركات المساهمة العامة؛ حدث هناك انفصال في الوظائف الرئيسية لوجود الشركة؛ الملكية والإدارة؛ مما نجم عنه ضرورة تفويض سلطة اتخاذ القرارات لفريق إدارة متمكن؛ هذا التفويض أو التوكيل نتج عنه جملة من المشاكل؛ منها تكلفة الرقابة والمتابعة؛ من هنا برزت نظرية الوكالة لمحاولة إعطاء تفسيرات لهذا الوضع الجديد؛ ومحاولة السيطرة على مشاكل الرقابة.

1. ماهية نظرية الوكالة:

أولاً. نشأة نظرية الوكالة:

يرجع أصل علاقة الوكالة إلى " آدم سميث" فيما يتعلق بعدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، حيث يتم إدارتها من قبل عون غير مالك؛ وهذا الأخير غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها، إذ سوف يتحصل على أجر مهما كانت النتائج التي يحققها والتي يتحصل عليها المساهمين أو الملاك.¹ حيث كانت تفترض كل من " نظرية التحكيم" و"نظرية التمويل التدريجي" أن الإدارة ملزمة بتحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد أية علاقة صراع بين المساهمين والمسيرين؛ في حين تؤكد نظرية الوكالة أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى وإن كان ذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن هذا الهدف يتحقق ضمناً من وجهة نظر نظرية الوكالة بتحقيق المصلحة الشخصية للإدارة؛ فإذا بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحكومة المؤسسات نجد أنه في عام 1932 أثار A. berle و G. means النقاش حول آثار الفصل بين الملكية والإدارة والتي تأتي آليات الحوكمة لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة، وفي عام 1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريق التوفيق بين الملاك والمسيرين للمؤسسة؛ أما في عام 1976 تناولت دراسة A. Smith تأثير إنفصال الملكية عن الإدارة وبالتالي نوع الرقابة على قرار الإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية لأغراض قياس الدخل وذلك بالتطبيق على مجموعتين من المؤسسات، الأولى يديرها ملاكها والثانية يتولى إدارتها مديرون محترفون؛

¹ Benjamin C., Weinstein O (1995): " les nouvelles théories de l'entreprise, librairie générale française ", Paris, P 93.

ثانياً. تعريف نظرية الوكالة:

يمكن التعبير عن نظرية الوكالة بأنها تعميم لنظرية حقوق الملكية وتعرف كمايلي:

- يعرف كل من جونسون (jensen) وميكلينغ (meckling) الوكالة على أنها: " عقد بموجبه شخص أو عدة أشخاص هو الرئيس أو الموكّل يلجئون لخدمات شخص آخر هو العون أو الموكّل ليقوم باسمهم بوظيفة أو عمل معين؛ ما يتضمن تفويضاً من طبيعة تقريرية"¹

انطلق كل من (Jensen et Meckling) " جونسون وميكلينغ من التباعد الجزئي بين مصالح المدير التنفيذي والمساهم كمشكل يخص الشركات الأمريكية الكبرى (العامة أو المسيرة) التي تتميز باختلاف المالك عن المسير:

- الوكيل (المديرون التنفيذيون (Agent) يسير ويتحكم يومياً في نشاط الشركة؛ ويتخذ القرارات بما فيها القرارات الإستراتيجية؛
- الأصيل (المساهمون)(Principal) الذين يعدون ملاكاً رغم أنهم لا يملكون سوى جزء صغير من رأس المال.
- عقد بموجبه يلزم شخص أو مجموعة أشخاص، شخصاً آخر (العون) بتنفيذ لصالحه وظائف مهما كان نوعها، مما ينشئ نيابة في سلطة اتخاذ القرار لدى العون. أما بالنسبة لـ charreaux فعلاقة الوكالة هي كل اتفاق ينتج عن عقد بين طرفين.
- تعكس نظرية الوكالة سلوك أطراف متعاونة ترتبط ببعضها ضمن علاقة تعاقدية تكرسها شروط عقد التوظيف المبرم بين ملاك المؤسسة (المساهمين) من جهة وإدارة المؤسسة من جهة أخرى².
- هي عقد يقوم بموجبه فرد أو مجموعة من الأفراد بتوكيل أو تكليف أشخاص آخرين من أجل النيابة عنهم في تنفيذ عمل ما.³
- كما أنّها كل علاقة تنشأ بين طرفين يوكل بموجبها الطرف الأول (الموكّل، le mandant) طرف ثاني (الموكّل، العون، le mandataire) بتنفيذ مهام معينة لحسابه ويتحصل بذلك على سلطة إتخاذ القرار في حدود ما يمليه العقد، بينما يتحمل الطرف الأول نتائج قرارات الطرف الثاني.

ثالثاً. فرضيات نظرية الوكالة: تعتمد نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات، وهي:⁴

¹ Jensen M., Meckling W., (1976):" Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and capital structure", op, cite, p. 308.

² محمد مطر (2004): "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح"، دار وائل للنشر، عمان، ص100.

³ مهدي شرقي (2015)، "مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة غرداية، الجزائر، العدد 1، صفحة 135.

⁴ بتول محمد نوري د. علي خلف سلمان (2014): "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"، رماح للبحوث والدراسات، عمان، الأردن، العدد14، ص20-22.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

أ. فرضية كفاءة السوق: يستند فرض السوق الكفوء على:

✓ أن المعلومات المحاسبية تجعل من الممكن للأسواق تحديد القيمة الاقتصادية للشركة (من خلال قيمة الأسهم)؛

✓ أن الأسواق تساعد في توزيع كفوء للموارد الاقتصادية.

ب. فرضية التصرف الرشيد: تشير نظرية الوكالة إلى انه في أسواق العمل ورأس المال، يتجه الوكلاء إلى تعظيم منفعتهم الخاصة على

حساب حملة الأسهم في الشركة؛ إذ أن الوكلاء يمتلكون القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على

مصالح المالكين بسبب عدم تماثل المعلومات؛ والدليل على السلوك الإداري في الحرص على المصلحة هو استهلاك بعض موارد الشركة

على شكل اجر إضافي، وتجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة.¹

ج. فرضية اختلاف التفضيلات: أن هناك اختلاف بين أهداف وافضليات كلاً من الأصيل والوكيل، فبينما يسعى الأول (الأصيل)

إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل اجر معقول، فان الطرف الثاني (الوكيل) يسعى

إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد اقل.²

د. فرضية تحمّل المخاطر: أن لكل من الأصيل والوكيل موقف تجاه المخاطرة فبينما يعد الأصيل محايداً للمخاطرة، فالوكيل يتميز

بابتعاده أو تجنبه للمخاطرة، ولذلك فان كلاً منهم يحتفظ بتقويم احتمالي غير متماثل تجاه التصرفات التي يفوض بها الطرف الأول

(الأصيل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بها؛ ويعني ذلك أنه يتطلب من الأصيل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة أو جزء منها

لكي لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح وهذا يعني المشاركة بالمخاطرة.³

هـ. فرضية عدم تشابه المعلومات:⁴ تفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وان أعمال الإدارة من

الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها المالك ويحدث هذا أما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة

تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته

حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر.

¹ التميمي، عباس حميد يحيى (2008): "أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص32.

² حماد، طارق عبد العال (2008): "حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، القاهرة، ص70.

³ الجبوري، نصيف جاسم محمد (1999): "مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص08.

⁴ الصادق زكرياء محمد (1989): "تطور بحوث المحاسبة المالية وعلاقتها بمناهج البحث (1926-1986)", مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص89-90.

رابعاً. مميزات علاقة الوكالة:

✓ تضارب (تعارض) المصالح أي الوضع الذي تتأثر به موضوعية واستقلالية قرار في وظيفة معينة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية

تممه هو شخصياً أو أحد أقربائه أو أصدقائه المقربين والناجحة عن الفصل في الوظائف ملكية/ قرار والتي تؤدي إلى نشوء "تكاليف وكالة"

ناجحة عن نزاع المصالح بين المالكين ومتخذي القرار؛ ويقدم كل من (jensen et meckling) نوعين من هذا التضارب:¹

- جزء من التضارب بين المساهمين والمسيرين؛

- الجزء الآخر بين المساهمين - المسيرين والدائنين.

✓ الرشادة النسبية أي أن أطراف الوكالة يتمتعون بالرشادة المحدودة وأن تصرفاتهم تعتمد على تعظيم منافعهم الذاتية؛

✓ الحاجة الى بقاء المؤسسة قوية على الرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء والأصلاء، إلا أن هناك حاجة مشتركة -ولو

ضعيفة - للطرفين في بقاء المؤسسة قوية في مواجهة المؤسسات الأخرى؛

✓ تناظر العلاقة فالأصيل يفوض الوكيل، حرية القرار؛ لذا يواجه الأصيل مشكل هو ما يجب فعله حتى يختار الوكيل القرار الأمثل؛

✓ تلقائية العلاقة والناشئة من استقلالية وتفكير الأفراد كل طرف يرى أن ما يجب أن يفعله يحقق منافع؛

✓ العلاقات ما بين الأفراد مجسدة بعقود يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية؛

✓ علاقة الوكالة ضرورية لفهم عمل المؤسسات والتي تربط المساهمين بالمسيرين؛

✓ عدم تناظر المعلومات يقود متخذي القرار إلى الإدارة وفق مصالحهم الخاصة² لتعظيم منفعتهم الشخصية بالإستفادة من الثغرات

الموجودة في العقود المرتبطة بخاصية عدم التأكد في المحيط وعدم القابلية للرؤية وبالتالي صعوبة تقييم نجاعة الأداء.³

✓ لا مركزية الوكيل حيث يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل تمكنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض

التصرفات دون الرجوع الى الأصيل؛

لهذا جاءت نظرية الوكالة وسلطت الضوء على التسيير التعاقدية للعلاقة بين المؤسسة الربوثة والممول الخارجي، حيث وضعت أدوات

التوفيق والرقابة التي تضمن استمرارية الرابطة بين الجانبين وضمان الحقوق.

¹ Yun-hsiang (2008) : "étude et comparaison des facteurs décisionnels de l'externalisation infaormatique dans les etablissements hospitaliers publics et privés", thèse pour l'obtention le grade de docteur, unv de françois rabelais, paris, p 52.

² Charron J.L, Separi.S(2006) : "Organisation et gestion de l'entreprise", DECF3, Annales, Dunod, Paris, p83

³ Charreaux.G(2000) : "La théorie positive de l'agence : positionnement et apports", Revue d'économie industrielle, n° 92, 2e et 3e trimestres, p3.

2. أساسيات نظرية الوكالة:

أولاً. تكاليف نظرية الوكالة وأقسامها:

تنقسم تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أقسام وهي¹ :

أ. **تكاليف الرقابة والتحفيز Coût de contrôle**: يتحملها الموكل (الأصل) لمراقبة سلوك المسير، أي أنه يتحملها لإقضاء السلوك الإنتهازي للمسير، لأن نظرية الوكالة مبنية على أساس المبدأ النيوكلاسيكي، أين يهدف كل عون إلى تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة، ويمكن للمسير تحديد أثر هذه التكاليف على دخله، على إعتبار أنه أعلم من الغير بوضعية المؤسسة، وتتضمن النفقات المتعلقة بتسيير المعلومة، الرقابة، التحفيز؛ ولهذا الغرض يستخدمون العديد من الآليات لتحقيق أهداف تلك الرقابة، وقد عرفت هذه الآليات بالحاكمة المؤسسية.

ب. **تكاليف التعهد والإلتزام Coût de liaison** : يتحملها المسير (الوكيل) تعبر عن التنفيذ الجيد للعقد (طباعة الحسابات،

التقارير،... الخ) ليرز للموكل كفاءته في إتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المؤسسة والمتوافقة مع رغبته وتبرز بوضوح هذه التكاليف عند التطرق إلى نظرية "التمويل السلمي"؛ وهي تنتج عن الدعم والتحفيز الذي يتحصل عليه الوكيل من أجل بناء الثقة التي تعتبر الأساس².

ج. **التكاليف المتبقية Coût résiduel**: هي تلك التكاليف الناتجة عن إستحالة تطبيق رقابة شاملة على سلوك وتصرفات المسير،

وفي هذه الحالة تفوق التكلفة الحدية للرقابة للعائد الحدي للمستثمر؛ إذا تحققت هذه النتيجة يكون من الأجدر أن يتحصل المسير على

تلك المصاريف بدلا من إستخدامها في الرقابة؛ كما تعبر عن الخسائر الناتجة عن تعارض المصالح بين المسيرين والمساهمين³؛ حيث

يفضل⁴ shivdasani "إنفاق تلك التكلفة حتى وإن كانت التكلفة الحدية لها أكبر من العائد الحدي للمستثمر، خاصة إذا تعلق

الأمر بالتكاليف المدفوعة للإدارات الخارجية، لأن كفاءتها وإستقلاليتها تعطي نجاعة للرقابة على المسير مما يحفزها أكثر للعمل بما لا

يتعارض وأهداف المساهم؛ أو ما يعرف بتكاليف الفرصة الضائعة؛ والتي تعبر عن ما كان يمكن أن يحصل عليه كل طرف لو لم يتعاقد

مع الآخر؛ إنما تكلفة الفرصة بين التكاليف المدفوعة في حال وجود نظام الوكالة والتكاليف التي تترتب في حال قيام الأصل بالتسيير

¹ Fama E (1980): "Agency problems and the theory of the firm", Journal of political economy, vol88, N° 2, Avril.

² Benoit.pige (2001) : "audit et controle interne", Paris : edition EMS,2 edition, p95.

³ Fatima taib (2002) : " structure financière de l'entreprise ", Economica, Paris, P 29.

⁴ Shivdasani A. (1993): "board composition, ownership structure and hostile takeovers", journal of accounting and economics, N°2:16, pp 148-153.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
المباشر؛ أما "Hart" فيرى أن تكاليف الوكالة هي أسلوب لتقويم سلوك المسير إضافة إلى أساليب رقابة السوق، لأن المنافسة في سوق العمل تؤدي بالمسير من أجل الحفاظ على منصبه إلى العمل من أجل تعظيم قيمة المؤسسة¹.

ثانياً. مصادر تكلفة الوكالة: يمكن القول أن هناك ثلاثة مصادر رئيسية تؤدي إلى ظهور تكلفة الوكالة تتمثل في:²

أ. الملكية الجزئية للمؤسسة: فعند قيام المالك - المدير ببيع أسهم عادية لملاك آخرين جدد فإنه من خلال ذلك يتنازل طواعية عن ملكيته الكاملة للمؤسسة؛ لكنه في نفس الوقت يبقى مديراً أي أنه يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ القرارات وحيث أنه يسعى لمنفعته الشخصية، فسوف ينشأ لديه حافزاً للإستفادة من ذلك. فعندما يكون المالك مديراً للمؤسسة ولا يوجد معه شركاء يكون إنفاقه بشكل يختلف عندما يكون معه ملاك آخرين ظالماً أنه لا يتحمل هذه التكاليف بمفرده.

ب. المديونية واستخدام الرافعة المالية: فعند قيام المؤسسة بالإقتراض يدخل طرف ثالث بالإضافة للمدير والملاك هم دائنو المؤسسة، مما يؤدي إلى تعقيد المشكلة، حيث أنه وبموجب العقد بين الدائنين والمؤسسة تنشأ علاقة وكالة من نوع آخر، فالدائنون يفوضون إدارة المؤسسة بإستخدام أموالهم؛ وفي هذه الحالة تكون مشكلة الوكالة مزدوجة، الأولى بين الدائنين والإدارة، والثانية بين الدائنين والملاك.

ج. عدم تماثل المعلومات لدى جميع الأطراف: أي إذا لم يكن هناك علم تام من قبل الملاك والدائنين بما يجري وما هو متوقع أن يجري في المؤسسة، فإن ذلك يدل على أن المدير يخفي معلومات عن الأطراف الأخرى؛ هذه المعلومات لو كانت متاحة لجميع الأطراف لغيرت من قرارات الملاك والدائنين الخارجيين في قرار تمويلهم للمؤسسة؛ أما إذا لم يستطيعوا تفسير هذه المعلومات بالشكل الصحيح، فإن السوق لن يستطيع التوصل إلى القيمة الحقيقية للإستثمار المراد تمويله وبالتالي تنشأ تكلفة الوكالة مرة أخرى.

وبصفة عامة بقاء المؤسسة واستمرارها يتطلب عمل توازن بين المنافع والتكاليف المتوقعة وتوزيع المخاطر بين مختلف الأطراف؛ فمشكلة الوكالة ستظل قائمة وموجودة في مختلف المؤسسات على اختلاف أنواعها؛ ومصدر الخلاف لا يتركز فقط على الحصول على المزيد من الإمتيازات، بل قد يكون في بعض الأحيان هو انخفاض ملكية الإدارة؛ وبالتالي فإن حافز البحث عن فرص استثمارية متميزة، يقل بشكل ملحوظ؛ حيث نلاحظ في الكثير من الأحيان يحاول المدير الابتعاد عن المشاريع الخطرة، وتلك التي تتطلب طرق جديدة للعمل، بمعنى أدق فإن بحثه عن العمل يقل لأن المنافع المتوقعة منه قليلة.

¹ Charreux G. (1997) : " le **gouvernance des entreprises** ", Économica, Paris, p 47

² جميل جابر علاونة (2004): "بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية"، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان، ص38.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

ثالثاً. الموازنة الاقتصادية لكل من الأصل والوكيل:

بصورة عامة يمكن القول أن هناك خطر معنوي عندما يمكن لأحد أطراف العقد إلحاق الضرر بالطرف الآخر إما لعدم الاستعلام الجيد

أو لكون العقد غير متكامل. في ظل عدم كون المعلومات تامة فإن اهتمامات نظرية الوكالة تتمحور حول سؤالين أساسيين¹:

✓ كيف يمكن بناء نظام تحفيزي ورقابي يعيق الوكيل في أن يتبنى سلوكيات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأصل أو بشكل أدق

يقود الوكيل إلى أن يتصرف وكأنه يسعى إلى تعظيم دالة منفعة الأصل؟

✓ كيف يمكن تصميم في ظل المعلومات غير التامة نظام وكالة يقترب أكثر من الكفاءة التي تتحقق في نظام المعلومات التامة كما

تحدد في ظل ميكانيزمات السوق كما يصفها الاقتصاد المعياري؟

الإجابة على السؤالين يتمثل في حل مشكلة الوكالة والذي يتم بموجب نظام السوق فوجود تكاليف الوكالة يؤدي إلى إجراء الحسابات

بهدف تقييم المنفعة من علاقة الوكالة؛ فيتولد عن تفويض حقوق الملكية تكاليف الرقابة (S) بالنسبة للأصل وخسارة الفرصة (R)

تتعلق بالتسيير الإنتهازي من قبل الوكيل ويكون الربح الذي يحصل عليه الأصل كمايلي:

$$\pi^* = \pi - (S + R)$$

حيث π تمثل الربح الذي تحصل عليه المنشأة بدون تكاليف الوكالة.

π^* تمثل الربح الذي تحصل عليه المنشأة مع تكاليف الوكالة (الربح الذي يحصل عليه الأصل).

المسير يحصل على أجره (W) ومن جهة أخرى يتحمل نفقات (O) ليعبر عن التنفيذ الجيد للعقد، كما قد يحصل على مكافأة إضافية

من خلال تسيير إنتهازي للمؤسسة (R^*) وهي عبارة عن جزء من خسارة الفرصة للأصل، دخل المسير إذن يعبر عنه كمايلي:

$$P = W + R^* - O$$

حيث P تمثل الدخل الذي يحصل عليه المسير.

ويمكن إظهار الموازنة الاقتصادية لكل من الأصل (الموكل) والمسير (الوكيل) في الجدول التالي:

¹ د. عبد الفتاح بوخمحم (2012): " نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل"، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، يومي 15-17 ديسمبر، ص 21-22.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
جدول رقم (08): الموازنة الإقتصادية لكل من الأصل والوكيل

الأصل	الوكيل	التوازن
(1) بحث عن تدنية خسارة الفرصة تدنية (R^*)	(1) زيادة المكافأة الناتجة عن الإنتهازية $Max R^*$	(1) تؤدي تكاليف المعلومات إلى التقليل من إنتهازية المتعاملين.
(2) ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الرقابة S	(2) ما يجبره على زيادة تكاليف الإلتزام (O)	(2) تؤدي الحسابات الإقتصادية للمتعاملين إلى حل إشكالية الإنتهازية.
(3) الموازنة بين dR^* , dS	(3) الموازنة بين dR^* , dO	

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أنه من المفروض؛ الأصل يسعى إلى الحد من التسيير الإنتهازي للمسير، حيث أن هذا الأخير يسعى إلى زيادة (R^*) ولكن كلما زاد (R^*) تطلب الأمر من المسير زيادة (O) وذلك حتى يقدم التبريرات الضرورية للأصل فعلى المسير إذن إجراء الموازنة بين الزيادة في (R^*) والزيادة في (O).

الأصل من جهته يبحث في تدنية (R^*) ولكن هذه التدنية في التكلفة تتطلب زيادة تكاليف إضافية في الرقابة (S)؛ وبالتالي يجب الموازنة بين تخفيض (R^*) وزيادة (S) إذن يمكن القول أن فلسفة نظرية الوكالة تتمحور في إشكالية عقلانية التكاليف.

في النظرية النيوكلاسيكية، تضمن السوق بصورة تلقائية عملية التنسيق بحيث تعيق الأفراد من اللجوء إلى الغش؛ كما تتميز السوق بتوفير المعلومة بصورة كاملة وبالتالي تبدو كنظام يحد من عدم تماثل المعلومات.

نوعان من الأسواق تؤدي إلى الحد من الإنتهازية، وبالتالي تؤدي إلى تقييم تكاليف الوكالة؛ السوق المالية وسوق العمالة¹ ففي السوق المالية والتي هي سوق لحقوق الملكية، يتم تبادل الأصول المالية، حيث تمكن السوق من تقييم بشكل مستمر قيمة السهم؛ فإذا قام المسير بإدارة المؤسسة لخدمة مصالحه الخاصة فإن سعر السهم ينخفض وبالتالي الربح ينخفض وكذا قيمة المنشأة؛ إن هذا الإنخفاض في القيمة يشكل بديلا لتكلفة الرقابة؛ فيمكن إذن للمالك أن يوازن بين ما يفقده في شكل تكاليف الرقابة وبين الزيادة التي يحصل عليها من خلال الحد من الإنخفاض في قيمة الأسهم، مادامت تكلفة الرقابة أعلى من فقدان قيمة السهم فلا يوجد أي حافز لتأسيس النظام الرقابي؛ وبالتالي تمكن السوق المالية من حل مشكل الوكالة من خلال إرسالها إشارات إلى المتعاملين؛ أما بالنسبة لسوق العمل فإن المسير الذي ينتهج سلوكا إنتهازيا للمنشأة، يؤدي إلى زيادة خسارة الفرصة للمالك وهذا الأخير يعاقب المسير وذلك بعزله والخوف من فقدان المنصب يدفع بالمسير إلى الحد من السلوك الإنتهازي فالتسيير غير المناسب للمنشأة يسئ إلى السمعة ويكون عائقا أمام الحصول

¹ لمزيد من المعلومات أنظر:

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

على منصب؛ إضافة إلى هذا فإن سلطة التدرج لها دور أساسي في تحديد الأفراد الذين يتولون مناصب عليا وبالتالي فممارسة التدرج في المنشأة عبارة عن سوق داخلية للعمل.

رغم ما تميزت به النظرية من كونها إنطلاقة أساسية لتحليل العلاقة والميكانيزمات المتعلقة بكفاءة المسيرين، فهناك من الباحثين من يعتقد أن تحليل هذه النظرية لا يأخذ في الاعتبار كل تعقيدات المنظمات في تطورها المستمر، فالنظرية تقوم على وجود إنفراج متأصل بين مصالح الأصل والوكيل وهذا الإنفراج يمكن تخفيفه من خلال آليات الضبط المختلفة لإحداث التطابق بين منفعة المالك والمسير وهذا شرط أساسي لتحسين الأداء؛ إلا أن هناك من الباحثين من يؤكد أن التطابق بين مصالح كل من الأصل والوكيل قد لا يؤدي إلى تحسين أداء المنظمة، حيث أن ذلك ليس له تأثير على الخصائص الداخلية للمسير حتى يتأثر الأداء فكل ما يحدث أن تتغير الخيارات الإستراتيجية للمسير تحت تأثير رغبات المساهم ولا يوجد أي ضمان لتحسين الأداء.

إضافة إلى المكافآت التي يتقاضاها المسيرون هناك العديد من العوامل تتحكم في مستوى الأداء كالحرية والإستقلالية التي تعطى للمسير في إتخاذ القرارات، ذلك ما نطلق عليه " نطاق السلطة " فإذا كانت الإستقلالية والسلطات واسعة فذلك يشكل دافع قوي لبعض المسيرين ما يؤثر على تحسين الأداء؛ كما أن العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء خضعت أيضا للإنتقاد فهناك إعتقاد بأن المسيرين الذين لديهم ميول لتحمل المخاطر يكونوا أكثر إستجابة لحزمة حوافز المكافآت المادية المتغيرة، وبالتالي فسعيًا لتحقيق مكاسب أعلى قد يندفع لإتخاذ قرارات قد لا تكون في صالح المنظمة.

رابعاً. علاقات الصراع القائمة من وجهة نظرية تكاليف الوكالة:

تعتبر المؤسسة من وجهة نظر نظرية الوكالة كمجموعة من العقود المتفاوض عنها بكل حرية من قبل المتعاملين الذين يتبع كل واحد منهم هدف خاص به، وعملية إختيار هيكل تمويل معين ما هي إلا وسيلة لتدنية تكاليف الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين من جهة وبين المساهمين والدائنين من جهة ثانية.

أ. علاقة الوكالة بين المساهمين والإدارة:

تختلف نسبة إمتلاك المسيرين لحقوق الملكية في المؤسسة بإختلاف إطارها القانوني وحجمها، حيث تتراوح من 0% إلى 100% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمسير الذي يمتلك نسبة 100% من الأسهم يتغير سلوكه بعد أن يتنازل عن جزء معين منها، وإذا كان المسير يمتلك إجمالي حقوق الملكية، فإن تكاليف الوكالة للأموال الخاصة تكون معدومة مهما كان شكل هيكل رأس المال، إذ يتحصل المسير على كافة العوائد ويحتل لوحده نتائج قراراته، أما إذا تنازل عن نسبة معينة من رأس المال ولتكن (100%- α) فهنا يتحصل المسير على نسبة α كعائد من الأرباح المحققة، وكلما كانت قيمة α أقل كلما أثر ذلك على زيادة تكاليف الوكالة،

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

لأن المسير في هذه الحالة يهدف إلى تحقيق مداخيل غير مالية؛ فحسب "جونسون"¹ يتبع المسير ذلك السلوك لأنه لن يتحصل على العوائد المحققة إلا في حدود نسبة مساهمته في رأس المال في حين يتحمل نتائج الفشل وهو ما يقوده إلى تحقيق تلك المداخيل غير النقدية (تأثيث المكتب بأثاث فاخر، شراء سيارة فاخرة، توظيف مستخدمين جدد لتخفيف العبء والإستفادة من الراحة قدر الإمكان....)؛ كما يرى "جونسون" أن علاقة الوكالة قد تفقد مدلولها في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأن رأسمالها عادة ما يكون مملوك من طرف مساهم واحد وهو المسير في نفس الوقت، أين يقوم هذا الأخير بإدارة أمواله؛ ودعم "Wtterwulgh" الفكرة؛ حيث يرى أن علاقة الصراع بين المسير والمساهم لا توجد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا إذا كانت تتميز هذه الأخيرة بتطور سريع مما يفرض عنها زيادة في رأس المال بشكل مستمر، أو لدى المؤسسات التي يستأنف نشاطها من قبل الورثة²، إذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سريعة التطور تتميز بنفور البنوك من تمويلها نتيجة للخطر المرتبط بالتطور وإحتمال العجز؛ فتفضل بذلك التمويل عن طريق فتح رأسمالها أمام مساهمين جدد فتنشأ عندها علاقة الوكالة، أما المؤسسات العائلية ونتيجة لإنشغال أفراد العائلة بأنشطة ووظائف أخرى فإنهم يفوضون من ينوب عنهم في إدارة أملاكهم الموروثة.

وضع بعض الإقتصاديين كـ "Osteryoung" نماذج كمية لتحليل سلوك المسير المالك وغير المالك من خلال تحديد دالة المنفعة الكلية له، فبالنسبة له تتحدد دالة المنفعة الكلية على النحو التالي:

$$U = U (F, N)$$

حيث يعبر:

U : دالة المنفعة الكلية.

F : الدخل النقدي والإمتيازات المحققة من طرف المسير.

N : العوامل غير النقدية (كالرغبة في تحقيق النجاح، الراحة...)

بينما وضع "Mc Mahon" دالة للمنفعة تأخذ بعين الإعتبار عامل الإستقلالية، وهي على النحو التالي:

$$U = U (P, Nt, Nn)$$

U : دالة المنفعة الكلية.

P : المداخيل النقدية وتحتوي على عائد الأسهم والأجر على إعتبار أن المسير مالك أيضا.

¹ Janssen F. (1998) : " l'influence de l'interpénétration du dirigeant de son entreprise sur l'endettement des PME sur leurs relations avec les banques ", institut de recherche sur les PME, N° 98/07, p 5.

² Wtterwulgh R (1998) : "la PME une entreprise humaine ", De Boeck université, Bruxelles, p 127.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

Nt : المداخيل غير النقدية ذات الطابع المالي (السيولة، المرونة).

Nn : المداخيل غير النقدية من غير ذات الطابع المالي (نمط الحياة).

إذا كان المسير يهدف إلى تحقيق الإستقلالية فعليه أن يرفع من العوامل Nt، أما إذا كان يرغب في فتح رأسماله أمام مساهمين آخرين فعليه أن يرفع في العوامل P .

تأثر العوامل المحددة لدالة المنفعة على قيمة المؤسسة، وعلى الهيكل المالي على حد سواء، فالحفاظ على المداخيل النقدية يعني صراحة الحفاظ المسير على حياة المؤسسة، وهو ما يقوده إلى عدم الخوض في تحقيق مشاريع ذات معدل مخاطرة مرتفع حتى وإن كانت ربحيتها مرتفعة، وهو ما يؤثر بدوره على المساهم الذي يتحصل على التوزيعات في حين يتحمل كل المخاطر، لذا يطالب بمعدل عائد مرتفع وهو ما يتعارض وأهداف المسير، لأن توزيع كل الأرباح يقضي إمكانية تخصيص المسير للجزء غير الموزع في شكل مداخيل غير نقدية؛ وبالنسبة للمسير كلما حقق نتائج أكبر كلما تحفز أكثر للإستثمار في مشاريع مضمونة مادام يتمتع بسمعة جيدة ومادام أجره مرتبط بدرجة نمو المؤسسة، في حين يفضل المساهم الحصول على تلك المداخيل الإضافية بدلا من إستخدامها في التوسع؛ كما يؤدي التمويل باللجوء إلى الإستدانة حسب "ميكليغ وجونسون" إلى تخفيض تكاليف الوكالة للأموال الخاصة؛ لأن الإستدانة تؤدي إلى تخفيض نسبة الأسهم الموجهة للبيع، وبما أن تكلفة علاقة الوكالة بين المساهمين والإدارة ترتفع بإنخفاض نسبة الأسهم المحازة من قبل الإدارة، فإن رفع نسبة الإستدانة تصبح بديل منطقي وفعال لتعويض النقص في السيولة¹، لأنها تجنب المؤسسة التنازل عن الأسهم ومنه تخفض من تكلفة الوكالة للأموال الخاصة؛ كما تساعد الإستدانة على رفع قيمة المؤسسة لأنها مرتبطة بالنتيجة وهذه الأخيرة تزداد بفعل الإستدانة لأن الإستهلاكات الشخصية تنخفض بسبب فرض البنك رقابة على إستخدام القروض من طرف المؤسسة؛ وعلى هذا الأساس تظهر الإستدانة كأداة فعالة في تقويم السلوك الإنتهازي للمسير، وأداة للإلتزام من قبل الإدارة التي تضمن الرقابة الصارمة على التسيير، لكن الإستدانة في نفس الوقت قد ينتج عنها خطر العجز، فيفقد المسير منصب عمله، وهذا القيد المتمثل في العجز سيجعل المسير يهدف إلى تعظيم ثروة المؤسسة.

يرى "ميكليغ Mekling وجونسون Jensen" أنه من خلال دفع الفوائد والأقساط في آجالها المحددة تضمن الإستدانة فرض رقابة على إستثمارات المؤسسة وحتى تدنية الإقتطاعات غير المالية؛ فإذا قامت الإدارة بتخصيص القرض في مشاريع يصعب على البنك تقدير حجم مخاطرها فإنه سيرفع من سعر الفائدة لتعويض احتمال تحقق الخسارة، مما يؤدي بالإدارة والمساهمين إلى التخلي شيئا فشيئا عن

¹ Martel J. (1996) : " solution au stress financier, un survol de la littérature ", centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Monterial, janvier, p 5.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

المشاريع الخطرة والتوجه نحو المشاريع المضمونة العائد¹، أو قد يرفض البنك تمويلها كلياً أو جزئياً؛ وإقناع البنك بجودة نوعية المشروع ومردوديته ومن ثم قلة مخاطره تقوم المؤسسة بتمويل جزء كبير منه بواسطة الأموال الخاصة، ومن خلال سياستها تلك، بدلا من لعب الإستدانة لدور التقليل من تكاليف الوكالة بين المساهمين والمسير فترجع بذلك علاقة الوكالة والصراع من جديد

ب. علاقة الوكالة بين المسير - المساهم والدائن:

تؤدي الإستدانة إلى التخفيض من تكلفة الوكالة للأموال الخاصة، لكن المؤسسة لا يمكن لها الإقتراض دون أية حدود وذلك لتفادي خطر الإستغلال الذي يتضاعف كلما قلت نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول²؛ أضاف "جونسون Jensen" قيد آخر للإستدانة ويتمثل في الصراع الذي ينشأ بين المسير والمالك من جهة والمقترض من جهة ثانية؛ فإذا أراد الطرف الأول من العلاقة الإستثمار في مشاريع ذات معدل خطر مرتفع، فالبنك قبل إبرام إتفاقية القرض يحاول أن يضمن إسترداد الأموال المقترضة من خلال الإجراءات والضمانات التي يفرضها وبصفة عامة تتمثل تلك الإجراءات في متابعة القرض الممنوح أو ما يعرف بمصطلح "Monitoring" الذي يعبر عن كافة الإجراءات المتخذة من طرف البنك للرقابة على المدينين بهدف تجنبهم تحويل الأموال نحو مشاريع غير مرغوبة من قبله و/ أو ذات معدل خطر مرتفع.

ينشأ عن عملية الرقابة تكاليف للوكالة بين المقترض والمسير على إعتباره نائبا عن المساهم، بإفتراض أن المسير يعلم أكثر من المقرض بمردودية المشروع والمخاطر التي تنجر عنه فيعتبر بذلك كحامل للرهان للأموال المقترضة من البنك، وهو ما يؤدي بالبنك إلى إدماج تكاليف الوكالة في التكلفة الإجمالية للقرض خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي كفؤ كحالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحجم³. تساعد الإستدانة على تدنية تكاليف الوكالة للأموال الخاصة، وبما أن البنك يدمج تلك التكاليف في التكلفة الإجمالية للقرض، فإن كل زيادة في حجم الخطر المترتب عن نشاط العميل، يفرض إحتياط أكثر من البنك في شكل زيادة في تكلفة القرض، مما يؤدي إلى إنخفاض نسبة التوزيعات التي يتحصل عليها المساهمين؛ كما أكد "جونسون Jensen"⁴، أن المسير سواء إعتد على الأموال الخاصة أو على الإستدانة فذلك سواء بالنسبة له؛ مادام المشروع يحقق عوائد، ومادامت علاقة الصراع قائمة فالإختلاف يكمن فقط في توزيع ذلك العائد بين المساهمين والدائنين؛ أما بالنسبة لـ"ويليامسون Williamson" إن علاقة الصراع بين الإدارة، المساهمين والدائنين يجب

¹ Pollin J.P(2005) : " Théorie de la politique monétaire Esquisses d'une refondation ", Revue économique, vol. 56, N°3, mai, p 528.

² Bians B., Hillion P., Malecot J.F(1995) : " la structure financière des entreprises ", une investigation empirique sur des données Françaises, Economie et prévision N°120, p17.

³ Wtterwulghe R (1998) : " la PME une entreprise humaine ", De Boeck université, Bruxelles, p128.

⁴ Jensen M.C. (1986): "agency cost of free cash flow, corporate finance and takeovers", American economic review, vol 76, jun, p 323.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

تسييرها حسب درجة خصوصية أصول المؤسسة بالنسبة إلى درجة المخاطرة خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، فالأصول ذات درجة الخصوصية المنخفضة يتم تمويلها عن طريق الدين والأصول ذات درجة الخصوصية المرتفعة يتم تمويلها عن طريق الأموال الخاصة؛ مما يعني أن تكاليف الوكالة قائمة دائما مادام أن للمؤسسة نوعين من الأصول؛ أما "Ross" فيرى في هذا الإطار أن أفضل آلية تعتمد المؤسسة لتحقيق الإبتعاد عن الصراع القائم بين المساهم والمقرض أو تدنيته؛ هي توزيع الخطر عن طريق إنتاج وبعث إشارات مفادها مساهمة المؤسسة بالأموال الخاصة في تمويل المشروع إلى جانب الإستدانة والتي تفرز بدورها تكاليف للوكالة ناتجة عن عدم تماثل المعلومات؛ أما تحمل تكاليف الوكالة للإستدانة فيدمج البنك كما بينا أعلاه تكاليف الوكالة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بينه وبين المسير في التكلفة الإجمالية للقرض، هذه الأخيرة تخصم من النتيجة المحققة والتي ستوزع على المساهمين، فتؤثر بذلك سلبا على نسبة التوزيعات، ومنه يتحمل المساهم تكاليف الوكالة للإستدانة، لكنها تساعده في نفس الوقت على تكثيف الرقابة وتجنب تكلفة الفرصة الضائعة الناتجة عن الإستفادة من الآثار الإيجابية للرفع المالي.

خامسا. نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات:

يوجد إذن عدم تماثل للمعلومات بين الطرفين أي أن أحد الطرفين يمتلك معلومات أكثر، وهذا ما يعني بديهيا أن المعلومات غير كاملة؛ فالكفاءة التخصيصية للسوق تصبح غير متوفرة والصفقات في ظل هذا الوضع تصبح مكلفة، حيث أن الإنتهازية التي تتميز بها تصرفات الأفراد تولد حالة عدم تأكد، فعدم تماثل المعلومات أصل للسلوك الإنتهازية؛ فالمتعاملين قد لا يقدمون كل المعلومات أو يتعمدون تزويرها، فهناك خطر معنوي، وعدم وضوح الصورة عن الطرف الآخر قد يقود حتى إلى عدم إبرام العقد، فالمعلومة غير متوفرة، مخفية أو أنها على مستوى عالي من عدم اليقين؛ بصورة عامة يمكن القول أن هناك خطر معنوي عندما يمكن لأحد أطراف العقد إلحاق الضرر بالطرف الآخر إما لعدم الإستعلام الجيد أو لكون العقد غير متكامل؛ في ظل عدم كون المعلومات تامة فإن إهتمامات نظرية الوكالة تتمحور حول هدفين أساسيين²:

- إمكانية بناء نظام تحفيزي ورقابي يعيق الوكيل في أن يتبنى سلوكيات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأصل أو بشكل أدق يقود الوكيل إلى أن يتصرف وكأنه يسعى إلى تعظيم دالة منفعة الأصل.
- إمكانية تصميم في ظل المعلومات غير التامة نظام وكالة يقترب أكثر من الكفاءة التي تتحقق في نظام المعلومات التامة كما تتحدد في ظل ميكانيزمات السوق كما يصفها الإقتصاد المعيارى.

¹ Charreaux G (1997) : “ **gouvernance des entreprises** ”, op, cite, p 43.

² Coriat B, Weinstein O, op, cite, p,94.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
أيضا لا بد من الحديث حول قضية فصل الملكية عن الإدارة حيث كان الباحثان " Means & Berle " في كتابهما «The Modern Corporation and Private Property» أول من تحدث عن مشاكل هذا الفصل، جراء بعض الممارسات السلبية التي من الممكن أن تحدث من قبل الطرفين (المالك والمسير)، وهنا ظهرت نظرية الوكالة لتبحث في آثار العلاقة بين طرفي الصراع نتيجة لإختلاف أهدافهم، أو لإحتمالية إستغلال كل طرف على حساب الآخر.

نتيجة كل ذلك جاءت آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة؛ وكذلك تطرق كل من " Jensen & Meckling " عام 1976 و " Fama " عام 1980 إلى "مشكلة الوكالة" حيث أشاروا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة؛ وفي هذا السياق يؤكد " Monks و Minow "(2001) عن إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات¹.

سادسا. أهمية الحاكمية المؤسسية في تحديد قيمة المؤسسة في ضوء نظرية الوكالة:

وقد شهد الفكر المحاسبي والإداري، على حد سواء، جهوداً بحثية مكثفة لوصف طبيعة العلاقة بين آليات الحاكمية المؤسسية وأداء الشركة أحيانا، وقيمة الشركة أحيانا أخرى. وقد أتخذت هذه الجهود في دراسة تلك العلاقة مدخلين؛

— يعتمد المدخل الأول على فرضية أداء الشركة التي تفيد بأن الربحية العالية للشركة هي نتيجة حتمية للآليات الفاعلة المستخدمة في الرقابة على الأداء؛

— أما المدخل الثاني فيدرس العلاقة من خلال الآثار المترتبة لدور آليات الحاكمية المؤسسية في رقابة أداء الشركة على الأسعار المستقبلية لأسهمها.

وجاءت نتائج هذين المدخلين في إجتاهين متعاكسين؛ حيث؛

➤ يرى الاتجاه الأول إن قيمة الشركة تتأثر بمشاكل الوكالة وبالتالي هناك دور هام لآليات الحاكمية المؤسسية على أداء الشركة ومن ثم قيمتها السوقية، ومن أوائل مؤيدي هذا الاتجاه (Jensen and Meckling, 1976) اللذان وجدا إن المديرين في الشركات الأمريكية يميلون إلى الحد من مشاكل الوكالة من خلال امتلاك الإدارة جزء من رأس مال الشركة، وإن ارتفاع نسبة الملكية الإدارية لأسهم الشركة يؤدي إلى تحسين الأداء، وإن انخفاضها يجعلهم أكثر تحفيزاً نحو زيادة عوائدهم الشخصية من مكافآت وغيرها.

➤ أما الاتجاه الثاني فيرى إن قيمة الشركة لا تتأثر بمشاكل الوكالة وبالتالي لا توجد علاقة بين قيمة الشركة وآليات الحاكمية المؤسسية، ومن أوائل أنصار هذا المدخل (Demsetz and Lehn, 1985)

¹ نزمين أبو العطا :حوكمة الشركات. سبيل التقدم، على الموقع: <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm>

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
والجدير بالذكر إن تلك الجهود لم تتباين في نتائجها فحسب، وإنما في طريقة دراستها للعلاقة السببية بين آليات الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة فعلى سبيل المثال انطلقت دراسة (Morch et.al, 1988) من الآليات إلى القيمة بينما درس (Kole1996) العلاقة انطلاقاً "من القيمة إلى الآليات، في حين ذهب (Demsetz and Villalonga, 2001) إلى افتراض أن العلاقة تبادلية بين المتغيرين؛ وبالرغم من الأهمية العلمية لنتائج تلك الجهود البحثية في إغناء أدبيات كل من الحاكمية المؤسسية ونظرية التمويل، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات بفعل تجاهلها لبعض المتغيرات الوسيطة التي من الممكن أن يكون لها أثر هام في تغير نوع العلاقة مثل المتغيرات الخاصة بالنمو في حجم استثمارات الشركة. (Chen, et.al, 2006; Cho, 1998).

إذا كان على حملة الأسهم الخارجيين أن يكتشفوا ويفهموا ويراقبوا كل شيء يقوم به المديرين، فسوف لن تكون هناك حاجة إلى أولئك المديرين، لأن الأصل في نظرية الوكالة هو حالة الضرورة التي تتطلب تفويض المديرين سلطة اتخاذ القرارات، كما إن الرقابة بحد ذاتها هي عملية مكلفة وهو ما يحد من مقدار استخدامها، حيث لا يتم اللجوء إليها بشكل عام إلا في الحالات التي تعاني فيها الشركة من مشاكل تنطوي على نتائج سيئة، وإن استخدامها ينبغي أن يكون وفق قاعدة الكلفة – المنفعة. وعليه فإن البحث في آليات الحاكمية المؤسسية الذي يدور حول تحديد الهيكلية المثلى لهذه الآليات والتي تعمل على تعظيم قيمة الشركة، خاصة في ظل وجود تشكيلة متنوعة من تلك الآليات ذات العلاقات المتبادلة، يعد من الأهمية بمكان لحملة الأسهم إلى جانب الجهات المسؤولة عن الاقتصاد في الدولة، وذلك في مجال تقييم فاعلية الآليات المستخدمة من قبل الشركات. كما أن البحث في هذا الموضوع ممكن أن يساهم ولو بشكل غير مباشر في تقييم نظام حوافز المديرين حيث أن وجود نظام حوافز جيد قد يقود المديرين لاتخاذ إجراءات تعظم من ثروة حملة الأسهم، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إن المديرين جميعهم جيدين على حد سواء ويحاولون الاستفادة من نظام الحوافز في تحقيق التوافق فيما بين مصلحتهم الذاتية ومصالح حملة الأسهم وبالشكل الذي يعظم من قيمة الشركة، الأمر الذي يتطلب مراقبتهم من خلال آليات معينة لتحديد ثغرات هذا النظام وحمائته من السلوكيات غير المرغوب بها.¹

الفرع الثالث. نظرية تكاليف المعاملات ("Théorie des couts de transaction " TCT):

أدى توسع المؤسسة وزيادة حجم نشاطاتها إلى ظهور مفهوم التكامل العمودي، الذي أصبح يشكل العديد من النقاشات خاصة لدى متخذي القرارات في المنظمة، لهذا سنحاول إيضاح أهم النقاط المتعلقة بالتكامل العمودي وكذلك دراسة تكاليف الصفقات.

¹ مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي (2010): "العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة- دراسة حالة في الأردن"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 12، العدد 4، ص 132.

1. نظرية تكاليف الصفقات والتكامل العمودي:

أولاً. أصل نظرية تكاليف المعاملات:

إن التحليل الاقتصادي للمنظمات يدفعنا إلى أن نتذكر؛ التوضيح الذي قدمه " كوز " بشأن تواجد المنشأة حيث أنها تشكل منظمة أكثر فعالية من السوق تمكن من الاقتصاد في تكاليف المبادلة إن تبرير هذه النظرة واستخدامها في دراسة المنظمات يعود إلى الباحث "أوليفر ويليامسن " olivier williamson " الذي طور نظرية عن الأشكال التنظيمية الداخلية، بطريقة أخرى؛ نصح " ويليامسن " يحتل مكانة متميزة في المدخل الاقتصادي لتحليل المنظمات، حيث يعد هذا المدخل النتيجة لعدة اتجاهات متنوعة لباحثين قدموا أساس هذا التحليل أمثال " كوز " " Coae " " كومونز " " Commons "، " سايمون " " Simon " " أرو " " Arrow " و " تشاندلر Chandler " .

وضع "أوليفر ويليامسن " olivier williamson " سنة 1985 القواعد الجديدة لاقتصاد المؤسسة، وهذا بتحليل تكاليف الصفقة؛ وإدخال الفرضيات السلوكية ويعتبر كل من: "رونالد كوز" Rounald Coase و "أوليفر ويليامسن " olivier williamson " مراجع لهذه النظرية¹؛ حيث كتب "رونالد كوز" سنة 1937 مقال "طبيعة المنشأة [La nature de la firme] والذي جلب معه الإجابة على السؤال الذي طرحه "Roberston" سنة 1928 [Pour quoi emergent les firmes]² والجواب كان كالتالي: (..... ليس في صالح المؤسسة أن ترم عقدا لمدة قصيرة جدا مع متعهد خارجي، لأنها تنتظر التعظيم إلى غاية أن تكون تكاليف الانجاز للصفقة الإضافية" الأخيرة " مساوية لتكاليف انجاز هذه الصفقة في السوق أو في أي مؤسسة أخرى....). كما يقول أيضا أن فعل الاتجاء إلى السوق هو طريقة للتنظيم الأمثل الذي تحكمه المنافسة الكاملة والذي يعتمد على فرضية الشفافية الصرفة والمعلومة الكاملة التي هي أصل نظرية تكاليف الصفقة.

ثانيا. تعريف تكاليف الصفقات:

هناك العديد من تطرق لتعريف تكاليف الصفقات منها:

- يعتبر "رونالد كوز" Rounald Coase " تكاليف الصفقة (تغطي الأسعار، المفاوضات، تنمة الصفقة)، مرتبطة بالتناظر مع المعلومة وانتهازية الأفراد.

¹ Céline Abessis (1997) : "Les couts de transaction : état de la theorie", revue reseaux n 84 CNET-, p 4.
² Ulrike Mayrhofer (2007) : " Les rapprochements d'entreprises : perspectives théoriques et manageriales", revue management et avenir, Avril - no 14, p 83.

- يعتبر "1970 arrow" أن تكاليف الصفقة بأنها تكاليف تشغيل النظام الاقتصادي.¹

2. تحليل رونالد كوز (Rounald Coase) لتكاليف المعاملات:

أجاب "رونالد كوز" في مقاله (1937) "طبيعة المنشأة" عن تساؤل يبدو أنه يختص بعلم الإدارة، وهو "لماذا توجد الشركة؟" أي لماذا لا يتم التعامل مع الأفراد العاملين والجهات المشتركة في الإنتاج يوما بيوم وفقا لإسعار السوق؟ ولماذا يتم التعاقد مع أطراف متعددة تتعاون في عملية الإنتاج، بدلا من شراء ما تنتجه هذه الأطراف باستمرار؟

وأجاب عن التساؤلين بإفترضه أن الشركة أو المنشأة بسبب تقلبات السوق من جهة، وبسبب كلفة الصفقة داخله من جهة أخرى، تحاول إلغاء قانون السوق أو تتحاشاه قدر الإمكان، إذا لم تكن المعاملة في السوق مجانية، تستحسن الشركة تثبيت العلاقة مع الأطراف الأخرى، بدلا من إعادة تنظيم تعاقداتها باستمرار والذي يكون أكثر كلفة.

وفي تحليله لتكاليف الصفقة التي تتسبب بتحاشي السوق، يبدأ رونالد كوز بقناعته بقصور الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ولا سيما "آدم سميث"، "ليون والراس" اللذان افترضا في السوق أن:

- العامل المنسق للعرض والطلب في السوق هو السعر الأولي، ومن ثم فإن العارضين والطالبين يتموضعون حسب السعر؛

- إذا حصل اختلال في توازن العرض والطلب يتم اقتراح أسعار جديدة (صعودا أو نزولا) حتى الوصول إلى التوازن.

إن أهم افتراض لهذه الرؤية التقليدية أن جميع من في السوق يقومون بجمع المعلومات، وتنفيذ وأداء الحسابات، وإعادة توزيع المعلومات بشكل كفء ومجاني، وهو أمر افتراضي لا يستند إلى أي تجربة، بل هو - كما وصفه "بينك هولسترون" و "تايرول جين" - افتراض

تجريدي في عقول الإقتصاديين إذ يعتمدون على إقتصاد نموذجي (افتراضي)، وفي الواقع تعود الشركة في سلوكها إلى قرارات إدارية أكثر

مما تعتمد على آلية السوق²، ويفسر "رونالد كوز" ذلك السلوك بأن النشاطات الضرورية في التنسيق التجاري في السوق لها كلفة أسمها

"كلفة الصفقة" (ransaction Cost).

¹ Frédéric Mazaud (2005) : "De la firme soustraitance de premier rang à la firme pivot, l'organisation du systèmes productif airbus", thèse de doctorat en sciences économiques, université des sciences sociales -toulouse,1, p35.

² Beng Hulmstrom and Tirole Jean (1989): "the theory of the firm", in (Richard Schmalensee and Robert D. willig, Handbooks in Economics 10: Handbook of industrial organization), Amsterdam, p63.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
أكد "رونالد كوز"¹ في مقاله (1937) "طبيعة المنشأة" وتزامنا لما جاء في نظرية الوكالة؛ أن الفرد يقوم بجمع المعلومات، تنفيذ وأداء الحسابات، وإعادة توزيع المعلومات...؛ وبالتالي فهو يقوم بالكثير من النشاطات اللازمة لتحقيق التوازن؛ بإعتبار أن التبادلات التجارية تتم وفق قانون العرض والطلب، حسب منطق وتفكير المدرسة النيوكلاسيكية، حتى يكون هناك توازن بين العرض والطلب؛ وتعد هذه النقطة رئيسية في بناء تحليل "رونالد كوز"، ومن النشاطات الضرورية للتنسيق والتحفيز التجاري لها، تكلفة سميت فيما بعد " تكاليف الصفقات "؛ حيث ركز "رونالد كوز" في تحليله للصفقات من حيث إجراءات وتنظيمها على التقليل من تكاليفها لتعتبر الصفقة فعالة جدا، فحسبه لكل صفقة تكلفة تتغير بدلالة طبيعة الصفقة وبطريقة تنظيمها سواء حدثت في السوق أو المؤسسة أو تنظيم آخر؛ غير أن تحليله لذلك كان يفتقد لطريقة منهجية فعالة في إيصال المعلومة؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات أكثر فهما وتنظيما، لتطوير وتعميق الفكرة؛ ففي الواقع العملي كل منظمة تهدف إلى التقليل من تكاليف الصفقات؛ ونجد نوعين من تكاليف الصفقات:²

- تكاليف التنسيق؛
- تكاليف التحفيز؛
- تكاليف البحث والإعلام؛
- تكاليف التفاوض وإتخاذ القرار؛
- تكاليف الرقابة والمتابعة والحماية؛

3. تحليل أوليفر وويليامسون (Williamson) لتكاليف المعاملات:

عبر أوليفر وويليامسون عن حالة "فشل السوق" واللجوء إلى التعاقد مع الأطراف الأخرى بمصطلح "التكامل العمودي"، مبينا الآلية التي يتم بها ذلك السلوك للمؤسسة والذي ينطوي على الإنتهازية، منطلقا من مسلمات المدرسة المؤسساتية في افتراضها الرشادة المحدودة، فضلا عن حالة عدم التأكد وغياب المعلومات؛ إذ يتم استغلال طرف من الأطراف عدم اليقين عند الطرف الأخر، وقلة عدد الأطراف المتعاملة معه، ليبرم معه اتفاقاً يحتكر فيه إنتاجه أو مساهمته في الإنتاج، فيصبح جزء من المؤسسة.

¹ رونالد هاري كوز "Ronald Harry Coase" (1910-2013) إقتصادي بريطاني حصل على جائزة نوبل في الإقتصاد في 1991؛ وأكثر ما يشتهر به كوز هما مقالان على وجه التحديد "طبيعة الشركة" (1937) ، التي تقدم مفهوم ثمن التعاملات لشرح طبيعة وحدود الشركات، و" مشكلة التكلفة الاجتماعية" (1960) ، التي تقترح أن حقوق الملكية المعرفية جيدا يمكن أن تتغلب على المشاكل الخارجية بالإضافة لذلك، فإن مقارنة كوز لتكاليف المعاملة تحظى الآن بنفوذ كبير في نظرية التنظيم الحديثة، حيث قام بإعادة تقديمها أوليفر وويليامسون .

² Ronald H. Coase (2005): "The Institutional Structure of Production", Handbook of New Institutional Economics, Springer, Printed in the Netherlands, p.34

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

حيث أكد "رونالد كوز" في تحليله لمختلف تكاليف الصفقات أن تكاليف المنظمة الداخلية ترتفع مع نمو حجم المؤسسة، لكن لم يفسر بطريقة محكمة جذور هذه التكاليف؛ في أي حالة ترتفع؟ وفي أي حالة تكون ضعيفة؟؛ وهذا ما قاد "أوليفر ويليامسون" إلى التعمق ومعرفة مفاتيح المتغيرات مستندا على الدراسات السابقة لـ "كوز" و"سيمون"؛ وقد استخدم إقتصاديات تكاليف المعاملات لتفسير عدد من السلوكيات المختلفة؛ وهذا على اعتبار أن المعاملات ليست فقط الحالات الواضحة من الشراء والبيع، بل أيضا التعاملات الشعورية غير الرسمية كتبادل الهدايا؛ وقد ركز "ويليامسون" اهتمامه على تكاليف الصفقات ما بين المراحل؛ فالصفقة هي عبارة عن إنتقال منتج أو خدمة نتيجة إعتقاد مرحلة على نتائج المراحل السابقة، هذا الإنتقال يمكن أن يكون مكلفا؛ ويركز "ويليامسون" على الصفقات ما بين مختلف مراحل الإنتاج التي يفرض أنها منفصلة تكنولوجيا، كما إعتد على تحديد العوامل المحددة للتكاليف كخطوة أولى ثم كخطوة ثانية قيم قدرة النماذج المختلفة للتنسيق وأطلق عليها إسم "هياكل الحوكمة" ويركز في البداية على المقارنة بين المؤسسة والسوق؛ حيث يدفع williamsson بنظرية تكاليف الصفقة إلى أبعد من (1937) Rounald Coase ، والذي يبرر وجود المؤسسات الكبرى من خلال قدرتها على ضمان توفير الصفقة بسعر أقل من سعر السوق؛ حيث يحلل Oliver williamsson نظرية تكاليف الصفقة إلى ثلاث مراحل في الأول يحلل سمات الصفقات فهي مختلفة جدا من صناعة لأخرى، ثم يجدد وسائل دعم الصفقة المتمثلة في هياكل الحوكمة (والمتمثلة في السوق، المؤسسة والهياكل الهجينة)، والتي تسمح فيما بعد باتخاذ قرار اللجوء إلى السوق أو الاعتماد على التنسيق بين الوظائف داخل المؤسسة، وأخيرا تقديم بعض تطبيقات نظرية تكلفة الصفقات على استراتيجيات المؤسسات؛ وهذا هو السبب في أنه يعتبر خبير في الحوكمة لأنه يسمح بالاختبار بين هذه الهياكل للحفاظ على تكاليف الصفقة، فهو يدعو دائم لمقارنة المزايا النسبية لهياكل الحوكمة الفعلية بدلا من معايرة هيكل مثالي كما في السوق النيوكلاسيكية، كما أن Williamson لا يعارض اللجوء إلى السوق لأنه ليس هناك هيكل للحوكمة المثالية¹.

أولا. محددات تكاليف الصفقات:

حسب "ويليامسون" فإن العوامل المسببة لتكاليف الصفقات مرتبطة من جهة بخصائص الصفقات والتي تشمل على عنصرين أساسيين وهما الفرضيات السلوكية للأفراد، في تصرفاتهم برشاده محدودة وبإنتهازية كاملة من جهة؛ ومن جهة أخرى بخصائص الصفقات؛ حيث تحدد هذه الأخيرة من خلال معرفة نوعية الأصول والتكرار وحالة عدم التأكد؛ كمايلي²:

¹ Michel Gheretman, Oliver Williamson (2010) : "Un Nobel Pour L'économie Et La Gestion", Revue française de gestion, n ° 200, p 70.

² Michel Ghertman (2003) : " Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction", Revue française de gestion 1, no 142, p 45

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
أ) الفرضيات السلوكية لنظرية تكاليف الصفقات: تعتمد نظرية تكاليف الصفقة على فرضيتين سلوكيتين (أوليفر ويليامسون
(williamsson) (1991):

■ **الرشادة المحدودة (Rationalité limitée):** يعتبر "وليامسون" أن الأفراد يتصرفون برشادة محدودة؛ هذا المفهوم وضعه "هيربرت
سيمون herbet.simon (1974)" حيث يرى أن الأفراد محدودي الكفاءة، وبالتالي يجدون صعوبة في تقدير التوجهات المعقدة
وعدم التأكد للمحيط الخارجي، أي لا يملكون كل المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرار عقلائي صرف، كما أن معالجة جميع المعطيات
أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا؛ والصعوبة تكمن في تكاليف جمع المعلومات، تكلفة معالجتها والحسابات التي تدخل في
اتخاذ القرار، حالة عدم التأكد الملازمة للمحيط الاقتصادي؛ من أجل تعظيم دوال منفعتهم، فهم يتصرفون مادام أنهم راضون؛ بإتخاذهم
لقرارات مستندين إلى معلومات محدودة وهذا ما تبينه الرشادة المحدودة؛ والرشادة حسب هيربرت سيمون herbet. Simon متعلقة
بانتقاء التصرف الأفضل لمواجهة الخيارات المتاحة؛ وبالتالي العقود التي يبرمها الأفراد هي بالضرورة غير مكتملة؛ ونتيجة لذلك الرشد
المحدود يظهر السلوك الإنتهازي للطرف الآخر الطامح لتحقيق التكامل العمودي معه بعيدا عن السوق.¹

■ **إنتهازية الفرد (Opportunisme de l'omme):** حسب "وليامسون" (Williamson) عندما يكون هناك عقد غير تام فانه
ذلك يطرح مشاكل اضافية تقترن مع حالة الانتهازية كون سلوكيات الأفراد هي بطبيعتها إنتهازية؛ والتي تظهر على شكل: سوء
الاختيار، الخطر الاخلاقي، التهرب، السعي لتحقيق اهداف غير رئيسية، وغيرها من اشكال السلوكيات²؛ ويميز من خلال ذلك بين
نوعين من الإنتهازية؛ قبلية فالشريك له استعداد ورغبة في التخلص من الورطة منذ بداية العلاقة التعاقدية، وعادة ما تتم هذه الانتهازية
قبل تحرير العقد بين الأطراف؛ ومن الآثار المترتبة عنها نجد الإختيار المعاكس وزوال الأسواق؛ وإنتهازية بعدية والشريك له الاستعداد
للتخلص من الورطة حينما تتاح فرصة لذلك والاستفادة من الوضعيات الخاصة، وعادة ما تتم هذه الانتهازية حين تنفيذ العقد، ومن
الآثار المترتبة عنها نجد المخاطرة الأخلاقية وتغيير السلوك.

وبناء على الفرضيات السابقة، يرى Williamson أن العقود لن تكون تامة وبالتالي فانه يوجد طرف يتعرض لانتهازية طرف آخر،
مما يشكل حالة تضارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة.

فرضية الرشادة المحدودة + فرضية الانتهازية = فرضية سلوكية.

¹ Oliver E. Williamson (1993): "Transaction cost economics and the evolving science of organization", manuscript, may, p53.

² Oliver E. Williamson (2000): "The New Institutional Economics: Taking Stock, Looking Ahead", Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII, September, p 60.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

(ب) سمات نظرية تكاليف الصفقة *Attributs des transactions* : طبيعة الصفقات جد معقدة، حيث يتحدد مستوى تكاليف الصفقة بواسطة " مواصفات الصفقات "، هذه المواصفات يمكن حصرها في ثلاثة عناصر أساسية¹ **تخصيص الأصول، عدم التأكيد، درجة تكرار الصفقة؛** والتي تعتبر عناصر أساسية للإختيار الأمثل بين هياكل الحوكمة كمايلي:

■ **تخصيص الأصول: *Spécificité des actifs*** يقال عن أصل أنه ذا خصوصية (متخصص) عندما يستثمره العون الاقتصادي بحيث يخدم فقط صفقة وحيدة بشكل لا يسمح باستخدامه في صفقات أخرى دون تحمل تكاليف عالية،² أي لا يمكن أن يعاد استخدامه في إبرام عقود أخرى بتكلفة أقل من الاستثمار في أصول جديدة، أي نقول عن أصول أنها نوعية خاصة عندما توافق إستثمارا مستديم، وهذا الإستثمار لا يكون مرتبطا بصفقة أخرى غير الصفقة المشار إليها؛ يعتبر "مارشال" أول من تطرق إلى هذا المفهوم عام (1890) " إن الذي يدير عملا هو على معرفة بالأشخاص والمواد التي يجب أن تباع في بعض الحالات بسعر أعلى، لكن في حالات أخرى تجربته لقيمة لها خارج نشاطه المعهود"، وعند مغادرته يمكن أن يخسر من راتبه لأنه في موضع آخر لا يستطيع الحصول على نصف راتبه؛ وطورت هذه الفكرة عن طريق "بوير" الذي أكد أن إنتقال عامل من "نيسان" إلى "تويوتا" في نفس منصبه يخلق له العديد من المصاعب لإختلاف الأعمال الروتينية ما بين "نيسان" و"تويوتا" أي أن عامل "نيسان" محدد برأس مال بشري خاص لا يمكنه أن يعمل بطريقة إقتصادية فعالة في "تويوتا"؛ ويمكن أن تقسم الأصول الخاصة إلى خمس فئات:

1. الأصول المادية الخاصة مثل الأثاث والآلات التي لا يمكن إستعمالها إلا في نشاط محدد بذاته مثل الأفران في سان جويان لصنع الزجاج لا يمكن إستعمالها لنشاط آخر غير الزجاج.
2. الأصول الواقعة في مكان محدد فبعض الأصول تقع في أماكن خاصة لا يمكن نقلها دون تحميل تكاليف نقل باهظة، كالمناجم.
3. الأصول البشرية الخاصة أي اليد العاملة التي تملك مؤهلات خاصة جدا؛ كعامل "نيسان" المذكور سابقا.
4. الأصول المخصصة (المكرسة) وهي المخصصة لتلبية طلب زبون محدد بذاته فلا يوجد طلب آخر غيره؛ إنه تعارض ما بين مصطلحين "تكريس" و"مقياسي" (معياري)؛ فمثلا لتلبية الطلب على إطارات لآخر طراز لسيارة "رونو" فإن "ميشلان" طورت آلة كأصل مخصص لا يمكن إستخدامها إلا لإطارات "رونو".

¹ Yun-hsiang (2008) : "étude et comparaison des facteurs décisionnels de l'externalisation infaormatique dans les établissements hospitaliers publics et privés", op, cite, p 48.

² Michel Ghertman (2003) : "Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction", op, cite, pp46-47.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

5. الأصول غير المادية (معنوية) كشهرة المحل والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، فمثلا براءة الاختراع لمنتج معطى لا يمكن

إستعمالها لصنع أي منتج آخر؛ كما أن درجة تخصص الأصول ذو أهمية حيث نجد:

✓ الأصول المتخصصة كلية والتي لا يمكن لها دعم إلا صفقة واحدة؛ وواحدة فقط.

✓ الأصول المتماثلة كلية والتي يمكنها إمساك مجموعة الصفقات المتوفرة.

وبين هاتين الفرضيتين هناك درجات أكثر أو أقل إرتفاعا من التخصص الذي يمكن توقعه؛ ويمكن الإجابة على إشكالية تخصص الأصول

وعدم إمكانية إسترجاع التكاليف في إختيار سوق_المؤسسة، منطقيا لأن المؤسسة معرضة لسلوك إنتهازية من طرف الشركاء ويمكن

إيضاح ذلك في المثال التالي: في "1980" كان هناك صانعين لقارئ الأقراص Conner peripheral inc et Seagate

"technology" كانوا يشترون من صانع نفسه يوفر لهم قطع تدخل في صناعة القارئ وبعد مدة قام Seagate بشراء المصنع وإنتهز

الفرصة وفسخ العقد الذي يربطه مع "Conner" الذي وجد صعوبة كبيرة في إيجاد مموّن آخر للقطعة؛ وفي عام 1990 رفع "Conner"

دعوة قضائية ضد "Seagate" لتعوضه الخسائر التي لحقت به؛ كما بين "williams" أن شرط تخصص الأصول لا يكفي لطرح

إشكالية؛ يجب التحقق من شرط الثاني ألا وهو "عدم التأكيد".

▪ **عدم التأكيد وتعقيدات الصفقة Incertitude et la complexité de la transaction:** عدم التأكيد في محيط متغير

يجعل المؤسسة تختبر الصعوبة من أجل التوقع باحتياجاتها المستقبلية، وهنا يجب التمييز بين نوعين من حالة عدم التأكيد:¹

✓ **حالة عدم التأكيد الداخلي أو السلوكي:** والتي تشمل الطبيعة الضمنية للمهام التي تقوم بها المؤسسة داخليا؛ ويتعلق بصعوبة توقع

ومراقبة سلوكيات الموردين الخارجيين؛

✓ **حالة عدم التأكيد الخارجي أو البيئي:** تتعلق بحالات عدم التأكيد الموجودة في البيئة الخارجية للمؤسسة أي صعوبة توقع تغيرات

المحيط الخارجي مثل حالة عدم التأكيد التكنولوجي، عدم التأكيد القانوني والتنظيمي، حالة عدم التأكيد الجبائي والتنافسي.

فمثلا الأفراد لا يعرفون بدقة أسعار السوق المستقبلية؛ فإذا لم نعرف ماذا يأكل المستهلك في مدة 10 سنوات، المنتجات الحالية،

المنتجات الجديدة، المنتجات التقليدية؛ المؤسسة تكون معرضة إلى مشاكل في إتخاذ القرار الأمثل، وكما أشرنا إليه سابقا حالة عدم

التأكد، هي إحدى محددات محدودة تفكير الأفراد حيث لا يمكن معالجة جميع المعلومات المتوفرة؛ كما لا يمكنهم معرفة جميع المعلومات

المستقبلية التي سوف تحدد في المستقبل؛ وبالعودة إلى تحليل "ويليامسون" في غياب حالة عدم التأكيد بتحديد السلوك المستقبلي للشركاء

¹ Michel Ghertman (2003) : " Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction", op, cite, p 47.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
المحتملين، خطر الإنتهازية يختفي، حيث أننا نعرف مسبقا هل الشريك سيكون إنتهازيا أو لا يكون، على الأقل يمكن التنبؤ في وقت كتابة العقد.

▪ **تعدد(توتر) الصفقات Fréquence des transactions**: تتمثل درجة التكرار في عدد الصفقات التي تجرى بين عونين اقتصاديين أو أكثر، فإذا كان عدد الصفقات ضعيف هذا يعني وجود حالة المحدودية، وإذا لم تتم الصفقة إلا مرة واحدة لا يمكن الخوف من إنتهازية الشريك حتى في حالة خصوصية الأصول وحالة عدة التأكد؛ ولا يعتبرها Williamson الصفة الأكثر أهمية عند قرار اختيار هياكل الحوكمة.

حالة عدم التأكد + تعدد(توتر) + تخصص = خطر الإنتهازية.

ج. هيكله تكاليف الصفقة في نظرية تكاليف الصفقات: يفسر التقاطع الحاصل بين الفرضيتين السلوكيتين (الرشادة المحدودة، إنتهازية الأفراد) بواسطة أربعة (4) معايير تسمى "مواصفات الصفقات Attributs des transactions" التي تحدد تكاليف الصفقة وطريقة الحوكمة المثلى؛ هذه المعايير تستعمل التكاليف كمعايير لاتخاذ قرار التعهد لممول خارجي (externalisation) حيث يتحدث عن التكاليف الخفية (Les couts cachés) التي تكون عديدة وصعبة الكشف عنها وبالتالي يمكن التعبير عن تكاليف الصفقة بالعلاقة التالية¹:

تكاليف الصفقة = تكاليف التحرير والمفاوضات والضمان + تكاليف التدخلات بعد إمضاء العقد

تكاليف التحرير والمفاوضات والضمان: وهي تكاليف الميكانيزمات المحددة للصفقة² مثل:

تكلفة البحث عن الممول أو المورد والمفاوضات معه؛

تكلفة تحرير العقد؛

تكلفة التحديد، التفتيش وتوثيق الضمانات.

تكاليف التدخلات بعد إمضاء العقد: وهي تكاليف ميكانيزمات قيادة الصفقة مثل:

تكلفة التوافق الرديء للعقد؛

تكلفة إعادة التفاوض على العقد؛

¹ Anne – laure (2008) : “Le controle dans la relation client – fournisseur à l'international – le cas des PME française à l'égard de leurs fournisseurs chinois ”, these pour obtenir le grade de docteur, univ de pau et des pays de l'adour, Paris, p37.

² Gomez p.z (1996) : “le gouvernement de l'entreprise – modeles économiques et pratiques de gestion ”, these pour obtenir le grade de docteur, uni de grenoble, paris, p 69.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

تكلفة متابعة ومراقبة العقد.

بالإضافة إلى **تكلفة بطلان العقد** لتخلف أحد أركانه الموضوعية العامة أو الخاصة، فمن الجدير الإشارة أن تكاليف المعاملات لا تقتصر على تلك التي صنفها أوليفر وويليامسون؛ فقد أشار الإقتصادي D.ALLEN¹ في أعماله حول تكاليف المعاملات حيث يصنف هذه الأخيرة حسب التقليد النيوكلاسيكي وبما يتناسب وما يسمى بحقوق الملكية؛ حيث يتعلق النوع الأول من التكاليف بتلك التي تصاحب المعاملات داخل السوق أما النوع الثاني فيتعلق بإعداد وتطبيق وحماية حقوق الملكية التي من شأنها تنظيم المعاملات وتحديد الحدود بين المتعاملين.

ثانيا. هياكل الحوكمة محددات الإختيار سوق - مؤسسة:

نظرا لتكاليف الصفقات فإن قرار المؤسسة يحاول الترجيح بين كلفة الصفقة - التي بينها "رونالد كوز" - في السوق وبين التكامل العمودي المتضمن الإنتهازية، وتحديد الأنسب بينهما؛ إلا أن ذلك القرار لا يكون مستمرا إلى مالا نهاية، ذلك لأنه من جهة أخرى هناك عوامل تنظيمية تحد من الإستمرار بالتكامل، وهي تزايد احتمالية خطأ المنظم كلما زادت النشاطات التي يقوم بها وبذلك يكون هناك درجة توازنية للتكامل العمودي تعطي أعلى كفاية تنظيمية للإنتاج والتوزيع؛ ويوضح "أوليفر وويليامسون" أن المؤسسة في حال تراجعت كلفة الصفقات نتيجة لإصلاح مؤسسي، فإنها لن تكون حرة في العودة إلى السوق، ذلك لأن تكاليف التراجع عن التكامل العمودي قد تعيق تلك العودة أي تقييد المؤسسة في نظام معين وهذا يعني أن الأداء المؤسسي الذي يسبب فشل السوق لا يؤدي فقط إلى ترك السوق مؤقتا، وإنما إلى فشل على الأمد الطويل فيما يسميه "إعدام الصفقات"².

لذلك فإن المستثمر يراعي عند شروعه بأي عمل طبيعة البيئة وبنية النظام السائد، وكلما كانت تلك البيئة مواتية، فإن تكاليف الصفقة ستكون مقاربة للصفر، ومن ثم يمكنه الدخول إلى السوق من دون أن يضطر إلى التكامل الذي يتضمن السلوك الإنتهازي في بدايته، وكلفة التراجع عند الإنسحاب منه ويمكن إيضاح ذلك كمايلي:

(أ) **طبيعة الصفقات:** وضح "وليامسون" (Williamson) كيف يمكننا اختيار طبيعة الصفقات بناء على الفرضيات السلوكية

وخصوصية الأصول موضحة في الجدول التالي:

¹ Allen.D.W. (2000) : " **Transaction Costs**", Encyclopedia of law and Economics, Cheltenham, Edward Elgar, P : 54.

² Oliver E. Williamson (1993): "Transaction cost economics and the evolving science of organization", op, cite, p53.

الجدول رقم (09) سمات عملية الصفقة

طبيعة الصفقة	خصوصية الأصول	الفرضيات السلوكية	
		الرشادة المحدودة	الانتهازية
تخطيط	+	0	+
وعد	+	+	0
منافسة	0	+	+
حوكمة	+	+	+

Source: Oliver Williamson (1985): "The Economic Institutions of Capitalism, Firms, Markets, Relational Contracting", Collier Macmillan Publishers, london, p 31.

في الحالة الاولى وعندما تكون الأصول متخصصة والأعوان الاقتصاديون يتميزون بالرشادة المحدودة مع وجود انتهازية الشركاء، تعتمد الصفقة هنا على التخطيط؛ أما في الحالة الثانية وعند غياب الانتهازية مع كون الاعوان الاقتصاديين ذوي رشادة محدودة والأصول متخصصة، تعتمد الصفقة على الوعد؛ أما عند توفر فرضية الرشادة المحدودة للأعوان الاقتصاديين مع وجود الانتهازية في ظل عدم خصوصية الأصول، فتعتمد هنا الصفقة على المنافسة؛ وحين تتوفر جميع العناصر السابقة (الانتهازية، الرشادة المحدودة، خصوصية الأصول) فالخيار الأنسب هو الحوكمة.

ب) هياكل الحوكمة: المرحلة الثانية من التحليل تتمثل في تقييم قابلية مختلف صيغ التنظيم والتنسيق للتقليص من تكاليف الصفقات؛ هذه الصيغ التنسيقية يسميها "ويليامسون" هياكل الحوكمة (Structure de Gouvernance)؛ حيث لم يكن "ويليامسون" مهتما إلا بالمعارضة ما بين المؤسسة والسوق وهو نفس منطق "رونالد كوز"؛ هذه الهياكل تعتبر هجينة، فهي لا تتطابق مع هيكل السوق المحضة ولا مع هيكل المؤسسة المحضة، أي تقع بينهما، منها؛ المناولة؛ الشراكة؛ الترخيصات؛ إنشاء مشروع مشترك؛ فالسوق هو آلية تنسيق غير مركزية مستندة على نظام الأسعار والعلاقة بين المؤسسات غير معروفة، أي أن الهياكل الهجينة للتنسيق تفرض تخطيط توقعات وتقديرات مسبقة للعمل الجماعي وتحديد الخصائص الكمية للسلع وهذا ما يجعل التنسيق وفقا للهياكل الهجينة مختلف عما هو الحال في السوق؛ مبدأ اليد الخفية؛ كما أن الاختلاف بين هيكل المؤسسة والهياكل الهجينة راجع إلى أن الأطراف المتدخلة في هذه الأخيرة تبقى مستقلة قانونيا.

ويمكن التذكير أن نظرية تكاليف الصفقة هي في الأساس مدخل اقتصادي للتعهد لمعامل خارجي، فهي تعطي الأسس النظرية للاختيار بين التعهد الخارجي وقيام المؤسسة بانجاز أنشطتها اعتمادا على وسائلها الخاصة وتظهر في نفس الوقت الأهمية الإستراتيجية للتوجه نحو الاستعانة بمصادر خارجية وكذا مختلف أنواع العلاقة المورد/الزبون التي يمكن تطويرها وبالتالي الاستعانة بمصادر خارجية تهدف إلى

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
الرفع من الإنتاجية؛ كما قام "ويليامسون" بتعميق تحليله بالإعتماد على فرضية حالة عدم التأكد قوية ومن ثم ميز بين الصفقات حسب ترددها (تعددتها) وكذلك حسب تخصص الأصول الداخلة في الصفقة؛ وعلى أساس قيم هذه المتغيرات قام بتحديد هياكل للحكومة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) مطابقة هياكل الحكومة بالصفقات

		درجة خصوصية الاصل		
		بدون خصوصية	متوسط الخصوصية	كامل الخصوصية
درجة التكرار	ضعيفة	هيكلية (حكومة)	هيكلية (حكومة) ثلاثية عقد نيوكلاسيكي	
	قوية	السوق عقد كلاسيكي	هيكلية (حكومة) ثنائية	هيكلية (حكومة) موحدة

Source: Oliver E. Williamson (1979): "Transaction-Cost Economics: The Governance of Contractual Relations", Journal of Law and Economics, Vol. 22, No. 2, p 253.

يوضح هذا الشكل أن عملية انجاز المؤسسة لأنشطتها بنفسها عندما تكون الأصول المتعلقة بالأنشطة ذات خصوصية عالية، وكذا درجة عدم التأكد مرتفعة، في هذه الحالة تكون تكاليف الانجاز الداخلي منخفضة مقارنة مع تكاليف الصفقة؛ كما التعهيد لمعامل خارجي (externalisation) يمكن أن تدخل في كل الحالات الأخرى من الجدول أعلاه، حيث تكاليف الصفقة ضعيفة مقارنة مع تكاليف الإنتاج؛ وبالتالي فالهيكلية المثلى لحكومة عمليات التعهيد بأعمال الصيانة هي تلك التي تسمح بالتقليل من مجموع تكاليف الإنتاج وتكاليف الصفقة التي تتضمن من جهة المحيط (عدد الموردين، درجة عدم التأكد)، ومن ناحية ثانية تصرفات أو سلوكيات الأعدان الاقتصاديين (فرضيات الرشادة المحدودة، انتهازية الأفراد) وكذا الاستفادة من وفرات الحجم؛ ويمكن إيضاح ذلك كمايلي:

✓ هيكلية السوق: (transaction de marché) عندما تكون الأصول غير متخصصة، ودرجة التكرار متزايدة أو منخفضة (لايهم) يمكن إيجاد العديد من الموردين المحتملين، حيث يمكن معرفة كل ظروف الصفقة قبل تحقيقها، ويظهر العقد في هذه الحالة فيما يسمى بالصفقة العادية والعقود التي تخضع لهذا النوع هي الصفقات السوقية العادية كسواء سيارة؛ وفي هذا النوع من الصفقات يمكن لأطراف الصفقة ألا يتعارفوا؛ كما يمكن اللجوء إلى المحكمة عند ظهور أي خلاف؛ وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى مورد خارجي، بالإضافة إلى ذلك، المؤسسة ليست مضطرة إلى إبرام عقد ذا تعقيدات مختلفة، وهذا النوع من العقود يسمى العقد الكلاسيكي لأنه يدير عمليات تعهيد بسيطة ومخاطرها ضعيفة؛ وتسمى الهيكلية في هذه الحالة بهيكلية السوق؛

✓ هيكلية ثنائية أو ثلاثية: في الحالات التي تكون فيها الأصول متوسطة التخصص فالحكومة تكون إما ثنائية أو ثلاثية وهذا حسب تردد الصفقات:

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

- هيكلية ثنائية حوكمة العلاقات (gouvernance relationnelle): عندما تكون الأصول متوسطة التخصص والصفقات متكررة؛ يكون من الضروري على المؤسسة أن تقوم بتقييم درجة تكرار النشاط، فإذا كان النشاط لا يتكرر كثيرا، تستعمل المؤسسة العقد المعتمد على العلاقات لتقوية علاقتها مع الممول الخارجي، وعادة ما تلجأ المؤسسة لإبرام هذا العقد عندما تكون عمليات التعهيد أكثر تعقيدا ما يستوجب عقد شخصي يشتمل على قواعد للتأقلم؛ فالحوكمة في هذه الحالة ثنائية؛ والتي ظهرت لوجود علاقة تبعية كبيرة بين الطرفين، في الحوكمة الموحدة، حيث لا يمكن لهذه العلاقات أن تتم في إطار عادي، دون الهيكلية الثنائية؛ والتي يكون الأطراف فيها مستقلين في إتخاذ القرارات.

- هيكلية ثلاثية: (contrat complet à lang terme) عندما تكون الأصول عالية أو متوسطة التخصص مع درجة تكرار ضعيفة، فإنه على المؤسسة أن تقارن بين تكاليف الإنتاج الداخلي والتعهيد لمعامل خارجي، لأنه في هذه الحالة ليس بالضرورة أن تكون تكاليف الانجاز الخارجي أقل منها لو أنها أنجزت داخليا؛ وعليه على المؤسسة أن تقوم بتحليل مسبق لدرجة عدم التأكد وإبرام عقد طويل المدى؛ ويتم اللجوء إلى حكم لحل النزاعات عبارة عن شخص أو محكمة والذي تعطى له كل الصلاحيات وهذا النوع من العقود يسمى بالعقود النيوكلاسيكية؛ وتسمى الهيكلية في هذه الحالة بالهيكلية (الحوكمة) الثلاثية؛

✓ هيكلية موحدة (الحوكمة الداخلية)(gouvernance interne): عندما تكون الأصول متخصصة جدا ودرجة عدم التأكد مع درجة تكرار قوية، على المؤسسة تحاشي تعهيد هذا النشاط، لأنه من الصعب تخفيض تكاليف الصيانة لدى الممول الخارجي، بالإضافة إلى ذلك توجد مخاطر كبيرة في حالة التعهيد لتعهدين خارجيين، وعليه على المؤسسة أن تلجأ إلى عقد شخصي باستعمال مواردها الخاصة؛ أي نلجأ إلى المؤسسة (ممارسة جميع الأنشطة والتنسيق بين الوحدات) وتسمى الهيكلية في هذه الحالة بالهيكلية الموحدة.

وللتوضيح أكثر درس "ويليامسون" في تحليله العلاقة الموجودة بين "جينيرال موتورز" و "فيشر بودي"؛ ففي سنة 1919 أمضت "جينيرال موتورز" عقد مع منتج هياكل السيارات "فيشر بودي" بشرط أن إنتاج هياكل السيارات يكون مقتصر على "جينيرال موتورز" فقط مما يلزم "فيشر" على إحضار وسائل إنتاج معتمدة خصيصا لإنتاج هياكل السيارات الملائمة للسيارات المنتجة من طرف "جينيرال موتورز" بالإضافة إلى ذلك فإن "جينيرال موتورز" طلبت من "فيشر" وضع مصانع بجانب مصانع التجميع "الجنيرال موتورز" لتحقيق إقتصاد في النقل والتخزين، إذن يستوجب على "فيشر" القيام بإستثمارات في الأصول المادية المحددة وفي مكان محدد.

"فيشر" عارض عقد الإيجار وذهب إلى إمضاء عقد قصير الأجل خوفا من خطر الإنتهازية من طرف "جينيرال موتورز" عند تجديد العقد بمعنى آخر "فيشر" خشي من سلوك إنتهازي من طرف "جينيرال موتورز" من جهته ذهب "جينيرال موتورز" إلى إمضاء عقد

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
قصير الأجل لأنه هو كذلك خشي من خطر إنتهازية "فيشر" عند تجديد العقد أي "جينيرال موتورز" خشي من سلوك إنتهازي " لفيشر"
الحل يبدو في بداية الأمر إمضاء عقد طويل الأجل (10 سنوات) مع صيغة مقيدة بتحديد الأسعار خلال هذه الفترة؛ وبعد 1919
أصبح الطلب متغير للأسعار التعاقدية التي أصبحت مرتفعة جدا من طرف "جينيرال موتورز"، إذن فالعقد طويل الأجل ليس مضمونا
بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالشروط المتعلقة بتطور الأسعار (العقد غير كامل)؛ فنرى إذن أن الرشادة المحدودة للممثلين، خطر
الإنتهازية، عدم التأكد في سلوكات الأفراد، ترددات الصفقات وبالتأكيد درجة تخصص الأصول تشرح بأن التكامل كان يمكن إحداثه
في عقد قصير الأجل أو عقد طويل الأجل.

وقد عرف "ويليامسون" الحوكمة على أنها الإطار التعاقدية الواضح أي الصريح، أو الضمني (أي يتم آليا) للعقد الذي من خلاله تتم
الصفقات؛ أو هي مجموع الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الإنضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف
إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة للوحدة الإقتصادية، فيما يتعلق بإستغلال الموارد المتاحة لديها بما
يحقق أفضل المنافع الممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة؛ يمكن القول إن نظرية حوكمة المؤسسات إهتمت بالميكانيزمات التي تحد من
فعل كل الأطراف؛ المساهمين، المسيرين والأطراف الأخرى المتعاقدة، وتعرف سلوكهم التسيري؛ فهي تدعوا إلى ترشيد تصرفاتهم؛ والهدف
من ذلك هو فاعلية أدوات الرقابة على المسيرين لمصلحة الأطراف الدائمة (المساهمين)، عن طريق الحوكمة.

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن أعمال Williamson، ساهمت في التوصل لحلول المشكلات والخلافات الاقتصادية والمساهمة في
حوكمة المؤسسات والعلاقات وتدنية التكاليف وهذا من خلال اختيار الهيكل المناسب لكل صفقة، ورغم القبول الذي لاقتته نظرية
تكلفة الصفقات إلا أنها لاتزال في قيد الدراسات التجريبية التي تؤكد صحة ماجاءت به.

وبالتالي فالهدف الأساسي من هذه الدراسات، إبتداءا من المدرسة النيوكلاسيكية التي كانت قاعدة لمعظم التحليلات، إلى المدارس
الحديثة لتحليل المؤسسة، هو الوصول إلى مؤسسة فعالة، ولكن الوصول إلى هذا الهدف بإعتبار المؤسسة عقدة العقود أو نظام معقد
يبقى غير ممكن لظهور مشاكل والتي تم التطرق إليها من خلال نظرية حقوق الملكية، نظرية الوكالة، نظرية تكاليف الصفقات، والتي كان
لها حل مؤقت؛ بأبعاد قريبة وعلى أساس أخطاء تحليلات سابقة؛ أما الحلول الحالية ملخصة في نظرية التكامل؛ وهياكل الحوكمة.

المبحث الثالث. ماهية الحوكمة المؤسسية:

بعد التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين والمتتمثلة أساسا في الأزمات المالية الكبرى والإختيارات المؤسسية، وبعد فشل
قرارات أو نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية؛ ما أدى بالمؤسسات الدولية بإعادة النظر في الإصلاحات الإقتصادية؛ في

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
مختلف دول العالم؛ النامية منها والمتقدمة، مطبقة ما أسفرت عنه نتائج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية؛ والمتمثلة أساساً في إصلاح الإطار المؤسساتي بالدرجة الأولى ويتم ذلك عن طريق حوكمة المؤسسات والتي أصبحت محل إهتمام لجميع دول العالم؛ وذلك رغبة منها في زيادة التكامل في المجتمع الاقتصادي العالمي ما أدى بها إلى بذل جهود نحو بناء إطار مؤسساتي لحوكمة المؤسسات، حيث عملت معظم الدول على تحسين مناخ الأعمال بها وإنفتاح اقتصادياتها.

الفرع الأول. النقاش النظري للحوكمة المؤسساتية:

1. نشأة حوكمة المؤسسات:

لقد كانت البداية الحقيقية للإهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات؛ حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية، وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات؛ ولقد أخذت حوكمة المؤسسات بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001؛¹ وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛ (OECD,1999) تحت عنوان "مبادئ حوكمة المؤسسات Principle of Corporate" وهو أول إقرار دولي رسمي بهذا المفهوم. (Governance) كما ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عديدة، وحدثت الأزمات لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها.

2. مفهوم الحوكمة في المؤسسة :

يعد مصطلح الحوكمة؛ الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح، Corporate Governance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي أتفق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"² ويمكن تقديم بعض المفاهيم للحوكمة فيما يلي³:
يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس النحو، فهو لفظ مستمد من الحكومة، ويعني الإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني؛ وعليه فإن لفظ "الحوكمة" يتضمن العديد من الجوانب منها؛⁴ التوجيه والإرشاد؛ وما يقتضيه من السيطرة على الأمور

¹ محمد جميل حبوش (2007): "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات- دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة" مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل؛ جامعة غزة الإسلامية، ص22.

² Encyclopédie de wikipedia sur le site : <http://fr.wikipedia.org/>

³ عدنان بن حيدر بن درويش (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، إتحاد المصارف العربية، ص13-15.

⁴ أشرف حنا ميخائيل (2005): "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات" المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات / تدقيق المصارف والمؤسسات المالية / تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24/ 26 سبتمبر، ص05.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛ والرجوع إلى العدالة؛ خاصة عند إنحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين؛ وذلك من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، ومراقبة بصورة علنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية.

■ **المفهوم المحاسبي للحوكمة:** يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمنان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو إستثمارات غير آمنة وعدم إستغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية؛ وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.

■ **المفهوم القانوني للحوكمة:** يشير الإصطلاح من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها.

■ **المفهوم الإداري للحوكمة:** لم يتحدد بدقة؛ المفهوم الإداري لإصطلاح الحوكمة؛ إلا أن هناك إستخدامات لهذا المصطلح في بعض الكتابات الإدارية؛ منها، أنها مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة؛ أو هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح؛ بمن فيهم متلقوا الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين.

■ **المفهوم الإصطلاحي لحوكمة المؤسسات:** لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة المؤسسات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، والتي يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

- ✓ "نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب"¹ (تقرير Cadbury 1992) ؛
- ✓ "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح للإشراف على إدارة المخاطر والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"²، (معهد المدققين الداخليين Institute (IIA)

of Internal Auditors والصادر في مجلة (Tone At The Top)؛

¹ Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance (1992): "The Financial Aspects of Corporate Governance", London: Burgess Science Press, 1 december, p: 14.

² The Institute of Internal Auditors (2002): "The Lessons that Lie Beneath", Tone at the Top, USA: February, p:02.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

✓ "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"¹ (مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation)؛

✓ "الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها؛ بحيث تركز الحوكمة على العلاقة بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح، وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة"² (مركز المشروعات الدولية الخاصة)؛

✓ "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء."³ (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية 1998 (OECD))؛

3. نظام حوكمة المؤسسات: تتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي⁴:

أولاً: مدخلات النظام: حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات، وما يتعين توفيره لها من متطلبات، سواء كانت متطلبات قانونية، تشريعية، إدارية وإقتصادية.

ثانياً: نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد بما الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الإلتزام بها وفي تطوير إحكامها والإرتقاء بفاعليتها.

ثالثاً: مخرجات نظام الحوكمة: الحوكمة ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها أداة لتحقيق نتائج وأهداف فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العملية والتنفيذية للمؤسسات والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

¹ Alamgir, M (2007): "Corporate Governance: A Risk Perspective", paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, Cairo, p:03.

² خلف عبد الله الوردات (2005): "الإلتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات -تدقيق المصارف والمؤسسات المالية- تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-26 سبتمبر ص: 09 (مركز المشروعات الدولية الخاصة "قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات" القاهرة 2003، ص 02).

³ Organisation For Economic Co-Operation and Development (2008): "Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective", Paris, p:15.

⁴ أشرف حنا ميخائيل (2005): "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الجدول رقم: (11) نظام حوكمة المؤسسات

مخرجات النظام	معالجة النظام		مدخلات النظام
	عناصر خارجية	عناصر داخلية	
✓ حماية حقوق المساهمين؛	✓ الهيئات المهنية	✓ مجلس الإدارة	✓ متطلبات تنظيمية
✓ حماية حقوق أصحاب المصالح؛	✓ أسواق رأس المال	✓ المراجعة	✓ متطلبات تشريعية
✓ تحقيق الإفصاح والشفافية.	✓ المراجعة الخارجية	الداخلية	✓ متطلبات إقتصادية
✓ تأكيد المعاملة المتساوية؛		✓ لجنة المراجعة	✓ متطلبات إدارية
✓ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة؛	حركة تفاعلية بين هذه الأطراف		
✓ ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

أشرف حنا ميخائيل (2005): "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلى في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 26/24 سبتمبر، ص05.

يتبين من الجدول أن نظام حوكمة المؤسسات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية، الإقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية، الخارجية، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، المنظمات المهنية والجهات الرقابية؛ تتفاعل فيما بينها لتحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية؛ وهذا ما يعرف بنظام حوكمة المؤسسات؛ وتطبيق ذلك نكون قد جسدنا مبادئ الحوكمة.

4.محددات الحوكمة :

هناك إتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة المؤسسية من عدمه، يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات؛ المحددات الخارجية وتلك الداخلية؛ والتي يمكن عرضها كمايلي¹:

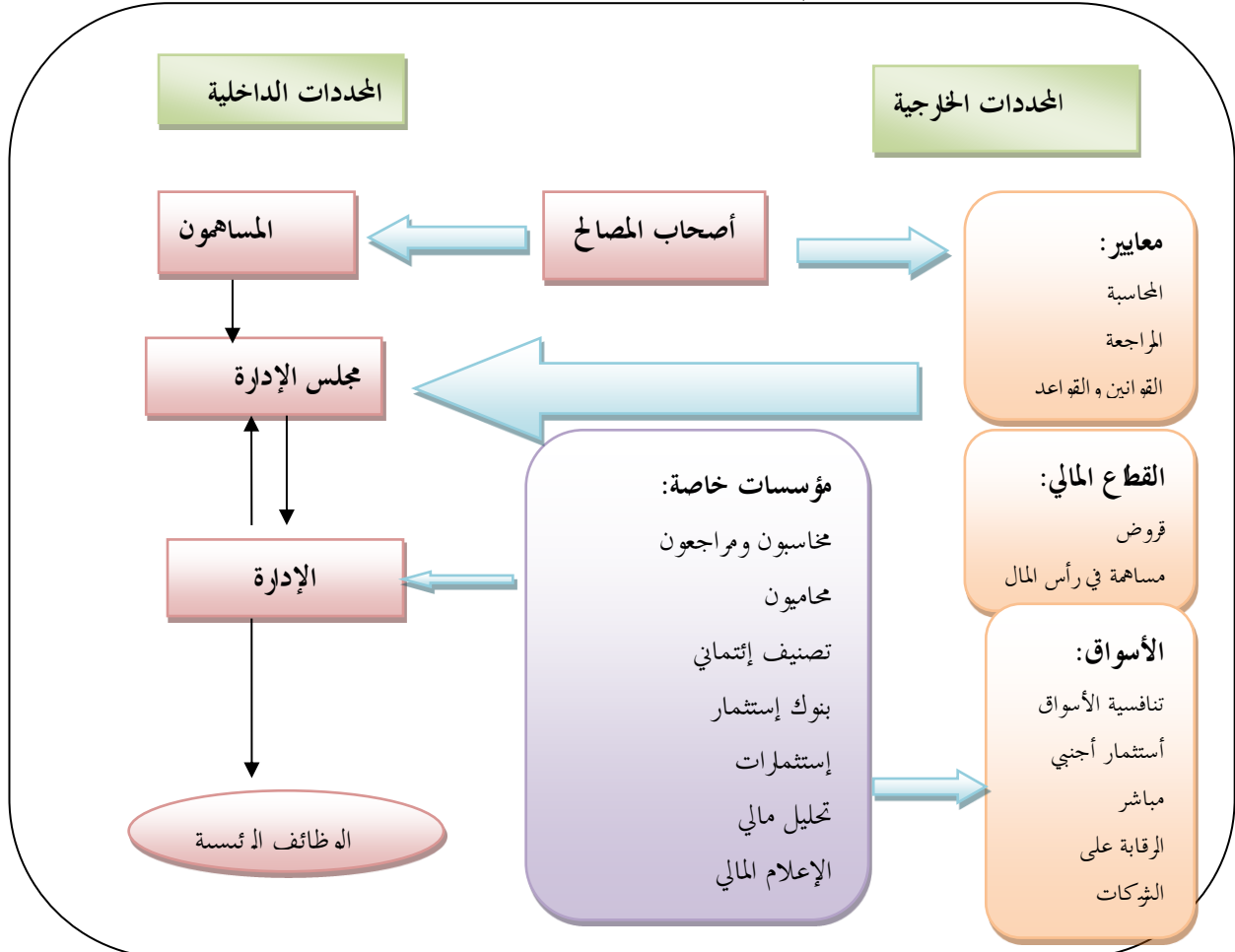
أولاً. المحددات الخارجية : وتشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، والذي يشمل كفاءة قوانين المؤسسة للنشاط الإقتصادي كقوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية - هيئة سوق المال والبورصة - في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة -؛ منها الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق

¹Iskander, M. and N. Chamlou. (2002):” Corporate Governance: A Framework for Implementation”, pp: 122-124, Fig 6.1. Published in: “Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region”, edited by: S. Fawzy. Washington : World Bank...

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها-، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والإستثمارية؛ وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعي والعائد الخاص.

ثانيا. المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني، وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

الشكل رقم (01): المحددات الداخلية والخارجية للحكومة



Source : Iskander, M. and N. Chamlou. (2002) : ” **Corporate Governance : A Framework for Implementation** ”, P : 122, Fig. 6.1. Published in : Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by : S. Fawzy. Washington : World Ban

الفرع الثاني: فواعل الحوكمة المؤسساتية وأبعادها:

1. فواعل الحوكمة المؤسساتية:

أولاً. الدولة:

من خلال وضع أطر قانونية تنظيمية مستقرة، فعالة وعادلة للنشاط العام والخاص، والإبقاء على هذه الأطر، كما تعني ضمان الإستقرار والعدالة في السوق، بصورة فعالة تخضع للمساءلة، كدعم حقوق الفئات الضعيفة، وحماية البيئة والحفاظ على استقرار أوضاع الإقتصاد الكلي، والحفاظ على معايير الصحة العامة، وتعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية الضرورية، والحفاظ على النظام والأمن والإنسجام الإجتماعي، كذلك توفر الإطار التشريعي الملائم.

ثانياً. القطاع الخاص:

على الرغم من إعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق الحوكمة المؤسساتية؛ إلا أنها ليست القوة الوحيدة فالتنمية البشرية المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة؛ فالكثير من الدول تسلم بأن القطاع الخاص، هو المصدر الرئيسي لفرص العمالة المنتجة، ويلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً كشريك في الإدارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات، دون إغفال العلاقة الضرورية ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والتطوير والتدريب لربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل، وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة.¹

ثالثاً. المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو الضمير الحي والرأسمال الإجتماعي حسب "Gramsci"؛ كما أنه المحرك الأساسي للحسبة الديمقراطية (شفافية + تقييم للقرارات والسياسات + كشف التجاوزات والتعسف والفساد الإداري والسياسي) كما يقول "Beetham"؛ كما أنه المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي تمارس فيه الحكم، على أساس أغلبية حزبية، تحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الإجتماعية، الثقافية والإقتصادية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات.²

¹ حسن كريم (2004): مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص123.

² محمد عابد الجابري (1993): "إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد167، جافني، ص05.

2. أبعاد الحوكمة المؤسسية:

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحوكمة المؤسسية تتضمن أبعاد مترابطة ومتصلة فيما بينها، حيث لا يمكن أن تستغني عن أي منها وإذا ما انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حوكمة، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:¹

أولاً. البعد السياسي:

يعتبر الأساس الأول لتكريس الحوكمة الجيدة، ويقتضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، بحيث يتم إنتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين السلطة والشعب؛ وتنبؤ هذه المؤسسات عن الأفراد في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة؛ ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحوكمة المؤسسية، الإنتقال من معالجة المشاكل التقليدية (كضمان السلم وتحقيق الإستقرار الداخلي) إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرة يدعمها الحكم الراشد.

ثانياً. البعد الإداري (التقني):

والمتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، أي وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلل محاربة الفساد الإداري بكل صوره، والقضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين... إلخ؛ فالإدارة باختصار سلطة رابعة في أي نظام سياسي².

ثالثاً. البعد الإقتصادي والإجتماعي:

أي إضافة معيار الإدارة الإقتصادية - الإجتماعية العقلانية ذات البعد الإجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية، وفق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الإستعمال العقلاني للموارد العمومية، وعلى الصعيد الإجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات.

رابعاً. البعد القانوني:

الحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثمة توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحوكمة.

¹ نور الدين العوني (2004): "مؤشرات الحكامة وآليات الإنتقال الديمقراطي، حالة المغرب"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 797 .

² عمار بوحوش (2008): "الإلتجاهات الحديثة في علم الإدارة"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الطبعة 02، الجزائر، ص 39، 40.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

هكذا تؤثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها البعض في إنتاج الحوكمة المؤسساتية، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتغييبه ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، ومن جهة ثانية لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة وغياب الشفافية، ولا تؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات، لذلك فإن الحكم الصالح هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، ويسند إلى المشاركة، المحاسبة والشفافية.

الفرع الثالث: الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية- المبادئ والأهمية-

نظراً للأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم؛ فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة؛ وذلك لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات؛ ولتبيان الأهمية التي يقتضيها تجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع، وذلك بتحديد مجموعة من المبادئ العامة لتخفيف الصراعات القائمة على مستوى المؤسسات؛ وفي علاقتها مع السوق، ولتحديد مهام كل الأطراف المعنية، دون مشاكل.

1. مبادئ حوكمة المؤسسات:

المقصود بمبادئ حوكمة المؤسسات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، حيث ظهرت نظرية الحوكمة نتاج تطوير العديد من نظريات الإدارة الحديثة مثل نظرية حقوق الملكية ونظرية التكاليف والمعاملات ونظرية الإشارة¹ وعلى وجه الخصوص نظرية الوكالة، كما تركز هذه النظرية أساساً على؛ فرضية تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة والأطراف الأخرى ذات المصالح، كما ذكرنا سابقاً²؛

وبالتالي تقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من خلال نظرية الحوكمة في الاجتماع الوزاري لتلك الدول بتاريخ 27/26 ماي 1999 مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات تهدف إلى ضمان حقوق كل الأطراف ذات المصلحة ومن ثم الرفع

¹ تعتبر نظرية الإشارة أداة مهمة للرفع من كفاءة الأسواق المالية، حيث تساهم بشكل مباشر في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين من خلال توفير المعلومات أو تصحيح بعض التفسيرات السلبية لبعض المعلومات الموجودة في السوق المالي.

² Gérard Charreaux (2002) : ” à la recherche de nouvelles fondations pour la finance et la Gouvernance d’entreprise”, Finance Contrôle Stratégie, Vol. 5, N° 3, septembre, p. 26.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....

من كفاءة أداء المؤسسة، حيث هناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة؛ وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية؛ بالإضافة إلى المبدأ السادس والذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ سنة 2004 والتي تتعلق ب¹:

أولاً. حقوق المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة، والإفصاح التام عن المعلومات أي حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وحق التصويت، والدفاع عن حقوقهم القانونية، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الإندماج وإصدار أسهم جديدة؛ والتي تضمن الملكية الآمنة للأسهم.

ثانياً. المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، وحمائهم من أي عمليات إستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين تعويض في حالة إنتهاك حقوقهم.

ثالثاً. دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: أي يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الإعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الإتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

رابعاً. الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، بشأن كافة المسائل المتصلة بالمؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة؛ والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛ بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

خامساً. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات لإختيار أحسن هيكل مجلس إدارة؛ والذي يجب أن يكفل الإشراف والمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين لتنفيذ واجباته القانونية.

سادساً. ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة المؤسسية كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة؛ على الإشراف والرقابة.

¹ Bancel.F(1997) : ” la gouvernance des entreprises”, Economica, Paris, p :35.

2. أهمية حوكمة المؤسسات:

يمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للمساهمين والاقتصاد ككل من خلال ما يلي:¹

■ أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة :

- الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسات في ظل إختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف؛ ما أدى إلى وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين وبالتالي وضوح حقوق وواجبات كل طرف يسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للشركة أو المؤسسة؛
- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين؛
- الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع؛
- تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

■ أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل؛
- تساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في المؤسسات من خلال الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.

■ أهمية الحوكمة بالنسبة للاقتصاد :

- تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال؛
- مساعدة البلدان في كبح جماح الفساد المتفشى داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع العام للخصوصية؛

¹مؤيد علي الفضل (2007) : "العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة"، دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 112، المجلد 28، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 25 .

- الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات
- مساعدة المؤسسات والإقتصاد بشكل عام على جذب الإستثمارات ودعم القدرة على المنافسة من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة، وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي؛
 - تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة ويساعد الدولة على ضمان تحقيق أفضل عائد على إستثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية
 - إن وجود نظام فعال للحكومية المؤسسية، في داخل كل شركة على حدة، وفي الإقتصاد ككل، يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق، ونتيجة لهذا، تنخفض تكلفة رأس المال إلى جانب تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، مما يعمل على تدعيم النمو.

3. التحديات وسبل الإصلاح:

- يمكن الإشارة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه الدول في طريقها لتفعيل مبادئ الحوكمة على الواقع وتحسينها بإتباع مايلي:¹
- الإستثمار في رأس المال المؤسسي والإجتماعي (الثقة) وبين الفاعلين الإقتصاديين؛ ورأس المال البشري (التكوين، الإعلام...)
 - والمادي (الهياكل القاعدية...)
 - تحديد إطار للحكومة متكافئ مع المجتمع؛ للتنمية على المدى البعيد، بإختيار أفضل الإستراتيجيات كتنمية أحسن للموارد وتسيير المديونية، القدرة على التفاوض الدولي، دون إهمال الجانب الإجتماعي للتنمية كتنخيف الفقر؛
 - إعادة بناء دولة القانون لجعل تحرير الإقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية، وتقوية وإلشباع الحقوق الأساسية للجميع؛
 - ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي للتحكم في السياسة الاقتصادية العامة؛ كالمراقبة الفعالة للسياسة المالية والنقدية؛
 - خلق مناخ أعمال مناسب لتنمية المبادرات الخاصة لتشجيع مساهمتها في النشاط الإقتصادي؛ كإعطاء حقوق الملكية؛
 - الإرتقاء بنظام الحكم والذي يتطلب زمن طويل لبناء وإستقرار المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص كمؤسسات الإعلام والصحافة الحرة، والإذاعة، والنقطة... إلخ.
 - ولتحقيق ذلك يجب إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين وتطبيق النظم الديمقراطية، وإشراك المواطنين في إتخاذ القرارات من خلال تعميق أطر اللامركزية؛ وفرض احترام حكم القانون؛ والإهتمام بتكوين وتحديث رأس المال البشري؛ والإهتمام بالإستخدامات الحديثة للتكنولوجيا لتضييق الفساد ضمن الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال نظرا للدقة المحاسبية التي يوفرها... إلخ.

¹ زايري بلقاسم (2005): "الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية"، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس، الجزائر، ص 99.

خلاصة الفصل الأول:

تبين لنا أن الإصلاحات المؤسساتية والتي تمثل المحور الرئيسي الأول للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مناخ الإستثمار أو بيئة الأعمال، ومنه على أهم المجالات ذات الصلة بالنمو؛ فهي تسمح بتوفير مناخ الأعمال المناسب لخلق قطاع خاص متين وقادر على المنافسة، وجلب إستثمارات أجنبية مباشرة، ودعم التنمية المالية والإصلاح المالي، وكذلك الإستفادة من الإنفتاح التجاري- والذي يعتبر بدوره رافعة للإصلاحات المؤسساتية-؛ وللتعرف على نوعية المؤسسات في الدول يتم الإعتماد عادة على جملة من المؤشرات المؤسساتية والمتمثلة في : مؤشرات الحوكمة، مؤشر مدركات الفساد، المؤشرات العشرة لممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات تقرير التنافسية العالمي و المؤشر المركب للمخاطر القطرية؛ وإصلاح هذه المجالات يعتبر أساس أي إصلاح آخر وفي أي مجال؛ و منه المساهمة في تحقيق التنمية بكل أبعادها؛ وقد جاءت هذه المؤشرات الرئيسية؛ كمحور رئيسي للجيل الثاني من الإصلاحات والتي كانت ناجحة إلى حد ما بعد فشل الكثير من الدول في تطبيق إصلاحات الجيل الأول نظرا للنقائص التي طرحتها وإهتمامها بالمتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي؛ حيث كانت إصلاحات الجيل الثاني أكثر إهتماما وتدقيقا؛ وذلك لإهتمامها بالمتغيرات على المستوى الجزئي؛ فقد كانت الإصلاحات المؤسساتية هي الأساس بالإضافة إلى الإهتمام بالدور الفعال لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق التشريعات المنظمة للشؤون الاقتصادية؛ إلى جانب تشجيع القطاع الخاص الذي لا يمكن أن يؤدي مهامه إلا من خلال مؤسسات فعالة؛ الرسمية منها وغير الرسمية؛ بالإضافة إلى حرية تدخل المجتمع المدني؛ وكل ذلك يؤدي إلى تنمية بشرية من خلال مقارنة الحماية الاجتماعية؛ والتي يمكن تجسيد الإصلاحات المؤسسة من خلالها بأكثر فعالية؛ أي كانت هذه الإصلاحات هي الدافع للإنتقال؛ من السوق إلى المؤسسة للتأثير الفعال لهذه الأخيرة وبالتالي القضاء على جميع المشاكل المتعلقة بالأسواق، إلى جانب إستقرار الإقتصاد الكلي؛ وإصلاح القطاع المالي؛ الخوصصة وتحرير التجارة، كلها شروط ضرورية لكنها غير كافية؛ فمن خلال تجارب الإصلاحات تبين أن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية " إجماع واشنطن " أنتج فوائد كانت في الغالب أقل من المتوقع خاصة فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي بسبب غياب الإصلاحات المؤسساتية، وأدى إلى تكاليف إجتماعية أعلى من اللازم خاصة فيما يتعلق بزيادة الفقر؛ لذلك عمل الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والذي يشمل محورين رئيسيين: الإصلاحات المؤسساتية و محاربة الفقر، على توفير الإطار المؤسساتي و الإجتماعي الضروري لتحقيق التنمية في بعدها الإقتصادي و الإجتماعي (نمو إقتصادي، تنمية بشرية)؛ و قد حاول العديد من الإقتصاديين المعاصرين إجمال ذلك وإثباته في نظريات مقنعة التي كان لها الفضل في تفسير العديد من التناقضات المعوقة للآداء الفعال للأسواق منها نظرية الوكالة وتكاليف المعاملات وحقوق الملكية؛ ما أدى إلى ظهور الإقتصاد المؤسسي الجديد؛ كون المؤسسات هي أساس إصلاحات الجيل الثاني؛ فقد تم إعطاء تعريفات مختلفة منها ما هو أكثر عمقا

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
وتعقيدا كالذي قدمه نورث " القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية"، أو الذي ورد في تقرير التنمية في العالم (2002)، و منها ما هو ضيق حيث يسلط الإقتصاديون الإهتمام على مجموعة معينة من المؤسسات، وأيضا من خلال مفهوم الحوكمة أو من خلال المؤشرات المؤسساتية؛ وكون إصلاحات الجيل الثاني أكثر مؤسساتية فقد تم تناوله من خلال مقاربتين؛ مقارنة من زاوية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، حيث يعتبر كشكل ثاني لإنتقال أكثر مؤسساتية، ويعكس المعالجة التدريجية للإنتقال؛ والمقارنة الثانية من زاوية التنمية حيث يعتبر الجيل الثاني من الإصلاحات تجديد لإقتصاد التنمية، والذي يشار إليه أحيانا " الأسس الميكرو إقتصادية للنمو"؛ فالمؤسسات من أهم العوامل المفسرة للنمو، كما تعتبر من أهم المحددات العميقة لمستوى الدخل .

الفصل الثاني:

دراسة نظرية للنمو والإصلاح

الإقتصادي

المبحث الأول: النمو والتنمية - الأسس والمفاهيم

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والنمو

الإقتصادي

المبحث الثالث: المتطلبات المؤسسية للنمو

الاقتصادي

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي؛ حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية والسياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم... إلخ؛ وعلى أساس النمو الاقتصادي يتم تصنيف دول العالم إلى دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نمواً، وعلى أساسه أيضاً تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنوياً.

المبحث الأول: النمو والتنمية - الأسس والمفاهيم

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية نظراً لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما، والمقاييس المستعملة لقياسها، مع إعطاء مختلف إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الممكنة تطبيقها على اقتصاد ما.

الفرع الأول. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

يقع الكثير من الباحثون المتابعين لموضوع النمو الاقتصادي في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح، من حيث التقارب اللغوي، أو من حيث التشابه في المدلول؛ وهو ما سنسعى لتفاديه ضمن هذا المبحث انطلاقاً من الآتي:

1. تعريف النمو الاقتصادي "La croissance economique":

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداءً من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك؛ فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث

زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) " Gross Domestic Product " أو الدخل الوطني الإجمالي " Gross National Income" (GNI) والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولاً: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالباً ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، والا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة؛ فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5 % من سكان العالم.

ثانياً: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

ثالثاً: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابراً، كذلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفاً من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير¹، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها.

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

كما أن هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناوها الباحثون والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:

■ المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في الناتج الوطني الحقيقي (الناتج الوطني الصافي PNN، أو الناتج الوطني الخام PNB)؛

(سامويلسن p.a Samuelson) أي:

– الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي²؛

– الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى؛ يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، فكلما

ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج الوطني والعكس صحيح³.

■ يتمثل النمو الاقتصادي في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد (ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج) (لويس W.A. Lewis) أي:

✓ النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط⁴؛

✓ حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن والذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان،

فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي إذ أن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب

أن تأخذ بعين الاعتبار، وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما؛

✓ عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة⁵؛

¹ إبراهيم الأخرس (2005): " التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 59.

² Shapiro Edward (1995) " macroeconomic analysis", Thomson learning, P 429

³ عبد الوهاب الأمين (2002): " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، ص 371.

⁴ Eric Bousserelle (2004) : "Dynamique économique -Croissance, crises, cycles", Gualino éditeur, paris, P 30.

⁵ إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريفات (1999): " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان، ص 373

✓ النمو الإقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.¹

2. تعريف النمو الإقتصادي بنظرة مؤسسية:

إعتبر العديد من الإقتصاديين أن النمو في بلد لا يجب أن يقتصر على المقاييس الكمية المعيارية كدخل الفرد أو الناتج الكلي؛ فالنمو يجب أن يشمل أيضا خصائص على غرار نوعية البيئة المادية والاجتماعية² (North, 1990) أو يشمل المنطقة الجغرافية، التعليم، الحصول على الرعاية، الحريات الفردية... الخ، هذه الخصائص يمكن بسهولة الوصول إليها وهي تعكس الحالة التنموية للبلد. ومع ذلك، فهي تكوّن الفرق بين البلدان الغنية حيث لا يوجد سوى جزء صغير من السكان يستفيد من الثروة وبلدان غنية حيث الثروة متاحة لكثير عدد من السكان؛³ هذه الرؤية للتنمية هي ماثلة للمفهوم المرتبط ب (Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 لدراساته عن أسباب تخلف البلدان التي تمحورت أساسا على الدراسات الاقتصادية؛ وفقا له، "التنمية لا تقلل من الفقر النقدي... ويتم في الغالب قياس التنمية من خلال الناتج المحلي الاجمالي (PIB) للفرد الذي يجعل البلدان الغنية هي بلدان متطورة نتيجة مواردها الطبيعية. فالتنمية هي بالأحرى عملية حقيقية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها الشعب (Amartya Sen, 2002)" وبالتالي، فإنه من الصعب أن نأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات المتعلقة برفاهية المواطنين وحرياتهم، وهذا هو السبب الذي جعل مستوى الناتج المحلي الاجمالي للفرد هو المؤشر المفضل لقياس مستوى التنمية في البلد.⁵

فالمؤسسات لها تأثير حاسم على أداء الاقتصاديات خاصة على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فهذا التأكيد هو غير قابل للنقاش وخاصة بعد التحقق من صحة الفرضية في القاعدة المؤسسية (Coase, 1991, Williamson, 1985)،⁶.

3. خصائص النمو الإقتصادي:

حددت ست خصائص للنمو الاقتصادي تتميز بها المجتمعات المتقدمة (سيمون كزنتس (S. Kuznets) وهي:

¹Maré Nouchi (1990) : "croissance - histoire économique", édition Hazan, paris, p 44.

² North D.C. (1990) : " **Institutions, Institutional Change and Economic Performance** ", Cambridge University Press, p20.

³ Daron Acemoglu (2003) : " **Causes profondes de la pauvreté, Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique** ", Finances & Développement Juin 2003, pp 27-28.

⁴Traduction de Sen Amartya K. (1992) : " **Inequality reexamined** ", Oxford, Clarendon Press - traduction française : Repenser l'Inégalité, trad : Paul Chemla, Paris, Seuil, 2000, p13.

⁵Paul Grosjean (2000) : " **La pensée d'Amartya Sen sur le développement** ", Revue Quart Monde, N°176 - Le droit de participer Année 2000 Revue Quart Monde.

⁶ Williamson, Oliver E. (1985) : " **The Economic Institutions of Capitalism** ", New York : Free Press ; Coase, R.H. (1991), " **The Institutional Structure of Production** ". Alfred Nobel Memorial Prize Lecture in Economie Sciences. Nobel Foundation : 12 pages. Reproduit dans American Economic Review, 1992, 82(4) : 713-19.

أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يشير إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو في الإقتصاد ويميل إلى عكس الزيادة في الإنتاجية؛ لكن لهذا القياس العديد من نقاط الضعف منها الأنشطة الإقتصادية التي لا تدر المال لا تحسب؛ لذلك يتم تجاهل المقايضة والعمل الأسري، أهمية هذه الأنشطة تختلف إختلافا كبيرا بين البلدان وحتى بين الفئات الإجتماعية المختلفة داخل البلد (الإقتصاد غير الرسمي).

ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

كونها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.¹

ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

يتمثل المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكل الملائم لعملية النمو؛ أي التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى غير الزراعية، فمنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات؛ وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية.

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الإتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول هذه بالتحديث Modernisation ولهذا العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ. الرشادة: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في امتلاك الأدوات واستخدامها، والتي لا بد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي: أي تحدد الأهداف السياسية والحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس، مع مراعاة وضع خطط تكميلية في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

¹ د. وعيل ميلود (2014): " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة الجزائر، مصر، السعودية" ، دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص10 .

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

ج. التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د. تحسين الإتجاهات والمؤسسات: من اجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا كالكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت الالتزام، الامانة والقيادة، التعاون والاعتماد على الذات، النزاهة.

خامسا :الإمداد الإقتصادي الدولي:

أي دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية؛ من خلال سيطرتها على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات؛ مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادسا :الانتشار المحدود للنمو الإقتصادي:

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الإقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة، تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة.

4. عناصر النمو الإقتصادي:

التطرق لدراسة العناصر الرئيسية للنمو الإقتصادي، هو دراسة لعناصر العملية الإنتاجية، عن طريق تركيبية من العوامل والعناصر والتي يمكن ذكرها كمايلي:

أ. **العناصر الرئيسية:** إن التطرق لدراسة العناصر الرئيسية للنمو الإقتصادي، هو دراسة لعناصر العملية الإنتاجية، والتي تُعتبر تحويلا للموارد إلى استخدامات، عن طريق تركيبية من العوامل والعناصر:

● **عنصر العمل:** نعني بالعمل أو " رأس المال البشري"؛ "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية، لتلبية حاجياته".¹

وحجم عنصر العمل مرتبط بكل من النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشيطة، وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد؛ إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشيطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، أمكن ذلك من رفع حجم الناتج، من خلال ارتفاع مساهمة

¹ Longatte, Vanhove (2001) : "Economie Générale", Dunod, Paris, France, p56.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

عنصر العمل في حصيللة عملية الإنتاج؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل، فكلما زادت هذه الإنتاجية أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج (رغم ثبات عدد العمّال أو عدد ساعات العمل)، الأمر الذي يتطلب تدعيم المخزون المعرفي للأفراد، وذلك من خلال ما يتلقوه من تعليم وتكوين؛¹ حيث يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الإنتاج من خلال زيادة قوة العمل، أيضا زيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.²

● **عنصر رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه "مجموع السلع التي توجد في وقت معين وفي اقتصاد معين"³، حيث يُعتبر بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات، تجهيزات، مباني، أراضي... وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج؛ فبالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو، حيث كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام، ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص، أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج لمساهمته في توسيع الإنتاج، بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة؛ و يعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

● **عنصر التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي "استخدام معارف عقلانية، سواء كانت عملية أو تقنية، من أجل الإستجابة للاحتياجات عن طريق خلق وتوزيع وتسيير المنافع والخدمات"؛ وعليه فيسمح التقدم التقني بالإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، ما يؤدي لإرتفاع الناتج، ومنه تحقيق النمو الإقتصادي؛ ويعود إسهام العامل التكنولوجي في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لعنصر العمل ولا عنصر رأس المال.

● **الموارد الطبيعية:** تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه الأراضي الصالحة للزراعة، مصادر الطاقة كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن هذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، وسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، كالدول النفطية العربية مثلا، هو سبب تدني الوضع الاقتصادي وفي نفس الوقت هناك دول لا

¹ Stanley Fisher et autre (2002) : " **Macroéconomie**", 2ème édition, édition dunod, Paris, France, p293.

² وعيل ميلود (2014) : "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية؛ دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990"، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

³ ب. برنيه و إ. سيمون (1989) : " أصول الاقتصاد الكلي"، ترجمة الدكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 451.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول.

ب. عوامل أخرى: وإضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية، هناك عوامل أخرى تتمثل في:

• **النظام المالي:** يعد النظام المالي مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطور الإستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابياً على الإنتاج والنمو الإقتصادي.

• **الوضع السياسي:** الاستقرار السياسي عاملاً محفزاً للنمو الإقتصادي، بحكم أنه يؤثر مباشرة على الوضع الإقتصادي من ناحيتين: ✓ يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الإقتصادي، إذ أن عدم الإستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية لجهة معينة على حساب المصالح الإقتصادية.

✓ يلعب الإستقرار السياسي دوراً مهماً في تحفيز الإستثمار داخل الإقتصاد المحلي، لإرتفاع ثقة المتعاملين الإقتصاديين، وكذا توفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

• **حقوق الملكية:** إن نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الإقتصادي، فوجود ضوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية، يشجع عمليات الإستثمار، كما يشجع تطور العامل التكنولوجي، لينجر عنه بروز اختراعات واكتشافات جديدة يكون لها الأثر الإيجابي على عملية النمو الإقتصادي.

• **التضخم:** كون التضخم حالة مرضية في الإقتصاد، فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الإسمي (كما يقول فيشر)، وهذا ما يؤثر سلباً على الإستثمار، ومن ثم على النمو الإقتصادي.

• **القطاع العام:** يلعب القطاع العام دوراً هاماً في عملية النمو الإقتصادي، كونه يشكل إضافة أساسية للطلب الفعال، من خلال أدوات السياسات المالية للدولة المساهمة في تحسين الأداء الإقتصادي.

• **التخصص والإنتاج الواسع:** أوضح Adam Smith في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 م أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي.

• **العوامل البيئية:** بمعنى وجود قطاع مؤسسي يتلاءم ومتطلبات النمو الإقتصادي، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل الإقتصادي؛ كذا الإستقرار السياسي والحكم المدعمان للنمو الإقتصادي.

الفرع الثاني. قياس النمو الإقتصادي:

يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال:

1. الناتج الوطني الخام بالأسعار الجارية (PNB) :

أي " القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة)، من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية، سواء الموجودة في الإقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج"¹ ؛ وعليه فيمكن كتابة المعادلة الآتية:

الناتج الوطني الخام (PNB) = الناتج المحلي الخام (PIB) + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج - مستحقات عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل...

2. الناتج المحلي الخام: (PIB) Produit Intérieur Brut

أولاً. الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية: (PIB)N

يُعرف الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية أنه " القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (سنة)، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المُقيمة، التي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية"²؛ وتتجسد طرق تقديره بالأسعار الجارية كمايلي:

✓ طريقة القيمة المضافة: تُعرف القيمة المضافة على أنها: "قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما، مطروحا منه قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام، التي اشترت من مؤسسات أخرى؛ أي هي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى"؛ وتحسب كمايلي:

القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:

المنتجات النهائية: المُوجهة للاستهلاك النهائي، سواء من قبل العائلات أو المؤسسات (إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات).

المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المُستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج المحلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

¹ عمر صخري (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 21 .

² حربي موسى عرفيات (2006): "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 60 .

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

أي أن الناتج المحلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الإقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب هذا الناتج مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم عند حساب مقدار الناتج المحلي الخام. ✓

طريقة الدخل: يقيس الناتج المحلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الإقتصاد المحلي حيث يعبر عن إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الإقتصاد المحلي،¹ أي:

الناتج المحلي الخام (PIB)N = الدخل الوطني + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال الثابت - صافي دخل عوامل الإنتاج.

حيث:

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

✓ طريقة الإنفاق: يتساوى إجمالي الإنفاق مع إجمالي الدخل الوطني، على أساس أن أي عملية إنفاق (أي شراء سلع أو خدمات) يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع؛ ويمكن كتابة الإنفاق الكلي وفق المعادلة الآتية:

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

حيث:

Y : يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الإستهلاك)،

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (لإستثمار الخاص) ،

G : إنفاق القطاع الحكومي،

(X-M) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي (الفرق بين الصادرات والواردات).

إن زيادة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية تؤدي حتما إلى ارتفاع معدل النمو الإقتصادي؛ لكن ما، يُعاب على هذا المقياس، أنه في كثير من الأحيان تكون الزيادة في ناتجة عن ارتفاع الأسعار ΔPi وبالتالي لا يمكن أن يصلح هذا المؤشر كمقياس للنمو الإقتصادي،

حيث:²

$$PIB N = \sum (Q_i \cdot P_i)$$

¹عبد الوهاب الأمين(2002) : "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص78.

² Olivier Cardé (2013) : “ Macroéconomie”, Université Panthéon-Assas, Paris, France, p12



$$\Delta \text{PIB N} = \Sigma (\Delta Q_i \cdot \Delta P_i)$$

ثانيا . الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB)_R :

يمكن القول أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية ليس دقيقا، وبالتالي لايمكن أن يكون صالحا كمقياس للنمو الإقتصادي (لأنه يعمل على

تضخيمه)؛ لذا تم التطرق لطريقة الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، والذي يمكن حسابه وفق الطرق التالية:

يمثل الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة " القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة (من طرف عوامل الإنتاج المقيمة) بالإستناد إلى

الأسعار في سنة الأساس"، أي أن:

$$\text{PIB}_R = \sum_i^n P_i^{\text{base}} Q_i^t$$

كذلك فإن PIB بالأسعار الثابتة يمثل": حاصل قسمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية على مخفضه"، أي:

$$\text{PIB}_R = \frac{\text{PIB N}}{d \int \text{PIB}}$$

مع العلم أن قيمة مخفض الناتج المحلي الخام تتجلى في المعادلة أدناه:

$$d \int \text{PIB} = \frac{\sum_i^n P_i^t \times Q_i^t}{\sum_i^n P_i^{\text{base}} \times Q_i^t}$$

حيث تمثل $\sum_i^n P_i^t \times Q_i^t$ القيمة السوقية لكميات معينة من السلع والخدمات في سنة معينة، أما $\sum_i^n P_i^{\text{base}} \times Q_i^t$ فتعبر عن القيمة السوقية لذات السلع والخدمات في سنة الأساس.

الفرع الثالث. نظريات ومصادر النمو الإقتصادي:

1. نظريات النمو الإقتصادي

أولا. النمو الإقتصادي في الفكر القديم:

تعود أولى المحاولات التنظرية في موضوع النمو الإقتصادي لسنوات بعيدة قد خلت، وهذا أيام التجارين (القرن السادس عشر للميلاد) الذين قدموا اللبنة الأولى في نظرية النمو الإقتصادي، ثم تتبعها المدرسة الكلاسيكية في مشوار البناء لهذه النظرية.

أ. النمو الإقتصادي عند التجارين:

لقد بدأت الدراسة الجديدة لكيفية حصول النمو الإقتصادي مع علماء الإقتصاد التجارين أمثال الإنكليزيين وليام بيتي W. Petty ؛

جون لوك J.Locke ؛ والفرنسي جان باتيسيت كولبر J. B. Colbert ، حيث رأى هؤلاء العلماء في النقد وخاصة المسكوك منه مثل

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

الذهب والفضة، أنه مكن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها بجد، لإعتقادهم أنه لبناء مخزون الذهب والفضة يجب أن يتحقق ميزان تجاري رابع، من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على أسعار وحصص ما يجري استيراده؛ ليسمح النقد الناتج عن هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة، وبتحفيز الإستثمار في السوق الداخلية، مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية (المفترضة ضمناً أنها محتلة في الحالات الأخرى)، ومنه تحسن الرخاء والنمو الإقتصاديين.¹

ب. النمو الإقتصادي عند الكلاسيك:

كان للاقتصادي الكلاسيك الأثر العظيم في وضع أطر وقوانين الإقتصاد بشكل عام، وابرز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الإقتصادي بشكل خاص، والذين نذكر منهم ما يلي:

● **مساهمات الإقتصاديين الكلاسيك في النمو الإقتصادي:** شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة لينبؤوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي وأسبابه وكيفية تحقيقه على المدى الطويل؛ وقد نظر هؤلاء إلى النمو الاقتصادي باعتباره "نتائج عملية التراكم الرأسمالي؛ وقد أشاد المؤرخون بالدور المحوري لآدم سميث في "صياغة الثورة الصناعية عبر خياله الفكري واستشرافه للمستقبل، الأمر الذي أسس على ضوئه قواعد النظرية الاقتصادية التي نضجت في نهاية القرن الثامن عشر على يد أعلام الجيل الأول من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ومن هؤلاء ريكاردو، ماركس، ومالتس، وساي وغيرهم.²

● **تقييم النظرية الكلاسيكية:** ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي، يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقاً بين الانتاج والنمو السكاني، فإذا سبق الانتاج نمو السكان تظهر موجة من النمو، فتسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش.. وهكذا؛ ولتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي للنمو كما قدمه سميث في دالة الإنتاج التالية:

¹ فريديريك م. شرر (2002): "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي تأثيره بالابتكار التكنولوجي"، الطبعة الأولى، ترجمة علي أبو عشمه، مكتب العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 17-18.

² لمزيد من المعلومات أنظر:

- عبلة عبد الحميد بخاري (2017): "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 64.
- بول.أ. سامويلسون (1991): "علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)"، الجزء السابع، ترجم مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 16.
- السيد عبد المولى (1997): "أصول الاقتصاد"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 226.
- Abdelkader Sid Ahmed (1981) : "Croissance et Développement, théorie et politique", TOME1, 2ème édition OPU, Alger, Algérie, p45.

$$Y = f(L, K, N) \dots\dots\dots(1)$$

Output: الإنتاج Y

Labor force : قوة العمل L

Capital : رأس المال K

Natural Resources (الموارد الطبيعية): الأرض N

وباعتبار الأرض هبة من الطبيعة، فإن ثبات مساحتها يعكس الصورة الدالية:

$$dN / dt = 0 \dots\dots\dots(2)$$

وفيما يخص عنصر العمل، وتمييز ريكاردو بين معدل الأجر الطبيعي والسوقي، فإن زيادة معدل الأجر السوقي عن الطبيعي يزيد من العمالة (السكان)، والعكس بالعكس.

$$dLs / dt = q [W - \overline{W}(t)] \dots\dots\dots(3)$$

ووفقا لسميث فإن معدل الربح هو المحدد للدخار والاستثمار، فإذا ما كان معدل الربح أعلى من أدنى معدل لمخاطر التراكم الرأسمالي، يكون الاستثمار مجديا وعليه تتمثل تغيرات رأس المال في:

$$dK / dt = f(\pi - r, y) \dots\dots\dots(4)$$

هذا في حين تختلف الدالة السابقة (4) لدى ريكاردو في الدخل y حيث يأخذ بصافي دخل المجتمع، الذي يفوق مستوى معيشة حد الكفاف (الأجر الطبيعي للعمل)، فتصبح الدالة:

$$dK / dt = f(\pi - r, y - \overline{WL}) \dots\dots\dots(5)$$

وبناء على ما سبق، وبالأخذ في الاعتبار بإضافة ريكاردو للإطار المؤسسي والتقنية في دالة الإنتاج، فإن التنمية تتمثل في المعادلة التالية:

$$\frac{dY}{dt} = \left(\frac{\partial f}{\partial K} + q \frac{\partial f}{\partial L} \right) \frac{dK}{dt} + \frac{\partial f}{\partial S} \times \frac{dS}{dt} \dots\dots\dots (6)$$

● نقد النظرية:

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية لعدد من الانتقادات التي نوجزها فيما يلي:

✓ لأن الكلاسيك من دعاة مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، فإن ذلك أضر كثيرا من تحليلهم للنمو الاقتصادي، لما لهذا الأخير من تأثير بأدوات السياسات الاقتصادية العمومية؛

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

- ✓ يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى؛ وقد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها؛
- ✓ تغفل النظرية الدور الذي يلعبه التقدم الفني في تقليص تناقص الغلة، وفي رفع مستوى التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها؛ كما تتجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملاً غير استراتيجياً؛
- ✓ خطأ النظرة المتعلقة بالأجور والأرباح، لأنه لم يحدث وأن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، بل بالعكس فقد كانت تتزايد بمعدل كبير؛ كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛
- ✓ تعرض كل من طبقتي العمال وأصحاب الأراضي للتهميش والإنقاص من فضليهما في تحقيق النمو الإقتصادي.

ثانياً. النمو الإقتصادي عند الكينزيين:

لقد عمرت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن نتيجة التجديد الذي طالها، غير أن أزمة الكساد العظيم سنة 1929 م ألغت الثقة في هذه المدرسة، وحطمت تفاؤل "ألفريد مارشال Alfred Marshall"، ومن عاصره من الإقتصاديين حول الركود الإقتصادي، لتترك المشعل للنظرية الكينزية وقائدها "جون مينارد كينز John Maynard Keynes"؛ منقذ النظام الرأسمالي من ركود دام لأكثر من ثلاث سنوات، ليعرف وبفضله نمواً وازدهاراً.

أ. التحليل الكينزي:

شكلت النظرية الكينزية قاعدة عامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، استفاد منها العديد من الإقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الإقتصادي، فقد استغل كينز مواطن الضعف في النظرية التقليدية (كالتوظيف الكامل، قانون ساي للأسواق، نظرتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الإقتصادية) ... وقام بالبناء عليها؛ فرأى أنه يمكن للاقتصاد الوطني أن يتوازن في ظروف عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وأن الطلب يخلق العرض، ومن هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك الدورة الإقتصادية، وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي، حيث أن هذا الطلب يصدر عن جميع المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أفراداً، مؤسسات، حكومات أو حتى أطرافاً خارجية؛ وهو بذلك يشير إلى إمكانية وأهمية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياساتها المالية، بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد.¹

¹ سالم توفيق النجفي (2000): "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص 322.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر "آلية المضاعف"، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض

(معبرة عن العلاقة بين الدخل والإستثمار)، ويكتب المضاعف بالصيغة الرياضية الآتية:¹

$$\omega = \frac{\delta Y}{\delta I} = \frac{1}{1-mpC} = \frac{1}{mps}$$

— حيث: ω المضاعف؛

— mpC الميل الحدي للاستهلاك؛

— mps الميل الحدي للادخار.

يُفسر المضاعف الذي جاء به كينز، أن زيادة الإستثمار بوحدة واحد، ترفع من الدخل بـ ω وحدة، و ω في أبسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، أو مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك؛ أي أن الدخل يتضاعف بمقدار ω لما يزداد الإستثمار بوحدة واحدة؛ وعليه فإن عملية النمو عند كينز تتحدد بمقدار الزيادة في الإستثمار، لكن هذا التحليل لا يتحقق حسب كينز إلا بتوفر سلسلة من الشروط على غرار: القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي...

ب. تقييم النظرية الكينزية:

على الرغم من أن الاقتصاد اليوم لا يزال يعرف بالاقتصاد الكينزي أو كما يقول "بول - كروجمان Paul Krugman" أننا جميعاً

كينزيون الآن² غير أن هناك بعض الأمور الأساسية التي أغفلها "كينز فكانت محل نقد لنظريته، من أهمها:

✓ ساهمت النظرية الكينزية في إحداث انقلاب في الأفكار والمفاهيم الاقتصادية؛

✓ أن كتابات "كينز" قد ظهرت في عقد كان فيه سعر الفائدة متدنياً جداً يقترّب من الصفر مما يجعله غير كافياً لاستعادة التشغيل

الكامل، وكأن "كينز" قد اعتقد أن البيئة النقدية التي سادت فترة ثلاثينيات القرن العشرين ستكون هي القاعدة بعد ذلك؛³

✓ النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط؛ ومن ثم لا تصلح لتفسير التطورات طويلة الأجل وكان كينز قد برر

هذا الطابع قصير الأجل بقوله المشهور: "كلنا سنموت في الأجل الطويل"؛

¹ يوجين أ. ديوليو (1984): "ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، ترجمة محمد رضا عدل، حمدي رضوان عبد العزيز، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 26-29.

² في مقدمة الطبعة الجديدة لكتاب كينز المنشور عام 2007، والذي ترجمه للعربية: إلهام عيداروس، وراجعه عبد الله شحاته خطاب في عام 2010، ص 53.

³ كينز، جون ماينرد (2010): "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، ترجمة: إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

✓ النظرية العامة قد اتسمت بطابعها الستاتيكي (السكوني) ومن ثم فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكي عبر الزمن؛ مما دعى خلفاؤه أمثال هارود ودومار إلى السعي نحو ديناميكية النموذج في سبيل تحقيق التوازن والنمو على المدى الطويل؛¹

✓ إن تركيز التحليل الكينزي على الآثار المترتبة للاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، أفقده التعرض لتأثر هذا الإستثمار بالتغيرات الطارئة على الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني؛ حيث يقف النموذج الكينزي للنمو عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في الدول المتخلفة، حيث يستلزم نمو الإقتصاد المتخلفة تحليلا خاصا وذلك لسببين رئيسيين هما:

- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس الطلب كما في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال وكفاءة عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم في المستوى العام للأسعار، كما حدث بالفعل في بعض الدول التي حاولت تطبيق هذه السياسة؛
- إتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل الوطني.

وقد ظل الفكر الإقتصادي متمسكا بالنظام الكينزي حتى ظهور ظاهرة "عدوانية" جديدة حينها، أضيفت إلى قاموس الإقتصاديين والمتمثلة في "الكساد التضخمي" أو التضخم الركودي "Stageflation" لتصف حالة الإقتصاد الراكد المرتبط باستمرار التضخم وارتفاع الأسعار؛ والتي وقفت النظرية عاجزة عن تفسيرها، وعلى رأسها أزمة الكساد التضخمي الذي أصاب النظم الإقتصادية الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثالثا. النمو الإقتصادي في الفكر الحديث:

بعد المرور بأفكار المدرستين التقليدية والكينزية في موضوع النمو الإقتصادي، فإنه يجدر تتمته بما أحدثته الأجيال الجديدة في هاتين المدرستين، ليتم بعدها الخوض الأفكار التي بعثت من جديد لتدلي هي الأخرى بدلوها في سياق النظرية الجديدة للنمو الإقتصادي.

أ. النمو الإقتصادي عند الكينزيين الجدد:

كما سبق ذكره، فإن كينز اهتم بالآثار المترتبة على الإستثمار في مجال الطلب الكلي، إضافة لمشكلة الإستخدام الكامل لعنصري العمل ورأس المال، ولم يتعرض في تحليله لحقيقة أن الأستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني؛ ليأتي من بعده من عرفوا

¹ Piętak, Łukasz (2014) : " Review of Theories and Models of Economic Growth ", Comparative Economic Research, 17 (1) : 45-60.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

بالكينزيين الجدد، والذين يرجع لهم الفضل في دمج هذه الآثار في نموذج كينز، حيث كانت أبرز المساهمات في هذا المجال (نشر نماذج رياضية للنمو الإقتصادي) تعود لكل من روي هارود Roy Harrod من أكسفورد، وايفسي دومار Evsey Domar من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT حيث عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الإقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة، وقد كان اهتمامهما ككينز منصبا أساسا على مشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير أن النموذج البسيط الذي قدم من جانبهما قد استُخدم على نطاق واسع في الإقتصاديات النامية، بهدف إجراء توقعات في معدلات النمو، فضلا عن تحديد المتطلبات الإدخارية التي تبني عليها أهداف إنمائية معينة بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل.¹

وكون نظرية النمو عند هارود ودومار لاحقة للنظرية الكينزية، فإنها انطلقت من المشاكل التي صادفت نظرية كينز في الإستخدام، حيث قامت هذه الأخيرة من واقع الإقتصاد الساكن المفترض ثبات كل من المستوى التقني، حجم السكان والموجودات الرأسمالية؛ ويعني ثبات رأس المال هنا بالضرورة عدم وجود ادخار استثمار صافين (الإستثمار الصافي هو الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية)، مع العلم أن نظرية الإستخدام تفترض وجود استثمار صافي إيجابي، لذا يطرح السؤال نفسه بنفسه عن كيفية افتراض ثبات حجم الموجودات الرأسمالية، وفي نفس الوقت افتراض وجود استثمار صافي²؛ في المقابل افترض هارود ودومار أن النمو الإقتصادي يعتمد اعتمادا حاسما على التوافق بين زيادة رأس المال مع تنامي القوة العاملة ونتاجيتها المتأثرة بالتطورات التكنولوجية، كذلك انغلاق الإقتصاد على نفسه (أي لا يمكن اقتراض رؤوس الأموال من الخارج)، ما يسمح للدخار بأن يكون السبيل الوحيد للحصول على رأس المال الضروري، المتماشية مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية. أما في ما يخص جزئية تجاهل النظرية الكينزية لتأثير الإستثمار بحجم الطاقة الإنتاجية، فقد برزت في مسعى التوازن على المستوى الكلي، والمتحقق حصرا عند تساوي التسرب مع الحقق (وفي حالتنا هذه الإدخار مع الإستثمار)، وهذا لأن هارود ودومار يريان أن هذه الحالة تقود للكساد رغم تعادل الإستثمار مع الإدخار، كون التحليل الكينزي لم يأخذ بعين الإعتبار التوسع الحاصل في الطاقات الإنتاجية عن طريق زيادة الإستثمارات الصافية، مع إشارتهما أن صلاحية التوازن الكينزي مرتبط بالفترة القصيرة دون سواها، جراء ضآلة مقدار التوسع في الطاقة الإنتاجية (الزيادة في الإستثمار) وفي ما عدا ذلك، أشار هارود ودومار

¹ أنظر :

– Roy Harrod (1939) : “ **An Essay in Dynamic Theory**”, The Economic Journal, Tome 49, Marsh, p14, p33.

– Evsey Domar (1946) : “**Capital Expansion Rate of Growth and Employment**”, Econometrica Journal, N° 14, April, p137-147.

² علق دومار على التحليل الكينزي بأنه معجزة نظرية، وهذا يعود لثبات الموجودات الرأسمالية بالرغم من وجود استثمار صافي إيجابي.

الفصل الثاني: دراسة نظرية النمو والإصلاح الاقتصادي

في نظريتهما للنمو الاقتصادي، أنه للحفاظ على توازن إقتصاد ينمو، فالأمر يتطلب توسعا مستمرا في الإنتاج الفعلي بمقدار التوسع الحاصل في الطاقة الإنتاجية المتاحة، ليكون بالإمكان استخدام الطاقة الإنتاجية كليا من جهة، وتفاديا لحالات الكساد الاقتصادي التي قد تعيق عملية النمو المستمرة من جهة أخرى، ويكون ذلك عن طريق الزيادة المتزايدة في الإستثمارات الصافية (فلو كانت هذه الزيادة ثابتة أو متناقصة فمضمون استمرار عملية النمو الاقتصادي).

ب. النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي الحديث:

ظهر الفكر النيوكلاسيك Neoclassical تحت ما عرف بالنظرية الحديثة Marginal School في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بامتداد فكري للتجارين القائم على الإيمان بالحرية الفردية المطلقة في التملك وتقليص دور الحكومة، وإن اختلف عنهم من حيث المنهج التحليلي المتبع في تحليل العمليات الاقتصادية؛ كما يعد الفكر النيو كلاسيكي هو امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم فروض الكلاسيك إنما أضاف إليها فروض جديدة تتماشى وتغيرت العصر؛ وتعد الثورة الحديثة البداية الحقيقية للتحليل الاقتصادي الحديث، والتي تزامن ظهور مفكرها في أماكن مختلفة في أوروبا، فكانت المدرسة النمساوية (مدرسة ستوكهولم) التي أسسها "كارل منجر Manger Carl (1840-1920) والمدرسة الإنجليزية (مدرسة كامبردج) التي أسسها "ويليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons (1835-1882) والمدرسة السويسرية (مدرسة لوزان) التي أسسها "ليون فالراس Leon Walras (1834-1910) وبمساهمات أبرز اقتصاديها من الجيل الثاني نذكر:

"ألفريد مارشال Alfred Marshall (1842-1924) جوهان كنوت فيكسل Johan Knut Wicksell (1851-1926) كولين جرانث كلارك Volin Grant Clark (1805-1989) و"الفريدو باريتو Vilfredo Pareto (1848-1923).

اعتمدت النظرية النيوكلاسيكية في تفسير الظواهر الاقتصادية على جملة من القوانين، من أبرزها قانون تناقص الغلة Diminishing Marginal Utility ونظرية التوازن Equilibrium Theory كما قامت أفكار النظرية الحديثة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية وأهم أفكارها تلخص فيما يلي:

✓ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة "مارشال" والمعروفة بالوفورات الخارجية External Economies، والتي يقصد بها الوفورات التي تعتمد على التطوير العام للصناعة وتنميتها، تميزا لها عن الوفورات الداخلية Internal Economies والتي تعتمد على الموارد المتاحة للنشاط والمرتبطة به؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

✓ أن النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم +التكنولوجيا)؛

– بالنسبة لعنصر العمل تربط النظرية بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛

– فيما يخص رأس المال، اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات؛ إضافة إلى أن الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا؛ وبأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع؛

– أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

✓ أن النمو الإقتصادي في وصف مارشال كالنمو العضوي، لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا؛ وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

✓ أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

● نقد النظرية: وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات، من أهمها:

- ✓ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالاقتصادية والثقافية والسياسية؛
- ✓ القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- ✓ الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- ✓ افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية.

ج. النظرية الجديدة في النمو الإقتصادي والأفكار المهيأة لظهورها:

• النظرية الجديدة في النمو الإقتصادي:

يُعدّ الاعتراف بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، خطوة هامة في مجال تطوير ما يدعى بنظريات النمو الإقتصادي الجديدة، إذ أُضيف " رأس المال البشري " إلى معدلات الناتج الإقتصادي العام، والتي كان دخلها مسبقا يقتصر على رأس المال المادي، هذه النظرة ليست بالجديدة، فقد قُدمت بأشكال متعددة من قبل اقتصاديين سابقين، لعل من أبرزهم (Schultz Theodor تيودور شولتز) من شيكاغو حيث تبين له ومن خلال مراقبة تعافي الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، رغم الدمار الشامل الذي لحق برأس المال المادي، أن ما لم يدمر كرأس مال تمثل في خبرة المدراء ومهارات العمال المتراكمة؛

كما طور (روبرت لوكاس Robert Lucas) من جامعة شيكاغو، نموذجاً فعالاً جديداً للنمو الإقتصادي، وهذا باعتماده على فرضية أنه يمكن زيادة رأس المال البشري (على عكس رأس المال المادي) والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضاً عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الإقتصادي دون توقف؛ وفي ذات السياق، فقد حقق (بول رومر Paul Romer) قفزة نوعية في مقالين له¹ استهدفا دراسة التناقضات الناتجة عن فرضية صولو، والتي تشير بأن التغير التكنولوجي نابع أساساً من الخارج، لأنه يأتي في شكل مكتشفات علمية، ما يصيب هذه المعرفة في شكل سلعة اقتصادية، في حين أنها أقرب الأشياء لما يمكن أن يعد ملكية عامة خالصة، ذلك أن استخدامها من قبل شخص ما، لا يمنع استخدامها من قبل آخرين (وهذا ما يسمى بخاصة عدم التنافس)، كما يصعب منع الآخرين من استخدامها إلا بالمحافظة على السرية التامة (وهذا ما يسمى بخاصة عدم الإستبعاد) لتفادي المشاكل المتعلقة بتبني سلعة ذات ملكية عامة كمدخل لتوابع الإنتاج المدججة، والتناقضات الناتجة عن عجز الدول المتخلفة عن الإستفادة منها، سلم رومر بأن التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاطاً جماعياً (بهدف الربح) مؤلفاً من مركبتين مختلفتين، تتمثل أولهما في تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءات اختراعها، لإبعاد الشركات المنافسة عن إنتاج منتجات مماثلة ومنافسة، بالإضافة للمعرفة المتعلقة بهذا التصميم، والتي تعد بالأساس ملكية عامة؛ حيث بدى لرومر أن اليد العاملة ورأس المال غير كافيان لإبداع تصاميم جديدة، وإنما يتطلب الأمر تفاعل رأس مال بشري منتج مع مخزون المعرفة المتعلق بكل التصاميم السابقة، فكلما ازدادت المعرفة أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة

¹ أنظر:

– Paul M. Romer (1986) : “ **Increasing Returns and Long-Run Growth**”, Journal of Political Economy, October, p1001-1037.
– Paul M. Romer (1990) : “ **Endogenous Technological Change**”, Journal of Political Economy, Tome98, Annexes N° 5, p102-171.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

على رأس المال البشري منتجة أكثر؛ إذ عد رومر المنتجات الجديدة المرتكزة على هذه الجهود سلعا اقتصادية عادية، واستخدام وحدة معينة منها من قبل جهة ما، يحول دون استخدامها من قبل الآخرين (بفضل تقييدها ببراءة الاختراع)؛ كذلك فإنه يمكن لأي عدد من الشركات ضمن اقتصاد معين، استخدام المعرفة العامة لإبداع منتجات جديدة مختلفة عن بعضها البعض اختلافا كليا، وهذا كلما ازداد رأس المال البشري، ليزيد بذلك حجم التصميم الجديدة، ومنه زيادة الطاقة الإنتاجية المتبوعة باستمرار النمو الاقتصادي على وجه متزايد؛ وهو ما تعجز عنه الأنظمة الاقتصادية الفقيرة برأس المال البشري، كما هو حال الدول المتخلفة العاجزة عن تنسيق تفاعل مماثل بين رأس مالها البشري الضئيل، وبين مخزون المعرفة التصميمية مهما كان هذا المخزون وفيرا، لهذا لا تستطيع هذه الأنظمة (على الأقل داخليا) متابعة إنتاج التجهيزات الضرورية للنمو السريع، ومن ثم يستمر التخلف وضعف الإنتاجية؛ يبقى نموذج رومر للنمو الاقتصادي مبسط وأنيقا وقابلا للتوسع، وبوحي منه ومن مساهمات أخرى مكرسة لدور اتساع المعرفة في إغناء البحث العلمي وامكانيات زيادة الإنتاجية، بدأ الإقتصاديون البحث بكل الوسائل عن دلائل تجريبية لآثار اتساع المعرفة، وقد أثمر البحث عن العديد من العلاقات المعقولة بعضها مشابه لتمثيل رومر والآخر مختلف عنه.¹

• الأفكار المهيأة لظهور النظرية الجديدة في النمو الاقتصادي:

تعد الأفكار التي طرحها صولو والمفكرون التقليديون الجدد المهتمون بالنمو الاقتصادي ناجحة بفضل جيل سابق من الإقتصاديين كانت أعمالهم تعتبر خارجة عن اتجاه للفكر الاقتصادي السائد في زمانهم، ومن أبرز هؤلاء الإقتصاديين:

— كارل ماركس Karl Marx: نجد في المخطط الماركسي أن ارتفاع الإستثمار، الذي تليه أزمنة اقتصادية ليعود من جديد في دورات تزداد عنفا، سيؤدي لا محالة إلى ثورة العمال البائسين، وإلى ديكتاتورية البروليتاريا، لكن الواقع يثبت خطأ كارل ماركس في توقعه بأن البطالة الدورية والمتزايدة ستمنع العمال من الإستمتاع بدخل حقيقي أعلى، نتيجة زيادة إمكانيات الإنتاج بفضل المبتكرات التكنولوجية وتراكم رأس المال؛ وماعدا هذا الخطأ الأساسي، فقد قدم ماركس صورة أكثر دقة من تصورات معاصريه، لديناميكية النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر.

— شومبيتر: خلف (جوزيف شومبيتر Joseph A. Schumpeter) ماركس في نظريته لديناميكية الرأسمالية، ففي عمر الثمانية والعشرين أنهى شومبيتر كتابا ذا تأثير كبير بعنوان "نظرية التطور الاقتصادي"، والذي ترجم لعديد اللغات؛ وقد قدم الكتاب موضوعين رئيسيين:

¹ Zvi Griliches (1992) : "the Search for R&D Spillovers", Scandinavian Journal of Economics, Extension folder 49, p 29, p47.

الفصل الثاني: دراسة نظرية النمو والإصلاح الاقتصادي

✓ الابتكار بما فيه من طرح لمنتجات وطرق إنتاج جديدة، فتح أسواق أخرى وتطوير موارد جديدة، إضافة لإيجاد أشكال تنظيمية جديدة في الصناعة، حيث يدخل هذا الابتكار في صلب التطور الاقتصادي ويسهل تنامي الإزدهار المادي.

✓ لا تأتي الابتكارات لوحدها ولكنها تتطلب مجهودا رائدا من أصحاب المشاريع، وهو مجهود ضروري للتخلص من رتابة القواعد الاقتصادية، حيث تطيح المبتكرات الناجحة بالتقنيات الأدنى مستوى سمي شومبيتر هذه العملية فيما بعد بـ "عملية الهدم الخلاق" وتتوزع من خلال التقليد والنشر في كل النظام الاقتصادي.

لقد جذب شومبيتر زمرة من المناصرين، ولكنه قدم معظم حججه سردا وليس رياضيا ما حد من تأثير أفكاره، في حين أصبحت الرياضيات هي السائدة في الثلاثينات من القرن الماضي للتعبير عن الفكر النظري في العلم الاقتصادي.

د. نظرية التغييرات المؤسسية (دوغلاص نورث):

يُعَدُّ (دوغلاص نورث) أحد أهم الاقتصاديين المنتسبين إلى التيار المؤسساتي داخل علم الاقتصاد، وقد ركزت معظم أبحاثه النظرية حول أهمية المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية، وجعلها في صميم إهتمامات التحليل الاقتصادي؛ كما شدد على إعطاء الأولوية للتغيير المؤسسي في أي إستراتيجية تنموية باعتباره محددًا هامًا يفسر أداء الاقتصادات؛

يرى نورث أن عدم سلامة المؤسسات القائمة وعدم وجود مؤسسات ديناميكية وفاعلة هو السبب الجوهرى في المشاكل والإخفاقات التي تعاني منها الاقتصاديات، أكثر مما يكمن السبب في السياسات، رغم وجود نواقص وعيوب وثغرات في السياسات (حتى هذه العيوب والثغرات في السياسات نرى أنها تعود لأسباب مؤسسية)؛ فأفضل البرامج وأفضل السياسات لا يمكن أن تنجح إذا لم يكن هناك مؤسسات متطورة وقادرة على تنفيذ البرامج والخطط والسياسات؛

حسب نورث فإن معرفة مصادر النمو الاقتصادي لا تمثل إلا جانبًا واحدًا، وثمة جانب آخر ينبغي معرفته، ألا وهو نوع المؤسسات التي ينبغي تشغيلها لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤكد على الدور الحيوي للمؤسسات في التنمية الاقتصادية والنمو وخصوصًا ما يتعلق بحقوق الملكية وسيادة القانون ودورها المهم في الاستثمار وفي تكوين رأس المال البشري؛ ويعرف نورث المؤسسات بأنها الهياكل القاعدية التي تتم في إطارها الارتباطات بين الأفراد الذين يشكلون مجتمعًا إنسانيًا معينًا.¹

والمؤسسات هي أنظمة محفزة تقدم دليلاً موجهًا للسلوك الإنساني، وهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء؛ فإذا كنا نمنح المكافآت للعاملين لكونهم منتجين ومبدعين، ونفرض العقوبات على السلوكيات غير المنتجة وغير المبدعة، فإننا

¹ Douglass c- North (1999) : " **institutions institutional change and economic performance** ", cambridge university press, p3.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

عندئذ نجد مؤسسات كما نريدها أن تكون، وهذا هو المشهد الذي تصبح فيه المؤسسات معقدة، فالمؤسسات مكونة من قواعد رسمية (دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة موضوعة موضع التنفيذ من قبل الحكومة)، وهي مكونة أيضا من قيود غير رسمية (أنماط السلوك والاتفاقيات ومدونات أو قواعد السلوك وكلها تتساوى في الأهمية، لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يراد نمذجتها وتحليلها)، وأخيرا، فإنها مكونة من عملية الإنفاذ (الطريقة التي يتم بواسطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك)؛ والمؤسسات الأكثر أهمية في المسيرة التنموية وفي عملية الإصلاح هي القادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المؤسساتي¹:

- قدرة على ضمان سيادة القانون بصورة غير انتقائية واستقلال القضاء وإنفاذ وضمن حقوق الملكية العامة والخاصة، وتأمين المشاركة، بحيث تكون شرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع قادرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية؛
- قدرة على وضع قيود على أعمال السياسيين والجماعات القوية الأخرى بحيث تضمن عدم انتزاع الحقوق والدخول؛
- قدرة على تأمين فرص متساوية لمختلف شرائح المجتمع، وتحقيق توزيع متكافئ للفرص وللأعباء.

إن المجتمعات المتطورة هي التي استطاعت في فترات حاسمة من تاريخها خلق الهيئات المؤسساتية القادرة على طمأننة الأعوان الاقتصاديين بأن المبادلات التي سيقدمون على إجرائها لا تشكل خطر على مصالحهم الاقتصادية، وأنها ستتم في إطار عادل وتعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة في المبادلات؛² فلا يكفي أن تكون المجتمعات منتجة فقط، بل يجب أن يتوفر لديها إطار العمل المؤسساتي اللازم للاستفادة من تلك الإنتاجية، وهذا يتطلب من الغير (الطرف الثالث) تنفيذ العقود والاتفاقيات بكلفة منخفضة، وينبغي أن ينجز ذلك في مناخ متكافئ فيه الفرص أمام الجميع دون انتقاء عدد ضئيل منهم؛ ويؤكد "نورث" أن هذه المؤسسات هي التي تمنح لكل اقتصاد بنية الحوافز الخاصة به، وأن تطور هذه البنية هو الذي يحدد وجهة التغيير الاقتصادي صوب النمو أو الركود.

انطلق "نورث" من قراءة التاريخ الاقتصادي للغرب والولايات المتحدة خصوصا للاستدلال على هذا الافتراض، والوقوف على الدور الذي لعبه بروز بعض المؤسسات في التطور الاقتصادي للبلدان الغربية؛ ويرى في هذا الإطار أن التطور التقني الذي شهدته المجتمعات الغربية عقب الثورة الصناعية لم يكن لوحده كافيا للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام عبر ازدهار اقتصاد السوق كما حصل في هذه المجتمعات، وإنما تتطلب الأمر توفر بعض المؤسسات القانونية والاجتماعية مثل حقوق الملكية.

¹ رسلان خضور (2009): "المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية 22، دمشق، ص 8.
² سعيد عبد الحكيم (2013): "أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1982-2008"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، ص 106.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي
ويشرح "نورث" على سبيل المثال أن مشروع السكة الحديدية العابرة للقارة داخل الولايات المتحدة لم يعرف النجاح إلا بعد أن قررت الحكومة الأميركية منح الشركات جزءا من الأرض المحيطة بخطوط السكة كتحفيز لدفعها إلى الانخراط في هذا المشروع، إذ إن مرور القطار بهذه الأراضي أدى إلى تميمها، وعرفت الشركات أنها ستحقق أرباحا مهمة من وراء ذلك، وساهم ذلك في مراكمة الرساميل الضرورية لإنجاز مثل هذه المشاريع الضخمة.

وقد خصص نورث كتابه "صعود العالم الغربي.. تاريخ اقتصادي جديد" الذي نُشر عام 1973 لنظريته هذه حول التغيير المؤسساتي، وبيّن من خلال رصده للتاريخ الاقتصادي للغرب علاقة المؤسسات بالنمو الاقتصادي، وساعد في فهم تحول المجتمعات الأوروبية من الإقطاعية إلى الرأسمالية، والتطور الاستثنائي الذي حصل في إنجلترا مع بداية القرن الـ17.

وبذلك وقف "نورث" على مسافة من النظرية الكلاسيكية الجديدة السائدة، موضحا أن النمو الاقتصادي -خلافا لما تقرره هذه النظرية- ليس ثمرة لتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية الخالصة فقط، ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسيرورة التاريخية لكل بلد.

أما فيما يتعلق بالدول المتخلفة فإن مشكلة الهيئات المؤسساتية (تعسف الحكم، التسلط، إدارة فاسدة... الخ) يجعلها لا تلعب دور المشجع على الانخراط في نشاطات تبادل ذات قيمة كبيرة تتطلب رؤوس أموال معتبرة واستثمارات طويلة المدى، بل تجعل الأعوان الاقتصاديون لا يثقون في أن القواعد المؤسساتية التي تحكم مبادلاتهم تتميز بالعدل والاستقرار، لهذا تجدهم ينصرفون عن النشاطات الإنتاجية والاستثمارات إلى النشاطات التوزيعية قصيرة المدى والتي لا تحقق تطورا تقنيا، الأمر الذي يجعل المجتمع يفتقد مؤهلات التطور والنمو الاقتصادي¹.

يمكننا بناء على ما سبق القول أن المجتمعات التي تملك مؤسسات جيدة تكون أكثر قدرة على تشغيل وتفعيل محركات النمو وتحفيز الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وفي التكنولوجيا الأفضل وفي استغلال الموارد بشكل أفضل وفي وضع سياسات تنموية وتنفيذها بشكل أفضل.

2. مصادر النمو الإقتصادي من واقع الدراسات التطبيقية السابقة:

شاع في أدبيات التنمية الاقتصادية ثلاثة محددات رئيسية للنمو الاقتصادي، وهي: التوزيع الكفء للموارد، الاستثمار المادي والبشري، والتقدم التكنولوجي سواء كان عن طريق ابتكارات تكنولوجية جديدة، أو عن طريق تطوير وتطوير التكنولوجيا المستوردة لتناسب مع الأوضاع المحلية (نودارو، 2006) وقد أصبح التطور التكنولوجي في الوقت الراهن أهم هذه العوامل التي لها دور كبير في النمو الاقتصادي

¹ سعيد عبد الحكيم (2013): "أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي"، حالة الجزائر 1982-2008، مرجع سبق ذكره، ص 106.

واستمراريته، علي خلاف العوامل الأخرى التي لا تضمن استمرارية النمو المتحقق لفترات زمنية أطول، وإن كان ذلك لا يعني إهمالها، لذلك سيتم عرض مجموعة من الدراسات التطبيقية التي تسعى الي التعرف علي مصادر النمو الاقتصادي في العديد من الدول، للوقوف علي أكثر العوامل المساهمة في عملية النمو ؛ ويمكن إستعراضها كمايلي:

■ الدراسة الأولى:

1. Makdisi, S and Limam (2003) "Determents of Growth"¹

قامت الدراسة بالبحث في مصادر النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة (1960-1998)؛ وقد قام الباحثان بتقدير نموذج انحدار متعدد باستخدام عدد من المتغيرات هي كمية العمل ورأس المال والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى مجموعه من العناصر الأخرى هي أسعار البترول وتحويلات العاملين في الخارج وتدفقات رؤوس الأموال والظروف السياسية السائدة ودرجة الانفتاح مع العالم الخارجي حيث وتمّ استخدام النموذج التالي:

$$\Delta \text{Log} (Y_{it}/L_{it}) = \lambda_i + \alpha_i \Delta \text{Log} (K_{it}/L_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

Y_{it} : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

L_{it} : عدد العمال.

K_{it} : رأس المال.

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي.

وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

✓ بوجه عام جاءت النتائج مخالفة للفرضية التي قام عليها النموذج في أن مستوي النمو يحدده العمل ورأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث أوضحت النتائج أن هناك عدد أ من العوامل لها تأثير موجب ومعنوي على النمو، تتمثل في أسعار البترول، تحويلات العاملين في الخارج، تدفقات رؤوس الاموال والإستقرار السياسي في الدولة؛

✓ أوضحت النتائج عدم معنوية عنصر رأس المال في النمو بالإضافة الي عدم معنوية الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في معظم دول

إقليم MENA باستثناء مصر، تركيا، تونس والمغرب؛

¹ Makdisi, S and Limam (2003) : " Determents of Growth", The Arab Planning Institute Working Paper, No0301, Kawit.

✓ جاءت النتائج المتعلقة بمحتوي التشغيل في النمو وتأثير الموارد البشرية على النمو ضعيفة جداً في إقليم MENA، حيث أوضحت أن هناك تفاوتاً في إنتاجه العنصر البشري وتأثيره في النمو، في دول الإقليم؛

✓ سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي وفتح الأسواق بين دول الإقليم ودول العالم أثرت إيجابياً على النمو الاقتصادي.

▪ الدراسة الثانية:

2. Berthelemy, H C and Soderling, L (1999) : “The Role of Capital Accumulation Adjustment and Structural Change for Economic Take – Off : Empirical Evidence from African Growth 1”

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على سبع وعشرين دولة أفريقية من بينها خلال الفترة من (1960-1996) وتم تقسيم الدول محل الدراسة إلى مجموعتين: مجموعة (أ) وهي الدول التي حققت فترات نمو طويلة ثم تباطأت، والمجموعة (ب) وهي الدول التي تحقق حالياً معدلات نمو مرتفعة. وأستخدم الباحثان دالة إنتاج كوب ودوجلاس للتعرف على العلاقة في الأجل الطويل، كما لجأ الباحثان أيضاً إلى دراسة ديناميكيات الأجل القصير بتقدير نموذج تصحيح الخطأ؛ وقامت الدراسة باستخدام البيانات التي تعتمد على دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية، حيث تم صياغة النموذج المستخدم كما يلي:

$$Y / L = (K/L)^{\alpha} * TFP.....1$$

$$\Delta K/L = \alpha + \beta_1 Dll + \beta_2 Debt + \beta_3 Tot + \beta_4 TFP + \beta_5 risk + \beta_6 + \varepsilon.....2$$

حيث إن:

– **Y** : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

– **K** : معدل التراكم الرأسمالي.

– **L** : عدد العمالة.

– **TFP** : الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج (متبقي سولو).

– **Dll** : معدل نمو السكان.

¹Berthelemy, H C and Soderling, L (1999) : “The Role of Capital Accumulation Adjustment and Structural Change for Economic Take – Off : Empirical Evidence from African Growth Episodes”; Document de Travail 99-07 CEPII.

– **Debt**: المساعدات الخارجية.

– **Tot** : شروط التبادل التجاري الخارجي.

– **Risk**: الاستقرار السياسي والامني.

– **Roads**: مؤشر عن البنية التحتية.

وقد أوضحت النتائج أن الاقتصاد المصري قد حقق فترة نمو تمتد من (1964-1985) حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة الأولى حوالي 7% ساهم رأس المال المادي بنسبة 62.6% من النمو، في حين ساهمت الإنتاجية الكلية للعوامل بمعدل يبلغ 18% كما توضح النتائج أن رأس المال البشري ساهم بحوالي 6% وتخصيص العمل 0.3% وكل من نسبة الصادرات للعمل بـ 0.028% وعوامل أخرى 6%.

▪ الدراسة الثالثة:

3. Sala – I- Martin (1997) “ I Just Ran Two Million Regressions :¹

إن إختيار المتغيرات المفسرة للنمو الإقتصادي وإختبار إستقرار معاملاتهما، من أهم النقاط التي لا بد من إجرائها بدقة، وفي هذا الصدد قام الباحث الأمريكي (Sala, I. Martin, 1997) بتقدير مجموعه كبيرة من المعادلات التي تفسر النمو الإقتصادي؛ للتحقق من إستقرار معاملات التقدير ومعنوياتها لمختلف العوامل المفسرة للنمو الإقتصادي التي تناولته الأدبيات السابقة خلال الفترة (1960-1997)، والتي تبلغ 62 متغيراً؛

وفي كل التقديرات إحتفظ الباحث بثلاث متغيرات مفسرة لوحظ أن كل الدراسات قد إستخدمتها، هذه المتغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، توقع الحياة، معدل الإلتحاق بالمرحلة التعليمية، أما باقي المتغيرات وهي 59 متغير، وجد أن 22 متغيراً فقط من بين هذه المتغيرات، لها دلالة إحصائية غير قابلة للتغيير عبر التقديرات المختلفة، وتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$y = \alpha + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \dots + \beta_n x_n + \varepsilon \dots \dots \dots 1$$

$$y_j = \alpha_j + \alpha_1 y_j + \alpha_2 z_j + \alpha x_j + \varepsilon t \dots \dots \dots 2$$

حيث إن:

¹ Sala – I- Martin (1997) : “I Just Ran Two Million Regressions ”, The American Economic Review Vol 87, No.2, Papers and Proceedings of The Hundred and Fourth Annual Meeting of The American Economic Association, May, pp 178- 183.

y : نمو الناتج المحلي الإجمالي.

yj : العوامل التي لم تتغير في المعادلات وهي (دخل الفرد، توقع الحياة، المستوى التعليمي).

zj : سعر الفائدة.

xj : باقي المتغيرات المستخدمة في النموذج وهي بقية الـ (22) متغير.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى:

✓ هناك العديد من المحددات الهامة التي لها تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، تتمثل في المتغيرات السياسية، مثل جودة الحكومة

ومدي سيادة القانون وقوته، وحماية حقوق الملكية؛

✓ العوامل المتعلقة بنمو حجم الاستثمارات ونسبة الخام من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي والمستوى

التعليمي للأفراد، مع توافر ثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم، وأسعار فائدة حقيقية موجبة، ومحدودية

تذبذبات أسعار الصرف.

▪ الدراسة الرابعة:

4. Bosworth and Collins (1996) : “Economic Growth in East Asia : Accumulation versus Assimilation”¹

قامت هذه الدراسة بهدف التعرف على مصادر النمو، بالتطبيق على 88 دولة خلال الفترة (1960-1986) وفقاً لنموذج رومر

للمنمو القائم على المعرفة؛ حيث تم صياغة النموذج المراد تقديره كما يلي:

$$Q = aK^\alpha (HL)^{(1-\alpha)} \dots \dots \dots 1$$

$$q/l = \alpha(k/l) + (1-\alpha)H + a \dots \dots \dots 2$$

حيث إن:

Q : الناتج المحلي الإجمالي.

K, L : رأس المال المادي والبشري.

¹ Bosworth, P Berry and Collins, M Susan (1996) : “ **Economic Growth in East Asia : Accumulation Versus Assimilation**”, Brookings Papers on Activity, Economic studies the Brookings Institution VOL. 27(2), PP 135-204.

a : الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج.

H: نسبة مساهمة العمالة المتعلمة إلى إجمالي قوة العمل.

وأوضحت النتائج أن:

✓ الزيادة في النمو في هذه الدول يرجع إلى زيادة معدل الاستثمار وهي نتيجة مخالفة للخلفية النظرية التي ترى بأن التقدم التكنولوجي يلعب الدور الرئيسي المحدد لنمو الاقتصاديات القومية؛

✓ في الأجل الطويل فإن هذه الدول إذا استمرت في الاعتماد على الاستثمار لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، فإن قانون تناقص الغلة مع الحجم سيبدأ في التحقق وستتناقص معدلات النمو إلى أن يتلاشى نهائياً، لذلك لا بد في الأجل الطويل من تحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة في الدول محل الدراسة.

كما قد تساهم العديد من المؤشرات الاقتصادية في النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بينها:¹

* حكم القانون؛ أنظمة نقل واتصالات منخفضة التكلفة؛ *مخزون رأس المال؛ *التقدم التقني؛ *المتابعة؛ *الاستثمار الأجنبي؛ *المساعدة الخارجية؛ *الاستثمار الخاص؛ *التعليم ورأس المال البشري.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: الإطار العام لسياسات الإصلاح الاقتصادي

1. ماهية الإصلاح الاقتصادي:

كلمة الإصلاح توحي بفعل يأتي بعد عطب، وهكذا فإن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي تظهر عندما يتعرض إقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية أو خارجية تستدعى إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي، وإزالة الاختلالات والارتباك الاقتصادي الذي يعوق عملية التقدم، ولقد استخدمت كلمة "الإصلاح الاقتصادي" (Economic Reform) في بداية الثمانينات من القرن الماضي كبديل عن "التنمية (Development)" كما يشار لها، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقريريهما، وهي تحمل منعطفاً جديداً في الحياة الاقتصادية الدولية وسرعان ما انتشرت في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الإعلام، وكذلك الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها وتعد مسألة تحديد

¹ لمزيد من المعلومات أنظر:

- بيتر بينكي وديفيد بريشيتكو (2008): "طريقة التفكير الاقتصادية"، ترجمة: ليندا الحمود، مراجعة وتدقيق: فادي حدادين، منبر الحرية، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، على الموقع الإلكتروني: www.minbaralhurriyya.org

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

مفهوم للإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه وذلك لتعدد آراء ووجهات نظر الباحثين في هذا المصطلح، كما تتبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها.¹

أولاً. مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

هو تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، ويعرف بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضاً مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة.²

والإصلاح الاقتصادي وفق التوجه الرأسمالي ينصرف إلى ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيضية لموارد المجتمع، فهو عبارة عن مجموعة من السياسات الإصلاحية والتصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الإختلالات القصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكيف لمعالجة الإختلالات العميقة في الاقتصاد، أي أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق إستقرار إقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكله في الاقتصاد؛ ويمكن التفريق بين مستويين من الإصلاح الاقتصادي، وفيما يلي تبيان ذلك:

المستوى الأول: هو مستوى الإقتصاد السياسي، أين يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الواسع، إذ يندرج ضمن حركة تغيير جذرية شاملة تستهدف تغيير أسس النظام الإقتصادي -الإجتماعي القائم بأكمله وإستبداله بنظام آخر، وبهذا المعنى من الأصح الحديث عن عملية إنتقال وليس عن مجرد إصلاح محدود، والحديث عن عملية إنتقال يجزنا بالضرورة إلى تناول تلك المسائل المعقدة للتغيير الإجتماعي ككل مثل مسائل أنماط الإنتاج الموجود وشكلها، ومسألة طبيعة ودور الدولة...إلخ، ومن ثم تحليل هيكل الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يمكن في ظلها تحقيق الإنتقال إلى النظام الجديد.

المستوى الثاني: وهو مستوى السياسة الإقتصادية، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الضيق وهو المعنى الشائع الآن والمقصود منه هو إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الإقتصادي القائم من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها، وتكمن هذه التعديلات فيما يسمى بالسياسات الظرفية التي تستهدف التأثير على قيم بعض المتغيرات -الأدوات للسياسة الإقتصادية لبلوغ بعض الأهداف، واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع واقع الأزمات الدورية التي تعصف بالنظام الإقتصادي من فترة إلى أخرى.

¹ جودة عبد الخالق (2005): "الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة"، تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ص32.

² جودة عبد الخالق (2005): "الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة"، مرجع سبق ذكره، ص33.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

والشيء الذي تجدر الإشارة إليه هو الخلط الحاصل بين هذين المستويين في معظم الدول النامية، مما أدى إلى حالة من المتاهة والضياع في الواقع الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول.

إنّ مفهوم الإصلاحات الإقتصادية يتضمن تحويلاً لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى صورة مغايرة وقد يتم هذا التحويل بصورة جزئية في سياسة معينة كالإصلاح الضريبي، أو في قطاع من القطاعات كالإصلاح التعليمي وغيره، وقد تكون في رؤية شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع، وقد يتخذ هذا التحويل مسارات أو توجهات رئيسية ثلاثة أهمها تحريك الحاضر لكي يتطابق مع توجهات ماضية، وقد تكون حركة ترميم أو تحميل للحاضر لبعض التوجهات الراهنة في محاولة لصيانتها واستمرارها، وقد تطلق عملية الإصلاح تغييراً إستراتيجياً مغايراً نوعياً للأحوال والمسارات المجتمعية الراهنة.¹

ثانياً. الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الإقتصادي:

إن السؤال عن أنسب إطار نظري ملائم لسياسة الإصلاح الإقتصادي إنما هو في الواقع سؤال عن قضية إقتصادية قديمة وجديدة يدور حولها حوار ساخن مستمر في الأدب الإقتصادي، ذلك أن تحليل الاتجاه الملائم للاستقرار الإقتصادي لا ينفك عن تحليل وتحديد دور الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق هذا الاستقرار؛ وفي إطار النظام الرأسمالي برز اتجاهان رئيسيان في التعامل مع هذه القضية هما:²

➤ أنصار إقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة ويسمى هؤلاء بالمحافظين وتسمى السياسات المقترحة من طرفهم بالسياسات الأرثوذكسية ويعتقدون بكفاءة السوق في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وتعتبر أفكارهم انعكاساً لأفكار المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة الذين يعتقدون بأن التضخم ظاهرة نقدية، ثم جاءت بعد ذلك المدرسة النقدية ومدرسة التوقعات الرشيدة في الولايات المتحدة الأمريكية لتؤكد على تلك المفاهيم في أسلوب جديد لكنه لا يخرج عن مبادئ وآراء الإقتصاديين الكلاسيكيين.

➤ أنصار التدخل الحكومي أو تدخل الدولة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية تسمى بالسياسات غير الأرثوذكسية، حيث ستكون تلك السياسات ذات فعالية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في ظل تدخل الحكومة، ولقد اعتبرت محصلة تلك الآراء والأفكار للإقتصادي البريطاني كينز بمثابة ثورة جديدة في عالم الإقتصاد الرأسمالي.

إن مدارس الفكر الإقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيراً حول مفهوم الإصلاح الإقتصادي، إلا أنّها تختلف في أسباب عدم الاستقرار

¹ حامد عمار (2006): "الإصلاح المجتمعي-إضاءات ثقافية واقتضاءات تربية"، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص 22 .

² عبد المجيد راشد (2006): "سياسة الإصلاح الإقتصادي وفتح العولمة المتوحشة"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الاقتصادي ومن ثم فهي تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح وسوف نتناول فيما يلي بعض هذه المدارس¹:

أ. **المدرسة التقليدية**: إن ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكسه نضج الاقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليًا وخارجيًا سمته في الهيمنة على الاقتصادات الأخرى الأقل نضجًا حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وبالتالي فإن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل، وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي، التي تتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة؛ إن هذه التقلبات قصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجه نظر التقليديين إلى عدة عوامل خارجية منها:

— جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار؛

— تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يعيق سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن؛

بيد أنّ طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في ثلاثينات القرن الماضي جاءت مغايرة لحكم التقليديين فبالرغم من انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار إلا أنّ ذلك لم يؤد إلى عودة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل بل استمر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة.

ب. **المدرسة الكينزية**: لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في ثلاثينات القرن الماضي، وعدم

إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني "كينز" والتي تركز بصفة عامة على الأفكار التالية:

— أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أنّ التقلبات في الاستثمار في أوقات

الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة، أو بتعبير

آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات

في العرض النقدي وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأنّ تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها

في النشاط الاقتصادي تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي.

— أهمية الدور الاقتصادي للدولة بخصوص تسريع النمو، وأنّ قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك.

¹ عبد الله بلوناس (2005): "الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004/ 2005، ص 132-133.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

— إنَّ العلاقة السببية في نظر الكينزيين هي أنَّ تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أنَّ دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك يؤكد الكينزيون الجدد على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ج - **المدرسة النقدية**: لقد كان لآراء وأفكار عدة إقتصاديّين أبرزهم "ميلتون فريدمان" دورًا بارزًا في تشكيل ما يسمى بالمدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بمدرسة شيكاغو، حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببًا رئيسيًا لتفسير تغلب النشاط الاقتصادي، ويعود موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلّق بالسياسة النقدية، المرونة والاستقرار الاقتصادي إلى عدة فرضيات:

— أنَّ الإقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها¹:

■ استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي تنصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلي.

■ استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتمد على الدخل الدائم الذي يتّسم بدوره بالاستقرار خلال الأجل الطويلة.

— ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الأجل الطويلة.

— الهدف الأول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق الاستقرار في الأسعار.

— أن التضخم والانكماش واختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية.

— التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسير مدرسة شيكاغو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال التضخم واختلال ميزان

المدفوعات كظاهرتين نقديتين، وبالتالي نستخلص أنَّ كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولوا موضوع الاستقرار

الاقتصادي من منظور واحد، بالرغم من تباعد مدة وجودهما، الأولى في القرن التاسع عشر والثانية في القرن العشرين وما شهدته هذا

الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة حيث نجد أنَّ الدول المتقدمة تبنت غالبيتها السياسة الاقتصادية المنبثقة من هذا

المنهج، قصد مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود وأدى ذلك إلى تفاقم معدل البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وانتشار

المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الاستثمار وأدى ذلك إلى ركود إقتصادي استمر لسنوات طويلة، وعلى هذا الأساس فإنّ

¹ مدني بن شهرة (2008): " سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص06 .

زيادة معدل عرض النقود بما يساوي معدل نمو الإنتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، ذلك لأن الاستهلاك سوف يميل إلى التناقص في الآجال الطويلة لضعف التشغيل.¹

2. أنواع الإصلاحات الاقتصادية:

لم تحقق الاستراتيجيات والنماذج التنموية التي تبنتها العديد من البلدان النامية طيلة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحاً كبيراً، بل وأوصلتها إلى مأزق تنموي أبرز مظاهره ارتفاع حدة الفقر، وتفاقم المديونية الخارجية، لذلك وبداية من الثمانينيات بدأ التوجه نحو البحث عن الانطلاق الاقتصادي بتبني "سياسات جديدة"، لكن هذه المرة تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي السياسات التي أطلق عليها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (PAS: Programmes d'Ajustement Structurel)

أولاً. برامج التثبيت:

برامج التثبيت هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، ويتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة في الغالب، وتهدف هذه البرامج إلى معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية، وهي بهذا تشمل جميع أوجه التصحيح في الاقتصاد الكلي وجميع أوجه السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق توازن أفضل بين عرض الموارد والطلب عليها وتطور ميزان المدفوعات؛² وتتضمن برامج التثبيت السياسات التالية:³

أ. السياسات المالية: وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات⁴ بواسطة مجموعة من السياسات بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها يتعلق بالنفقات والثالث بأسلوب تمويل العجز.

ب. السياسة النقدية الائتمانية: وتهدف إلى التحكم في المعروض النقدي والحد من الطلب في الاقتصاد الوطني ذلك أن فائض الطلب للتضخم يناظره إفراط في السيولة المحلي.

ج. سياسة تخفيض سعر صرف العملة: يعتقد خبراء الصندوق أن عملات دول العالم الثالث محددة إدارياً بأعلى من قيمتها الحقيقية، وأن تحديد سعر صرف واقعي شرط لنجاح برنامج الإصلاح بشقيه التثبيت والتكيف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار.⁵

¹ مدني بن شهرة (2009): "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 33.

² عزيز علي محمد (1987): "دور صندوق النقد الدولي في سياسات التصحيح والتنمية"، ندوة التصحيح والتنمية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 98.

³ عشموي علي عشموي (1988): "برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي"، مصر المعاصرة، أبريل، ص 240.

⁴ رمزي ركي (1996): "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص 165.

⁵ مانويل غيسيان (1994): "دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ثانياً. برامج التكيف الهيكلي:

يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكيف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج عن آليات السوق وتقلص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها¹ في الاقتصاديات النامية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، ويمكن القول أن السياسات قصيرة الأجل التي تضمنتها برامج التثبيت تتكامل مع السياسات طويلة الأجل التي تضمنتها برامج التكيف الهيكلي، وتتضمن برامج التكيف الهيكلي السياسات الآتية:

أ. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة)²؛

ب. تحرير الأسعار³؛

ج. تحرير التجارة⁴؛

د. إنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية⁵.

3. أبعاد وأدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي:

سنتعرف على كل من أبعاد وأدوات الإصلاح الاقتصادي؛ كما يلي:

أولاً. أبعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي:

ويتم تناول هذين البعدين كما يأتي:⁶

أ. البعد الداخلي (الخلي): ويشمل ثلاثة أبعاد فرعية هي:

– البعد الاقتصادي: لسياسات الإصلاح أثرها البعيد المدى في الأداء الاقتصادي للدولة ولعل أهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية والداخلية والأسعار والدعم والعجز في الموازنة وسعر الفائدة فضلاً عن باقي السياسات التي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي .

¹ كزنستانين ميكالوبولوس (1987): " إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي"، مجلة التمويل والتنمية، جوان، ص07.

² لمزيد من المعلومات أنظر: كزنستانين ميكالوبولوس (1987): " إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي"، مرجع سبق ذكره، ص08.

³ Hunony. Y, Nicolas p (1987) : "The social costs of Structural Adjustment", finance and development, June, p.23.

⁴ أحمد جمال الدين موسى (1996): " تحرير التجارة العالمية، الواقع، والمستقبل"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد19، ص64.

⁵ Serageldine (1994) : " poverty analysis and adjustment policy, using household data and the poverty index, in the economic reforms and its distributive impact", editors bay abdelkhalek and khereldin, conference of the faculty of economics, p 441.

⁶ جودة عبد الخالق (2005): " الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة"، تقرير الإنجازات الاقتصادية الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص35.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

– **البعد الاجتماعي:** إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل لذا وجب على الدولة

التي تنتهج سياسات إصلاحية أن تضمن لها إجراءات من شأنها تخفيف ذلك العبء والمساهمة في تحمل جزء من تلك الأعباء.

– **البعد السياسي:** مع الإجراءات المطلوب اتخاذها على الصعيد الاقتصادي هناك شروط سياسية لا بد من تحقيقها بالضمانات التي

يطلبها رأس المال الأجنبي تتعدى في الواقع ما هو اقتصادي إلى ما هو سياسي، ففي ظل التطورات الجديدة لم تعد الضمانات الاقتصادية

كافية، بل المطلوب وضع سياسي ترضى عنه المراكز الرأسمالية.

ب. **البعد الخارجي(الدولي):** كونها متبناة من قبل المؤسسات الدولية التي تهيمن على عمليات التمويل في العالم، ولأهمية البعد في

صياغة سياسات الإصلاح الاقتصادي لجميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، من حيث حاجتها لتطوير سوقها المحلية

عن طريق التكامل الإقليمي كخطوة للتكامل مع السوق العالمية و التكيف مع التغيرات في أسعار السوق العالمية، والتفاعل مع الفرص

التجارية المتاحة على الصعيد الدولي، وذلك في محاولة لإزالة العقبات أمام المنافسة الدولية أو زيادة كفاءة قطاع التجارة الخارجية.¹

ثانياً. أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي:

إنّ سياسات الإصلاح الاقتصادي تركز في الأجل القصير على إحداث قدر كبير من الإصلاحات النقدية والقليل من الإصلاحات

الهيكلية، وفي الأجل المتوسط والطويل تركز على قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية، وفي إطار

هذين المكونين الرئيسيين تنطوي سياسات الإصلاح الاقتصادي على حزمة من السياسات والأدوات لعل من أهمها:

أ. **السياسة النقدية:** تشكل السياسة النقدية رافداً مهماً من روافد السياسة الاقتصادية للدولة التي يضطلع البنك المركزي القيام بها من

خلال إجراءات وتدابير محددة لتحقيق أهداف معينة لعل أهمها :

– تحقيق الاستقرار في الأسعار؛

– تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛

– المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل؛

– المشاركة في تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع؛

– المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.

¹ جودة عبد الخالق (2005): "الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص35.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

يتضح أن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية أمر ليس سهلاً ويحتاج منذ البداية إلى دراية واسعة بالأدوات وكفاءة عالية في استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، مع التأكد أن تحقيق أي هدف من الأهداف لا يضر بغيره من الأهداف الأخرى.

إنّ الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تتجه للتثبيت الذي يعتمد على القدرة على تكييف عرض النقود والطلب عليها، وذلك لمنع الاضطرابات النقدية في التأثير على الإنتاج الحقيقي ومن ثم تتركز الأدوات على وضع حدود للتوسع النقدي في البداية، مثل استخدام السقوف الائتمانية وتغير هيكل الائتمان، وخفض معدل التضخم من أجل تخفيف الضغوط التضخمية، واستخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وضبط سقف معدلاتها وتكييف مستويات وأسعار الودائع الآجلة، وبهذا تصبح جميع الإجراءات والمؤسسات النقدية والمصرفية التي تتعلق في حجم النقد المتوفر في النظام النقدي ضمن إطار عمل السياسة النقدية.

ب. السياسة المالية: تعمل الحكومة من خلال السياسة المالية على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني باستخدام الأدوات المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات والضرائب؛ وتتركز هذه الأدوات عند استخدامها في سياسات الإصلاح الاقتصادي على ما يأتي:¹

– رفع أسعار السلع والخدمات العامة؛

– زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام؛

– إحلال القيود الكمية على الواردات بتعريفات جمركية ترفع في الأجل القصير الإيرادات العامة؛

– تخفيض عجز الموازنة؛

– تخفيض الإنفاق العام.

ج. سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية: يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات الهامة في الإصلاح الاقتصادي إذ يتم تحرير سعر الصرف وتوحيده، حتى لو أدى الأمر إلى تخفيض قيمة العملة المحلية، بهدف إعادة التوازن الخارجي، إذ أن سعر الصرف يربط بين العوامل الداخلية والخارجية، أما أدوات سياسة التجارة الدولية، فتتجه إلى تحرير التجارة الدولية لتشجيع الصادرات وتقليص القيود الكمية على الواردات، كذلك إزالة القيود والحواجز غير الجمركية، وإصلاح التعريفات الجمركية وإلغاء ضرائب الصادرات وغيرها، أي تلخص تلك الأدوات في خفض القيود على التجارة الدولية وإعادة النظر في هيكل الحماية المحلية، وإصلاح نظام سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي بصفة مستمرة وإصلاح النظام والإطار المؤسسي الخاص بالتجارة الدولية وتحريرها في الدولة المعنية²

¹ عبد الفتاح الحياي (2004): "السياسة المالية وعجز الموازنة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، أبريل، ص 133.

² سوزان كرين وآخرون (2003): "العمل المصرفي في سبيل التنمية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس، ص 28. على الموقع:

د. سياسات الإستثمار: تأتي سياسات الاستثمار في جنبات الإصلاح الاقتصادي من خلال تحريه من القيود، وخاص من أجل التصدير، ونجدها في تطبيق سياسة النخصصة إذ يتم توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص، ويستخدم في ذلك العديد من الأدوات مثل الحوافز والمزايا والضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار، وتحريم سوق الأوراق المالية، والسعي إلى قيام سوق نشطة، وغيرها من الأدوات والإجراءات التي تعمل على تحريم الاستثمار وتدفع رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية منها.¹

هـ. سياسات الأسعار والأجور والدخول: تتجه سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجملها إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج مقابل تصحيح الأسعار فضلاً عن تخفيض العمالة في القطاع الحكومي مقابل تعويضهم من خلال شبكة الأمان الاجتماعي التي ابتدعت مؤخراً في شكل صندوق اجتماعي يعمل على تخفيف عبء آثار السياسات عن الفئات المتضررة.²

الفرع الثاني: آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي

1. آليات تأثير برامج التثبيت على النمو الاقتصادي:

أولاً. آلية تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

من المعروف أن السياسة المالية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي، الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بوساطة توجيه السياسة المالية توجيهها يتناغم وتحقيق تلك الأهداف، من خلال آليات التأثير في معدل النمو وتوزيع الدخل، باعتبار أن تحقيق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف أسرع للفقر، فضلاً عن إمكانية تأثيرها (أدوات السياسة المالية) في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي للنمو. وبالرغم من تعدد الدراسات النظرية والتطبيقية المقدمة منذ عام 1955، وابتداء بدراسة "كوزنتس" حول العلاقة بين النمو والتباين حتى الوقت الحاضر، ما زال الجدول قائماً حول اتجاه تلك العلاقة، على الرغم من اختلافها باختلاف مسار النمو³.

وفي هذا الصدد يشير "ميراي لاروش وتود ماتينا Mireille Laroche And Todd Mattinala"، إلى أن السياسة المالية التي تعمل على معالجة الفقر قد تعيق أو تشوه النمو، كونها تشكل، عائقاً أمام المدخرات، إلا أن النظام الضريبي ربما يهدف إلى دعم العوائد لأصحاب الدخل المنخفض؛ ويفسر الباحثان آليات التأثير للسياسة المالية في النمو والتباين، ومن ثم الفقر، إذ يشير في هذا الصدد إلى

¹¹ عبد السلام أديب (2003): "الإستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استثمار جديد"، مجلة الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية مستقلة، العدد 405، فيفري، ص 06. على الموقع الإلكتروني: www.alhewar.org

² عبد الفتاح الحيايبي (2004): "السياسة المالية وعجز الموازنة"، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد (2008): "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 142.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

أن السياسة المالية قد تعيق النمو من خلال التغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية، وهذا يصدر من منطلق أن التحولات الحكومية سوف تزيد من دخول الفقراء، نظرا إلى إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة، فإن زيادة الاستهلاك، فضلا عن التحول باتجاه السلع الاعتيادية بدلا من السلع الرديئة، يؤديان إلى تحول نموذج الطلب باتجاه التأثير في طبيعة توزيع الموارد والأسعار النسبية لهذه الموارد في الاقتصاد الوطني، نتيجة لتغير الأسعار النسبية للسلع المطلوبة، وليؤديا في النتيجة إلى إعادة توزيع الدخل لهذه العناصر، وكذلك تأثيرها في إجمالي الناتج الوطني؛¹ وفي الاتجاه ذاته، أشار سايلاش. ك جها (Sailesh K. Jha) إلى أن تباين عوائد نسب رأس المال إلى العمل، يجعل من الضروري توجيه السياسة المالية من خلال توجيه الضرائب، وبشكل أكبر إلى رأس المال لإعادة التوزيع لمصلحة الأجور، ولكن لا يعني ذلك أن تأثيراته في النمو ستكون موجبة، لكونها تخفض الحافز باتجاه التراكم والنمو، في حين تعد التحولات والنفقات الحكومية (كالتعليم والصحة) أكثر تفضيلية للنمو البعيد الأمد، فضلا عن كونها تمثل أداة لإعادة توزيع رأس المال المادي والبشري لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض.

ويربط أليسينا رودريك (Alesina Rodrik، 1991)، توزيع الدخل الابتدائي بالنمو الإقتصادي في إطار السياسة المالية التي يوضح فيها أنه عند مستوى منخفض من الدخل للفرد الواحد لا يتوقع أن يجري إعادة التوزيع بمستوى عال، كما حصل في تجربتي الصين وتايبي، لكونه يخفض تراكم رأس المال المادي والبشري إلى حدود بعيدة، وسيواجه الاقتصاد مصيدة الفقر، في حين يجري مستوى أكبر من إعادة التوزيع عند المستويات المرتفعة من الدخل، لتشكل علاقة مجدية بين متغيرات التوزيع المالي، ومستوى الدخل للفرد الواحد؛ لذلك يتطلب تحديد سياسة مالية مثلى في إعادة التوزيع عند كل مستوى من مستويات الدخل لتحقيق معدلات نمو متزايدة.²

أما في إطار التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية في النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال البشري، ودورها في خفض الفقر، فقد أشار نورمان غيمال (Norman Gemmel) إلى أن السياسة المالية الهادفة إلى إعادة التوزيع يمكن أن تؤثر في النمو البعيد الأمد بآليات متعددة، تتمثل بتغير نسب الادخار وتوفير الضمان الاجتماعي، والتغلب على نقص رأس المال أو عيوبه، كما أن معدل النمو يتناقص مع نسب الضرائب المشوهة، ويزداد مع الإنفاق الإنتاجي الحكومي. وفي هذا الصدد وجد ميلر وروسك (Miller And Russek) 1997 أن الإنفاق والضرائب لهما نتائج عكسية بالنسبة إلى الإقتصاديات الأقل نموا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، إذ يقترن الإنفاق على التعليم بنمو أدنى في المجموعة الأولى من الدول النامية، وذلك لانخفاض الإنفاق على التعليم الأساسي الذي يعد أكثر تحفيزا للنمو، مما

¹ ريتشارد موسيجريف (1992): " المالية العامة في النظرية والتطبيق"، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ، الرياض، ص 20 .

² ريتشارد موسيجريف (1992): " المالية العامة في النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

يتطلب إعادة التخصيص في الإنفاق على التعليم الأساسي والإنفاق الصحي، وذلك لتأثيراته الفاعلة في تراكم رأس المال البشري؛ أما من جانب الضرائب، فإنها قد تكون معيقة للنمو، وخصوصا ضرائب الدخل على رأس المال والعمل.¹

وأكد تانزي وزى (1997) (Tanzi And Zee) أنه في ظل عجز الميزانية، ستواجه كل من السياسة المالية، في إطار سياسة الضرائب والإنفاق و/أو السياسة النقدية، تغييرات معيقة للنمو من خلال تأثيرات في معدل الاستثمار، والزيادات المتوقعة في التضخم؛ ويؤكد الباحثان أنه حتى إذا صممت السياسة النقدية بشكل محايد للتأثيرات التضخمية لعجز الميزانية، فإن النمو سيبقى معاقا بموجب الزيادات المقترنة بمعدل الفائدة، في حين أشار أليسينا رودريك (1991) إلى أن النمو الإقتصادي ينعكس في توزيع الدخل الابتدائي على الفقراء من خلال السياسة المالية المتمثلة بالتحويلات أو الإنفاق الحكومي.

إن التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية من خلال وسائلها المباشرة وغير المباشرة من خلال المضامين التوزيعية للسياسة الضريبية والإنفاق العام والإصلاحات المالية، التي تتطلبها الميزانية وتأثيراتها الإجمالية في النمو الإقتصادي، تتطلب سياسات واضحة على المستوى الكلي، وذلك للروابط الرئيسة التي تضطلع بها السياسة المالية والنقدية وتأثيراتها اللولبية في إطار النمو، ومتضمنات الاقتصاد الكلي، ومن آثارها المباشرة وغير المباشرة في مستويات الدخل الفردي ومستوى الفقر في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.²

وتأسيسا على ذلك، فإن السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الإقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسة، تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات إنفاقها، فضلا عن تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها، ومن ثم في النمو الإقتصادي؛ وعلى هذا الأساس، فإن المسألة الرئيسة تتمثل بقدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطراب باستقرار الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية في معدلات الفقر.³

ففي إطار عجز الميزانية وتناقص الادخار الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية، فإنها ستولد ضغوطا باتجاه امتصاص الادخار الخاص عن طريق بيع السندات الحكومية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار الخاص، ولا سيما في ظل القلق الذي ينتاب المستثمرين من جراء العجز المالي للميزانية الحكومية، مما يضعف قدرة هذا القطاع على الاستفادة من الهياكل الإرتكازية التي تم تنفيذها؛ وينعكس ذلك سلبيا على الاستخدام والنمو، ولا سيما في الأمد البعيد والمتوسط، ليؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع

¹ Mireille Laroche and Todd Mattina (2001) : “ can fiscal policy lessen earnings inequality”, paper presented at : IRPP-CSLS Conference on the linkages between economic growth and inequality, 26-27 January, p.2.

² Mireille Laroche and Todd Mattina (2001) : “ can fiscal policy lessen earnings inequality”, op, cite, p3.

³ ريتشارد موسيخريف (1992): " المالية العامة في النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص29.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

الخاص على تسديد الضرائب المرتفعة، وبالتالي إضعاف قدرة الحكومة على توفير العوائد لتقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في ظل عدم توجيه الاستهلاك الحكومي نحو أهداف تنمية رأس المال البشري أو الهياكل الإنتاجية، في حين أن تمويل عجز الميزانية بالاعتماد على زيادة القاعدة النقدية لتمويل الإنفاق الإضافي سيولد تأثيرات تضخمية غير مرغوب فيها على الفقراء، بوصفهم أكثر عرضة للتأثيرات السلبية أمام زيادة الأسعار، وأن أية محاولة من قبل الحكومة لامتناع السيولة الفائضة في الاقتصاد بلجوتها إلى تعويم الأوراق المالية، ستؤدي إلى جذب القطاع الخاص والعام للاستثمار في هذه الأوراق المالية، كونها خالية من المخاطر، مما يولد انخفاضاً في مستوى الاستثمار والاستخدام.¹

ومن جانب آخر، فإن العجز المالي قد ينعكس بشكل عجز مالي في الحساب الجاري الخارجي، فضلاً عن تأثيراته في سعر الصرف الحقيقي، الذي يؤثر تأثيراً عكسياً في الصادرات، ليؤدي إلى انخفاض دخول المنتجين؛ وإن خيارات الحكومة في تمويل العجز الحاصل في الميزانية له آثار على النمو الإقتصادي، وهذا من خلال الآثار المترتبة على عجز الميزانية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، كالتضخم وأسعار الفائدة والحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات، وما يترتب عليها من تأثيرات حقيقية في مستوى معيشة الأفراد.

إن العجز المالي الذي تواجهه الميزانية العامة نتيجة للإجراءات التوسعية للسياسة المالية له آثاره المتباينة في مستوى النمو الإقتصادي، طبقاً للوضع المتمثل بالاقتصاد من ناحية، وطبيعة استجابة السياسة النقدية لمواجهة عجز الميزانية من ناحية أخرى؛ فالزيادة الحاصلة في عجز الميزانية نتيجة للإجراءات التوسعية، في ظل اقتصاد يعاني انخفاض مستوى الاستخدام والناتج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مؤدية إلى زيادة مستوى الناتج الوطني الإجمالي وزيادة مستوى الأسعار (في ظل استجابة الجهاز الإنتاجي بمعدل أقل من الزيادة في العرض النقدي)، مما يؤدي إلى تزايد مستوى العجز الحكومي للميزانية؛ أما إذا لاقت الميزانية عجزاً في ظل الاستخدام الكامل، فإن الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، والمترافقة مع الإجراءات التوسعية للسياسة المالية، سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بشكل أكبر من مستواه الابتدائي، ليقود إلى نتائج تضخمية أكبر دون أي مكسب في الناتج الإجمالي الحقيقي، ليرتفع تأثيره في مستوى معيشة الأفراد من خلال انخفاض الأجر الحقيقي وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد؛ أما في ظل استجابة السياسة النقدية في مواجهة عجز الميزانية، فإن السياسة النقدية التوسعية، من خلال زيادة العرض النقدي، سوف تعرض الأفراد إلى ضغوط تضخمية أكبر من السابق، فزيادة المعروض النقدي، وزيادة الطلب الكلي، سيولدان ارتفاعاً في الأسعار ينتج منه انخفاضاً في مستوى الأجور الحقيقية

¹ ريتشارد موسيغريف (1992): "المالية العامة في النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

للعاملين، مما سيدفع النقابات إلى المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويقود ذلك إلى انخفاض مستوى العرض الكلي، ويولد توازنا جديدا عند مستوى أعلى من الأسعار.¹

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية، دون أية إجراءات تعويضية في الضرائب سيولد زيادات توسعية في الطلب الكلي، مما يترك أثره في تفاقم الواردات التي سترداد على الأرجح نسبة إلى حجم الصادرات لتولد ترددا في الحساب الجاري الخارجي؛ كما أن العجز المالي الحكومي، يحقق توازنه من خلال القطاع المحلي الخاص، أو من خلال الحساب الخارجي الجاري، أو من خلال حساب الادخار والاستثمار الخاص، وعلى هذا الأساس، فإن العمليات المالية الحكومية تؤثر وتتأثر بصافي الحساب الجاري، وفقا لمكونات ميزان المدفوعات من خلال التقلبات التي تنتاب سعر الصرف.²

فإذا كانت النفقات التي تسيطر عليها العملة الأجنبية (مثل مدفوعات الفائدة على الدين الأجنبي ومشترى رأس المال) تفوق العوائد القائمة على أساس السيولة من العملة الأجنبية (الرسوم القائمة على الصادرات)، فإن التأثير الصافي سيزيد أثره في توسيع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، الذي يكون أوسع في ظل العجز المالي؛ فإذا ما كانت الحكومة لا تستطيع تحديد سياسات الاستقرار المالي الداخلي والخارجي، فإن ذلك قد يخلق مشاكل داخلية كالبطالة وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي.

ثانيا. آليات تأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي:

تمثل دراسة آثار السياسة النقدية في توزيع الدخل والفقير إحدى أهم الدراسات في إطار العلاقة بين السياسة الاقتصادية والنمو ورفع مستوى المعيشة، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو والرفاهية وخفض الفقر على وجه الخصوص، لأن السياسات التوزيعية وسياسات خفض الفقر، غالبا ما تعتمد في طبيعتها على الوضع الإقتصادي والهيكلي الاجتماعي والسياسي، فضلا عن هيكل السوق.

إلا أن السياسات النقدية تواجه صعوبات كبيرة في اتجاه رفع مستوى المعيشة، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية، والمؤيدة إلى حصول فترات من البطالة دون الاعتيادية، فضلا عن زيادة مستوى الإنتاج، ليؤدي إلى رفع دخول الفقراء، وتخفيض معدلات الفقر في الأمد القصير، قد تكون صحيحة وعلى نحو مؤقت، ولكنها قد تكون مختلفة في الأمد البعيد، إذ تسبب الإجراءات المؤدية إلى البطالة

¹ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد (2008): "السياسات الاقتصادية الكلية والفقير مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد (2008): "السياسات الاقتصادية الكلية والفقير مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

المنخفضة ارتفاعا في مستوى التضخم (في ظل اقتصاد في مستوى التشغيل الكامل)، ويعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتهما الاعتيادية، ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأول.

وبذلك كانت السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضا للفقر في مدة مؤقتة (الأمد القصير) على حساب ارتفاع التضخم؛ وعلى هذا الأساس، قد يلجأ صناع السياسة إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي، لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر؛ وبذلك، فإن صناع السياسة أمام القبول بإحدى السياستين: إحداهما خفض التضخم مع ارتفاع البطالة، والأخرى ارتفاع التضخم مع خفض البطالة.¹

ولما كانت السياسة النقدية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، فإننا سنحاول توضيح العلاقات الرئيسية التي من خلالها تمارس السياسة النقدية فاعليتها، بوصفها أحد مقومات السياسة الاقتصادية، والقنوات التي يمكن أن تمارس تأثيراتها في تخفيف التباين في الدخل وخفض الفقر في الأمدين القريب والبعيد؛ وعلى الرغم من الجدل القائم بين النقديين والكنزيين حول الفعالية النسبية للسياسة النقدية والسياسة المالية في المجال الاقتصادي، فإن اختلاف الرؤى النظرية بين صناع السياسة المالية، والعديد من الباحثين المطالبين بدور أوسع للسياسة النقدية، من حيث تحفيز النمو وتخفيض البطالة والتباين الحاصل في الدخل، يجب إن تأخذ دورها ليس في البلدان المتقدمة فحسب، بل في البلدان النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة.²

ففي الأمد القصير؛ إن التعثر الحاصل في النمو الاقتصادي، والناتج من الزيادة الحاصلة في معدلات الفائدة، فضلا عن انخفاض سعر الصرف (المغالاة في سعر الصرف)، قد ولد تأثيرا مباشرا في معدلات البطالة، مولدا بالتالي تأثيرات إجمالية على مختلف العاملين، ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن تأثيراته تكون أكبر في معدل العمالة غير الماهرة مقارنة بالمهارة، إذ تفضل المنشآت في اقتصاد مفتوح زيادة معدلات البطالة من العمالة غير الماهرة على حساب الاحتفاظ بنظيرتها الماهرة، مما ولد تأثيرات سلبية باتجاه التزايد الحاصل في تباين الدخل وتزايد معدلات الفقر في إطار الأجل القصير.

إن التباين في توزيع الدخل الناتج من تزايد معدلات البطالة نتيجة للانخفاض الحاصل في إجمالي الاستثمار، كما ينتج منه من تأثيرات سلبية في معدل الفقر، يعتمد بالدرجة الأساسية على حساسية الاستثمار والاستهلاك لسعر الفائدة الأعلى، فضلا عن الانخفاض في الطلب الكلي المتوقع نتيجة للزيادات الحاصلة في أسعار الفائدة (وانخفاض الاستثمار)، وما ينتج منه من تأثيرات إجمالية في تناقص

¹ ريتشارد موسيحي (1992): " المالية العامة في النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² Saileesh K. Jha, Fiscal Policy (1999) : "Income Distribution, and Growth", (EDRC Report Series ; no.67, Asian Development Bank, November 1999), <http://www.wider.unu.edu/publication/dps/dps2002-67.pdf>, pp.2.3.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

الإنتاج والاستخدام، ولا سيما في ظل ارتفاع مرونة الاستخدام، وإلى جانب كل ذلك، فإن معدلات البطالة قد تعزز نحو الارتفاع في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج من السياسة النقدية التقييدية، لتولد ارتفاعا في الأجور الحقيقية للعاملين دون أن يرافقها انخفاض

في أجورهم الاسمية (لصلاية أو جمود الأجور الاسمية نحو الأسفل) لتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.¹

ويبدو أن البطالة تصيب ولا شك، العمل الأدنى مهارة بالدرجة الرئيسية، لتزيد من التباين ومعدلات الفقر في المجتمع، أما المسار الآخر الذي تؤثر من خلاله السياسة النقدية في كل من توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد القصير، فيكون من خلال معدلات الفائدة الحقيقية (في ظل ثبات معدل التضخم المتوقع في الأمد القصير)، إذ أن الانخفاض في عرض النقد من شأنه أن يقود إلى زيادة معدل الفائدة، سواء الاسمي أو الحقيقي، ليولد تأثيرات حقيقية في خفض مستوى الاستثمار والاستخدام، ولا سيما في ظل المرونة المرتفعة للاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة، لتولد السياسة النقدية تأثيرات مهمة في معدلات التباين والفقر؛ كما أن زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، فضلا عن القيمة الحقيقية لأموال المقترضين، تؤدي إلى زيادة تباين الدخل ولا سيما في ظل تركيز المقرضين في قيمة توزيع الدخل أكثر مما في قعره.

وأخيرا، فإن تباطؤ معدل التضخم في الأمد القصير، من شأنه أن يؤدي إلى إبطاء الحسائر الحاصلة في القوة الشرائية لقيمة المدخلات الاسمية الثابتة، مثل الرواتب التقاعدية والتحويلات، ليؤدي إلى تخفيض التباين في الدخل على اعتبار أن الفقراء يتلقون الجزء الأكبر من دخلهم من تلك التحويلات، بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع، وبناء على ذلك، فإن السياسة النقدية التقييدية كانت بصورة عامة تؤدي إلى سوء التأثيرات في التباين في الأجل القصير، أما المنافع التي يحققها الفقراء فهي تأتي من خلال تباطؤ معدل التضخم، التي تساعد على حماية القدرة الشرائية للتحويلات؛ وعلى ما يبدو، فإن السياسة النقدية التقييدية تمارس تأثيراتها بمزيد من التباين والفقراء² أما في الأمد البعيد تتحكم السياسة النقدية في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو وتوزيع الدخل، ومن ثم في رفاهية الفقراء، ولا سيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة؛ أما التضخم المرتفع، فقد يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار في الاقتصاد الكلي، فضلا عن الاضطرابات في الأسواق المالية، كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال، مما يبطئ كل أنواع الاستثمار، سواء في إطار رأس المال البشري أو المادي، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ليؤدي إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي، ولا سيما في ظل معدلات التضخم المرتفعة، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة.

¹ Saileesh K. Jha, Fiscal Policy (1999) : “Income Distribution, and Growth”, op, cite, p4.

² Saileesh K. Jha, Fiscal Policy (1999) : “Income Distribution, and Growth”, op, cite, p5.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

إن ارتفاع التضخم يؤثر سلباً في الفقراء من خلال توزيع الدخل، في حين تؤثر السياسة النقدية في توزيع الدخل في الأمد البعيد من خلال قنوات متعددة.¹

تتمثل الأولى بإعادة التوزيع الناتجة من التآرجحات الحاصلة في التضخم غير المتوقع، التي يمكن أن تؤثر مباشرة في التباين، أما القناة الثانية فهي التخفيضات في رأس المال المادي، المتسببة في حالة عدم التأكد، واضطرابات السوق المالي التي ترفع متوسط العائد على رأس المال، وتخفض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل؛ وتتمثل القناة الثالثة بالرؤية المعكوسة للقناة الثانية من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيداً عن الأيدي العاملة باتجاه رأس المال، إلا أن تأثيرات العبء الضريبي غالباً ما يكون أكثر قسوة باتجاه الأفراد منخفضي الدخل بالمقارنة مع أصحاب رؤوس الأموال، مما يولد زيادة في التباين؛ أما الرابعة فهي تشمل حالة عدم التأكد، وتخفيض فاعلية الأسواق المالية المتأنية من التضخم، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والتخفيض الحاصل في كل من رأس المال المادي والبشري، مؤدياً إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيف التباين.

وبناء على ذلك، فإن الهدف الرئيس من السياسة النقدية التقييدية في الأمد الطويل هو خفض التضخم، وتحقيق مستوى ملائم للأسعار لتأثيرها الفاعل في تخفيض التباين في الدخل، وتخفيف الفقر من خلال قنوات مختلفة، إذ أن التضخم الأدنى في الأمد الطويل يؤدي إلى إبطاء تآكل القدرة الشرائية للنقود، ومن ثم يمكن أن تؤثر في توزيع الدخل.²

— يكون الفقراء أقل قدرة على حماية مستوياتهم المعيشية من الصدمات التضخمية مقارنة بغير الفقراء، فبسبب وجود حواجز الدخل في معظم الأسواق للأصول المالية غير النقدية، يحول الفقراء الجزء الأعظم من أصولها نقداً، مقارنة بما يفعله غير الفقراء (على اعتبار أن الجزء الأعظم من ثروة الفقراء هي في شكل سيولة نقدية)، الأمر الذي يعرضهم إلى تآكل القدرة الشرائية من جراء التضخم، ومن ثم، فإن السياسة النقدية التقليدية تميل إلى تحسين توزيع الدخل عن طريق إبطاء تآكل الموجودات المالية النقدية.

— إن التضخم الأدنى من شأنه أن يبطئ تآكل القيمة الحقيقية للتحويلات العامة، مثل تحويلات العاطلين والرواتب التعاقدية، التي غالباً ما تشكل الجزء الأعظم من دخول الفقراء، فضلاً عن كونه بطيء تآكل القيمة الحقيقية للدين الخاص.

— إن السياسة النقدية التقييدية لها القدرة على تعزيز النمو الطويل الأجل، عن طريق تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتخفيف

الاستثمار.

¹ كريمة كريم (2005): "دراسات في الفقر والعمولة: مصر والدول العربية"، ترجمة سمير كريم، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص37.

² كريمة كريم (2005): "دراسات في الفقر والعمولة: مصر والدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص38.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

أما تأثير التضخم على النمو الإقتصادي¹ فيعد التضخم إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تسهم في التأثير في النمو الاقتصادي، والتباين، من خلال العديد من القنوات الفعالة للنشاط الاقتصادي، ولما كان النمو الاقتصادي أحد الشروط الضرورية لزيادة متوسط دخل الفرد، فضلات عن إعادة توزيع الدخل اتجاه خفض التباين، ومن ثم خفض معدلات الفقر، فإن التضخم الناتج من السياسة النقدية التوسعية يمثل إحدى الأدوات الرئيسية في التأثير في معدل نمو الناتج الحقيقي، فضلا عن تأثيراته الحقيقية باتجاه توزيع الدخل ورفاهية الفقراء؛ ولهذا السبب، فإن التضخم يعد من الاعتبارات الرئيسية والأولية لصانعي السياسة النقدية، باعتبار أن ارتفاع مستوى التضخم سوف يؤدي إلى الخسارة في رفاهية الفقراء، وعليه، فإن صانعي السياسة النقدية أمام خيار رفع متوسط رفاهية الفقراء عن طريق خفض مستوى التضخم، أو رفع مستوى نمو الإنتاج الحقيقي للفرد الواحد.

وبعد مراجعة العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية للعلاقة بين السياسة النقدية وما ينتج منها من تأثيرات تضخيمية في رفاهية الأفراد ومعدل نمو الناتج، توصلت إلى آراء مختلفة حول علاقة التضخم والنمو الاقتصادي. فابتداءً بنظريات التضخم، فإن نظرية سحب الطلب تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، وارتفاع مستوى الأسعار، لن يصاحبه زيادة في مستوى الناتج الكلي؛ إلا أن الرؤية قد تبدو مختلفة في إطار الأفكار الكنزوية، إذ أن زيادة مستوى الأسعار ستترافق مع زيادة مستوى الإنتاج والاستخدام الكليين، أما في إطار دفع الكلفة، فإن الاستخدام والناتج الكلي يتجه إلى الانخفاض المترافق مع ارتفاع مستوى الأسعار في وضعه الابتدائي، ومن ثم يتجه نحو المستوى التوازني الابتدائي في الأمد الطويل، مع التكييفات الحاصلة نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي المتولد عن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية، مولدة ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية للعاملين. ومن هذا المنطق النظري والخاص بنظريات التضخم، فإن التحليلات النظرية والدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي كانت قد نتجت منها ثلاث نتائج رئيسية، تتمثل بعدم توافر علاقات معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي، في حين أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي، وهو ما يعرف بأثر "توبن"، فقد أوضح توبن (1960) أن إحلال النقود ذات العائد المنخفض، برأس المال، لكونه يمتلك معدل عوائد أكبر في إطار التضخم، سيكون له أثر موجب في النمو.²

¹ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد (2008): "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 169.
² Brian hillier (1986) : " **Macroeconomics : Models** ", debates and developments, oxford, uk ; new york : b. blackwell, 1986, pp.128-133

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

وجاءت النتائج التي توصل إليها كل من كورمان وماكغوير (Kormand And Mcguire,1985) مطابقة لما وجدها توبن، في حين تمثلت الدراسات التي أجراها ستوكمان (Stockman,1981) بالعلاقة السالبة بين التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي، وهو ما يعرف بالأثر المضاد لتوبن، إلا أن دراسة كل من غوش وفيليبس (Ghosh And Philips,1998) أشارت إلى أن معدلات التضخم المنخفضة ذات علاقة موجبة مع النمو، في حين كان لمعدلات التضخم المرتفعة آثار سلبية في الناتج الحقيقي. وأشار موندل (Mundell,1963) إلى أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم سوف تخفض من ثروة الأفراد، وأن الحصول على تراكم الثروة يتطلب زيادة الادخارات، مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي؛ أما سيدروسكينز (Sidrauski's,1967) فقد أوضح أن انخفاض نسب الادخار في ظل التضخم سيقود إلى خفض الإضافات إلى رأس المال، ومن ثم خفض معدل النمو، في حين أشار فيشر (Fischer,1981) إلى أن لمعدل التضخم آثارا سلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي السياق نفسه، أوضح هانسن وكولي (Hansen And Cooley,1989) أن الافتراض الرئيس يتمثل بالارتباط الايجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل، فانخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض العائد لرأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج.

وأوضح كل من أمبلر وكارديا، (Ambler And Cardia) وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو نتيجة للتغير الحاصل في التوسع النقدي؛ وفي هذا الصدد، يشير الباحثان إلى أن الانخفاض في التوسع النقدي، ومن ثم في الضريبة التضخمية، سيقود إلى زيادة النمو والرفاهية. أما إيرلندا (Irland,1994) فقد ناقش وجهة نظر توبن باتجاه ميكانيكية قرارات، «الاستهلاك - الادخار» فقد أوضح أن نسبة التضخم تؤثر في استهلاك، وذلك لانخفاض القوة الشرائية للنقود؛ لذا، يلجأ الأفراد إلى زيادة رأس المال، ومن ثم زيادة معدل النمو في الأمد القريب، ولكن في النهاية يلجأ الأفراد إلى سحب احتياطياتهم الرأسمالية لتمويل الاستهلاك، ومن ثم فإن ارتفاع مستوى التضخم ينتج نمو سريعا في الإنتاج، ولكن بعدها ينمو الإنتاج بشكل أبطأ.¹

وبناء على ذلك، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إلا أن الأمر لم يحسم بشكل قاطع حول التأثيرات التي يمكن أن تولدها المعدلات التضخمية المتفاوتة في شكل معدلات نمو اقتصادي متفاوت أيضا، وما ينتج منهما من تأثيرات مختلفة في مستوى معيشة الأفراد. وعليه، وتحت هذا الرأي أو ذاك، فإن التأثير الإيجابي لخفض التضخم يهيم البلدان النامية

¹ Brian hillier (1986) : “ **Macroeconomics : Models** ”, op, cite, pp.128-133.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

ذات التضخم الابتدائي المرتفع، والبلدان ذات التضخم المفرط، أما الاقصاديات ذات التضخم المنخفض أو المعتدل، فإنها كما يبدو، لها قدرة أكبر في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الاقصاد الكلي.¹

ثالثا. آليات تأثير سياسة سعر الصرف على النمو الإقتصادي:

تعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقصاد الكلي في معالجة التشوّهات الاقصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو، فضلا عن الاعتقاد السائد لدى العديد من اقصاديي المؤسسات الدولية، بأن الاختلالات الهيكلية في بعض الاقصاديات النامية كان مبعثها الأساسي التشوّهات الحاصلة في سياسة الأسعار الكلية، وفي مقدمتها أسعار الصرف، إذ أن لأسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني؛ فسر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقصاد في السوق الدولية، سيؤدي إلى جذب الموارد الاقصادية نحو السلع المتاجر بها (قطاع السلع الدولية)، فضلا عن زيادة الإنتاج المحلي بديلا من السلع المستوردة، مما يترتب عليه تأثيرات موجبة باتجاه رفع مستوى معيشة الأفراد في الأمد الطويل، وذلك من خلال اتجاهين:²

— الأول يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقصادي (كون الصادرات دالة في النمو الاقصادي) في المدى القصير، والتأثيرات المتبادلة فيما بينهما في الأمد الطويل.

— الثاني بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد، المؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد، مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة.

أما في ظل اعتماد أسعار الصرف مغالى بها، فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية، من خلال إعادة نمط السعريّة النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، مما قد يؤدي إلى انحراف جزء كبير من الموارد الاقصادية عن تكاليف الفرصة البديلة، وقد تتجه الموارد إلى إنتاج سلع غير متاجر بها، مما يترتب عليه من تأثيرات سالبة باتجاه مستوى المعيشة التي تتمثل في:

— الأول: التراجع الحاصل في الصادرات، نتيجة لإعادة نمط العلاقات السعريّة النسبية بين السلع المتاجر بها، وما يترتب عليها من آثار سلبية في النمو الاقصادي.

¹ James Tobin (1965) : “ Money and Economic Growth ”, *Econometrica*, vol.33, N.04, october, pp 671-684.

² مصطفى زروني (2000): "النمو الاقصادي واستراتيجيات التنمية: حالة اقصاديات دول جنوب شرق أسيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص187.

– الثاني: إرتفاع القدرة التنافسية للسلع المستوردة، مما قد ينعكس باتجاه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي، وتراجع دخول المنتجين، فضلا عن تزايد معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ولا سيما إذا تمحورت معدلات البطالة المتزايدة في إطار العمالة غير الماهرة، لتؤدي إلى زيادة تباين الدخل، وتزايد فجوة الفقر في هذه البلدان، وعلى الرغم من أن المغالاة في أسعار الصرف لها تأثيرات سلبية، فإنها قد تمتلك جوانب إيجابية في معدلات الفقر، تتباين بين الريف والحضر، كما يؤكد النجفي (1999) إن المغالاة في أسعار الصرف لها جوانب إيجابية من خلال توفيرها المتطلبات الغذائية لفئات الدخل المنخفض والفقراء، كما أنها تعزز من قدرتهم الإنفاقية في الأمد القصير.

لذلك، فغالبا ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازناته الحقيقية، لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية، لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع، ومنه ثم زيادة عوائد منتجها، أما في القطاع الريفي، فإنه يؤدي إلى زيادة عوائد المنتجين للسلع النقدية، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع توفير المستلزمات الرئيسية لمدخلات الإنتاج الزراعي، وتحسين شروط النقل وفعالية النظام التسويقي.¹

وبناء على ذلك، فإن سياسة أسعار الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين، إلا أن تحديد أسعار الصرف في أطرها التوازنية، وبما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معرض للعديد من التأثيرات والصدمات أو القيود الاقتصادية، وفي مقدمتها الصدمات النقدية، فضلا عن التغيرات الهيكلية، وتدهور شروط التبادل التجاري في الأمد القصير، وربما تأخذ هذه المتغيرات حالات استقرارية أفضل بالنسبة إلى الفقراء في الأمد الطويل كما أن ضيق السوق المالي، ولا سيما في البلدان النامية، والقيود الموضوعية على حركة رأس المال، يشكلان عائقا إضافيا في طريق تكييف أسواق الصرف، بالشكل الذي يعكس سعر التوازن.

2. آليات تأثير برامج التكيف الهيكلي على النمو الإقتصادي:

يعد الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة المؤشر الرئيسي لاهتمامات سياسة الإصلاح للاقتصادي وذلك لما يمكن أن تحققه الانفتاح من منافع واسعة باتجاه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية؛ وفي هذا السياق أشار "غوز" إلى أن التجارة الدولية تدعم النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المرتفعة والمنخفضة الدخل، كونها تحقق عوائد اقتصادية من جراء تحرير التجارة من خلال توسيع الأسواق وتسهيلات نشر التقنية في هذه البلدان عن طريق تدفق رأس المال، وتخفيض قيد معدل سعر الصرف

¹ مصطفى زروني (2000): "النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية: حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا"، مرجع سبق ذكره، ص 190.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

الأجنبي، الذي يفيد مستوى الاستثمار والاستخدام في الكثير من البلدان النامية، فضلا عن قدرته على تسهيل انتشار التقنية والمساعدة في تبني هذه التقنيات واستغلالها مما يولد تأثيرات ايجابية في النمو الاقتصادي، ولا سيما إذا ما اشتملت سياسة التحرير على سلع تحقق إنتاجها "زيادة في عوائد الحجم" ما دامت الأسواق المحلية الواسعة تحقق اقتصاديات الحجم من جراء استقطاب رأس المال الأجنبي فيها مما يولد نتائج ايجابية باتجاه النمو الاقتصادي.¹

أما الدراسة التي تقدمت بها " نيلوفر كاغاتي"، فقد بينت أن تحرير التجارة ذو آثار ايجابية في النمو الاقتصادي باعتبار أن الميزة المقارنة التي تقود إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، ستؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، كما تؤكد أن التأثيرات الموجبة التي تولدها سياسة تحرير التجارة في الفقراء تنبثق من خلال زيادة العائد المتحقق لعنصر العمل، ولاسيما العمالة غير الماهرة، مقابل انخفاض العائد المتحقق لرأس المال، فضلا عن التأثيرات المتولدة عن الأسعار النسبية للسلع الأساسية، وما يمكن أن تولده من تأثيرات ايجابية أو سلبية في الفقراء، ومع ذلك، فإن الإصلاحات التجارية وتأثيراتها يجب ألا تقيم بغياب السياسة العامة التي تحدث التفاعلات بين إصلاح التجارة وأنواع أخرى من الإصلاح الاقتصادي.²

في حين أكد " و . انتوني "أن تحرير التجارة قد يولد زيادة في معدلات الفقر في الأمد المتوسط والقصير، باعتبار أن تحرير التجارة (تخفيض التعريفات الجمركية) سيولد زيادة معدلات البطالة في الصناعات المحلية، نتيجة لقدرة السلع المستوردة على منافسة السلع المحلية، كما أن انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة لخفض التعريفات الجمركية يؤدي إلى خفض مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، مما يولد آثارا سلبية في الفقر؛ أما الآثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها في الأمد البعيد، فإنها تنبثق من خلال قدرة صادرات البلد على المنافسة وخاصة تلك التي تتعلق باستخدام قوة عاملة كثيفة، وخلق فرص عمل جديدة للعمالة غير الماهرة، بالشكل الذي يحقق نتائج ايجابية في تخفيف معدلات الفقر.³

وعلى الرغم من الشك الذي قد يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المتحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط من جراء الانفتاح التجاري، فإن هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، حيث أن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الاستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية،

¹ AJIRK.Chose(2001) : “Global Economic Inequality and International Trade”, employment paper No 12, international labour office, Geneva, p.p. 1-3.

² NILUTER Cagatay (2001) : “trade, gender and poverty“, United N ations Developement Programme (U.N.D.P), October 2001, p.p. 16-17. http://www.undp.org/poverty/docs/pov_trade_doc.pdf

³ سالم توفيق النجفي (2001): " موروثات القرن العشرين - مقاربات اقتصادية" -، بيت الحكمة، بغداد، ص 109 .

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

وفي هذا الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال تايلور (1981) وم.رومر (1983) أن للصادرات آثار موجبة في النمو الاقتصادي، إلا أن النمو يكون محمدا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد.¹

ومن جهة أخرى أكد النجفي أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها، وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر، ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي؛ ويؤكد " وينترز " أن حرية التجارة تمارس تأثيراتها في النمو في الأمد البعيد، ويمكن أن تمارس تلك التأثيرات تحفيز الاستثمار (إنتاج عدد كبير من السلع المختلفة) كما أن الإصلاح التجاري يقترن عادة بتدفق أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن التقدم التقني والتأثيرات التي يمكن أن يولدها في زيادة مستوى الإنتاجية والنمو.²

وفي نفس السياق فإن السياسات التجارية تعد المؤشر الفعلي لنقل إشارات السعر في السوق العالمي إلى الاقتصاد المحلي، فإشارات السعر غير المنحرفة في الأسواق العالمية وبالارتباط مع سعر الصرف من شأنها أن تسمح بإعادة تخصيص الموارد على نحو ينسجم مع الميزة المقارنة، ومن ثم زيادة الإنتاجية، وما يترتب عنها من تأثيرات موجبة على الصادرات والنمو الاقتصادي؛ كما أن حرية التجارة لا يمكن أن تحقق النجاح بمعزل عن الإصلاحات التكميلية الأخرى التي يجب أن تكون مترافقة مع حرية التجارة.

تعد عملية الخصخصة سياسة اقتصادية تتبناها العديد من الدول وهذا للنهوض باقتصادها في إطار التغييرات السياسية والاقتصادية وفي خضم كل ما يحدث، والتي تعتبر من بين النجح السياسات التي تتبعها الدول للنهوض باقتصادها هذه العملية التي تعد التحول إلى القطاع الخاص وتوسيع الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة قد أثرت على عملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية من جهة والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة من جهة أخرى؛ وبهذا الصدد يرى البعض³ أن تبني الخصخصة ما هو إلا مجرد أفكار بالادولوجية الليبرالية بعد سقوط الكتلة الاشتراكية، وهيمنة فكرة اقتصادية وحيدة على الاقتصاد العالمي حيث أصبحت الخصخصة ظاهرة كونية أجبرت الدولة على ضرورة الأخذ بها، قصد الاندماج في التقسيم الدولي للعمل، غير أن الأخذ بهذه الظاهرة يتسبب بإلحاق الضرر بالجانب الاجتماعي الاقتصادي إذ غالبا ما تؤدي الخصخصة إلى الزيادة في حجم البطالة نتيجة التسريع الجماعي، مما تضاعف معه الأزمات الاجتماعية المتمثلة في كثرة الإضرابات والتوقفات عن العمل، وبعض الآثار الأخرى التي تهدد السلم الاجتماعي وبالرغم من أن السلطة بادرت قبل الشروع في عملية الخصخصة إلى إصدار ترسانة قانونية خاصة بالجانب الاجتماعي ترمي إلى حماية العمال من الآثار الجانبية للخصخصة،

¹ سالم توفيق النجفي (2001): " مورووات القرن العشرين - مقاربات اقتصادية " ، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² ALAN Winters (2000) : " Trade Technology and Poverty ", World Development Report, World Bank, February, p.p. 1-15.

³ ضياء مجيد الموسى (2005): " الخصخصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ط.3، ص18.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

ومن بينها منحة البطالة والتقاعد المسبق، وعادة ما تركت هذه الصيغ إلى تحقيق المعانات على العمال المتضررين من تدابير الخصوصية؛¹ ولا تقتصر الآثار الجانبية للخصوصية على الجانب الاجتماعي، بل تؤدي أيضا إلى تمكين الأقلية من الهيمنة على الاقتصاد الوطني؛ ومن زاوية أخرى، تعتبر ظاهرة الخصوصية من حيث كونها مجرد تطبيقات لأحكام صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تعظيم دور القطاع الخاص، تحجيم دور القطاع العام، كما أن التوجيه المندفع نحو الخصوصية من الخارج، لا يعبر عن حاجة موضوعية أي لم يكن نتيجة لتقييم جاد لأداء القطاع العام، وبيان قصوره مما يستدعي نقل ملكيته إلى القطاع الخاص بافتراض انه القادر على تحقيق التنمية، وفي الفكرة ذاتها التي قامت عليها ظاهرة الخصوصية، والتي اعتقدت خطأ أن عجز القطاع العام مرتبط بطبيعة المال الذي بحوزته؛² وقد بينت النظرية النيوكلاسيكية أن الملكية ليست لها أي تأثير على أداء المؤسسات شريطة ان تخضع لقواعد السوق والإدارة الشفافة والمستقلة أي أن الربحية ليست حكرا على القطاع الخاص الذي قد يتعرض هو الآخر لمخاطر الإفلاس ومن بين الآثار السلبية للخصوصية في الجزائر نذكر:

- إلحاق الفوضى بسوق العمل من خلال تراجع دور النقابات في التأثير على عقود العمل، وإمتناع الدولة عن الالتزام بالحد الأدنى للأجور، أو تلتزم بنسب مقرر للتأمينات الاجتماعية، كما تسمح الخصوصية للهيئات المستخدمة للتحلل من التقاعدات طويلة الأجل، بحيث تحمل عقود العمل المحددة المدة لعقود العمل الدائمة او غير محدودة المدة؛

- تكريس ثقافة الربح والتي تبرز في احتمالات المضاربة بالبورصة غداة عمليات الخصوصية، والتكاليف على الاستثمار في التحول كرد فعل لسياسات تعمل على التخفيض المتتالي للدور الإقتصادي للدولة.³

ويمكن الإشارة إلى أن تعديل قانون المحروقات بموجب القانون رقم 14/86 والذي يعد فاتحة أو مبشر للنظام الإقتصادي الجديد المستلهم من النظام الرأسمالي، غير أن الانطلاقة الفعلية لحركة تحرير النشاط الإقتصادي لم تنطلق في الواقع إلا بعد أحداث 1988/10/05 أين تسارعت وتيرة الإصلاحات الإقتصادية ومس هذا التسارع بالخصوص وضعية الاستثمار الخاص حيث شكل هذا الموضوع الورشة الرئيسية لهاذة الإصلاحات؛ وكان من نتائجها صدور القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني والقانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/10/14 المتعلق بالنقد والقرض، حيث ساهم هذين القانونين في توسيع دائرة الحرية الممنوحة

¹ المراسيم التشريعية رقم 09/94 ورقم 10/94 ورقم 11/94.

² د عجة الجبالي (2006): "المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية"، دار خلدون للنشر والتوزيع الجزائر، ص 367.

³ نواف الرومي (1977): "ما الأفضل في سياسات الخصوصية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 88.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

للمستثمرين غير أن هذه الحرية لم تكن كافية لجذب المستثمرين الأمر الذي دفع بالسلطة إلى إصدار قانون جديد للاستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ 1993/01/05 والذي جاء كاستجابة من السلطة لاشتراطات صندوق النقد الدولي بعد إبرام اتفاقية التعديل الهيكلي، واستهدف هذا القانون منع الزيادة إلى الاستثمار الخاص في معظم النشاطات الاقتصادية باستثناء المحروقات كما زود المستثمر بضمانات وحوافز قصد تشجيع الاستثمار لكن وبعد مرور عشر سنوات على صدوره تبين للسلطة فشل هذا القانون في جذب الاستثمار الخاص وكانت هذه الملاحظة كافية لاستبدال هذا القانون بقانون تطوير الاستثمار الصادر بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20.

الفرع الثالث. التجارب الناجحة للإصلاحات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي:

1. أنواع سياسات الإصلاح والسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية:

يمكن تصنيف السياسات الإصلاحية في الدول النامية عموماً إلى سياسات إصلاحات اقتصادية كلية، وسياسات إصلاحات اقتصادية جزئية، أما من حيث الطبيعة فتصنف إلى سياسات جانب طلب وسياسات جانب عرض وسياسات أخرى إجتماعية، ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى سياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، أما من حيث الجهة المكلفة بتطبيق الإصلاح فتميز السياسات الأصولية وهي التي تشرف على تطبيقها والإشراف عليها مؤسسات بریتون وودز(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والسياسات غير الأصولية والتي يكون مصدرها محلياً بعيداً عن هذه المؤسسات وهذا التقسيم الأخير هو الأكثر شيوعاً واستعمالاً.

أولاً. سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب الجهة المخولة بالإصلاح:

تقسم الدول النامية التي تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى مجموعتين أساسيتين تضم الأولى الدول التي قامت باستيراد الأفكار الخارجية كما هي (نماذج معلبة) وطبقتها بعد حذف ما لا يخدم مصالح مراكز اتخاذ القرار فيها أو تبنت أفكاراً وطروحات اقتصادية غير ناضجة، والمجموعة الثانية وهي التي أعادت رسم هذه السياسات والبرامج بما يلائم واقعها ومواردها وإمكاناتها المادية والبشرية ضمن سياق تطور النظام الاقتصادي الدولي وحققت إنجازات معتبرة بالرغم من دفعها لبعض التضحيات إقتصادياً وإجتماعياً مع الإشارة إلى أن بعض الدول نجحت في حين فشلت أخرى، مما يؤكد على تأثير العوامل الخارجية على هذه السياسات، وحيث أفضت كلا السياستين في ظل غياب نظم الضبط الصحيحة وبتفاعلها على أرضية الفساد الإداري، إلى سيطرة قلة من الأثرياء الجدد على القطاعات الاقتصادية؛ وإلى جانب ذلك لا بد من التنويه إلى أنّ بعض الدول النامية لا تزال مترددة في التفكير الجدي بالإصلاح الاقتصادي ناهيك عن القيام

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

به وغالباً ما ينحصر إصلاحها بعمليات تجميلية خارجية لصورة أدائها الاقتصادي لا تلامس جوهر مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية مغطياً ذلك بإستنزاف شديد لمواردها الطبيعية غير المتجددة أو بإهتلاك وتآكل رأس المال الوطني وذلك للتعويض عن ضعف أدائها الاقتصادي؛ ولا بد من الإشارة إلى أنّ قضايا الإصلاح الاقتصادي هي قضايا ديناميكية حركية وهي عملية مستمرة زمنياً وضمن سياق تطور النظام الاقتصادي الدولي وليست مجرد انتقال من مرحلة لأخرى وليس لها مفاهيم وأدوات مطلقة تصلح لكافة المراحل والظروف، والإصلاحات الاقتصادية قد تشرع الدولة في تطبيقها تحت وصاية وإشراف مؤسسات دولية، كما أنّها قد تتبنى بعض البرامج المخطط لها محلياً (السياسات الأصولية وغير الأصولية).¹

ثانياً. سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب طبيعتها:

على الرغم من التداخل الكبير بين مختلف هذه السياسات إلا أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:²

أ. **سياسات جانب الطلب:** تعرف هذه الإجراءات بأنها مجموعة من التدابير التي تؤثر في مستوى الطلب الإجمالي أو معدل نمو الطلب، وهي تنطوي على التدابير المالية والنقدية كافة إضافة إلى تعديل سعر صرف العملة المحلية والتي تهدف من استخدامها إلى إعادة التوازن للميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات من خلال تخفيض الطلب الكلي بما يتوافق مع معدل نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مع تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع للتصدير وتقليل الاستيراد وتمثل بالسياسة المالية وأدواتها والسياسة النقدية، وسياسة تعديل سعر صرف العملة المحلية .

ب. **سياسات جانب العرض:** وهي مجموعة السياسات المشتركة بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تسعى إلى إحداث تحولات هيكلية ومؤسسية في اقتصادات الدول النامية لزيادة قدرة قطاعاتها الإنتاجية على إنتاج سلع وخدمات محلية لسد الطلب المحلي الكلي، أي انتهاج سياسة تصحيح في جانب العرض جنباً إلى جنب مع سياسات الطلب من أجل إعادة التوازن الاقتصادي.³

ج. **السياسات الاجتماعية:** لقد أثبتت التجارب التي قامت بها الدول النامية التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية أنّها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، لذا أقدم البنك الدولي على إدخال البعد الاجتماعي كمكون ثالث لبرامج الإصلاح للتخفيف من الآثار

¹ لمزيد من المعلومات أنظر: عبد المجيد قدي (2003): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 271.249

² عبد المطلب عبد الحميد (2003): "السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)"، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص95.

³ لمزيد من المعلومات أنظر: عبد المطلب عبد الحميد (2003): "السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)"، مرجع سبق ذكره، ص96.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

السلبية لها، خاصة على الفئات محدودة الدخل ونظرا لصعوبة التحول إلى اقتصاد السوق والراجع إلى عدم قابلية السكان لتقبل أوضاع جديدة قائمة على جهاز الأسعار، نجد تباين السياسات المتبعة من دولة إلى أخرى طبقا للمتغيرات الاقتصادية الدولية معتمدة بذلك على المناخ الاقتصادي بها، ومن هنا برزت فكرة عدم إغفال الجوانب الاجتماعية.

وعليه نخلص مما سبق إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية قد تكون سياسات جانب عرض أو سياسات جانب طلب وقد تكون سياسات اجتماعية، ولكنها تبقى كلها سياسات إصلاح تسعى في النهاية لمعالجة الخلل القائم في التوازنات الاقتصادية الكلية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط أو الطويل.

2. تقييم برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية:

إن برامج التكيف الهيكلي والتي كانت في بداياتها تحترم خيارات الدول التي أضفت على القطاع العام دورا رئيسيا في التنمية، وفرضت رقابة على الأموال الأجنبية، تحولت منذ بداية عقد الثمانينيات إلى سياسات ليبرالية تطبق فلسفة واحدة على كل الدول مهما اختلفت ظروفها، وتنطلق من مبدأ أن الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل اختلالات هيكلية تحتاج مدة أطول لمعالجتها .

إن بنود هذه البرامج والتي تمكّن الاقتصادي "جون وليامسون Jhon Williamson" في حصرها في 10 عناصر هي: الانضباط المالي، تقليل النفقات العامة إصلاح النظام الضريبي، تحرير سعر الفائدة، تعويم العملة، تحرير التجارة، تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخصخصة، اللاتحكومية (الحد من تدخل الدولة) وضمان حقوق الملكية، وهي البنود التي أصبحت تعرف " باتفاق واشنطن"، هي في حقيقتها تحويل للاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق تحت واقع ضغط الاختناق التنموي الذي وصلت إليه، ودون أن يكون هناك مراعاة لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية، إذ تأخذ هذه البرامج نمطا واحدا من جهة واحدة وإطار فكري ليبرالي واحد.

وبالرغم من التحسن الملاحظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تمر دون آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة :

— فقد تركزت الإصلاحات على إعطاء الأهمية الكبرى لدور السوق في الاقتصاد والثقة الكاملة في ميكانيزماته لتحقيق التوازن وفقا للفلسفة الليبرالية، والواقع أن الظروف الاقتصادية للبلدان النامية تفتقر لمقومات كفاءة عمل السوق، حيث تعاني من ضعف المؤسسات المالية والنقدية، والدور التدخلية للدولة، والاحتكار، وتأثر السوق بالاعتبارات الاجتماعية.. الخ.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

- التحرير المالي لم يؤت نتائج المتوقعة بسبب أن الادخار لا يستجيب آنيا لارتفاع معدلات الفائدة، بل يرتبط ببني توزيع الدخل من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات الخارجية لا يمكن تصحيحها فقط من خلال رفع الصادرات وتقليص الواردات في المدى القصير، وتنوع الهياكل في المدى الطويل، حيث عمليا يصطدم إجراء إعادة التوازن بضعف مرونة الصادرات وصلابة الطلب على الواردات، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لا يعملان إلا على تعميق العجز الخارجي.
- إن تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية في بعض الدول كان على حساب تدهور اجتماعي معتبر من جراء تخفيض الأجور ورفع أسعار المنتجات الأساسية بسبب خفض العملة وإلغاء الدعم، وبالتالي إضعاف القدرة الشرائية، من جهة أخرى أدت الخصوصية إلى تسريح عدد هائل من العمال، وأدى رفع تكاليف التمدرس إلى تنامي ظاهرة التسرب المدرسي لاسيما بالأسر الفقيرة.
- ظهور اضطرابات ومظاهرات واسعة وإضرابات متتالية مما يهدد بوقوع الدولة في دوامة من الفوضى السياسية.
- إن هدف خفض معدلات التضخم لم يتحقق واقعا بل بالعكس فقد أدى تطبيقها إلى نتائج عكسية حيث ارتفع معدل التضخم إلى مستويات كبيرة جدا، ولا يُستساغ تبرير خبراء صندوق النقد الدولي للضغوط التضخمية الناجمة بأنها مؤقتة، حيث أثبتت التجربة أنها لمدة طويلة، ويرجع ذلك إلى أن برامج التثبيت الهيكلي وإن كانت ناجحة في الضغط على الطلب الكلي من خلال تقليل المعروض النقدي إلا أنها غير قادرة على زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي فإن السياسة الانكماشية المنتهجة تركز التضخم المزمع نتيجة تراجع العرض من جهة، وزيادة الهوة الاجتماعية في توزيع الدخل من جهة أخرى، فضلا عن أن آلية تحرير الأسعار تعتبر قناة للنقل المباشر لآثار التضخم العالمي إلى الاقتصاديات النامية.
- إن عمليات إعادة الجدولة في الحقيقة تعتبر بمثابة تسكين مؤقت للحاجة الملحة إلى التمويل، لتعود هذه الحاجة للظهور بعد فترة قصيرة وبمستوى أكثر إلحاحا في حلقات متتالية.
- معالجة خلل ميزان المدفوعات عن طريق خفض سعر الصرف يستند إلى افتراض لا يتوفر في حالة الدول النامية، وهو افتراض مرونة الطلب والعرض، حيث تعاني هذه الدول من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها في ظل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها.
- إن سياسات احتواء التضخم، ومعالجة العجز المالي، وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية، قد تصلح لتحسين التوازن الإقتصادي وتعتبر شرطا لازما، ولكنه غير كاف لتحقيق النمو والاستقرار السياسي والاجتماعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم تجانس الدول يقتضي موضوعيا أن يقوم كل بلد بسياساته الإصلاحية التي تنطلق من خصوصية وضعه وتلائم واقعه ثقافيا وحضاريا ودينيا¹.

¹عفيف عبد الكريم صندوق (2005): " دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي :دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (ع م)، ص25.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي
 يمكن القول أن برامج التكيف الهيكلي إنما تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم مصالح الدول المتقدمة من حيث استمرار تدفق سلعها إليها، ومن ثم تحويل للأموال عن طريق تقنية الأسعار وتدهور شروط التبادل وارتفاع تكاليف خدمات الدين الخارجي؛ لذلك إنتقد المفكر الإقتصادي "ستيجليتز" بشدة برامج البنك الدولي وFMI معتبرا إياها مساهمة في صناعة أزمات العالم الثالث من خلال الوصفات غير المناسبة، وقد بيّن في كتابه "خيبيات العوامة" كيف ساهمت سياسات FMI في انهيار كثير من الاقتصاديات النامية كالأرجنتين ودول إفريقيا جنوب الصحراء، ليخلص إلى أنه في العموم كانت حالات إخفاق سياسات الصندوق أكثر من الحالات التي حققت فيها نجاحا¹.

المبحث الثالث: المتطلبات المؤسسية للنمو الإقتصادي

الفرع الأول: المقومات الداعمة للنمو الإقتصادي

توجد العديد من المقومات والتي من خلالها يمكن للنمو الإقتصادي أن يزيد من بينها:²

1. دعم السوق (القطاع الخاص):

تشمل مختلف المؤسسات التي تعزز حقوق الملكية الخاصة؛ ومؤسسات الرقابة والتنظيم، ومؤسسات التأمين الإجتماعي، ومؤسسات إدارة النزاع ومحاربة الفساد، وبيئة تنظيمية لأسواق السلع والخدمات والعمل، وكذلك سوق رأس المال؛ بهدف زيادة المرونة والكفاءة والمنافسة مايعزز تنامي القطاع الخاص وأهميته في النمو الإقتصادي.

جدول رقم (12): تصنيف المؤسسات الداعمة للسوق

مؤسسات خلق السوق	مؤسسات تنظيم السوق	مؤسسات استقرار السوق	مؤسسات تشريع
حقوق الملكية.	أجهزة التنظيم.	المؤسسات النقدية والمالية.	الديمقراطية
احترام العقود.	آليات أخرى لتصحيح اخفاقات السوق.	مؤسسات التنظيم والرقابة.	التأمين والحماية الاجتماعية

Source : Rodrik et Subramanian (2003) : “ La primauté des institutions”, Finances& Développement, juin, p 32.

¹ زرار العياشي (2009): "الإطار النظري لسياسات الإصلاح الإقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12 - 13 ديسمبر 2009، جامعة باتنة، ص 16.

² تقرير التنمية العربية (2015): "الإدارة الإقتصادية والإجتماعية للنمو الشامل التشغيلي"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني، ص 324-328.

2. حقوق الملكية:

ضرورة إعطاء مؤشر حقوق الملكية كل الأهمية لتوفير بيئة محفزة للمبادرات الفردية والإختراعات المعززة للتنوع الإقتصادي؛ ولا بد من التأكيد هنا على أن تأمين حقوق الملكية يستدعي مزيجاً من القوانين والتشريعات، ومن قوة مؤسسات الرقابة والتنظيم، والتي تضمن الفرصة للتدخل بسرعة وكفاءة للتعامل مع كل حالات التعدي على حقوق الملكية، أو أي حالة من حالات إخفاق آلية السوق؛ كالإحتكار، أو عدم كمال المعلومات، أو تباين المعلومات، أو حتى السلوكيات غير الأخلاقية، أو تفشي الفساد (والذي قد يترتب عليه فائدة للآخرين دون مشاركتهم في تكلفة الإستثمار أو المبادرة)؛ وقد بينت تجارب عديدة في الدول النامية أنه لتخفيف إجراءات تسجيل الملكية والأراضي وتكاليفه أثر إيجابي في الحصول على الإئتمان وتنشيط تنقل الملكية؛ وكذا الإستثمارات طويلة الأجل والحد من النشاطات غير المنظمة؛ مما يساعد على التحول إلى استخدامات اقتصادية أكثر إنتاجية للأصول.

3. الرقابة والتنظيم:

كل اقتصاديات السوق الناجحة قد طورت مؤسسات للرقابة والتنظيم تتسم بالإستقلالية والكفاءة، تهتم بسلامة عمل أسواق السلع والخدمات والعمالة والأصول والأسواق المالية؛ بالإضافة إلى مراقبة الحسابات العامة ومراجعتها؛ كذا مراقبة إنفاق الأموال العامة بكفاءة وفعالية؛ بالتوافق مع القواعد واللوائح القائمة، كتفعيل دور البرلمان والمواطنين والإعلام؛ وقد يؤخذ مقياس شفافية الموازنة العامة في هذا الإطار كمؤشر عملي على مدى قبول مبدأ المشاركة والمراقبة سياسياً وجمهيرياً (Noussi2010).

4. التأمين الإجتماعي:

يتمثل دور التأمين الإجتماعي في مواجهة المخاطر الفردية المتعلقة بالدخل والشغل؛ المرتبطة بطبيعة الإقتصاد الرأسمالي غير المستقرة، ومع تعقد طبيعة المخاطر تطورت مؤسسات التأمين الإجتماعي كوحدات مؤسسية مستقلة تُمول من الموازنة؛ لتشمل تعويض البطالة، وحرية إنشاء النقابات العمالية، وبرامج التحويلات التي تضمن الحد الأدنى من إعادة توزيع الدخل والثروة؛ كما تضمن الإستقرار الإجتماعي؛ وفي هذا الصدد تشدد المؤسسات المالية الدولية على أهمية إيلاء هذا المحور الأولوية من خلال تطوير نظام تحويلات مباشر لمحباب للفقراء والعاطلين عن العمل، من خلال تعويضات نقدية.. إلخ لإدراجهم في النشاط الإقتصادي؛ وللقضاء على هدر الموارد الهائل في إطار استراتيجية شاملة، تساهم فيها مؤسسات التأمين الإجتماعي إلى جانب الجهات الحكومية الأخرى؛ التخطيطية والمالية على حد سواء، لضمان مستوى أعلى من التنسيق والتشاور.

5. محاربة الفساد:

تحتل قضية الفساد وآثاره على الإقتصاد مكانا مهما في الإصلاح المؤسسي، والذي يسعى لإستغلال السلطة والإحتكار والإبتزاز وكذا السلوك الإنتهازي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم اليقين ويجد من الإستثمار في النشاطات الإنتاجية والموظفة للعمالة؛ على غرار المنافسة الإقتصادية والسياسية المقيدة والمحابة ونقص الشفافية والخضوع والمساءلة؛ لذا لا بد من التركيز على الإصلاحات التي تفتح الإقتصاد وتحرره؛ وتزيد من المنافسة الحرة من خلال تقليل الحواجز التجارية، وإلغاء القيود، والتقليل من سلطة المسؤولين العموميين؛ والتوجه نحو الحكومة الإلكترونية فيما يتعلق بإستصدار التراخيص، والضرائب والتعاملات مع الجمارك وغيرها للقضاء على فرص الإبتزاز؛ كذلك ضمان قضاء نزيه ومستقل ومتخصص، لضمان التصدي للفساد؛ كل يعمل على التشجيع على المشاركة في الحياة الإقتصادية وضمان حقوق الملكية.

6. خفض تكاليف الدخول والخروج إلى الأسواق وحواجزهما:

وضحت تقارير عديدة على غرار تقارير البنك الدولي (2003-2013) وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)؛ أن الترتيبات المؤسسية التي تحكم أسواق العمل وأسواق السلع والخدمات، أدت إلى نتائج غير فعالة وغير منصفة في الدول العربية؛ فالقطاع الخاص جد ضعيف في النمو وغير قادر على خلق فرص العمل، نظرا لعدم تكافئ الفرص في النفاذ إلى السوق وإلى الإئتمان ما يحد من حرية الدخول إلى الأسواق والمنافسة الحرة؛ الأمر الذي يستدعي إعادة تشكيل البيئة التنظيمية لأسواق السلع والخدمات والعمل وسوق رأس المال، مع خلق مؤسسات مراقبة ذات استقلالية تعمل في إطار تشريعات شفافة وصارمه في مكافحة الفساد والإحتكار والمعلومات الداخلية في الأسواق والتراخيص والخصصة والمشتريات الحكومية...؛ فقد بينت تجارب الدول النامية ان تخفيض اجراءات تسجيل الأعمال والحصول على التراخيص يحفز ولوج المؤسسات العاملة في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم؛ مما يعزز الممارسات التجارية وبالتالي زيادة الإنتاجية التي تعتبر من خصائص النمو الإقتصادي.

7. أسواق العمل:

تواجه أسواق العمل في إطار الإصلاحات الهيكلية؛ وتراجع دور القطاع الحكومي في سياق العولمة المتسارعة وسياسات التوظيف في القطاع الخاص، الأمر الذي نجم عنه إرتفاع معدلات البطالة ما ساهم في تكريس توازن هش في سوق العمل في العالم العربي؛ وتسجيل مستويات دنيا في الإنتاجية، بالإضافة إلى ضعف مرونة سوق العمل في التوظيف والتسريح؛ بالإضافة إلى الإعتماد على المحابة عوض الكفاءة؛ وفي هذا الصددى وُصى بالعمل على إحداث توازن بين المرونة المطلوبة والحاجة لحماية العمال ضد الصدمات؛ على غرار

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

إصلاحات " هارتز " خلال الفترة (2005-2009) في ألمانيا، والمتمثلة في خفض المدة القصوى للتأمين على البطالة، وتقليص خيارات التقاعد الإختياري، وخفض مساهمة أرباب العمل في التغطية الإجتماعية، وزيادة نطاق العقود المؤقتة والتي ساهمت في خفض معدلات البطالة بستة نقاط مئوية من (11.3% عام 2005 إلى 5.5% عام 2012) الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة ب3%؛ وبالتالي التصدي للآثار الجانبية الناجمة عن المرونة العالية في التوظيف والتسريح.

هذه السياسات شبيهة بسياسة " المرونة الآمنة" المتبعة في الدانمارك، والتي تقوم على خفض التكاليف والإجراءات بالتزامن مع شبكة أمان إجتماعي؛ كذلك يتبين أن الإصلاح الضريبي يمثل خطوة ضرورية، فإرتفاع معدلاتها تشجع على العمل في القطاع غير الرسمي، مايزيد من المخاطر الفردية الناتجة عن عدم التغطي الإجتماعية والتقاعد. . . وغيرها.

8. الإبتتاح التجاري:

يعمل الإبتتاح التجاري على توفير بيئة أكثر تنافسية، دافعة للطلب ومعززة للإنتاجية، كما يدفع القطاع الخاص على الإنخراط أكثر في الإنتاج العالمي ما يؤدي إلى التوسع في مجال الإستثمار والشراكة مع المستثمر الأجنبي، وبالتالي نقل التكنولوجيا والخبرة، والنفذ إلى الأسواق العالمية؛ كما يساعد الإبتتاح على محاربة الفساد وإرساء ظروف العمل اللائق تماشياً والضغوطات التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية.

9. توسيع القطاع المالي:

عن طريق تخصيص الإئتمان لصالح بعض القطاعات بفرض المنافسة الحرة على القطاع المالي والمصرفي، ودفعه لتنويع الخدمات المالية لصالح المجالات الإنتاجية؛ عن طريق حوكمة القطاع.

10. آليات الحوار الإجتماعي والتنمية المحلية:

عن طريق تعزيز آليات الحوار الإجتماعي الثلاثية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ممثلاً في منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية والأحزاب والمنظمات غير الحكومية لتعزيز علاقات العمل، في ضوء تشريعات العمل؛ الأمر الذي يساعد على تعزيز الإدارة الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإجتماعي؛ وكذا تحقيق نمو شامل يحد من الفقر والبطالة، أما على المستوى المحلي، فلضمان التنمية المحلية واللامركزية في التفاوتات بين الحضر والريف والمدن الكبرى والمدن الداخلية المحرومة من عديد القطاعات المهمة في حياة الفرد؛ يمكن ذلك من خلال تعزيز التمثيل المؤسسي للأقليات على المستوى المحلي، من خلال الإدلاء بالمعلومات العامة فيما يخص الميزانية الوطنية والمحلية، وتعزيز قدرات أجهزة الرقابة والتحكيم، كالبرلمانات، ومؤسسات حقوق الإنسان، ووكالات مكافحة الفساد.

الفرع الثاني. المؤسسات الداعمة للنمو الاقتصادي:

تعرف المؤسسات في الأدبيات الاقتصادية على أنها الضوابط التي يضعها البشر لتحديد هيكل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ هذه الضوابط قد تكون رسمية أو غير رسمية؛ والتي تساهم في تشكيل هيكل الحوافز في التبادل بين الأفراد، حيث تحدد تكلفة المبادلات، وتضمن الإستمتاع بالعائد على النشاطات، ما يضمن سلامة النظام واستمراره داخل السوق والمجتمع.

الأمر الذي لا بد من الإشارة إليه عند دراسة دور المؤسسات في النمو الاقتصادي، أن أغلب المؤسسات قد ولدت تاريخياً باعتبارها "مؤسسات مرتبطة بالأنشطة الإستخراجية،" (Extractive Institution) إلا أنها تطورت تدرجياً - خاصة في البلدان المتطورة - إلى "مؤسسات شاملة (inclusive Institution) يتميز النوع الأول من المؤسسات (الشمولي) بأنه يتركز بيد عدد محدود، ومن دون ضوابط وقواعد قانونية، أما النوع الثاني (الشامل)، فيتصف بالمشاركة في اتخاذ القرار و احترامه للقواعد القانونية التي تحكم عمل المؤسسة والخضوع للمساءلة والشفافية؛ علماً أن النمو يعد ممكناً فقط تحت ظل سيادة المؤسسات الشاملة " وليس الشمولية (Robinson and Acemoglu 2012)

كما أن التحول المؤسسي لصالح "النمو الاقتصادي، وللحد من دور المؤسسات الشمولية "لا بد وأن يرافقه" خاسرون اقتصاديون " و"خاسرون سياسيون" وبقدر تعلق الأمر بالنوع الأول من الخاسرين الإقتصاديين؛ فإن مرد ذلك إلى فقدان فئات معينة لدخول كانت تنتمي من الصفة الإحتكارية والتي يتم الحد منها بفعل مؤسسات محاربة الإحتكار وقوانينها، أما الخاسرون من الفئة الثانية (السياسيون) فتعود خسارتهم إلى التخلي عن السلطات الشمولية، والإلتجاء نحو المشاركة بإتخاذ القرارات؛ لذا فإن مهمة إعادة بناء المؤسسات الداعمة ل"النمو الإقتصادي" وهيكلتها" المؤسسات الشاملة" هي مهمة ليست بالسهلة؛ كما تحتاج إرادة سياسية، ودعم استدامه هذا النوع من المؤسسات؛ الأمر الذي يحتاج لتعديلات دستورية وقانونية تتماشى والمتطلبات المؤسسية المطلوبة للنمو الاقتصادي.

ويشير (Robinson and Acemoglu 2013) إلى أن العلاقة ما بين المؤسسات الشاملة والمؤسسات السياسية ساهمت تاريخياً في دعم حقوق الملكية، كما ساهمت في إيجاد مساحة لتشجيع الإستثمارات الجديدة، والتي تتصف بأنها داعمة للنمو الإقتصادي أكثر من تلك المؤسسات الشمولية (أو المؤسسات الإستخراجية والتي فشلت في حماية حقوق الملكية بشكل عام)؛ كما أن المؤسسات الشاملة نجحت في توزيع السلطات السياسية بشكل أوسع، وتمكنت من إيجاد نوع من المركزية السياسية التي ساهمت في خلق النظام والقانون وفرضه دستورياً، وما ترتب على ذلك من إيجاد أسواق شاملة (Markets Inclusive) غير أن ذلك لا يعني أن جميع المؤسسات الشاملة قد فشلت في خلق تجارب ناجحة في النمو، إلا أن ذلك كان مقروناً بمدى نجاحها في إيجاد سلطات سياسية مركزية

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

تفرض القانون وتطبيقه؛ إلا أن الفارق الرئيسي ما بين نمط النمو في ظل " المؤسسات الشاملة" و" المؤسسات الشمولية" هو أن النمو في ظل المؤسسات الأولى يتصف بالإستدامة؛ في حين أن النمو في ظل المؤسسات الثانية لا يتصف بذلك؛ كما أن هنا إجماع واسع حول دور المؤسسات الشاملة والتغيير المؤسسي في النمو الإقتصادي المستدام والحد من الفقر بإعتبارهما مكونين أساسيين من النمو الإقتصادي؛ حيث تكتسب المؤسسات معنوية إحصائية مرتفعة في تفسير الفروقات في معدلات الإستثمار والنمو Mauro 1995, Knack and Keefer 1995) ونصيب الفرد من الدخل بين الدول (Rodrik and al. 2004, Easterly and Levine 2003, Valeriani and Peluso 2011)؛ كما إعتمدت في دراستي هذه على العديد من المتغيرات المؤسسية المفسرة على غرار تدابير نزع الملكية، والحكم الراشد بما يتضمنه من سيادة القانون، وجودة البيروقراطية والفساد والحريات المدنية والسياسية والانفتاح على التجارة Eicher 2006 and Leukert 2006.؛ وقد بين (Rodrik et al. 2004) من خلال دراسة لآثار المؤسسات والجغرافيا والتكامل التجاري على مستوى الدخل، لعينة من أكثر من 200 دولة؛ أهمية المؤسسات في تحديد مستويات الدخل، في حين تبين أن للجغرافيا أثرا مباشرا ضعيفا وغير مباشر على نوعية المؤسسات وعلى العكس، لم تتحدد علاقة من هذا القبيل فيما يخص المؤسسات الديمقراطية التي قد تعمل على تعزيز النمو واستقراره؛ كذلك بينت دراسات أخرى أن الأدلة مختلطة بشأن آثار المؤسسات السياسية الشاملة التي قد تعمل على تخفيف فقر التنمية البشرية عموما (Halperin et al 2010, Evans and Ferguson 2013)؛ ومن بين المؤسسات والتي يمكن من خلالها تحقيق النمو الإقتصادي مايلي¹:

1. المؤسسة والسياسة النقدية:

من الضروري أن تدمج المؤسسات والسياسة النقدية في الآليات الهادفة إلى تحقيق النمو الإقتصادي ويتم ذلك من خلال توسيع أهداف البنوك المركزية لتشمل النمو الإقتصادي وتعزيز التشغيل (العمالة الكاملة) واستهداف التضخم، بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات وإستقلالية البنك المركزي للدولة (حيث لا تصبح أداة سياسية لسد عجز الموازنة مثلا) هو أمر يجب أن يُنظر إليه على أنه يعني عدم التنسيق ما بين السياسة النقدية والمالية والتجارية والإجتماعية الرامية إلى تحقيق النمو الإقتصادي الشامل؛ وينظر إلى مؤشر إستقلالية البنك المركزي (تتخذ قيمة هذا المؤشر (0-1) وكلما اتجهت القيمة نحو الواحد دل ذلك على مزيد من الإستقلالية) من خلال عدة مؤشرات فرعية منها آلية تعيين أعضاء مجلس الإدارة وفترة بقائهم بالمنصب وآلية اتخاذ قرارات السياسة النقدية ودرجة تأثر قرارات البنك بالقرارات السياسية.

¹ تقرير التنمية العربية (2015): "الإدارة الإقتصادية والإجتماعية للنمو الشامل التشغيلي"، مرجع سبق ذكره، ص 308-322.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

ويمكن بشكل عام أن نحدد أربع قنوات يعمل من خلالها البنك المركزي عبر السياسة النقدية، في التأثير على العرض والطلب على السلع والخدمات والعمل وهذه القنوات هي الائتمان، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والثروة؛ فمن خلال تغيير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي يمكن لمؤسسة البنك أن تؤثر على حجم الإقراض المصرفي المتاح للقطاع العائلي والخاص، وسعر الصرف، وعرض النقود الأمر الذي يؤثر على قرارات الإدخار والإقتراض.

يمكن الإشارة إلى أن مؤسسة البنك المركزي تقع تحت فئتين أي انها إما تخدم أهداف المحافظة على الإستقرار السعري والمالي، أو أنها تخدم أهداف أوسع كالنمو والتنمية من خلال التمويل المرتبط بأهداف تنموية شاملة؛ هذه الأخيرة تستلزم إعادة الهيكلة من خلال التغيير في العلاقات المؤسسية بين أهم الوحدات المؤسسية بالإقتصاد بإستهداف الإستقرار والنمو الإقتصادي الشامل.

عادة مايشير إقتصاديوا التنمية إلى أن أحد أسباب تواضع الأداء التنموي هو سوء تخصيص الموارد المالية المتاحة خاصة في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تعد سياسة الائتمان إحدى القنوات الرئيسية لتخصيص هذه الموارد، وعدم قدرة العديد من القطاعات العائلية النفاذ لهذه الموارد؛ وتؤكد منظمة العمل الدولية (ILO2015) أن للبنك المركزي دور مهم في معالجة هذا النوع من سوء التخصيص خدمة لأهداف النمو الإقتصادي، وذلك من خلال إقتراح أدوات تمويل أكثر خدمة للفئات الفقيرة؛ كما أشارت المنظمة أن الإطار المؤسسي والتنظيمي مسيطر عليه من قبل فئات ذات مصالح خاصة.

ومن المهم ألا يعني الإصلاح المؤسسي تبني نهج "التخلص من الضوابط التنظيمية (De-regulation)" بشكل مطلق، بل التخلص من تلك الضوابط المقيدة للقرارات الإقتصادية مع الإحتفاظ بتلك اللازمة لمنع الأزمات الإقتصادية والمالية والإجتماعية، لاسيما تلك المرتبطة بمخاطرة تحرير حساب رأس المال بميزان المدفوعات بالكامل.

2. المؤسسة والسياسة المالية:

تشير القواعد المالية إلى "وضع قيد طويل الأجل على السياسة المالية؛ من خلال حدود رقمية على إجماليات الموازنة حيث لا يمكن تجاوزها مؤسسياً وذلك بهدف مقاومة الضغوط لزيادة الإنفاق لتحقيق الإستدامة المالية" لذا فإن توفر الإلتزام السياسي الداعم لتحقيق القواعد المالية يعد شرطاً ضرورياً وأساسياً؛ فالإختيار المناسب للإطار المؤسسي للسياسة المالية يمكن أن يجعل من العلاقات ما بين الموارد الربعية والمؤسسات السياسية والاقتصاد الكلي ومختلف متغيراته علاقات تخدم تحقيق أهداف الملاءة المالية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي (من خلال المحافظة على معدل التضخم)؛ وتشير التجارب الدولية في مجال هذا الإطار المؤسسي الملائم للسياسة المالية؛ خاصة تجرّبي الشيلي والنرويج... إلى أربعة محاور لتقوية المؤسسات المالية وهي:

أولاً: قواعد الدين: من خلال وضع حد أقصى لرصيد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: قواعد رصيد الموازنة العامة: من خلال وضع قيد على نمو الموازنة وبالتالي وضع ضوابط على قيود على فئة الدين.

ثالثاً: قواعد على الإنفاق: من خلال تحديد إجمالي الإنفاق الجاري إما من خلال وضع سقف على نمو هذا الإنفاق أو ألا يتجاوز

نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: قواعد على الإيرادات: من خلال وضع حد أدنى يجب ألا تقل عنه الإيرادات أو وضع حد على استخدام الإيرادات الضرورية

أو المفاجئة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يجب ألا تقل عنها الإيرادات العامة أو تحديد كيفية تخصيص العوائد في حالة كونها تزيد

عن الحصيلة الضريبية المتوقعة)؛ مثلاً دولة الكويت تضع قيوداً على ضرورة خصم نسبة 10% من الإيرادات النفطية لصالح صندوق

الأجيال القادمة (رفعت النسبة لاحقاً قبل اختيار أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2014 لتصل إلى 25%) هذا ما يخدم عدالة

توزيع الدخل ما بين الأجيال؛ الأمر الذي يستدعي إعادة هيكلة المؤسسات المالية لضمان مثل هذه القواعد والتي يمكن أن تُدار من

خلال القوة المؤسسية بالمرونة الكافية.

3. الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

من ضمن الإصلاحات المؤسسية المرتبطة بالسياسة المالية والتي تؤدي للنمو الاقتصادي تلك المرتبطة بأهمية إعداد الموازنة العامة للدولة

بالشكل الذي يخدم الإيرادات والنفقات على أساس النوع الاجتماعي (ذكور/إناث)؛ من خلال تخصيص مبالغ معتبرة من تمويل مختلف

الوزارات لبرامج المرأة في كافة القطاعات؛ ومثال ذلك التجربة المغربية والتي بدأ الإعداد لها منذ سنة 2002، حيث صدرت أول موازنة

مستجيبة للنوع الاجتماعي سنة 2006، وذلك بإلزام وزارات بدمج النوع الاجتماعي في أنشطة موازاتها.

4. الموازنة العامة المفتوحة:

تعد الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المؤثرة على حياة المواطنين، والأداة التي تعكس استراتيجية الدولة

لحشد مواردها وتخصيصها، وبالتالي خياراتها وأولوياتها، ويتفرع المؤشر العام لثلاثة محاور لتقويم إلى أي مدى تعمل المؤسسات الثلاث -

وهي السلطات التنفيذية والتشريعية والرقابية- على فسخ المجال والفرصة لمشاركة المواطن في كل مراحل صياغة موازاتها.

ونشير إلى أنه لا يتم التخصيص الأمثل لموارد الدولة إلا من خلال أنظمة وآليات تتسم بالشفافية والتشاركية؛ بحيث يشارك الجمهور في

التدقيق على البيانات ومخرجات الموازنة العامة بشكل يعزز كفاءة تخصيص هذه الموارد؛ من حيث مصادرها، وأوجه صرفها، بشكل

يتماشى وأولويات التنمية الشاملة في الدولة؛

5. المسؤولية الإجتماعية للشركات:

من خلال مساهمة الشركات الخاصة في تعزيز معدل النمو الإقتصادي، وتعزيز مساهمة المجتمع المدني في ترسيخ العدالة الإجتماعية، والحد من الأضرار البيئية، والإبتعاد عن الأنشطة والممارسات غير الشرعية؛ كما يجب على الشركات أن يكون لها إطار عملي مدمج ضمن عملياتها التشغيلية، يخدم إحتياجات المستهلكين في مجال حقوق الإنسان، والبيئة، والأخلاقيات؛ أي إلتزام مستمر من قبل نشاط الأعمال بالسلوك أخلاقيا والمساهمة في التنمية الإقتصادية، بالوقت نفسه تساهم به الشركات في تحسين نوعية الحياة للعاملين بالشركات وعائلاتهم، وكذا للمجتمع المحلي والمجتمع ككل؛ ويمكن للمسؤولية الإجتماعية أن تساهم في الحد من فشل الأسواق والتي قد تغفل عنها آليات السوق، والقرارات الحكومية الإدارية، أو قد تكون مكملة لوظائف السوق والحكومة الإجتماعية.

6. المؤسسات البيئية:

يعتبر المكون البيئي ضمن مكونات النمو الإقتصادي الشامل؛ ولغرض الدمج المؤسسي ما بين المؤسسات التي تعنى بالبيئة ومعالجة أضرارها، وتلك التي تعنى بالنمو الإقتصادي، لابد من إنشاء مؤسسات بيئية تعمل بشكل متكامل، ويمكن أن يكون ذلك من خلال:

- تأهيل الموارد البشرية بما يحتاجونه من مهارات تدمج الإعتبارات البيئية بالسياسة العامة؛
- الأنظمة والإجراءات كاللجان البرلمانية، وآليات إعداد الموازنة العامة للدولة، والدمج في تقارير المتابعة والرقابة؛
- المناهج والإدارات، وتتبع التطورات البيئية ومناهج معالجتها وإنشاء مراكز وإدارات بحثية لخدمة هذا الغرض، وآليات لتقييم العمل البيئي؛ والأهم من هذا وجود آلية تدمج الإعتبارات البيئية ضمن آليات اتخاذ القرارات المرتبطة بهدف النمو الإقتصادي، بالإعتماد المشترك بين ثلاثة محاور رئيسية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ الإجتماعية (النمو، والعدالة، والبيئة)؛ وفي الجزائر لازالت الإعتبارات البيئية تقتصر على مؤشرات مرتبطة بالهواء والمياه والتربة، دون دمج المؤسسات البيئية في المؤسسات الخاصة بالنمو الإقتصادي.

7. مؤسسات شبكات الأمان الإجتماعي:

توفير شبكات الأمان الإجتماعي لا يعني بحد ذاته نموا شاملا بل يجب أن تعمل هذه الشبكات بتنسيق مع مكونات النمو الإقتصادي؛ ويتجلى الإهتمام بهذه الشبكات من خلال مؤشر نسبة الإنفاق على هذه الشبكات من الناتج المحلي الإجمالي،

8. التنسيق المؤسسي... الحاجة لمؤسسة" الدولة التنموية":

يمكن القول أن وجود العديد من المؤسسات والتي تلعب دور مهم في النمو الإقتصادي كل منها على حدى لا يؤدي بالفعالية الجيدة كما لو كان وجود رؤية وأداة تنسيق ما بين هذه المؤسسات؛ بحيث تضمن أن تقوم كل مؤسسة بلعب الدور المناط بها بشكل متكامل

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

مع بقية المؤسسات، ويمكن ذلك من خلال الدور التنموي للدولة، كون الدولة تتبع أسلوب آلية السوق أو التخطيط في إدارة الاقتصاد؛ وذلك بتدخلها بهدف إصلاح فشل السوق في تخصيص الموارد وتوزيعها ويمكن إيضاح معالم تدخل الدولة بهدف تحقيق التنسيق بين مختلف المؤسسات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي كمايلي:

– تعديل المؤسسات الرسمية (في شكل عقود تتمثل في الدستور/ القوانين) تتسق مع أهداف النمو الاقتصادي القائم على المشاركة، والمساواة، والكفاءة، والعدالة الاجتماعية؛

– إشراك كافة ممثلي المجتمع في إعداد رؤية المجتمع لمستقبله ومستقبل الاقتصاد في الأجل الطويل؛

– ضمان عدم تضارب هدي النمو وعدالة توزيع الدخل؛ فالعدالة تحقق فرص خلق الطلب ومن ثم المزيد من النمو الاقتصادي؛

– خلق تماسك إجتماعي قوي يضمن عمل الاقتصاد دون قيود وعوائق إجتماعية؛

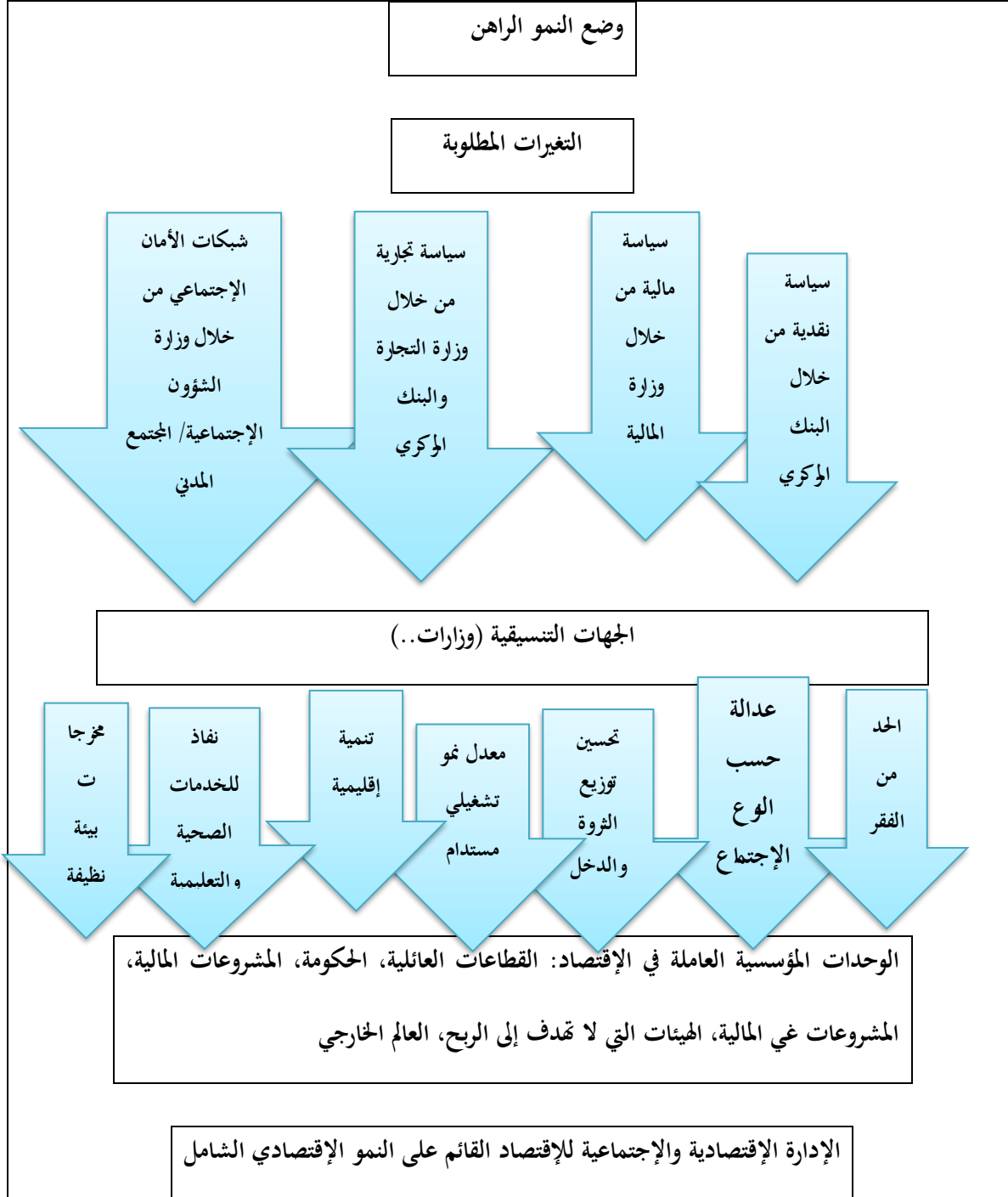
– تحديد حدود تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حسب درجة نضج القطاع الخاص ودوره الإجتماعي، والقيود المحلية والخارجية، وضمان الحد الأدنى لرفاه المستهلك وربحية المنتج، وإعتبرات السلم الإجتماعي؛

– قيام مؤسسة الدولة التنموية بضمان ممارسة المؤسسات الاقتصادية والإجتماعية المختلفة (وزارة المالية، الشؤون الإجتماعية والعمل، والمجتمع المدني، وشبكات الأمان الإجتماعي، والبنك المركزي، والقطاعات المالية، والعالم الخارجي... وغيرها) لأدوارها بشكل متكامل مع بعضها البعض، سواء في مجال انسيابية المعلومات، أم إتخاذ القرار؛

– القيام بدور إمتصاص الصدمات الخارجية كتنقلبات أسعار الموارد، والمشاكل الإقليمية وغيرها وبالتنسيق مع بقية المؤسسات، بالشكل الذي يضمن الإستقرار الاقتصادي والإجتماعي والذي يخدم النمو الاقتصادي؛

ويمكن تحقيق التناسق المؤسسي في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02): تنسيق عمل المؤسسات بهدف تحقيق النمو الإقتصادي



المصدر: تقرير التنمية العربية (2015): "الإدارة الإقتصادية والإجتماعية للنمو الشامل التشغيلي"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني، ص323.

الفرع الثالث. التغيير الاقتصادي والتغيير المؤسساتي لتحقيق النمو الاقتصادي:

لقد تغيرت المفاهيم حول النمو الاقتصادي منذ أدمجت العوامل المؤسساتية في نماذجها، فلم تعد تركز هذه الأخيرة على المتغيرات الاقتصادية أو حتى الداخلية فقط، فقد دخلت متغيرات أخرى سياسية، إجتماعية، ثقافية... الخ، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية في عملية النمو، فتحديد عوامل النمو أصبح يتطلب تحديد قياس هذه العوامل أولاً، ثم دراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي في حدود ما تم تناوله مختلف التيارات الاقتصادية المختلفة؛ فالتغيير المؤسساتي عنصر عام في التغيير الاقتصادي والذي يعرفه "North" على أنه "عملية شاملة ومستمرة وتراكمية تترتب على الاختيارات التي يقوم بها الأفراد وأصحاب المشروعات والمنظمات"؛ (North, 1993)¹؛ كما وصف "Perroux" التغيير الاقتصادي بطريقتين مختلفتين، فمن ناحية، تغيير في البنية السكانية والعادات الإجتماعية، ومن ناحية أخرى التغيرات في النظام الاقتصادي وفي أنواع التنظيم؛ وكلا الناحيتين يعتمدان على التغيير في المؤسسات²، (Perroux, 1966) فالمؤسسات الجيدة هي تلك التي تعزز الإصلاحات الاقتصادية أي تلك التي تشجع التبادل من خلال خفض تكاليف المعاملات وتحسين الثقة والتي تشجع على إحترام الملكية الخاصة³ (Philippot, 2011).

ولفهم التغيير المؤسساتي ينبغي أولاً فهم السبب في وجود المؤسسات ووظيفتها في المجتمع، لقد بني "North" نظريته في المؤسسات والتغيير المؤسساتي انطلاقاً من نظرية السلوك البشري بالإضافة إلى نظرية تكاليف المعاملات؛ وفي إطار تنمية المبادلات غير الشخصية ونظراً لإرتفاع تكاليف الحصول على المعلومات ومحدودية القدرة المعرفية للأفراد لمعالجة كل المعلومات، فإن عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة المحيطة يتزايد؛ ولمواجهة هذا الوضع تقوم المؤسسات بوضع قواعد للتعامل لتوجيه سلوك الأفراد والحد من حالة عدم اليقين، حيث يفترض "North" أن النمو الاقتصادي يعتمد على وجود بيئة مؤسساتية مواتية، ويكون ذلك من خلال:⁴

✓ جودة وفعالية المؤسسات التي لا تحتل موقعا مركزيا تماما (الدولة) وتلك التي لا تتصف باللامركزية الكاملة (السوق) ، ويبين أنه لا الدولة ولا السوق تعتبران أفضل طريقة لتوفير السلع والخدمات، ويوضح المعنى الاقتصادي للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية في البلدان المتخلفة؛

¹ North, D. C. (1993) : “ Five propositions about institutional change ”, Economics Working Paper Archive at WUSTL.

² Perroux, F. (1966) : “ Les blocages de la croissance et du développement : la croissance, le développement les progrès, le progrès ”, Revue tiers monde, 239-250.

³ Philippot, L.-M. (2011) : “ Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une « Malédiction Institutionnelle » ? ” Consulté le 2018, sur CERDI - Centre d'Études et de Recherches sur le Développement International : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/>

⁴ كزار محمد عبد الغني، رملوي عبد القادر (2020): "الإطار المؤسساتي، الاقتصاديات الربعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لأثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2017)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1: مكرر (الجزء الثاني)، جانفي، ص 291-292.

✓ فهم الخصائص الإقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة، التي لا يمكن تفسيرها بالإعتماد على السوق، فالسياسات التنموية ليست معيارية، فما يمكن تبنه وإنتهجاه " فرضه " في الدول المتخلفة ليس بالضرورة ما يتم إنتهجاهه في الدول المتقدمة، وعليه ضرورة الأخذ بسياسات بديلة تتوافق مع الخصائص الإقتصادية للبلدان المتخلفة¹ (North, 1993).

1. التفاعل بين المؤسسات والنمو الإقتصادي:

تميز الأدبيات الاقتصادية بين فئتين رئيسيتين من الأنظمة الوطنية للحكم؛ الأنظمة الوطنية التي تقوم على القواعد غير الرسمية والعلاقات الشخصية من جهة، والأنظمة التي تعتمد أكثر على العلاقات اللاشخصية وقواعد القانون من جهة أخرى. فالنمو بالنسبة لبلد هو المرور أو الانتقال من النظام الأول (غير الرسمي) إلى النظام الثاني (الرسمي) والنمو يعتبر عملية من التحول المؤسساتي؛ فالنمو يتطلب انتقال القواعد المرتبطة بالأشخاص (قواعد الأفراد) إلى سيادة القانون، وهذا سواء بالنسبة لمؤسسات الحكامة العامة أو مؤسسات الحكامة الخاصة (Oman et al, 2003)²؛ هذا التعريف للنمو أتخذ بشكل خاص من طرف كل من (D. North, Avner Greif, Masahiko Aoki)؛ فحسب " نورث"، النمو في بلد ما لا يقاس فقط من خلال النمو الاقتصادي، ولكن أيضا من خلال درجة رسمية تنفيذ قواعد ومؤسسات هذا البلد؛³ وقد نجد مؤلفين آخرين يقتسمون نفس الفكرة، حيث أن النمو يقوم على أساس التغيير المؤسساتي داخل البلدان، فمثلا، التعريف التالي الذي يشدد على أن " النمو هو عملية تحوّل لمجموعة واسعة ومعقدة للمؤسسات مع الزيادة في الناتج الوطني الخام"⁴ (Banerjee, 1997). والتغيير المؤسساتي عند هذا الأخير ليس هو النمو، وتعريف آخر يعرف النمو كذلك على أنه عملية لتغيير مؤسساتي (Meisel et Ould Aoudia, 2008a) وحسب هذين المؤلفين، هذا التطور يعتمد على عدة عوامل اقتصادية، ديمغرافية، سياسية واجتماعية التي ستكون على المدى الطويل، وهذا يعني: "تحول عميق لأنظمة تنظيم الجماعات البشرية"⁵.

وباتباع هذا المنطق، فإن العقبة الأساسية في النمو الاقتصادي تكمن في عدم قدرة البلدان النامية على الانتقال من التبادلات الشخصية وغير الرسمية إلى المؤسسات غير الشخصية التي تكون شرط ضروري للاستفادة من التبادلات على الأسواق العالمية، وبالتالي، فإن كل

¹ North, D. C. (1993) : " Five propositions about institutional change ", op, cite.

² Oman, C., S. Fries Et W. Buiter (2003) : " La gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes ", Cahier de politique économique No. 23, Centre de développement, OCDE, Paris, pp 8-9.

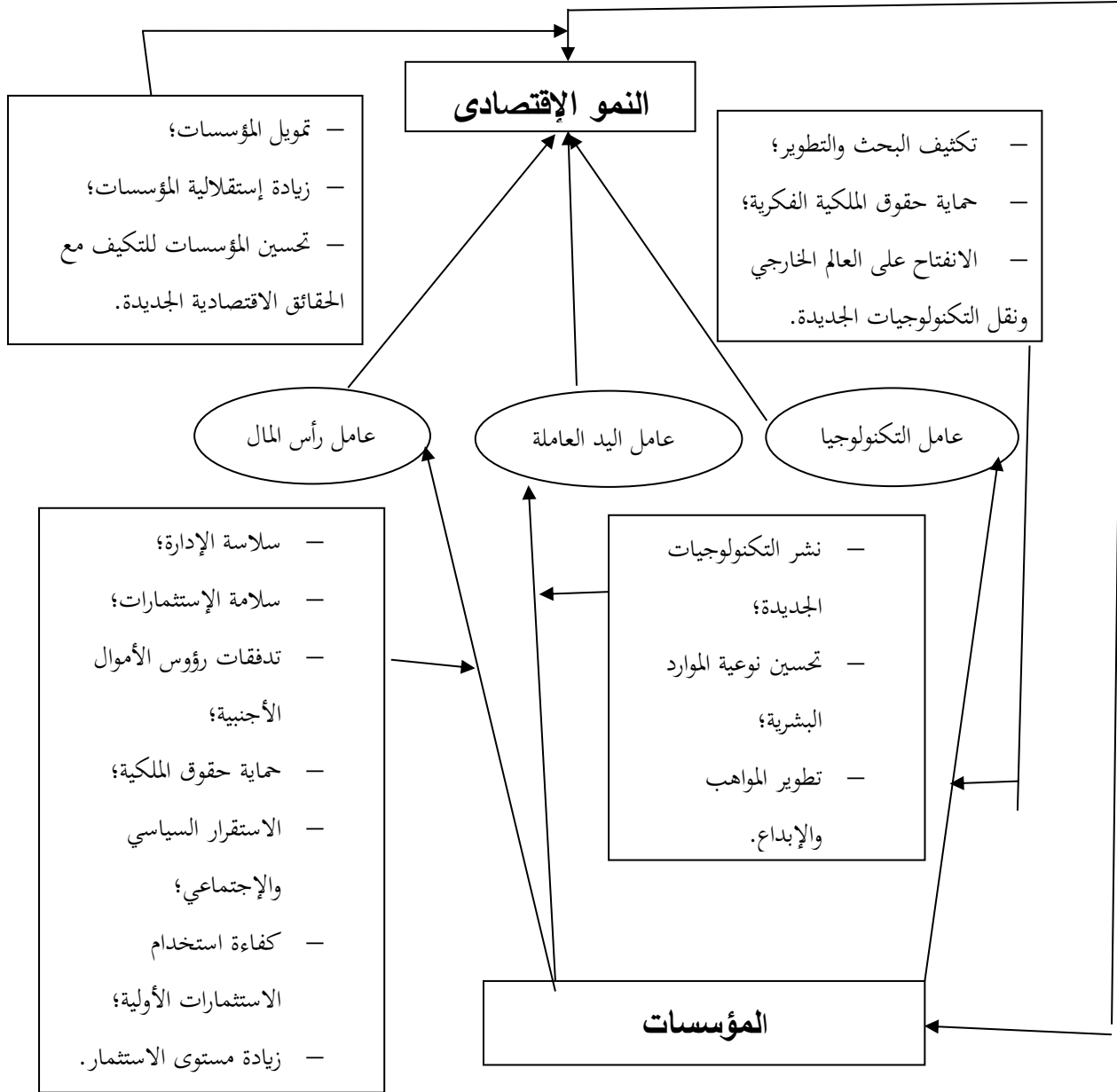
³North D.C. (1990) : " Institutions, Institutional Change and Economic Performance ", op, cite, p21.

⁴Banerjee, Abhijit V (1997) : " A Theory of Misgovernance », Quarterly Journal of Economics 112(4), pp 1290-1291.

⁵ Traduction de Meisel, N. et J. Ould Aoudia (2008) : " L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement ", Revue Économique, vol. 59 (6), p. 1171.

البلدان النامية هي ليست على نفس المستوى من درجة الرسمية على قواعدها، فالضعف التدريجي للعلاقات الشخصية نحو مزيد من تنفيذ القواعد يكوّن فرصة للبلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية¹.

الشكل رقم(03) : التفاعل بين المؤسسات والنمو الإقتصادي



Source : Philippe Egoume (2009) : “ Un nouveau souffle économique pour le pays”, représentant Résident du FMI en Côte d’Ivoire (CI-FMI Staff)

¹Labaronne Daniel, Ben-Abdelkader Fahmi (2008) : “ Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d'Europe de l'Est ”, Analyse comparative de l'évolution de leurs systèmes de gouvernance, Revue d'économie politique 5 (Vol. 118), p. 743-776.

2. محددات التغيير المؤسسي لتحقيق النمو الإقتصادي:

يمكن القول أنه ومنذ سنوات 1990، نوعية المؤسسات أخذت أهمية متزايدة بين البحوث لتفسير الاختلافات في مستويات التنمية؛ ويمكن إعطاء بعض المتغيرات والتي تفسر أن المؤسسات هي المحدد لتغيير النمو الإقتصادي بين الدول كمايلي:

أولاً. الإرث الاستعماري:

إن كل من (Acemoglu, Johnson, Robinson) يعتبرون من بين الباحثين الرئيسيين الذين يقدمون شرح الاختلافات المؤسسية بين البلدان، من خلال الإرث الاستعماري من حيث المؤسسات، حيث يظهرون أن أوروبا كانت لديها استراتيجية استعمارية مختلفة جداً اعتماداً على المنطقة المذكورة؛ الأمر الذي أدى إلى إنشاء مؤسسات مختلفة؛ فسواء في استراليا، الو،م،أ أو نيوزلندا، قدم الأوربيون مؤسسات إحترام حقوق الملكية وقواعد القانون التي تشجع الاستثمار مع احتمال ترسيخها في هذه البلدان، وفي بلدان أخرى مثل الكونغو، ساح العاج، غانا، مالي أو البيرو وحتى بالنسبة للبلدان الاستوائية حيث معدل الوفيات مرتفع بسبب المرض، فالمؤسسات التي قدمت من طرف الأوربيين في الأول في هذه البلدان تخص استخراج الموارد الطبيعية (المعادن الثمينة... الخ) ونقلها إلى المدن الكبرى؛ وقد شجع وساعد على خلق وتعزيز النخب المحلية التي أعاققت إلى حد كبير الاستثمار والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان، وحسب نظريات (Acemoglu et al, 2001)، لا تزال هذه المؤسسات اليوم تشكل اقتصاديات المستعمرات السابقة وهي تخدم بقوة قضية التنمية وليس البلدان في حد ذاتها¹؛ والأنظمة ما بعد الاستقلال هي تلك التي كانت قبل الاستقلال (Easterly et Levine, 2003)²؛ وحسب (Acemoglu et al, 2001): "من بين المناطق المستعمرة من طرف القوى الأوروبية خلال القرون الخمسة الماضية، كانت غنية نسبياً في سنة 1500 واليوم هي فقيرة نسبياً"³؛ هذه المؤسسات تستند على الطابع غير الرسمي وتتميز بالريع للنخبة الحاكمة التي يستحال إزالتها عن السلطة⁴.

لذا يقال بأن الإرث الإستعماري ساهم في كبح المؤسسات الملائمة إلا أن هناك دول متقدمة حالياً كانت تحت الإستعمار؛ يجيب (نورث، 1995) على هذا التناقض بالقول بأن القوى الإستعمارية تخلق مؤسسات تعكس هباتها المؤسسية؛ فعلى سبيل المثال زرع

¹ Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. A (2001): " **The colonial origins of comparative development : an empirical investigation** ", American Economic Review 91 (5), p. 1380.

² Easterly, W. and Levine, R (2003) : " **Tropics, germs and crops : how endowments ináuence economic development** ", Journal of Monetary Economics, p33.

³ Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. A (2001): " **The colonial origins of comparative development : an empirical investigation** ", op, cite, p. 1382.

⁴ Gareth Austin (2010) : " **Développement économique et legs coloniaux en Afrique** ", International Development Policy Revue internationale de politique de développement, March.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

المستعمرون الإسبان حكوماتهم المركزية، والنزعة المتطرفة للتدخل، وحماية حقوق الملكية الخاصة بالمتنفذين في أمريكا اللاتينية؛ في حين أن الإستعمار البريطاني جلب إتجاهه الخاص باللامركزية؛ لذلك فإن وضع الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، كان أفضل في مجال كبح الدور المغالي به للدولة، وخلق مزيد من الفرص التنافسية، وبالتالي نمت هاتان الدولتان أسرع من دول أمريكا اللاتينية المستعمرة إسبانيا؛ هذا التناقض في فشل الإستعمار البريطاني في إفادة دول نامية في إفريقيا والكاربي وجنوب آسيا؛ ونجاح إسبانيا وبريطانيا، أسرع من الدول التي إستعمرتها؛ يعود¹ إلى أن الإرث التشريعي والقانوني السابق لفترة الإستعمار له تأثير قوي على مدى الإستفادة، أو عدم الإستفادة من مؤسسات الدول المستعمرة (لابورتا وآخرون، 1997)؛ في حين يشار² إلى حالات مثل دول (ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وغيرها) يتشابه بها الإرث التشريعي والقانوني، ومع ذلك إختلفت في أدائها المؤسساتي (بيستور وآخرون، 2000)؛

كما يعتقد³ بأن الطريقة أو الألية التي يتم وفقها إستضافة المؤسسات (من خلال الإحتلال، أو الإستعمار، أو التقليد، أو التقبل أو عدم التقبل) هي العامل الرئيسي المحدد لمدى إستفادة الدولة المضيفة من المؤسسات؛ ويشار إلى أنه كلما كانت الدولة المضيفة على دراية بالمؤسسات المستوردة كلما ساعد ذلك على التقبل وكلما كانت على غير دراية كلما كان ذلك مدعاة لعدم التقبل؛ كما أن التقبل يرتبط بآلية إستنزاع المؤسسات، ففي حالة الحرب مثلا فرضت القوانين النابليون على الدول الأوروبية التي تلاشت بعد الإندحار النابليوني؛ أما في حالة الفرض من خلال إعلان بالقبول مثل فرض القوانين الأمريكية على اليابان، وكذلك الألمانية، فإنها قد تستمر مع إعادة التكييف لاحقاً (بيركويترز وآخرون، 2000).

خلاصة القول أن هناك شروط لا بد من توفرها حتى تعمل المؤسسات المتطورة بالشكل الذي يساهم في تحول الدول النامية إلى متطورة؛ منها القيم والعادات والتراث المؤسسي (الرسمي: الدستور والقوانين؛ وغير الرسمي: الثقافة، العادات والتقاليد)؛ وكلما كانت هذه الحاضنة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية متقبلة وعلى دراية بالمؤسسات المتطورة، كلما تم تفعيل عمل المؤسسات والعكس صحيح؛ وأغلب الدول النامية هي دول يسودها التأثير المؤسساتي غير الرسمي المستمد من القبلية والعشائرية والطائفية و/أو التي تسود مؤسساتها الرسمية بنود لا تتسق مع التطور الإقتصادي والإجتماعي مثل عدم فصل السلطات، أو عدم ضمان حرية تداول المعلومات دستوريا (رفع في تكلفة المعاملات)، أو التمييز حسب النوع الإجتماعي، أو الإشارة إلى مرجعيات غير مدنية كأساس لتشريع.

¹ La Porta, R., et. al., (1997) : “ **Legal Determinants of External Finance** ”, The Journal of Finance, No. 3, Vol. LII, July.

² Pistor, K., M. Raiser, and S. Gelfer (2000) : “ **Law and Finance in Transition Economies** ”, Economics of Transition, Vol. 8, No. 2.

³ Berkowitz, D., K. Pistor, and J. Richard (2000) : “ **Economic Development, Legality, and the Transplant Effect** ”, Working Paper No. 39, Center for International Development at Harvard University (CID), March.

ثانيا. السياسة العامة للبلد:

إن شرح الاختلافات في مستويات النمو بين البلدان يتطلب ليس فقط دراسة الارتباط بين النمو والسياسة العامة، ولكن من جانب اختيار البلدان سياسات مختلفة؛ ومن خلال النظر في حالة أفريقيا، المسألة لا تتعلق بدراسة العلاقة بين الخصائص السلبية لهذه البلدان وانخفاض معدلا النمو فقط، بل دراسة كذلك لماذا البلدان لديها مثل هذه الخصائص السلبية؟¹ (Easterly et Levine, 1997). وفي نفس الدراسة لهذين الأخيرين، وجدوا أن ضعف المداخل في بلدان أفريقيا ترتبط بضعف معدلات الالتحاق بالمدارس، عدم الاستقرار السياسي، النظم المالية المختلفة، نظم سعر صرف مشبوهة، عجز مرتفع في الميزانيات، بالإضافة إلى غياب البنى التحتية؛ كما أشاروا أيضا إلى أن التنوع العرقي الكبير يرتبط مع هذه المستويات الضعيفة للمؤسسات، فهذه النتائج لا تخص بلدان أفريقيا لوحدها، وبالمقارنة مع بلدان أخرى وجد هذين الباحثين أن: "إستقطاب (أو تشجيع) جماعات المصالح يؤدي إلى سلوكيات البحث عن الربح، والتي ستؤدي إلى التقليل من مستوى الخدمات العامة ويخلق لعقود من الزمن المستويات المنخفضة للنمو الإقتصادي".²

ثالثا. البنية التحتية الإجتماعية:

وفي دراسة أخرى ل(Hall et Jones, 1999)، التي أخذت إشكالية: لماذا تتغير مستويات إنتاجية العامل من بلد إلى آخر؟ فقد أظهروا أن عدم المساواة من حيث مستويات التعليم والرأسمال المادي لا يفسر إلا جزءا من هذا الاختلاف؛ وأكدوا أن الاختلافات من حيث تراكم الرأسمال والإنتاجية (وبالتالي الناتج عن كل عامل) هي نتيجة للاختلافات في المؤسسات والسياسات الحكومية التي سمّوها ب "البنية التحتية الاجتماعية"؛ هذه البنية التحتية الاجتماعية ترتبط معنويا بإنتاجية كل عامل في جميع البلدان (الدراسة شملت 127 بلد)، " فالنمو على المدى الطويل في بلد يتحدد من خلال المؤسسات والسياسات الحكومية التي تحكم البيئة الاقتصادية التي يتفاعل فيها الأفراد والشركات حيث يستثمرون، يخلقون وينقلون الأفكار وينتجون السلع والخدمات" (Hall et Jones, 1999)؛ والنسبة لهذين المؤلفين، فساد القادة الحكوميين في البلد، الذين يضعون الحواجز التجارية مع تدخل حكومي في كافة المجالات، سيمنع تحقيق مستويات الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد المماثلة لتلك المحققة في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، وبعبارة أخرى، المؤسسات القائمة في البلدان النامية هي التي تقف وراء سبب تأخرها.

¹Easterly, William, and Ross Levine (1997) : " Africa's Growth Tragedy : Policies and Ethnic Divisions " ; Quarterly Journal of Economics 112, 4, November :1234.

² Easterly, William, and Ross Levine (1997) : " Africa's Growth Tragedy : Policies and Ethnic Divisions " ; op, cite :1235.

رابعاً. البيئة المؤسسية:

من جانب آخر وفي نفس السياق، دراسة أخرى لـ (Keefer et Knack, 1997)، أشاروا من خلالها أن الأطر السياسية والمؤسسية يمكن أن تكون عوائق أمام تقارب البلدان المتخلفة، ونتيجة لذلك، يمكن للفشل المؤسسي أن يضر الاستثمار ويقلل من قدرة البلد على الاستفادة من التقدم التكنولوجي للبلدان المتطورة؛ وباستخدام مؤشرات الجودة المؤسسية على غرار قواعد القانون، الفساد والمصادرة، خلص هذين الباحثين إلى إثبات أن قدرة البلدان الفقيرة على التطور يعتمد بقوة على البيئة المؤسسية لهذا البلد والتي تنتج النشاطات الاقتصادية.¹

ودراسة لـ (North et Thomas, 1973) أظهرت كيف أن عملية الانطلاق في إنجلترا التي أدت إلى جعلها البلد الأكثر غنى في العالم كانت "نتيجة تنمية مؤسسية ماضية، نتيجة تطور نظامها السياسي، وقرارات تهم بحقوق الملكية، والفردانية التي كانت أيضا كمرحلة للتقاليد والتاريخ البريطاني". (Myrman-Weingast, 1994²)

فالإقتصاد المؤسسي الجديد وضح أن المؤسسات الفعالة يمكن أن تحدث الاختلافات من حيث نجاح الإصلاحات في السوق، كما أكد كذلك أن المؤسسات تشكل عوامل محددة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ وقد عرّف (North, 1990) المؤسسات على أنها "قواعد اللعبة" التي تشكل التفاعلات الانسانية في المجتمع؛ فالمؤسسات لها دور جد مهم في المجتمع، لأنها تحدد البنية الأساسية للتبادلات الانسانية، سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية؛ هذا الإنعكاس حرض الإقتصاديين على التحول نحو المتغيرات المؤسسية في محاولة لإيجاد تبرير للفجوات في الإنتاج بين البلدان غير المفسرة من خلال البيانات الإقتصادية فقط، وقد أبرزت إذن العديد من العوامل السياسية والمؤسسية: الديمقراطية عند (Barro, 1996)؛ احترام حقوق الملكية عند (Clague, Keefer et Olson, 1996)؛ عدم الاستقرار السياسي عند (Alesina et Perotti, 1994) وقد دعم (Rodrik, 1999) الفكرة حيث أن الحكم الراشد سيكون شرط ضروري لتحقيق النجاح في اقتصاديات السوق.

خامساً. الإنفتاح التجاري:

فيما يتعلق بالتكامل التجاري، فكل الاعتقاد يكمن في أن الإنفتاح التجاري للبلد سيولد المزيد من الفرص للتطور، لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن بعض البلدان ولاسيما الصغيرة منها افتقدت أكثر مما تكسبه من خلال الإنفتاح التجاري الكلي أمام الأسواق الخارجية،

¹Knack, S., & Keefer, P (1997) : " Does social capital have an economic payoff ? A cross-country investigation ", Quarterly Journal of Economics, 112(4), 1251–1288.

² Myrman J., Weingast B; Douglass C. North (1994) : " le changement institutionnel au coeur de la croissance économique, Problèmes économiques ", n°2395 (article initialement paru dans The Scandinavian Journal of Economics, vol.96, n°2), pp.9.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

وذلك بدون تقييد من طرف المؤسسات الضرورية؛ كذلك، وبالنسبة للبلدان التي تتميز بأنظمة قائمة على المحسوبة والمنسوبة، الأسواق المفتوحة تولد مجالات الربح الاضائي للنخب الحاكمة وجماعات المصالح والجماعات اللوية ولا تولد لا التنمية ولا النمو؛¹ فالتجارة الخارجية لا تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي للبلد، لكنها تؤثر أولاً على نوعية المؤسسات التي سيكون لها تأثير بعد ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية؛ وبعبارة أخرى: "نوعية المؤسسات تتصدر كل شيء" (Rodrik et Subramanian, 2003).² وفي الجوهر فإن انفتاح الاقتصاد على مزيد من التجارة والمنافسة من شأنه تحسين المؤسسات من خلال توسيع دور قطاعات التصدير التي لا تعتمد على امتيازات ريعية؛ وتقوم هذه القطاعات الأكثر إنتاجية وفعالية في الاقتصاد بالمطالبة بتعميم المؤسسات الأفضل على كافة الأصعدة موفرة في ذلك آليات التغذية الراجعة (feedback) لمجالات أخرى من الإصلاح.

سادسا. الإنفتاح على صعيد المعلومات:

من شأن وفرة المعلومات أن تكشف عن مصادر التسلط الاستغلالي وزيادة الضغوط من أجل تفكيكها وتحديد مكامن الضعف المؤسساتي وإتاحة البدائل للأوضاع القائمة وخلق الطلب للتغيير؛ ففي الدول العربية، المجال ضيق للغاية أمام الجمهور الراغب في الحصول على معلومات رسمية، وحرية الصحافة تخضع لرقابة كثيفة وهي مقيدة في معظم البلدان، كما يخضع استعمال الإنترنت غالباً للرقابة؛ وبالطبع هناك العديد من القيود المعوقة لحشد المواطنين للمطالبة بالتغيير، كالقيود على هيئات المجتمع المدني وما شابه؛ وهذه بالطبع من عوارض التحديات المؤسسية التي تواجهها البلدان النامية، فبدون وفرة المعلومات فإن الطلب للتغيير سيكون محدوداً، أي أن المعلومات هي الخطوة الأولى لحشد المجموعات المعنية بمؤسسات أفضل.³

سابعا. المرتكزات الخارجية:

تشكل اتفاقيات التجارة والاستثمارات الخارجية والإجراءات الأخرى لتحديد السياسات مرتكزات فعالة لمرحلة الانتقال المؤسسي، حيث أنها تسمح للبلدان بتجاوز الممانعة الداخلية والمراوغة السياسية المؤخرة لتقدم سياسة الإصلاح؛ وتشكل اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية والبلدان العربية في جنوب البحر الأبيض المتوسط نوعاً من أنواع تلك المرتكزات حيث تم تصميمها بغية تعزيز التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعة الأوروبية ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وتشجيع الاندماج الإقليمي في

¹أحمد الكواز (2011): "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟"، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد44، ديسمبر، ص14-15.

²Rodrik, Subramanian and Trebbi (2002) : " **Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development** ", CID Working Paper No 97, Center for International Development, Harvard University, Cambridge, p31.

³ سعود البريكان، على البلبل، إبراهيم الكراسنة (2006): "المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، وقائع الندوة المنعقدة في 19-20 ديسمبر، الإمارات العربية المتحدة، برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ص42.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

إطار منطقة جنوب المتوسط؛ غير أن واقع هذه المرتكزات ضعيف؛ ويتمثل أحد أسباب ضعف النتائج التجارية في هيكل الاتفاقيات بحد ذاتها حيث أنها لم تتضمن بما فيه الكفاية من حوافز مشجعة على مباشرة الإصلاح حيث أن نموذج تلك الاتفاقيات يستبعد كل من الزراعة والخدمات وخالياً من أية بنود للتعامل مع العمالة ورأس المال؛ كما أنها لم تتضمن أية التزامات محددة من قبل البلدان العربية فيما يخص سياساتها الداخلية والإصلاح المؤسسي¹.

ثامنا. الإستقرار القانوني:

القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف؛ وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار؛ وفي هذا الصدد فإن وجود قوانين واضحة للملكية والحقوق، يعترف فيها بهذه الحقوق وينظم حدودها؛ ولا يقتصر الأمر في الاستقرار القانوني على مجرد توفير الوضوح القانوني بل لا بد وأن يصاحب ذلك قدر من سلامة التوقع أو التنبؤ بمستقبل الأوضاع القانونية، فإذا لم تكن هناك أسس عامة للاستقرار القانوني، كالاعتراف بشرعية الملكية الخاصة أو التعاقدات الفردية، بأن تصبح هذه الملكية محلاً للتأميم الفجائي أو المصادرة دون ضوابط، فإن الاستقرار القانوني المطلوب يختل².

تاسعا. الإستثمار وتراكم رأس المال:

تمّ التأكيد أن سبب التخلف أو حجب بعض البلدان عن التنمية يرجع ذلك إلى نقص الاستثمار، أو عدم كفاية تراكم الرأسمال، هذا النقص يؤدي إلى طرح بعض الاشكاليات وهي لماذا هذا النقص أو الغياب؟ ولماذا هذه البلدان لم تتمكن من تعزيز هذه العوامل الانتاجية؟³؛ وحسب (North, 1990)، أكد أنه يجب أن تكون هناك مصادر أخرى للنمو زيادة على الاستثمار وتراكم الرأسمال؛ وقد أكد أن هناك قيود رسمية (القوانين، الدساتير،... الخ) وغير رسمية (العادات، التقاليد، المعتقدات... الخ) التي تحدد التبادلات بين الأفراد وهي المؤسسات؛ وفي الحالة التي تكون فيها القيود أو الأطر المؤسساتية توفر مناخ مواتي من حيث حقوق الملكية، سيتجهز الاستثمار في الرأسمال المادي والبشري بطريقة آلية؛ وفي حالة غياب إطار تحفيزي، لا تكون هناك إستثمارات، وبالتالي نسبة نمو ضعيفة؛⁴ الفكرة التي تعلق بها (North, 1990) هي بسيطة ولكن أساسية؛ وقال إنه لا يشك في عوامل النمو من الناحية النظرية

¹ سعود البريكان، على البلبل، إبراهيم الكراسنة (2006): "المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص42.

² سعود البريكان، على البلبل، إبراهيم الكراسنة (2006): "المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص251.

³ أحمد الكواز (2011): "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟"، مرجع سبق ذكره، ص34.

⁴North D.C. (1990): "Institutions, Institutional Change and Economic Performance", op, cite, pp22-23.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

النيوكلاسيكية، ولكن يشير إلى أن هذه العوامل للتنمية لا يمكن أن تحدد وحدها عملية النمو، فالمؤسسات تحدد الإطار الذي تعمل فيه هذه العوامل للتنمية، وهذا الإطار المؤسساتي يختلف من بلد إلى آخر، وهذا ما يفسر الاختلافات في التنمية بين البلدان، حيث توجد أطر مؤسساتية تولد النمو وأطر مؤسساتية تمنع أو تؤخر ذلك¹.

"إن مفتاح اللّغز، يوجد في التفاعل بين الإطار المؤسساتي الأساسي والهياكل الاقتصادية التي تنتج عن ذلك، والتغيرات المؤسساتية التي يحددها هذا الإطار المؤسساتي بدوره"²(Darreau, 1998).

عاشرا. رأس المال البشري:

رأس المال البشري متطور أو قابل للتطوير؛ أي لا يصطدم بمعوقات من مؤسسات غير رسمية (ثقافة من أعراف وتقاليد وقيم لا تشجع التطور)؛ حيث وجود رأس مال بشري متطور وفي كل مستويات إدارة الدولة، بشكل عام أو خاص، أو مشترك، مدرب تدريبيا راقيا وحديثا يجعل من مهمة إدارة وإتخاذ القرارات أمرا سهلا وروتينيا ويقود إلى نتائج إيجابية لصالح الإقتصاد الوطني للبلد، ويساهم في التعامل مع إدارة الأزمات والصدمات بشكل إيجابي.³ كل هذه الدراسات التي تربط التنمية بالإطار المؤسساتي يخرج عنها العديد من الظواهر التي تساهم في توجيه عملية التنمية في أي بلد؛ ولكن وبدون الأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسات، كل هذه العلاقات تبقى غير مفهومة؛ كما أنه يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في مستوى التنمية للبلد، فالمؤسسات هي التي تشغل الدور الرئيسي في هذه العملية وتوجد عوامل معينة تؤثر على المؤسسات كالمناطق الجغرافية أو الإرث الاستعماري، وكما أن العوامل التقليدية (تراكم رأس المال، الاستثمار أو التقدم التقني) تتأثر بالمؤسسات.⁴

حاديا عشر. الموارد الطبيعية والجغرافيا:

إن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية؛ ولقد أشار كل من "جونز وهال 1999" إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسساتية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسساتية رديئة⁵.

¹North D.C. (1990) : “ **Institutions, Institutional Change and Economic Performance** ”, op, cite, p28.

²Traduction de Darreau P (1998) : “ **Institutions et croissance économique selon North** ”, In Hoareau J. et Texier P. (éd.), Anthropologies Juridiques, Presses Universitaires, Limoges, p239.

³أحمد الكواز (2011): "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة نمويا؟"، مرجع سبق ذكره، ص38.

⁴ North D.C. (1990) : “ **Institutions, Institutional Change and Economic Performance** ”, op, cite, p03.

⁵ لطفى مخزومي، عصام جوادي، عقبة عبداللوي (2016): " النوعية المؤسساتية والنمو الإقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: (2000-2012)", مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر، ص61.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

كما أن هناك العديد من الأعمال النظرية والتجريبية سعت لفهم كيف يمكن أن تتحول "نعمة وفرة الموارد إلى نقمة" بأثرها السلبي على معدل النمو سواء من حيث تجلياتها السياسية "الدولة الربعية" أو تجلياتها الاقتصادية "علة الهولندية"؛ ولإثبات الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسات في النمو الاقتصادي، وتقديم أدلة مقنعة لدعم الرأي القائل بأن النوعية المؤسساتية تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للبلدان¹ (Gylfason, 2001).

أثبتت "Sachs & Warner" وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حصة الصادرات من المواد الأولية من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الصادرات ومعدل النمو؛ قدمت تفسيرات للجنة الموارد الطبيعية وهي الآثار السلبية لسوء تقدير سعر الصرف الحقيقي على الاقتصاد، حيث يؤدي زيادة حصة الصادرات من المواد الأولية إلى ارتفاع في سعر الصرف، نتيجة تراكم العملات، بينما ارتفاع سعر الصرف يؤثر على تنافسية الصادرات، بالإضافة لإهمال رأس المال البشري (التعليم) ورأس المال المادي (الاستثمار) ورأس المال الاجتماعي (المؤسسات)، وينظر إلى هذا الأخير على أنه البنية التحتية ومؤسسات المجتمع برمتها، أي ثقافته وتماسكه ونظامه القانوني وعدله وقواعده وتقاليده.

النتائج المتوصل إليها بالنسبة لـ (Martin-I-Sala & Subramanian (2003)، أكدت أن في ظل وجود جودة للمؤسسات لا يكون للموارد الطبيعية تأثير سلبي مباشر على النمو، أي إذا كانت المؤسسات ذات نوعية جيدة ومحفزة للأنشطة الإنتاجية، فإن الموارد الطبيعية يكون لها أثر إيجابي وتعزز النمو، وكانت نفس النتائج لـ "Mehlum, Moene, Torvik, 2006"، في وجود نوعية للمؤسسات ذات جودة فإن التأثير السلبي لرأس المال الطبيعي يكون محايدا كما هو الحال بالولايات المتحدة وأستراليا والنرويج،² (Philippot, 2011)؛ وبالنسبة للبلدان النامية، السياسات العمومية والإطار المؤسساتي تشكل جزءا أساسيا في معادلة النمو، كما أن المؤسسات تفسر إلى حد كبير التباين في الدخل بين الدول؛ ونتيجة لذلك، أصبحت المؤسسات أساسا لشرح العديد من الظواهر كالفقر والنمو وعدم الاستقرار السياسي والفجوة في الدخل والفساد والديمقراطية؛ وهي تفسر العوامل الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي توجه سلوك الأفراد والمنظمات والدول³.

¹ Gylfason, T. (2001) : " **Nature, power and growth** ", Journal of Political Economy, pp558-588.

² Philippot, L.-M. (2011) : " **Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une « Malédiction Institutionnelle** » ? ", op, cite.

³ Abdel Hakim, T. (2011) : " **Economie de développement rural** ", Institut agronomique méditerranéen, CIHEAM, p. 135.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي
الإستنتاج والملاحظة الرئيسية هي أنه من المؤكد أن حل معضلة النمو الإقتصادي ليست إقتصادية بالمقام الأول؛ بل إن الحل الإقتصادي هو حل تابع لمتغيرات أخرى منها الثقافي، والإجتماعي، والسياسي، وغيرها والتي توصف بالشروط المسبقة للنمو الإقتصادي، والتي في حال غيابها يصعب تحقيق نمو إقتصادي وبالتالي تنمية مستدامة.

3. دور المؤسسات في النمو الإقتصادي

أولاً. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو الإقتصادي:

إن دور الجودة المؤسساتية في الأداءات الاقتصادية لمختلف البلدان تمّ معالجتها من طرف العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، وعملية اثبات العلاقة بين الجودة المؤسساتية والأداء الاقتصادي أقيمت في كثير من الحالات على أساس الخبرة التاريخية أو من خلال خلق مؤشرات اقتصادية مرتبطة إيجابياً بمؤشرات أو متغيرات مؤسساتية؛ كذلك، الدولة التي لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة هي الدولة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو؛ في حين أن المؤسسات الضعيفة تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحت عن الربح أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي؛ كما أن المؤسسات تؤثر بطريقة مباشرة على مستوى الاستثمار، وبالتالي على النمو؛ فتأثيرات الجودة المؤسساتية على الأداءات الاقتصادية في المدى الطويل تنتشر من خلال ضغوطات تكاليف الصفقات، تخفيف المخاطر وتشتت الجمود والصلابة التي تغير وتشوه الأسواق (Chtourou, 2004)¹.

وقد أكد: (North, 1995) "إذا كان النمو الاقتصادي يكون ممكن في المدى القصير مع الأنظمة الديكتاتورية، النمو الاقتصادي في المدى الطويل يفرض دولة قانون حماية الحريات المدنية والسياسية".²

لقد أكد "نورث" أن الزيادة في النشاط الاقتصادي تكون مصحوبة بأفضل المؤسسات، وهي فرضية مؤكدة من خلال الملاحظات التجريبية ل (Clague et al, 1996) الذين استخدموا الناتج المحلي الاجمالي (PIB) كمتغير وكيل لمستوى التنمية الاقتصادية، وقد اعتبروا كذلك المؤسسات القائمة في البلد تتحسن مع أقدميتها الاستقلالية، لأن عامل الوقت يساهم في تعزيز المؤسسات.³

¹Abdelkarim Yahyaoui et Atef Rahmani (2009) : " **Développement financier et croissance économique : Rôle de la qualité des institutions** ", panoeconomicus, 2009, 3, pp. 33-335.

²Traduction de North D.C. (1995) : " **Five propositions about institutional change** ", in Knight J., Sened I., Explaining Social Institutions, Michigan : University of Michigan Press, p25.

³Clague, C. ; Keefer, P. ; et Knack, S (1996) : " **Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies** ", Journal of Economic Growth 1 (2) : pp 243-76.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

كما أن النمو الاقتصادي الأمريكي نتج ليس فقط عن العوامل النيوكلاسيكية على غرار تراكم عوامل الإنتاج، ولكن أيضا نتيجة عملية تكاملية لتطور المؤسسات؛ وأن المكاسب المحصل عليها نتيجة التبادل لم تتم نتيجة تعديل في بعض هذه المعطيات فقط، ولكن أيضا

نتيجة تغيير آخر لهذه القواعد من اللعبة التي هي المؤسسات (North et Davis, 1971).¹

من جهة أخرى، فشل نماذج النمو الخارجي في تفسير النمو المستقر عند التوازن، أظهرت نماذج جديدة للنمو تحدد الظروف الأساسية لضمان نمو طويل المدى، والتي سميت بنماذج النمو الداخلي التي استغلت بقوة بيانات المجال الاقتصادي لمحاولة تبرير الفجوات التنموية بين البلدان؛ إلا أن حدود التقديرات المنجزة اقترحت عدم اكتمال النماذج التي تقتصر على المؤشرات الاقتصادية لتفسير سلوكيات النمو، من أجل ذلك، (North et Thomas 1973)، أظهروا كيف أن عملية الانطلاق في إنجلترا التي أدت إلى جعلها البلد الأكثر غنى في العالم كانت " نتيجة تنمية مؤسساتية ماضية، نتيجة تطور نظامها السياسي، وقرارات تهم بحقوق الملكية، والفردانية التي كانت

أيضا كمركبة للتقاليد والتاريخ البريطاني".² (Myrman-Weingast, 1994).

أما الآليات التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي فتتحقق من خلال تكلفة المعاملات وشفافيتها؛ فإذا ما كانت التكلفة أكبر من الصفر، فإن المؤسسات تؤثر في توزيع الموارد من خلال رفعها أو خفضها لتكلفة المعاملات، وبالتالي التأثير على التكلفة الإجمالية لعمل الشركات (مثل التكاليف القانونية لحماية شركة لحقوق ملكيتها في دولة تكثر فيها المقاضاة)؛ وما يترتب على ذلك من تأثير الاقتصاد المعني بسبب ارتفاع تكلفة المعاملات؛ وعادة ما يتم تحييد عمل المؤسسات في الدول التي تترسخ بها القيم الريعية الاقتصادية، والفساد، والنفوذ غير القائم على الدستور وقوانينه؛ الأمر الذي يجعل من الصعوبة تغيير المؤسسات المرتبطة بهذه الريعية وكذلك الفساد، إلا في ظل تحول جذري وهيكلية في المجتمع؛ وأن الإشكالية الكبيرة التي تواجه الدول النامية في مجال إمكانية تحولها لدول متقدمة، هي في إخضاع المؤسسات الرسمية لتأثير المؤسسات غير الرسمية (العرف والتقاليد أو الثقافة الموروثة)؛ وإن آلية الإخضاع، خاصة في ظل عدم وجود "دولة قوية" قد تأخذ عقودا عديدة³؛ ويوضح الجدول أدناه المستويات المختلفة للمؤسسات وأمثلة عن هذه المؤسسات ومدى إمكانية تغييرها زمنيا وآثارها المحتملة كمايلي:

¹ Alan L. Olmstead et Victor P. Goldberg (1975) : " **Institutional Change and American Economic Growth : A critique of Davis and North, Explorations in Economic History** ", Volume 12, Issue 2, April 1975, Pages 193-210

² Myrman J., Weingast B ; Douglass C. North (1994) : " **le changement institutionnel au coeur de la croissance économique, Problèmes économiques** ", op, cite, p10.

³ أحمد الكواز (2011): "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة نمويا؟"، مرجع سبق ذكره، ص34.

جدول رقم(13): تصنيف المؤسسات حسب التسلسل الهرمي

المستوى	أمثلة	مدى تكرار التغيير	الأثر
المستوى الأول: المؤسسات المرتبطة بالمهيكل الاجتماعي للمجتمع	أغلبها مؤسسات غير رسمية مثل العادات والمعايير الاجتماعية، والعادات العامة، وتحدد خارج النظام الإقتصادي.	ذات مدى زمني طويل جدا (200-300 سنة) إلا أنها يمكن أن تتغير بالصدمات/ الأزمات.	تشكل الطريقة التي يجا بها المجتمع.
المستوى الثاني: المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة.	أغلبها مرتبط بالمؤسسات الرسمية والتي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي، ونحدد خارجيا وتحدد داخليا ضمن النظام الإقتصادي، أو خارجيا.	ذات أجل طويل (10-100 سنة)	تحدد البيئة العامة للمؤسسات.
المسوى الثالث: مؤسسات مرتبطة بلعبة اللعبة	المؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، واعلاقات التعاقدية، مثل عقود الأعمال وتحدد داخل النظام الإقتصادي.	ذات مدى زمني متوسط (1-10 سنوات)	تقود إلى بناء التنظيمات
المستوى الرابع: مؤسسات مرتبطة بآليات التخصيص	القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة الأمن الاجتماعي، وتحدد داخل النظام الإقتصادي.	ذات مدى زمني قصير	تكيف الأسعار، والناجح، وتحديد الحوافز

المصدر:

Jütting, J., (2003) : “ **Institutions and Development : A Critical Review** ”, Working Paper No. 210, OECD Development Center, July.

ثانيا. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو الإقتصادي من خلال الدراسات السابقة:

قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة مقنعة لدعم الرأي القائل بان الاختلافات في المؤسسات تؤثر على الأداء الاقتصادي للبلدان؛

تتجلى تحت شكل دراسات مقطعية مستعرضة (en coupe transversale) للنمو من خلال البلدان التي تسعى إلى إقامة علاقة

إيجابية بين جودة المؤسسات والنمو.¹ الملحق رقم (01) ويمكن إستعراض بعض نتائج هذه الدراسات كمايلي:

▪ هناك تأثير إيجابي للمؤسسات على الابتكار، وعلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد؛ فالأعمال تعرض أدلة على وجود

تأثير للنمو من خلال الابتكار، أي المؤسسات لها تأثير إيجابي على الدخل لأن الجودة المؤسساتية تؤثر على الابتكار التي هي محرك

النمو الاقتصادي². (Tebaldi et Elmslie, 2008)

¹ Hali Edison (2003) : “ **Qualité des institutions et résultats économiques : Un lien vraiment étroit ? Finances & Développement** ” ; Juin, p35.

² Tebaldi, E. & Elmslie, B (2008) : “ **Institutions, innovation and economic growth** ” ; Journal of Economic Development, 33(2) : 1-27.

- وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الحريات المدنية كمقياس للإطار المؤسساتي، والنمو الاقتصادي بالنسبة لمعظم البلدان المأخوذة في عيناتهم الدراسية (Kormendi et Meguire, 1985)، (Scully, 1988)، (Grier et Tullock, 1989)، (Barro, 1996) (Isham, Kaufmann et Pritchett, 1997)¹، (Helliwell, 1994)
- تباين النمو بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يحدث في جزء كبير منه نتيجة ضمان حقوق الملكية في هذه البلدان؛² (Acemoglu, 2004) Johnson et Robinson, 2004؛ وأكد كل من (Rodrik, Subramanian et Trebbi, 2002) الفكرة في دراستهم حيث أن ضمان حقوق الملكية تزيد من سرعة النمو³.
- عدم الإستقرار وحالات العنف السياسية تولد ضعف النمو⁴ (Barro, 1991 ; Londregan et Poole, 1992).
- وجود أثر سلبي لعدم الإستقرار السياسي على الإستثمار.⁵ (Alesina et Perotti, 1996 ; Svensson, 1998)
- لتوضيح أن الحكم الراشد يمارس تأثير إيجابي على النمو؛ هناك إرتباط إيجابي قوي ما بين المؤشر ومستوى الدخل من خلال مؤشر القواعد والقوانين⁶ (Kaufmann, Kraay et Mastruzzi, 2004).
- قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية العملاقة، المساعدات المشروطة، الاعفاء من الديون. .. هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية في حالة ما اذا لم تفي هذه البلدان بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، و انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية. " (William Easterly 2011)؛ هناك رأي بديل يرى وجود علاقة سببية (ذات اتجاهين) بين مستوى التنمية والاختلافات المؤسساتية في البلدان، بعبارة اخرى،

¹ Isham, Jonathan ; Daniel Kaufmann and Lant Pritchett (1997) : “**Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects**”, World Bank Economic Review 11(2) : 219-42.

² Acemoglu, D., Johnson, S. & Robinson, J. (2004) : “ **Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth** ” ; In NBER Working Paper, 10481. Retrieved November 30, 2013 from <http://www.nber.org/papers/w10481>.

³ Rodrik, D., Subramanian, A. and Trebbi, F (2002) : “**Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development** ” ; op, cite.

⁴ Londregan, John B. and Keith T. Poole (1992) : “ **The Seizure of Executive Power and Economic Growth : Some Additional Evidence** ”, In Alex Cukierman, Zvi Hercowitz and Leonardo Leiderman, eds., Political Economy, Growth and Business Cycles. Cambridge, Mass. : MIT Press.

⁵ Svensson J (1998) : “ **Investment, property rights and political instability : theory and evidence** ”, European Economic Review, vol 42, pp. 1317-1341.

⁶ Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2004) : “ **Governance Matters III : Governance Indicators for 1996, 1998, 2000, and 2002** ”, World Bank Economic Review.

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي

انه من الممكن ان الاقتصاديات التي تحقق نموا سريعا ان تطور مؤسسات أفضل؛ اي كلما ارتفع الدخل تتحسن نوعية المؤسسات. هذا الرأي وضع اصلا من قبل (Lipset1960)، الذي يرى ان النمو الاقتصادي يؤدي الى وجود مؤسسات افضل بسبب تراكم راس المال البشري و الاجتماعي؛ ويشير (Glaeser et al2004)، انه: "كلما اصبح المجتمع غنيا، كلما تحسنت الفرص المؤسساتية"، اي كلما اصبح الافراد اغنياء، كلما طالبوا بالمزيد من المؤسسات العمومية - نوعيات جيدة للبيروقراطية، التنظيمات، المزيد من الأمن، القانون والنظام؛ وفي أدبيات العلوم السياسية، يرى (Barro1996)، (Persson2004)، (Persson and Tabellini2006) ان الديمقراطية تتبع مستويات الدخل، اي كلما اصبحت البلدان غنية، في المتوسط، وتصبح ايضا اكثر ديمقراطية، و تمنح المزيد من الحريات السياسية لمواطنيها (Law et al2013).

■ أن المؤسسات السيئة تزيد من تكلفة مخاطر التجارة الخارجية من خلال التأكيد على وجود علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات والتجارة العالمية (Anderson et Marcouiller, 2002; Dollar et Kraay, 2002)؛ كذلك وضحو بطريقة مماثلة أن الجودة العالية للمؤسسات (خصوصا محاربة الفساد، فعالية الحكومة ودولة القانون) تعزز صادرات المنتوجات المصنعة والاستثمار الأجنبي المباشر (Sekkat et Méon, 2004).¹

■ الجودة المؤسساتية لها تأثير معنوي وإيجابي على الاستقرار المالي² (Duchéne et Zouari, 2006).

■ تم اختبار كذلك ثلاثة مؤشرات مبنية من طرف منظمة الأعمال الدولية: (Business international BI) مؤشر الفساد، مؤشر النوعية البيروقراطية ومؤشر الاستقرار السياسي، ووجد أن المؤشرات الثلاثة مرتبطة ارتباطا كبيرا وإيجابيا بالنمو والاستثمار. (Mauro, 1995)³

■ استخدام نوعين من المؤشرات تم جمعهم من (دليل المخاطر القطرية الدولية ICRG International Country Risk Guide ، وإدراك مخاطر بيئة الأعمال BERI Business Environment Risk Intelligence) فقد ركّبو مؤشرين لقياس حماية العقود وواحد لحماية حقوق الملكية، ووجدوا أثر إيجابي متوقع لهذه المؤشرات على النمو؛⁴ (Knack et Keefer, 1995)

¹ Méon, P.-G. and K. Sekkat (2004) : “ Does the quality of institutions limit the MENA’s integration in the world economy ? ”, World Economy, vol. 27 n°9, p.1475-1498.

² Duchene, G. & Zouari, S (2006) : “ L’impact de la qualité des institutions sur les crises de change ”. http://www.aed.auf.org/IMG/pdf/Zouari_Duchene.pdf

³ Mauro, P (1995) : “ Corruption and growth ”, Quarterly Journal of Economics 110 (3) : 681- 712.

⁴ Knack, S., et Keefer, P (1995) : “ nstitutions and Economic Performance : Cross Country Tests Using Alternative Institutional Measures ”, Economics and Politics 7 (3) : 207-27.

■ إستخدام المؤشر الكلي للحكامة الخاص بـ (Kaufmann, Kraay, Zoido-Lobation, 2002) لتوضيح أن الحكامة تؤثر

إيجابيا ومعنويا على النمو¹ (Easterly et Levine, 2002) .

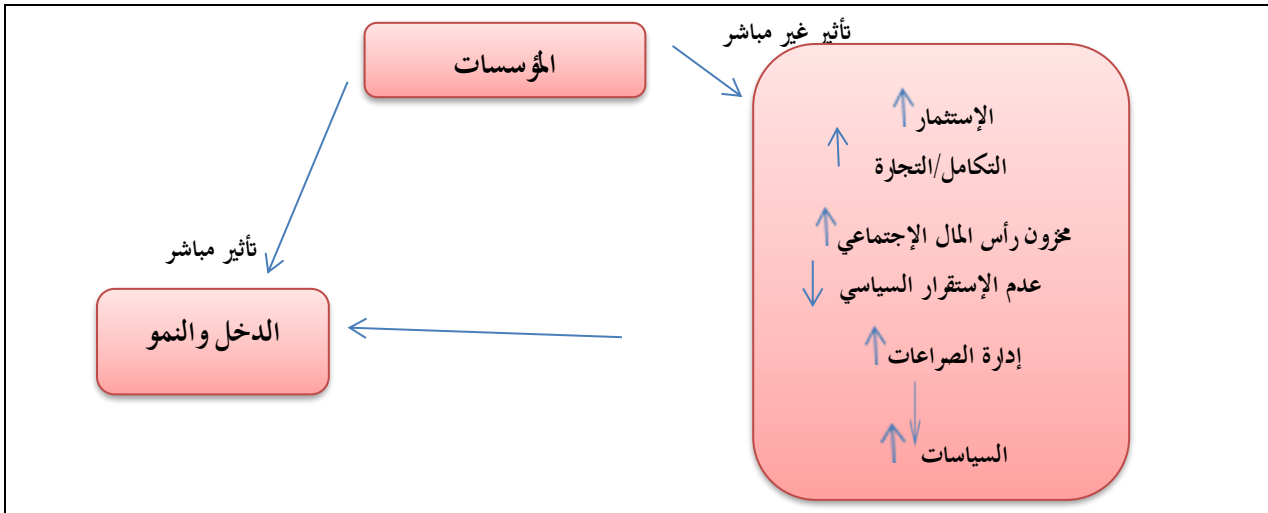
وفي مقال خاص بـ (Jutting, 2003) يشير إلى العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية، قد وضع الرابط بين المؤسسات والنمو

الاقتصادي وبين مجاميع اقتصادية أخرى على غرار الاستثمار، التكامل، التجارة، عدم الاستقرار السياسي، تنظيم الصراعات ومخزون

الرأسمال الاجتماعي، المؤسسات لها تأثيرات مباشرة على المداخيل والنمو الاقتصادي من خلال حماية الصفقات، حقوق الملكية واصلاح

مناخ الأعمال؛ كذلك، المؤسسات لها تأثيرات غير مباشرة على النمو من خلال المجاميع المذكورة أعلاه؛² كمايلي:

الشكل رقم (04): العلاقة بين المؤسسات، الدخل والنمو الاقتصادي



Source : Traduction de Jutting, J (2003) : “ **institutions and Development : a critical review** ” ; oecD Development centreworking Paper 210, p20.

وبعد هذه المجموعة من التحليلات، يظهر النمو الاقتصادي كنتيجة لإنتشار المؤسسات القادرة على احترام وتنفيذ حقوق الملكية

والعقود؛ هذه المؤسسات هي نفسها ناتجة عن القوى الممارسة من طرف مختلف المشاركين في النظام السياسي، كذلك، المؤسسات

السياسية تحدد العملية، والمؤسسات الإقتصادية هي الناتج، فالمؤسسات الاقتصادية الفعالة لا تأتي من الفراغ، بل تخلق بأسلوب واعي

وجماعي، والدولة لها تأثير حاسم على جودة المؤسسات؛ إن تفسير هذه النتائج يجب أن يتم بأخذ جميع الاحتياطات، لأن تحديد أثر

المؤسسات يصطدم بمشكلتين كبيرتين، فمؤشرات الجودة المؤسساتية تقترح قياس حالات عدم اليقين المرتبطة بالبيئة المؤسساتية.³

¹ Easterly, W., et Levine, R (2002) : “ **It's Not Factor Accumulation : Stylized Facts and Growth Models** », World Bank Economic Review 15 (2) : 177–219.

²Jutting, J (2003) : “ **institutions and Development : a critical review** ” ; oecD Development centreworking Paper 210, pp 18-19.

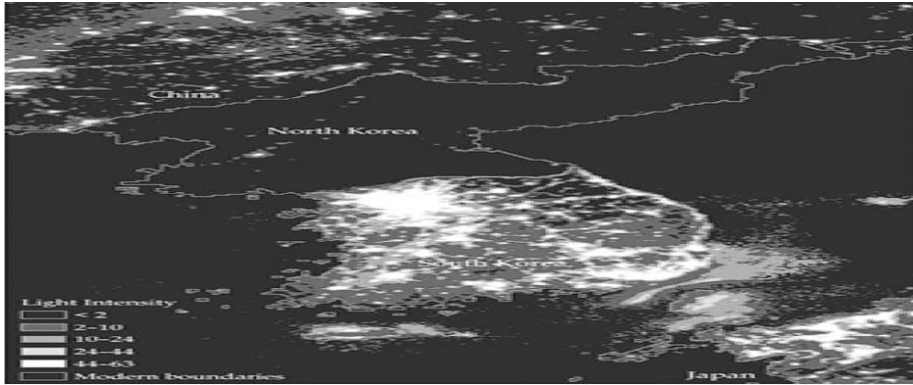
³Traduction de Jutting, J (2003) : “ **institutions and Development : a critical review** ”; Development centreworking Paper 210, p21.

ثالثا. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو الإقتصادي من خلال التجارب الدولية (تجربة

كوريا الجنوبية مقابل كوريا الشمالية كمثال):

يمكن أن نقارن بين كوريا الجنوبية والشمالية؛ ففي الوقت الذي تتمتع فيه كوريا الجنوبية بمستويات معيشية مماثلة للمملكة المتحدة أو فرنسا، لا تزال كوريا الشمالية تسجل مستويات معيشية مقارنة لتلك الموجودة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء حيث تمثل أقل من عشر متوسط مستوى المعيشة في كوريا الجنوبية؛ وإجراء مقارنة بسيطة لمؤشر الصحة في البلدين، نجد أن صحة المواطن الذي يعيش في كوريا الشمالية في أسوأ حال مقارنة مع جاره في الجنوب، حيث من المتوقع أن يعيش أقل من 10 سنوات مقارنة بأبناء عمومته جنوب خط عرض 38°؛ تظهر الخريطة بطريقة دراماتيكية الفجوة الإقتصادية الواسعة بين الكوريتين، حيث توضح شدة الضوء (إستخدام الكهرباء، الطاقة) ليلا من صور الأقمار الصناعية لكلا البلدين، بشكل مثير للدهشة، نلاحظ أن كوريا الشمالية تقريبا مظلمة تماما بسبب عدم وجود الكهرباء (مصدر الطاقة الضروري للقيام بأي نشاط بشري، إقتصادي)، على عكس كوريا الجنوبية التي تشتعل من الضوء.

الشكل رقم (05): الضوء في كوريا الجنوبية والظلام في كوريا الشمالية



Source : Acemoglu and Robinson. (2012)

يوثق التاريخ أن هذه الفوارق في مستويات المعيشة ليست قديمة، على الأقل لم تكن موجودة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد 1945؛ تبنى الشمال والجنوب حكومات ذات إيديولوجيات متناقضة، إنتهجت سياسات مختلفة تماما في تسيير إقتصادياتهما ففي بدايات كوريا الجنوبية، تم تشكيل مؤسسات إقتصادية وسياسية من قبل المناهض للشيوعية Syngman Rhee (1948-1960)، ذات شهادات عليا من جامعتي هارفرد وبرينستون – الذي انتخب رئيسا للبلاد عام 1948 بدعم كبير من الولايات المتحدة .

في بداية تأسيس الدولة، لم تكن كوريا الجنوبية ديمقراطية كما هي عليه الآن، على الأقل خلال فترتي كل من Rhee وخليفته الشهير الجنرال Park Chang – Hee (1962-1979)، اللذان عرفا كرئيسين مستبدين، لكن رغم ذلك، إعتد كلا الديكتاتوريين نظام

الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الإقتصادي

رأساليا مبنيا على إقتصاد السوق والملكية الخاصة، بعد عام 1962 قام Park بتجديد كل أجهزة الدولة لتحقيق نمو إقتصادي سريع، وتوجيه الإعانات (المادية، الضريبية، والمعنوية) للشركات التي أتت بعد ذلك بثمارها؛ أما الوضع شمال خط العرض 38° كان مختلفا تماما، حيث نصب Kim II Sung (1948-1994) الزعيم الشيوعي المناهض لليابان خلال الحرب العالمية الثانية - نفسه ديكتاتورا بحلول عام 1948 وبمساعدة من الاتحاد السوفياتي، قام بإدراج نموذج جامد لاقتصاد مخطط مركزيا كجزء مما كان يسمى بـ "نظام Juche" الذي يحظر بالكامل الملكية الخاصة وقيادة الاسواق، كما تم الحد من الحريات ليس في السوق فقط، بل ايضا في كل مجالات حياة المواطنين - باستثناء الحاشية القليلة المحيطة بالنخبة الحاكمة لعائلة Kim II Sung و لاحقا ابنه Kim Jong-il (1994-2011) وحاليا حفيده Kim Jong-un؛ إذ لا ينبغي أن ندهش من ظهور الفوارق الشاسعة في الثروات الإقتصادية بين كوريا الجنوبية والشمالية بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالعديد من الإقتصاديين يعتبرون أن سياسة الإقتصاد الموجه التي تبناها Kim II Sung كانت فاشلة بكل المقاييس في دفع عجلة التنمية لكوريا الشمالية، وأقل ما يقال عنها أنها "كارثية"، جعلت البلاد بمواطنيها يعانون فترات من المجاعة المتكررة، بسبب فشل الإنتاج الصناعي في الإقلاع، إلى جانب إختيار في الإنتاجية الزراعية أيضا (Acemoglu and Robinson, 2012)؛ فالإفتقار إلى الملكية الخاصة يعني ضمنا عدم وجود الحافز لدى الأفراد للقيام بالإستثمارات وبذل المزيد من الجهود لرفع أو الحفاظ على الإنتاجية؛ كما أنه في ظل وجود نظام قمعي، خلق بيئة معادية للإبتكار وتبني التكنولوجيا الجديدة، ومن الواضح أنه لم ولن يكن لدى Kim II Sung وخلفائه وأتباعهم أي نية للقيام بإصلاح النظام، أو بإدخال الملكية الخاصة والأسواق والعقود الخاصة أو تغيير المؤسسات الإقتصادية والسياسية، الأمر الذي يجعل كوريا الشمالية تقبع في الركود الإقتصادي المظلم؛ على نقيض ذلك، شجعت المؤسسات الإقتصادية في كوريا الجنوبية على الإستثمار والتجارة، كما قام السياسيون الكوريون بالإستثمار في التعليم، محققين بذلك معدلات عالية لمحو الأمية والتقدم إستفادت منها الشركات الكورية لتنمية قدراتها التكنولوجية من أجل الرفع من قدراتها التنافسية، كما شجعت السياسات السليمة المتعاقبة والمرنة على الإستثمار والتصنيع، ترقية الصادرات ونقل التكنولوجيا، مكنت كوريا من أن تصبح واحدة من إقتصاديات " المعجزة " في شرق آسيا وواحدة من أكثر البلدان تحقيقا لمعدلات النمو السريع في العالم؛ إنه بعد أكثر من نصف قرن، أدى نمو كوريا الجنوبية وركود كوريا الشمالية الى إتساع فجوة الدخل بين شطري بلد كان موحدًا؛ وعلى الرغم من تقاسم سكان البلدين نفس الجغرافيا، نفس الثقافة والقيم الآسيوية، إلا أن إختلاف المؤسسات الموجود في البلدين ساهم بشكل كبير في تباين الأداء الإقتصادي للكورتين خلال 60 سنة الماضية¹.

¹ أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط (2015): "المؤسسات والنمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، ص 147-149.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن أهمية المؤسسات في النمو الاقتصادي لا تحتاج إلى تأكيد، كذلك فإن إختلاف مستوى التطور والنمو الإقتصادي لا يرجع بالضرورة إلى إختلاف توافر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية بل إلى إختلاف السياسات و المناهج المتبعة، خصوصاً في الإدارة و المؤسسات المنوط بها تنفيذ هذه السياسات و المناهج؛ فمن أكثر ما نحتاج إليه اليوم بناء المؤسسات و تقويتها، فبعض البلدان تعتبر حديثة العهد نسبياً و تحتاج لتقاليد أطول في ممارسة العمل المؤسسي، كما أن بعضها الآخر شهد تحولات مهمة في مناهجها الإقتصادية و السياسية، ما يتطلب توافر إدارة مختلفة تتناسب أكثر مع الأوضاع المستجدة؛ و في كل الأحوال، يبقى المطلب الرئيسي متمثلاً في الوصول إلى تحقيق دولة المؤسسات، التي من دونها، قد يأخذ التطور والنمو منحى عشوائياً، و من هنا تتبع أهمية دولة المؤسسات التي تضمن إستمرارية سير الأمور و إدارتها بالشكل المقبول و بما يتناسب مع توجهات البلد في النمو والتطور، من دون التعرض لتقلبات كبيرة في السياسات و المواقف التي قد تنتج عن إجتهادات و آراء شخصية أكثر منها مؤسسية؛ ولا يقتصر الحديث عن تأثير وضع و دور المؤسسات المؤسسية في النمو؛ والأداء الإقتصادي على المؤسسات الإقتصادية فقط، فللمؤسسات السياسية و الإدارية و التعليمية و القضائية تأثير لا يقل أهمية في الأداء الإقتصادي السائد؛ حيث أن غالبية الدول النامية لا تنقصها الموارد و الإمكانيات كما أنها لا تحتاج إلى كثير من الإقناع بضرورة الإصلاح و الإفتتاح الإقتصادي، حيث أن المطلوب هو بناء المؤسسات و تطويرها و تقويتها لتساعد في تسريع التحوّل نحو الإصلاح و الإفتتاح الإقتصادي و تقوية فعالية آدائه؛ ولا يرجع تأخر إصلاح الإقتصاد أو الإندماج في الإقتصاد العالمي أو ضعف الشفافية و الإفصاح و تواضع ممارسات الحكم الصالح، إلى عدم قناعة بهذه التوجهات أو مقاومة لها بقدر ما يرتبط بضعف المؤسسات المطلوبة أو غيابها؛ و تعكس المعاشية العملية لمحاولات الدول النامية بما لا يدع مجالاً للشك إلى مدى الحاجة الكبيرة للمساعدة و المعونة الفنية، سواء في مجال التشريعات الخاصة بإنشاء الأسواق المالية و عملها أو إعادة هيكلة النظام المصرفي أو في مجال تخصيص مؤسسات القطاع العام أو في مجال إصلاح النظام الضريبي، وعلى الرغم من أهمية هذه المجالات في عملية الإصلاح المؤسسي إلا أنها تحتاج إلى مساعدات و معونات أكثر منها لعمليات تمويلية.

وعليه من دون مؤسسات على مستوى من المهنية و المسؤولية في مختلف المجالات المالية و الإقتصادية و القضائية و التعليمية و السياسية أيضاً؛ فإن نمو و تطوير المجتمعات بالشكل المرغوب قد لا يكون مضموناً، بل إن النمو و التطور في غياب وجود مؤسسات و ثقافة مؤسسية قد لا يمثل بالضرورة التوجه المرغوب ولا حتى التنمية المنتظرة.

الفصل الثالث: الدراسة

التطبيقية لدور المؤسسات في

دعم النمو الاقتصادي دراسة

حالة الجزائر (2019/2000)

المبحث الأول: واقع الإصلاح المؤسسي في الجزائر

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير نوعية

المؤسسات على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر

(2019-2009)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

مر الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالعديد من التحولات والتغيرات، وحاولت الحكومة من خلالها وضع سياسات واصلاحات للتكيف مع معطيات التغيرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الاصلاحات وحتى التي اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في اخراج الإقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية ورهاناتها؛ وهو الأمر الذي أكد ضرورة التخلي عن نموذج الإقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي، ولقد ساعد الانفراج في العائدات النفطية من جديد مع بداية الالفية على تحسن وضعية الإقتصاد ومؤسساته والظروف الاجتماعية، إلا أن نتائج تلك السياسات وأطر الدعم سرعان ما تراجعت بتراجع العائدات النفطية وتدهورت بذلك مؤشرات الإقتصاد الكلي والشروع في سياسة تقشفية صارمة، والأمر الذي يكيد من جديد بناء السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الربيع؛ وبناء على ذلك انتهجت الجزائر في سنة 2016 نموذج نمو جديد، يركز على مدخل جديد للسياسة المالية وتنوع الإقتصاد مع مشارف سنة 2030.

المبحث الأول: واقع الإصلاح المؤسستي في الجزائر

الفرع الأول: أداء الإقتصاد الجزائري

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري:

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بعدة مراحل، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الإقتصادية بإستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها وشهدت خلالها مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الإقتصادية¹:

— مرحلة القرار المستقل التي تمتد من عام 1962 إلى 1993 والتي تميزت بإرتفاع إيرادات المحروقات؛ قامت من خلالها بإصلاحات إقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية (التصحيح الهيكلي الذاتي للإقتصاد).

— مرحلة القرار غير المستقل إبتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للجزائر، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الإقتصادية؛ تميزت هذه المرحلة بعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، وإرتفاع المديونية، وخدماتها التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات؛ وفي ظل هذه الوضعية المتردية، أصبحت الإصلاحات ضرورية من أجل تحقيق التنمية؛ يتضح من خلال ما تقدم، أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الإقتصادية، ووقعت على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001؛ وتطمح للإضمام إلى المنظمة العالمية التجارية وفتح أسواقها على الإقتصاد العالمي؛ وعند تتبعنا للأوضاع الإقتصادية التي

¹ أكرابي بغداد (2005): "نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي أدركنا أنها خاضت تجربة تنموية جديدة والتي عرفت بإسم سياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف إلى رفع معدل النمو وقد تم تجسيد هذه السياسة منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي على طول الفترة من 2001 إلى 2019؛ تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي¹ :

– تنشيط الطلب الكلي؛

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

– تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

البرنامج الأول. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي للفترة "2001–2004":

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المتمثلة في سياسة الإنفاق العام لدفع عجلة النمو مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية؛ خصص له حوالي 525 مليار دج (حوالي 7مليار دولار)؛ وهو يعتبر برنامجا ضخما مقارنة بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار؛ حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للنتائج الداخلي الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية بأكثر من 5%، والحفاظ عليه بصفة مستدامة، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850000 منصب شغل²؛ حيث يركز برنامج الانعاش الاقتصادي على المحاور الآتية³ :

– إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛

– تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛

– سياسة للنقبات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

ترمي هذه الأهداف إلى مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني⁴.

¹ نبيل بوفليح (2012): " دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000–2010)", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، ص251–252.

² صالحى ناجية، مخناش فتيحة (2013): " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الحماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي " تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص04.

³ صالحى ناجية، مخناش فتيحة (2012) " واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001–2014) وآفاق النمو الاقتصادي"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد3، ديسمبر، ص ص:169–170.

⁴ صالحى ناجية، مخناش فتيحة (2012) " واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001–2014) وآفاق النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 169.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الجدول رقم (14) مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2001 - 2004"

المجموع النسب %	مجموع المبالغ (مليار دج)	2004	2003	2002	2001	القطاع/ السنة
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح (2012): "دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر، ص 252.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل نستخلص مايلي:

- المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق، ومن ثم استغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق الهدف من البرنامج وهو رفع معدلات النمو الإقتصادي وإنشاء مناصب العمل؛
- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛ وهي المشاريع التي بإمكانها إمتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة؛
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9%؛
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4%، من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، كون القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وهو مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي؛
- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للبرنامج.

البرنامج الثاني. البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي أو المخطط الخماسي الأول للفترة "2005 - 2009":

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي؛ يعتبر برنامجا غير مسبوق من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمتها يصبح 8705 مليار دج¹؛ يبرز هذا البرنامج من ناحية المشاريع المدرجة رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي؛ وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (15) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009"

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.42
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.85
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.19
المجموع	4202.7	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، "البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009"، أبريل 2005 على الموقع:

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

يتضح من الجدول والشكل مايلي:

- ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" بحوالي 8 مرات مقابل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"؛

- أكبر نسبة كانت مخصصة لتحسين ظروف معيشة السكان للأهميته في تطوير الأداء الاقتصادي 45.42% من البرنامج، كذلك أهمية دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية.

البرنامج الثالث. برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي الثاني "2010-2014":

والذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ 21124 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار أمريكي)؛ يشكل أيضا القاعدة والحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل الدولة؛ وهو يشمل شقين اثنين هما:²

¹ أ صالحى ناجية، مباحث فتيحة (2013): "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي "2010-2014" أكتوبر 2010، ص 38. على الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (16) مضمون برنامج توظيف النمو الإقتصادي "2010 - 2014"

النسب %	المبالغ المالية (مليار دج)	القطاعات
49.59	10122	التنمية البشرية
31.59	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.67	1566	التنمية الإقتصادية
1.76	360	الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)
1.22	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال
100	20412	المجموع

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق III : قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 - 2014 أكتوبر 2010 ، ص ص 90-92؛ على الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>

يتضح من الجدول والشكل مايلي:

– حوالي 50% من الإستثمارات العمومية خصصت للتنمية البشرية؛ وذلك لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية؛

– ما يقارب 32% من الموارد لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، إنجاز السدود، تدعيم منشآت النقل الأساسية، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية بـ 8.16% بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية، تحديث وسائل عمل العدالة، تحسين قطاع المالية، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة... إلخ؛

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية بـ 7.67% بهدف تطوير القطاع الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري، استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة؛ إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، والذي إستحوذ على 1.67%، خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني... إلخ؛
- اهتمام الدولة بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال والذي خصص له 1.22% من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني؛
- يشير ملاحظون الى ان " المبالغ التي ستستثمرها الدولة الجزائرية للبرنامج الخماسي "2010 - 2014" يساوي تقريبا نصف ما قرره الزعماء الاوروبيون من أجل انقراض اليونان من الافلاس والوقاية من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز¹.

البرنامج الرابع. برنامج توطيد النمو الإقتصادي "2015-2019":

- بالرغم من تراجع سعر النفط بداية من شهر سبتمبر 2014 من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار بداية من جانفي 2015 وفي إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001؛ فقد رصدت الدولة نحو 22100 مليار دج ما يقارب 280 مليار دولار؛ لبناء برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت قيد الإنجاز وتم تجسيد البرنامج بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا؛ والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية؛ وتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:²

- تطوير الاقتصاد الوطني؛ وتنويعه ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية؛
- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية.
- استحداث مناصب شغل؛ وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو للنتائج المحلي الخام؛ بمستوى سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019 ؛

¹ مجلس الوزراء (2010): "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014" عقد يوم الإثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق لـ 24 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية.

² المزيد من المعلومات أنظر:

- لجودي صاطوري (2016): "التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 16، ص 308.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
 - ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة؛
 - تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي؛
 - عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- ومن أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:

- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية؛¹

- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي؛²

- تطوير النشاطات الفلاحية؛³

- تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها؛⁴

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي تم تبني عدة اجراءات لترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج إبتداء من 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج؛⁵ كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والدخول في إجراءات ترشيد النفقات العامة وهذا ما أثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل؛⁶ ووفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة⁷؛ والمتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فإن الهدف الرئيسي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة؛ وأشارت المديرية العامة للتوقعات والسياسات التابعة للوزارة في بياناتها التي نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية إلى أن المبالغ التي رصدت للمخططين الحماسيين الأخيرين؛ ساهمت في زيادة القيمة المضافة ومناصب الشغل في عدة قطاعات، ولاسيما منها قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات التجارية؛ كما تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بوتيرة سنوية متوسطة تقدر بنسبة 6 %

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الرئيس الجمهورية، بوابة الوزارة الأولى، ماي 2014، ص 12 .

² الجودي صاطوري (2016): "التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 308.

³ الجودي صاطوري (2016): "التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 308.

⁴ الجودي صاطوري (2016): "التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 309.

⁵ الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11/ 17 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الموافق لـ 17 يناير 2017 يحدد كفاءات تسير حسابات التخصيص الخاص، العدد 3، المادة 3، ص 4 .

⁶ كزيباء مسعودي (2017): "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد (06)، جوان، ص 221.

⁷ الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

خلال نفس العشرية، وسجل الناتج المحلي الخام الإجمالي نموا سنويا بنسبة 3,5% خلال نفس الفترة؛ ويمكن إظهار مؤشرات الاقتصاد

الجزائري خلال الفترة (2001-2019) كمايلي:

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

جدول رقم (17) توازن "الموارد - الإستخدامات" القيم بالأسعار الحالية للفترة (2001-2019) مليار دج

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات /النشاط
11 991,6	9 968,0	11 043,7	9 352,9	8 501,6	7 562,0	6 149,1	5 252,3	4 522,8	4 227,1	الناتج الداخلي الخام
3 768,0	3 583,8	3 170,8	2 326,1	1 863,5	1 820,4	1 577,1	1 254,0	1 159,2	930,7	الواردات
3 042,5	2 889,3	2 605,1	1 945,0	1 588,9	1 553,1	1 357,2	1 097,3	1 001,0	791,5	واردات السلع
725,5	694,5	565,7	381,1	274,6	267,4	219,9	156,8	158,1	139,2	واردات الخدمات
15 759,6	13 551,8	14 214,5	11 678,9	10 365,1	9 382,4	7 726,3	6 506,4	5 681,9	5 157,8	مجموع الواردات
11 149,5	10 025,9	8 916,4	7 276,7	6 215,4	5 812,8	5 263,3	4 497,4	4 076,2	3 606,9	نفقات داخلية خامة
6 181,3	5 353,3	4 791,8	4 052,8	3 650,4	3 418,9	3 217,9	2 903,8	2 689,8	2 472,3	الإستهلاك النهائي
4 115,6	3 743,9	3 333,3	2 963,8	2 695,6	2 553,0	2 371,0	2 126,3	1 989,3	1 847,7	الإستهلاك النهائي للأسر
2 065,8	1 609,4	1 458,5	1 089,0	954,9	865,9	846,9	777,5	700,4	624,6	الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية
4 968,1	4 672,7	4 124,7	3 223,9	2 565,0	2 393,9	2 045,4	1 593,6	1 386,4	1 134,6	التراكم الخام
4 350,9	3 811,4	3 228,3	2 462,1	1 969,5	1 691,6	1 476,9	1 265,2	1 111,3	965,5	التراكم الخام للأموال الثابتة
617,2	861,2	896,3	761,8	595,5	702,2	568,5	328,4	275,1	169,1	تغير المخزون
4 610,1	3 525,9	5 298,0	4 402,2	4 149,7	3 569,6	2 462,9	2 009,0	1 605,8	1 550,9	الصادرات
4 220,1	3 225,6	4 954,0	4 121,8	3 882,0	3 355,0	2 277,7	1 848,0	1 445,0	1 433,0	صادرات المحروقات
120,5	77,4	125,0	92,4	86,0	66,7	56,8	52,0	57,5	42,0	صادرات السلع
269,5	222,8	219,0	188,1	181,7	148,0	128,4	108,9	103,3	75,9	صادرات الخدمات
15 759,6	13 551,8	14 214,5	11 678,9	10 365,1	9 382,4	7 726,3	6 506,4	5 681,9	5 157,8	إجمالي الوظائف

Source : www.ons.dz

تابع للجدول رقم(17) توازن "الموارد - الإستخدامات" القيم بالأسعار الحالية للفترة (2001-2019) مليار دج

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	القطاعات /النشاط
20288,4	20259,0	18575,8	17 514,6	16 712,7	17 228,6	16 648	16 209,6	14 589,0	الناتج الداخلي الخام
5979,9	6552,0	6170,5	6 139,4	6 104,0	5 500,5	5 061	4 622,1	4 184,9	الواردات
5079,9	5474,7	5180,6	5 206,9	5 240,0	4 765,3	4 417	3 958,4	3 489,5	واردات السلع
900,1	1077,3	989,8	932,6	864,0	735,2	644	663,7	695,4	واردات الخدمات
26268,3	26811,0	24746,2	23 654,1	22 816,7	22 729,1	21 709	20 831,7	18 773,9	مجموع الواردات
21689,0	21619,9	20536,7	19 998,3	18 944,1	17 522,8	16 180	14 851,9	13 115,2	نفقات داخلية خامة
12694,3	12076,0	11611,3	11 104,8	10 457,3	9 674,4	8 957	8 504,5	7 563,4	الإستهلاك النهائي
8920,1	8568,3	8034,2	7 446,0	6 854,0	6 264,7	5 770	5 211,0	4 548,2	الإستهلاك النهائي للأسر
3774,3	3507,7	3577,1	3 658,8	3 603,3	3 409,7	3 187	3 293,5	3 015,2	الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية
8994,7	9543,9	8925,3	8 893,5	8 486,8	7 848,4	7 224	6 347,4	5 551,8	التراكم الخام
8207,5	8202,5	7698,0	7 544,3	7 062,3	6 446,7	5 691	4 992,4	4 620,3	التراكم الخام للأموال الثابتة
787,2	1341,4	1227,4	1 349,2	1 424,6	1 401,7	1 533	1 355,0	931,5	تغير المخزون
4579,3	5191,1	4209,5	3 655,7	3 872,6	5 206,3	5 529	5 979,8	5 658,6	الصادرات
3981,7	4548,1	3714,1	3 080,0	3 339,4	4 709,6	5 058	5 527,7	5 223,8	صادرات المحروقات
245,9	258,3	151,6	197,7	197,8	208,0	160	159,6	150,3	صادرات السلع
351,7	384,7	343,8	378,0	335,4	288,7	312	292,4	284,5	صادرات الخدمات
26268,3	26811,0	24746,2	23 654,1	22 816,7	22 729,1	21 709	20 831,7	18 773,9	إجمالي الوظائف

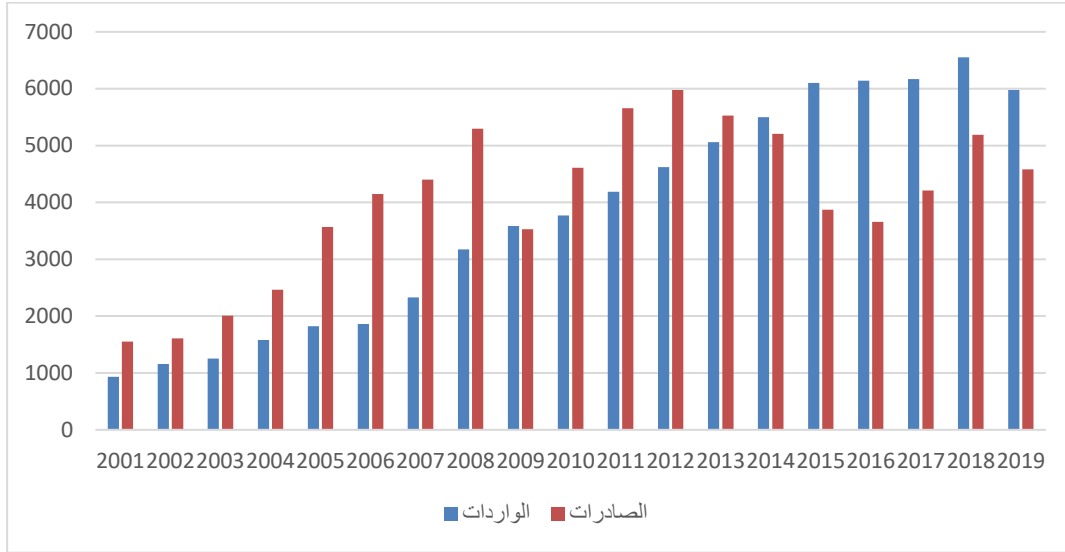
Source : www.ons.dz

جدول رقم(18) معدل نمو "الموارد - الإستخدامات" بأسعار العام السابق للفترة (2001 - 2019)

السنوات/ القطاع	الناتج الداخلي الخام	الواردات	واردات السلع	واردات الخدمات	مجموع الواردات	نفقات داخلية خامة	الإستهلاك النهائي للأسر	الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية	التراكم الخام	الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات السلع	صادرات الخدمات	إجمالي الوظائف
2001	3.0	11.2	12.3	5.3	4.4	8.2	4.3	4.7	5.4	-2.6	-2.3	-5.3	-8.2	4.4
2002	5.6	23.2	26.0	7.3	8.8	10.2	5.5	4.1	8.4	5.5	3.1	36.6	32.7	8.8
2003	7.2	5.1	5.7	1.8	6.8	6.5	4.2	4.4	4.3	7.5	9.0	-15.2	-0.4	6.8
2004	4.3	12.5	13.3	6.8	5.9	7.1	4.8	6.3	8.2	3.2	3.0	4.3	5.3	5.9
2005	5.9	6.4	6.9	3.3	6.0	6.1	2.8	4.5	8.1	5.9	5.6	12.1	8.5	6.0
2006	1.7	-1.5	-1.8	0.2	1.1	3.0	4.0	3.2	6.2	-2.1	-3.4	19.4	16.7	1.1
2007	3.4	11.9	12.4	9.0	4.9	8.9	4.4	5.3	10.1	-1.0	-1.1	5.3	-2.1	4.9
2008	2.4	15.4	16.9	7.8	5.0	9.4	8.2	6.8	12.4	-2.4	-3.9	26.6	16.1	5.0
2009	1.6	12.8	13.8	8.4	4.1	12.6	6.8	6.1	8.8	-10.1	-9.8	-38.8	-0.9	4.1
2010	3.6	4.5	4.1	6.5	3.9	5.2	5.6	5.6	7.0	0.0	-2.2	51.0	14.5	3.9
2011	2.9	-4.6	-7.5	7.6	1.1	2.7	7.2	6.0	2.9	-2.7	-3.9	26.1	2.6	1.1
2012	3.4	13.8	15.4	5.9	5.7	9.8	4.2	5.0	7.2	-3.8	-4.0	0.1	-1.6	5.7
2013	2.8	9.8	10.4	6.1	4.3	8.3	3.4	5.0	8.6	-5.7	-6.0	-3.1	-1.3	4.3
2014	3.8	8.4	8.7	6.8	4.9	6.5	3.2	4.4	6.4	0.2	-1.0	29.0	5.0	4.9
2015	3.7	6.8	7.1	5.4	4.5	5.7	3.6	3.9	5.7	0.5	0.2	-8.7	12.9	4.5
2016	3.2	-2.8	-3.8	3.1	1.6	0.5	2.6	3.3	3.5	6.9	6.3	17.0	7.6	1.6
2017	1.3	-7.1	-8.6	1.3	-0.9	0.1	2.2	1.8	3.4	-6.1	-3.5	-32.2	-13.2	-0.9
2018	1.4	-3.6	-5.1	4.0	0.1	1.0	2.7	2.8	3.1	-4.3	-8.4	59.9	11.9	0.1
2019	0.8	-5.7	-7.2	2.1	-0.8	0.4	1.9	1.9	1.0	-5.7	-5.7	-4.7	-6.5	-0.8

Source : www.ons.dz

شكل رقم (06) يمثل الصادرات والواردات خلال الفترة (2001-2019) (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (17) باستخدام الإكسل.

يتضح من الشكل أنه خلال الفترة (2019/2001) كانت الواردات أقل من الصادرات أما بعد 2010 عرفت ارتفاع للواردات والتي فاقت الصادرات حيث سجلت أعلى قيمة عام 2018 بـ 6552 مليار دج مايدل على عجز الميزان التجاري.

2. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

لهذا المؤشر أهمية كونه يبين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي؛ إن الاقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية وبنية مؤسسية غير تنافسية وتركيب قطاعي غير متوازن وغير متنوع يعتمد على قطاع طاقتي إستخراجي ريعي يتركز على الطاقات غير المتجددة يساهم بنسبة تزيد عن 37 % من الناتج الداخلي الاجمالي وحوالي 70 % من العائدات الجبائية وأكثر من 98.4 % من الصادرات ولا تساهم القطاعات الانتاجية خارج المحروقات الا بنسبة ضعيفة في الناتج الداخلي الاجمالي تزداد تناقصا فقد بلغت 4.3 % بالنسبة للقطاع الصناعي و 8 % بالنسبة للقطاع الزراعي في ظل ضعف معدلات الاندماج القطاعي والترابط بين الأنشطة والفروع، إضافة الى تطور الاقتصاد غير الرسمي الذي أضحي يشكل أكثر من 50 % من الناتج الداخلي الخام؛ وإذا اضفنا الى ذلك ضعف البنية التحتية الأساسية في ظل منظومة مؤسسية غير كفؤة، تعيق أحيانا الاصلاحات الجوهرية، فإن توجيه حجم معتبر من الاستثمارات العامة يجب ان يراعي هذه الخصائص لتخفيض حدة الاختلالات الهيكلية؛ ويمكن إيضاح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2019-2009) كمايلي:

جدول رقم (19): يمثل توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية (مليار دينار)

السنة/ النش اط	الفلاحة الحراجة والصيد	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الجامع الكلية الحقيقية	الضريبة على القيمة المضافة	الحقوق والرسوم على الواردات	الإنتاج الداخلي الخام	الخدمات غير السوقية	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة
2009	931,3	3 109,1	570,7	1 094,8	2 349,1	8 055,0	545,6	170,2	8 770,8	1 197,2	9 968,0	6 858,9	9 036,7	5 927,6
2010	1 015,3	4 180,4	617,4	1 257,4	2 586,3	9 656,8	565,8	181,9	10 404,5	1 587,1	11 991,6	7 811,2	10 976,3	6 795,9
2011	1 183,2	5 242,5	664,2	1 333,3	2 933,2	11 356,4	632,3	222,4	12 211,0	2 378,0	14 589,0	9 346,5	13 405,8	8 163,3
2012	1 421,7	5 536,4	729,5	1 491,2	3 305,2	12 484,0	739,3	338,2	13 561,5	2 648,1	16 209,6	10 673,2	14 787,9	9 251,5
2013	1 640,0	4 968,0	771,8	1 627,4	3 849,8	12 857,1	835,9	403,8	14 096,7	2 551,2	16 647,9	11 679,9	15 007,9	10 039,9
2014	1 772,2	4 657,8	837,7	1 794,0	4 186,4	13 248,1	871,2	370,9	14 490,2	2 738,4	17 228,6	12 584,7	15 471,0	10 813,2
2015	1 935,1	3 134,2	919,4	1 917,2	4 553,1	12 459,0	942,6	411,2	13 812,8	2 899,9	16 712,7	13 578,4	14 777,6	11 643,3
2016	2 140,3	3 025,6	979,3	2 072,9	4 841,3	13 059,4	1 006,2	389,4	14 455,0	3 059,6	17 514,6	14 489,0	15 374,3	12 348,7
2017	2 219,1	3 699,7	1 044,9	2 203,7	4 858,9	14 026,3	1 112,7	364,8	15 503,8	3 072,0	18 575,8	14 876,1	16 356,7	12 657,0
2018	2 426,9	4 547,8	1 128,0	2 346,5	5 305,4	15 754,6	1 184,5	313,5	17 252,6	3 006,5	20 259,0	15 711,3	17 832,1	13 284,4
2019	2 429,4	3 910,1	1 198,4	2 481,4	5 581,9	15 601,2	1 238,0	328,9	17 168,1	3 120,2	20 288,4	16 378,3	17 858,9	13 948,8

Source : www.ons.dz

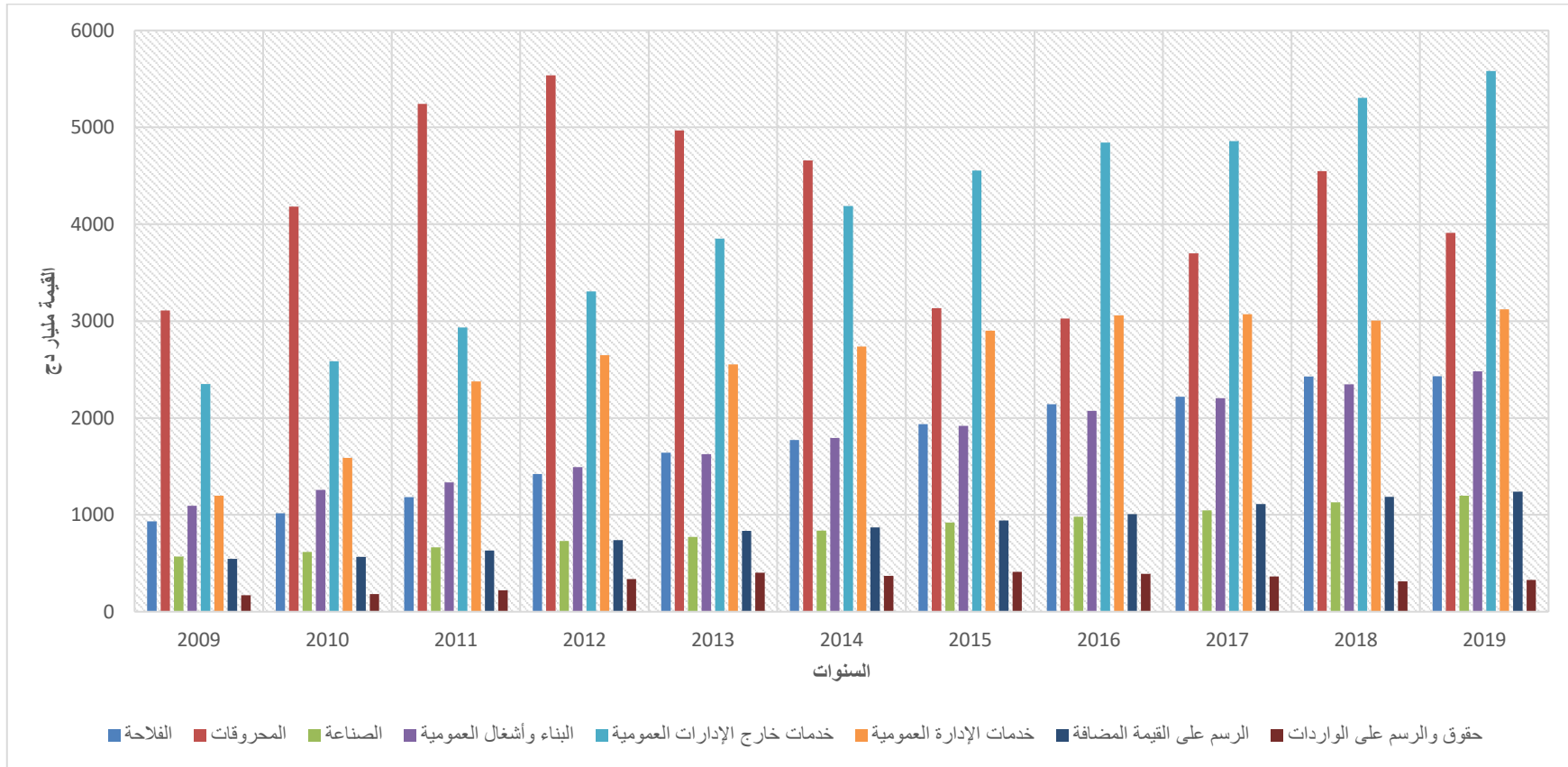
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الجدول (20): نسبة الناتج الداخلي الخام السنوي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط (للفترة 2001-2019) (%)

السنة/ النشاط	الزراعة والصيد	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الجامع الكلي الحقيقية	الضريبة على القيمة المضافة	الحقوق والرسوم على الواردات	الإنتاج الداخلي الخام	الخدمات غير السوقية	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة
2009	21.1	8.0-	8.5	8.5	7.7	0.5	10.0	5.9	1.0	7.4	1.6	0.3	8.0
2010	4.9	2.2-	3.4	8.9	7.3	3.3	3.3	5.4	3.3	5.7	3.6	3.5	6.5
2011	11.6	3.3-	4.2	5.2	7.3	2.7	1.2	3.0-	2.5	5.5	2.9	2.0	5.3
2012	7.2	3.4-	5.1	8.2	6.4	2.1	9.1	45.0	3.2	4.1	3.4	3.0	7.2
2013	8.2	6.0-	4.0	6.8	8.5	1.6	11.9	18.0	2.5	3.9	2.8	2.2	7.2
2014	2.5	0.6-	4.0	6.8	8.1	3.6	8.9	5.1-	3.7	4.4	3.8	3.9	6.2
2015	6.0	0.2	5.0	4.7	5.4	3.5	5.7	7.4	3.8	3.6	3.7	3.5	4.9
2016	1.8	7.7	3.7	5.0	2.8	4.3	1.2-	8.1-	3.5	1.8	3.2	3.4	2.3
2017	1.0	2.4-	4.7	4.6	3.7	2.1	1.9-	10.2-	1.4	0.5	1.3	1.3	2.2
2018	5.0	6.4-	4.1	5.2	3.7	1.5	0.3	11.4-	1.1	2.7	1.4	0.9	3.0
2019	2.3	4.9-	4.3	3.6	3.1	0.8	1.7-	1.2-	0.6	1.8	0.8	0.6	2.4

Source : www.ons.dz

شكل رقم (07) يمثل توزيع الناتج الداخلي الخام (PIB) حسب القطاعات بالأسعار الجارية (مليار دج) (للفترة 2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (19) بإستخدام الإكسل.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، خدمات الإدارات العمومية والخدمات خارج الإدارات العمومية، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة؛ حيث يتميز الاقتصاد الوطني بإعتماده الكبير على المحروقات بشكل كبير وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

● **قطاع المحروقات:** تطور قطاع المحروقات منذ سنة 2001 في ظل ظرف تميز بارتفاع قوي في الأسعار حيث ارتفعت من 29 دولار إلى حوالي 147 دولار سنة 2008، وانخفضت سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، ثم ارتفع من 2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار؛ أما من ناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي 47.9% سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الإجمالي؛ بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي وبالتحديد النمو الاقتصادي؛ وبذلك يتحدد النمو الاقتصادي بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يوفر وفورات خارجية إيجابية أو آثار تحفيزية لبقية القطاعات الأخرى؛ حيث سجل أكبر نسبة عام 2012 بـ 5536.4 مليار دج، كما ساهم بـ 3910.1 مليار دج سنة 2019.

● **قطاع الفلاحة:** هذا القطاع لا يمثل سوى 12% كأقصى نسبة من الناتج المحلي وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الآن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد؛ أهم ما يحسب لهذا البرنامج ما يلي:

— زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007؛
— تضاغت قدرات زراعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001-2006)، وذلك ضمن استراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزراعة الأشجار المثمرة.

على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ... الخ، فالتطبيق الفعلي للبرنامج سيساهم في زيادة حصة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث عرف قطاع الفلاحة نمو في مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2019 مسجلا أكبر نسبة عام 2019 بـ 2429.4 مليار دج؛

● **قطاع الصناعة:** تبقى الصناعة¹ تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر بحوالي 6% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار إضافة إلى عوامل أخرى تسييريه وتنظيمية، فعلى الرغم من إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير؛ وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنه يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود؛ وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع؛ وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون(49/51) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة؛ حيث ساهمت الصناعة بنسبة قليلة في الناتج الداخلي الخام مسجلة أكبر قيمة لها عام 2019 بـ 1198.4 مليار دج.

● **البناء والأشغال العمومية:** حقق هذا القطاع² في سنة 2018 نمو قياسي، بلغ 12%، وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قطاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخل النفطية بسبب تراجع أسعارها، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23%؛ وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7% ونمو مقاسا تؤكد المؤشرات الطرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع؛ ويمكن القول أن المساهمة المقبولة للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة؛ حيث عرف القطاع نمو خلال الفترة 2009-2019 في مساهمته في الناتج الداخلي الخام مسجلا أكبر قيمة عام 2019 بـ 2481.4 مليار دج.

● **الخدمات السوقية:** سجلت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بـ 5581.9 مليار دج كأعلى قيمة عام 2019؛

● **الخدمات غير السوقية:** والتي عرفت مساهمة مهمة في الناتج الداخلي الخام بـ 3120.2 مليار دج عام 2019؛

¹ تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص 165 - 163 .

² تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص 16.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

وهذا إلى جانب مساهمة كل من الضريبة على القيمة المضافة بـ1238 مليار دج سنة 2019؛ ومساهمة الحقوق والرسوم على الواردات والتي تدخل ضمن الإيرادات مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بـ441.2 مليار دج.

3. تقييم الإقتصاد الجزائري:

لقد كان للسياسات الحكيمة في إدارة الإقتصاد الكلي، أثر مباشر على مؤشرات هذا الإقتصاد والتي تمثلت في تحقيق الاستقرار الإقتصادي؛ لكن يبقى دائما الإقتصاد يستند على المداخل الريعية وهو ما يعزز محافظة السلطات الجزائرية على الإقتصاد الريعي والتوزيعي نتيجة ضعف الهياكل التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة السياسية في المحافظة على هذا النموذج الذي يسمح بهيمنة الدولة على الإقتصاد من خلال التوزيع الريعي وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، كما لا ننكر أن هذا النهج الذي تفضله الإدارة السياسية ولد أكثر الفساد وأشكال مختلفة.

أولا. تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

يمكن القول بأن الجهود المالي المبدول من قبل الجزائر أدى إلى تراجع نسبة البطالة بنحو 20 نقطة منذ سنة 1999، مسجلا بإرتياح التأثير الإيجابي للإستثمار العمومي المحقق منذ 2000؛ وقد تم تقييم أداء الإقتصاد، من طرف صندوق النقد الدولي؛ والذي أشاد بالنتائج التي حققها الإقتصاد الجزائري خلال سنة 2013 حيث سجل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نموا "قويا في وتيرته" بلغت نسبته 6%؛ كما أن كل المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد "كانت جيدة" حيث تراجعت نسبة التضخم "بصفة معتبرة إلى حوالي 3% في حين إنخفضت نسبة البطالة إلى ما دون 10% حوالي (9.8%)؛ كما تم تقديم نصائح عند تقييم الإقتصاد؛ حول كيفية مواصلة تحسين المؤشرات الإقتصادية والمحافظة على التوازنات الكلية وتقديم تحليلات إقتصادية من شأنها مرافقة السلطات الجزائرية في صياغة سياسات إقتصادية رشيدة تساهم في تسريع وتيرة النمو وزيادة تنافسية الإقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل؛ وخفض مستوى التبعية للمحروقات والتحكم في النفقات العمومية وتمكين أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل؛ إلى جانب السياسة الحكومية للتعاون مع الصندوق في مجال التشغيل؛ وبالتالي زيدة النمو الإقتصادي وفيمايلي عرض لأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية في الفترة الممتدة ما بين 2001-2019.

جدول رقم (21): تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2019)

السنوات	النسخ م، (% سنويا)	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	بطالة، إجمالي (% من القوى العاملة)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)	رصيد ميزان المدفوعات	إجمالي الناتج المحلي (بالمليارات دينار جزائري)	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
2001	4,2	85,33	41,51	27,30	1,66	3	12.9	4227000	3606900	
2002	1,4	90,13	40,52	25,90	4,26	5,6	7.7	4522600	4076200	
2003	4,3	85,62	44,71	23,72	5,84	7,2	13	5252500	4497400	
2004	3,9	85,59	47,67	17,65	2,93	4,3	13	6149100	5263300	
2005	1,4	76,87	54,79	15,27	4,44	5,9	20.5	7562000	5812800	
2006	2,34	73,11	57,06	12,27	0,21	1,7	24.3	8501900	6215400	
2007	3,7	77,80	56,67	13,79	1,81	3,4	22.5	9353000	7276700	
2008	4,8	80,74	56,61	11,33	0,74	2,4	19.9	11043500	8916500	
2009	5,7	100,58	46,30	10,16	-0,13	1,6	0.3	9968300	10026000	
2010	3,9	92,98	48,45	9,96	1,75	3,6	7.6	11991400	11149400	
2011	4,5	89,90	48,15	9,96	0,98	2,9	8.9	14588700	13115200	
2012	8,9	91,62	47,53	10,97	1,40	3,4	6	16209900	14851900	
2013	3,2	97,19	46,20	9,82	0,76	2,8	0.4	16647900	16180300	
2014	2,9	101,71	43,85	10,21	1,71	3,8	-4.3	17228500	17522800	
2015	4,8	113,35	37,43	11,21	1,60	3,7	-30.96	16712600	18944100	
2016	6,4	114,18	36,60	10,20	1,10	3,2	-21.42	17514500	19998300	
2017	5,6	110,55	37,49	11,99	-0,75	1,3	-21.76	18575800	20536600	
2018	4.3	106,72	40,39	11,88	-0,61	1,4	-15.82	20259100	21619900	
2019	1,9	106.90	37.43	11, 40	-1.13	0.8	-33.7	20288400	21689000	

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport des année 2001-2019, sit internet : <http://www.bank-of-algeria.dz-officnational> des statistiques, les comptes économiques de 2001 à 2019, sit internet : <http://www.ons.dz>

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي علاقة طردية، حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن:

➤ **الفترة (2001-2004): (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)** : يبرز خلال هذه الفترة حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي؛ يتجلى ذلك من خلال انخفاض معدلات البطالة من 27.3% إلى 17.65% نتيجة زيادة عدد مناصب الشغل خاصة في قطاع الأشغال العمومية، كما تم إستحداث ما يقارب 619534 منصب شغل في مختلف القطاعات؛ كما انعكس تحسن المؤشرات الأخرى على معدلات النمو الإقتصادي التي إرتفعت من 4.6% إلى 5.2% خلال فترة البرنامج وإستقرار معدل التضخم؛ هذه الزيادة الناجمة عن زيادة كل من الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي.

➤ **الفترة (2005-2009): (البرنامج التكميلي لدعم النمو)**: نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الإقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل إستثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إستحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل؛ كما نلاحظ إنخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 1.6% مقارنة بسنة 2005 الذي كان 5.9% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية؛ أما فيما يخص معدلات التضخم فقد إرتفعت من 1.4% سنة 2005 إلى 5.70% سنة 2009 وهذا بسبب فرض بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية لسنة 2009، وإرتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة إرتفاع قيمة الواردات.

➤ **الفترة (2010-2014): (برنامج التنمية الخماسي)**: عرفت هذه الفترة انخفاض معدل البطالة ويرجع ذلك لزيادة عدد المناصب الموفرة خلال هذا البرنامج حيث تم توفير في سنة 2011 ما يقارب 1.935.031 منصب شغل؛ حيث عرفت زيادة في مستويات التشغيل خاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وكذا الفلاحة والخدمات إلا أن هذه المناصب مؤقتة وظرفية لإرتباط القطاع الفلاحي بظروف المناخية وكذا قطاع الأشغال العمومية بالمشاريع المبرجة من طرف الدولة؛ كذلك تراجع في المؤشرات الأخرى مثل معدل النمو الإقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات؛ مما نتج عن هذه الوضعية كذلك تذبذب في معدلات التضخم.

➤ **الفترة (2015-2019): (برنامج النمو الجديد)**: بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الواردات؛ ما أثر على إرتفاع معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد؛ وبالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي التي تراجع بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات، غير أن معدلات البطالة عرفت إستقرارا وهذا راجع إلى التحفيز الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب كما أنه يتوقع أن تستقر معدلات البطالة أو ترتفع بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تنطلق بعد.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

يمكن القول أن هذه البرامج (منذ 2001 إلى 2019) تمخض عنها آثار وانعكاسات على العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة منها المرتبطة بأهداف السياسة الاقتصادية، وقد بينت النتائج وضعية وتطور هذه الآثار التي كانت محدودة، بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم إنفاقها، ما يشير إلى غياب استراتيجية شاملة وواضحة للأهداف الاقتصادية الكبرى والتي تضمن حل العوائق التي تعطل إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي وضعف نوعية البنية المؤسساتية؛ كما أن النمو الاقتصادي المحقق يبقى ذو طابع توسعي أساسا يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج واليد العاملة المشغلة في القطاعات المعروفة بإستيعابها لأعداد كبيرة من العمالة، وليس ذو طابع مكثف بمعنى أنه لا يركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في الانتاجية التي يبقى المحفز الرئيسي لها هو الإبداع والابتكار، حيث يشير صندوق النقد الدولي أن إنتاجية العمل في الجزائر تظل في انخفاض مستمر منذ عقود وهو ما من شأنه التأثير سلبا على تنافسية اقتصادها؛¹ كما أن مستوى الأداء يختلف بين برنامج وآخر والذي يرتبط بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول؛ وبالتالي يمكن القول إن فترات تنفيذ برامج الإصلاحات (2001-2019) تميزت أهم المؤشرات بـ:

- **النمو الاقتصادي:** أهم ما ميز هذا المؤشر أو الهدف أن تطوره وتحسنه كان ظريفي وغير مستديم وذلك راجع لإرتباطه بسعر البترول في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي.
- **معدل التضخم:** عرف معدل التضخم تذبذبا وذلك راجع إلى أن أسباب هذا المشكل في الجزائر يرجع إلى التوسع في الإنفاق العام والتضخم الناتج عن أسعار الواردات أو ما يسمى بالتضخم المستورد وكذا التضخم الناتج عن الدعم الحكومي لبعض المواد الأساسية أو ما يسمى بالتضخم المكبوت.
- **معدل البطالة:** بالرغم من تحسن هذا المؤشر إلا أن المناصب المستحدثة هي مناصب مؤقتة ووظيفية وذلك راجع لإرتباط توفير هذه مناصب بتطور إنفاق الدولة من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في إطار هذه البرامج، كما أن هذه المناصب جاءت في إطار العقود وبرامج الإدماج المؤقتة وهذا ما يستوجب الإهتمام بالقطاعات الرائدة التي لديها أثر إيجابي على معدلات التشغيل.
- **رصيد الميزانية العامة:** التأثير الإيجابي لرصيد الميزانية العامة هو ناتج عن الإرتفاعات لأسعار البترول الذي بدأ منذ سنة 2000 ، وقد بدأ هذا الرصيد يتراجع بسبب إنخفاض أسعار البترول وإزدياد فاتورة الواردات لتلبية إرتفاع في مستوى الطلب المحلي.

¹ محمد مسعي (2012): "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد 10، ص154، 156.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

رغم هذه المؤشرات إلا أنه لا يزال للجزائر فرصة هامش تحرك للحاق بمعيار الإقلاع بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو؛ فاللحاق بمجموعة الدول الصاعدة في غضون 2030 بشرط تحقيق شروط الإقلاع في أفق 2019¹؛ إن هذه المفاتيح يتم تطويعها وفق تسلسل زمني فني:

✓ **المدى القصير:** يجب ضبط آليات النمو الاقتصادي من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آليات ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي؛

✓ **المدى المتوسط:** الاستثمار في العنصر البشري أي الاستثمار في مخزون قدره 11 مليون متمدرس كطاقات كامنة باعتبار قطاع التعليم مفتاح للنمو وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيطين الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ **المدى البعيد:** الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة والاقتصاد المبني على المعرفة؛ والبيئة المؤسسية.

ثانيا. الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري:

يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري يعاني بشكل كبير من ظاهرتين أساسيتين ذات الارتباط الوثيق وهي ظاهرة البحث عن الربح وظاهرة الفساد، و تندرج الأولى في إطار ما يعرف بالإقتصاد الريعي و ينتج الفساد من محاولة الاستفادة والاستحواذ على هذا الربح، ما جعل السوق الجزائري أكثر جذبا لطبقة من المقاولين الذين تحكمهم عملية البحث عن الربح و بدون رقابة، كما أن الصفقات تتم في حالات كثيرة بدون أي رقابة، انتشار مظاهر التبذير في حالات كثيرة، مما خلق أشكال متعددة من الفساد الأمر الذي يؤثر على النمو الإقتصادي؛ على الرغم من الإحتياطات المالية الناجمة عن المداخيل الربعية والتي لا تملك الجزائر أي سياسة للإستغلالها في تحقيق هدف النمو الإقتصادي واللحاق بركب الدول المتقدمة؛ ولقد أكدت العديد من الأبحاث كيف أن الدولة التي تحصل على إيرادات معتبرة تؤدي في حالة الاقتصاديات القائمة على الربح إلى مزيد من التدخل البيروقراطي في الإقتصاد، مما يجعل الأساليب التي تعتمد عليها الدولة للقيام بالإنفاق الحكومي تؤدي في مثل هذه الظروف إلى نتائج عكسية تؤثر على السير الحسن للنظام الاقتصادي والاجتماعي؛ و ما يظهر من رخاء أو مؤشرات هي مجرد واجهة و لا تعبر حقيقة عن الأداء الحقيقي للإقتصاد، أو مستوى تطور المجتمع؛ كما أن أجور السوق لا تعكس الكلفة الاجتماعية للإنتاج، وهذا يدفع إلى تشجيع الاستيراد؛ ويمكن إيضاح ذلك من خلال حصة المحروقات في الصادرات وحصة انتاج المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام، كمايلي:

¹ بشير مصطفى (2015): " نهاية الربح، الأزمة والحل " ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ص184.

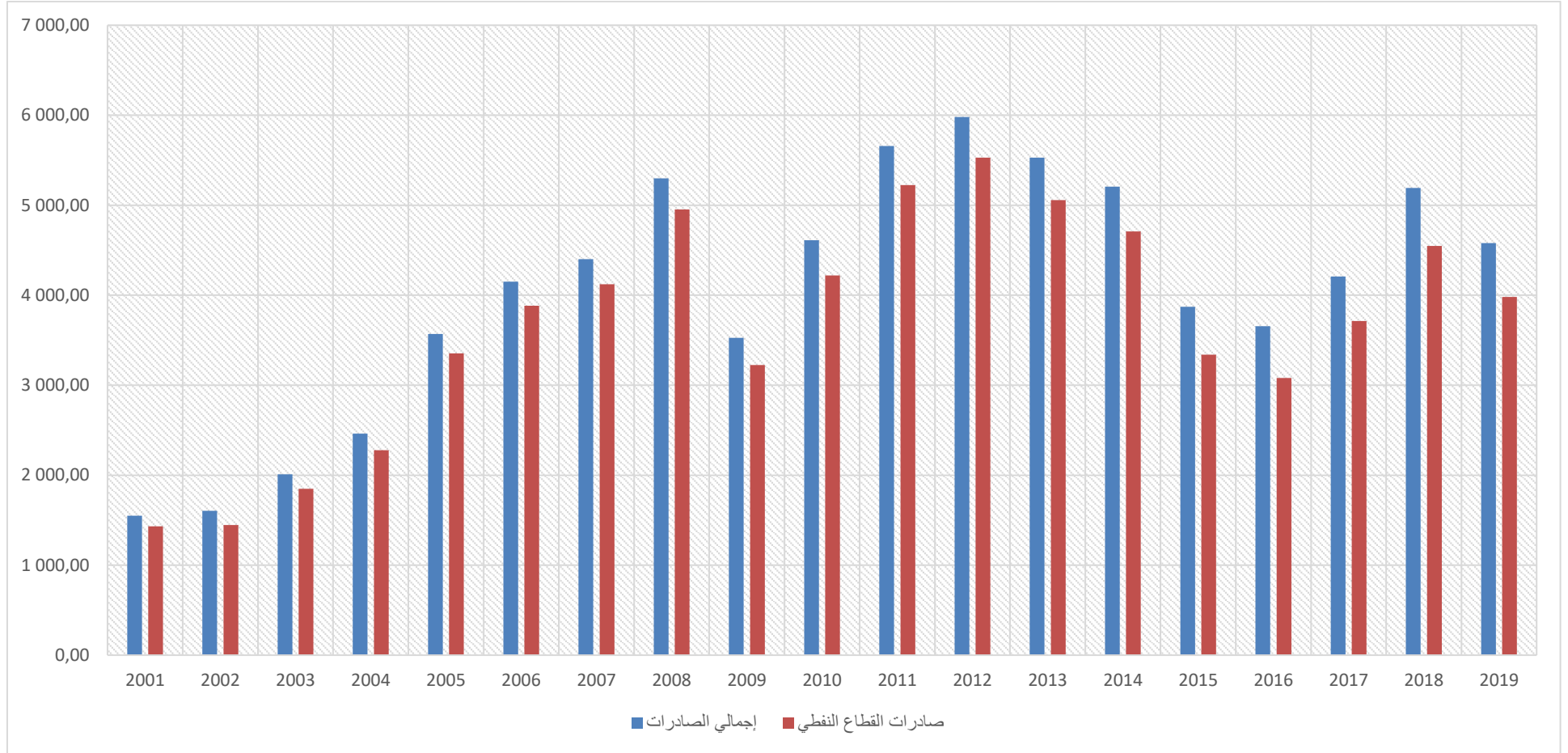
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الجدول رقم (22): حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (مليار دج) وتطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB (%) للفترة (2019-2009)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات /النشاط
4 610,1	3 525,9	5 298,0	4 402,2	4 149,7	3 569,6	2 462,9	2 009,0	1 605,8	1 550,9	إجمالي الصادرات
4 220,1	3 225,6	4 954,0	4 121,8	3 882,0	3 355,0	2 277,7	1 848,0	1 445,0	1 433,0	صادرات المحروقات
11 991,60	9 968,00	11 043,70	9 352,90	8 501,60	7 562,00	6 149,10	5 252,30	4 522,80	4 227,10	الناتج المحلي الإجمالي
7 811,2	6 858,9	6 046,1	5 263,6	4 619,4	4 209,1	3 829,3	3 383,4	3 045,7	2 783,2	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
/	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	القطاعات /النشاط
/	4579,3	5191,1	4209,5	3 655,7	3 872,6	5 206,3	5 529	5 979,8	5 658,6	إجمالي الصادرات
/	3981,7	4548,1	3714,1	3 080,0	3 339,4	4 709,6	5 058	5 527,7	5 223,8	صادرات المحروقات
/	20288,4	20259	18575,8	17 514,60	16 712,70	17 228,60	16 648	16 209,60	14 589,00	الناتج المحلي الإجمالي
	16378,3	15711,3	14876,1	14 489,0	13 578,4	12 584,7	11 679,9	10 673,2	9 346,5	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات /النشاط (نسبة النمو)
0.0	-10.1	-2.4	-1.0	-2.1	5.9	3.2	7.5	5.5	-2.6	إجمالي الصادرات
-2.2	-9.8	-3.9	-1.1	-3.4	5.6	3.0	9.0	3.1	-2.3	صادرات المحروقات
6.3	9.6	6.7	7.0	5.4	6.0	5.0	6.6	6.5	6.2	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
/	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	القطاعات /النشاط (نسبة النمو)
	-5.7	-4.3	-6.1	6.9	0.5	0.2	-5.7	-3.8	-2.7	إجمالي الصادرات
	-5.7	-8.4	-3.5	6.3	0.2	-1.0	-6.0	-4.0	-3.9	صادرات المحروقات
	2.4	3.3	2.1	2.2	5.0	5.7	7.3	7.2	6.1	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

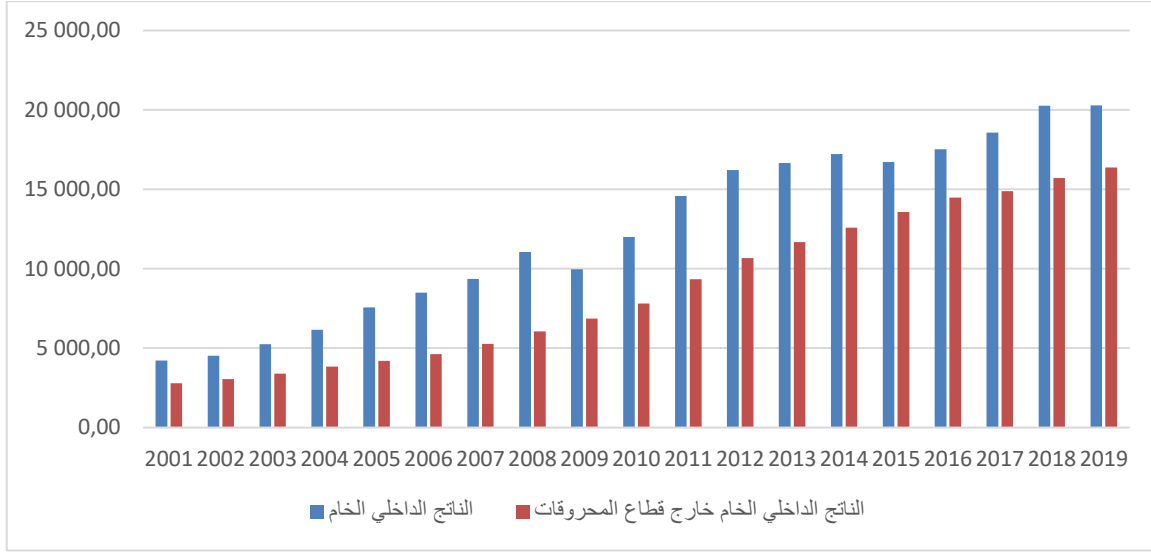
Source : www.ons. Dz

الشكل رقم (08): نسبة صادرات القطاع النفطي من إجمالي الصادرات ونسبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2019) (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (22) باستخدام الإكسل.

الشكل رقم (09): يمثل نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (22) باستخدام الإكسل.

تتجلى أهمية النفط كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق إيرادات الصادرات التي تمثل أكثر من 98% من إيرادات الدولة؛ كما يمكن القول أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الاقتصادي إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% وساهم في نمو الاقتصاد بأكثر من 25%¹؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد، الذي يشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي خلال فترة طويلة من الزمن؛ ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها الإقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى عدم الوصول لمرحلة النمو المستدام.²

ثالثا. مشكل الدعم :

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعومة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة

¹ قدي عبد المجيد (2008): "الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7-8 أبريل 2008، سطيف، الجزائر، ص02.

² نوى نبيلة (2016): "معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية"، ورقة بحثية قدمت في إطار المنتدى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، 29-30 نوفمبر، جامعة البويرة، الجزائر.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وابداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.¹

رابعاً. مشكل التمويل :

أي قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.²

الفرع الثاني. مدى وفاء الجزائر لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي:

1. أهم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر:

تشتمل هذه البرامج سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي؛ وسياسات التكيف الهيكلي؛ بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسساتية.

أولاً. إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (التثبيت الاقتصادي):

وذلك بإستخدام السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف³ ويمكن تبيان ذلك كمايلي:

أ. إصلاح السياسة المالية: من خلال عدد من الآليات تؤثر على كل من الاقتصاد الكلي والجزئي:

▪ على صعيد الإقتصاد الكلي: وذلك من خلال:

— سياسات الانضباط المالي الهادفة إلى احتواء العجزات في الموازنة العامة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والفائدة وضغوطات على موازين المدفوعات بما يؤثر سلباً على مسارات النمو؛ كذلك فإن تصاعد مستويات الدين العام يؤثر بشكل سلبي على مقدرة الاقتصادات على النمو من خلال تأثيره السلبي على مستويات عدم تيقن الأفراد بشأن مسارات الضرائب المستقبلية ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وإضعاف قدرة الدولة على امتصاص الصدمات الخارجية؛⁴ مع الإشارة إلى أن

¹ صندوق النقد الدولي (2016): "الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"، النشرة الالكترونية، 19 ماي، ص03.

² أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء (2016): "معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار المنتدى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر، ص03.

³ نجلاء الأهواني (1993): "سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر"، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ص102.

⁴ Krugman, P., (1988): "Financing vs. Forgiving a Debt Overhang", NBER Working Paper No.2486, (Cambridge Massachusetts : National Bureau of Economic Research).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

تنفيذ هذه السياسة تكون بشكل تدريجي لتجنب تأثيراتها السلبية على النمو الاقتصادي؛¹ ففي حالات الكساد يكون لسياسات الانضباط المالي تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل نتيجة لوجود فجوات الناتج وما قد ينتج عن تلك السياسات من الاتجاه إلى تسريح العمالة في الوقت الذي قد تنخفض فيه قدرة السياسات النقدية على حفز النمو حال تراجع معدلات الفائدة لمستويات تقترب من الصفر بما يعمق من أثر تلك السياسات على النمو الاقتصادي.²

– الإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة والتي لها قدرة كبيرة على دفع النمو بشكل مستدام (تحقيق زيادة في النمو بنحو نقطة مئوية واحدة على الأقل لمدة خمس سنوات متعاقبة من تنفيذ سياسات الإصلاح).

– الإصلاحات المرتبطة بالإنفاق العام من خلال توجيه مستويات الإنفاق العام؛ وخفض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في رفع النمو الإقتصادي؛ ولكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه، فإن هذا يستلزم تحقيق معادلة بين "المنفعة أو إشباع الحاجيات" و"الاقتصاد في النفقة" وهو ما يعبر عن ضرورة ترشيد الإنفاق العام وإخضاعه إلى ضوابط محددة .

– الإطار المؤسسي الذي يحكم المالية العامة وطريقة تنفيذ السياسة المالية واللذان يلعبان دورا مهما حيث لا بد وأن يتسم تنفيذ السياسات المالية بالمصداقية والشفافية لزيادة مستويات ثقة الأفراد في قرارات الحكومة وهو ما يساهم في تعزيز دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الاقتصادي بالتعاون مع السياسات الاقتصادية الأخرى.³

■ على صعيد الإقتصاد الجزئي: وذلك من خلال:

- عرض العمل من خلال تصميم مناسب لبرامج إعانات المتعطلين عن العمل؛
- مستويات التراكم الرأسمالي من خلال الإصلاحات التي تستهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة والتمويل الذاتي للمشروعات والبنية الأساسية مقابل الاقتراض؛
- تعزيز رأس المال البشري من خلال تحفيز عمليات الابداع والابتكار بتقديم بعض المزايا الضريبية والانفاق لتعزيز رأس المال البشري لا سيما فيما يتعلق بقطاعات التعليم والصحة؛

¹ Blanchard, O. and Cottarelli, C. (2010) : "Ten Commandments for Fiscal Adjustment in Advanced Economies," IMF direct, Global Economy Forum.

² De Long, J.B., and L. Summers (2012) : "Fiscal Policy in a Depressed Economy" Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1), pp. 233-297.

³ Nazir et al. (2013) : "Does Fiscal Policy Matter for Growth ? Empirical Evidence from Pakistan", International Journal of Monetary Economics and Finance, Feb.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

— زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج؛ حيث كل العوامل السابقة من شأنها أن تسهم في زيادة مستويات المعروض من العمل ورأس المال المادي والبشري وتؤثر إيجاباً على معدل النمو من خلال زيادة إنتاجية المشاريع.

ب. إصلاح السياسة النقدية:

منذ سنة 2001، شرعت الجزائر في تطبيق سياسة الإنعاش والدعم الاقتصادي ذو النهج الكينزي بغرض خلق حركية الاستثمار والنمو من جديد، عن طريق انتهاجها لسياسة نقدية توسعية؛ ويمكن تفسير تطبيقها إلى الرغبة الملحة من السلطات العمومية لتدارك التأخر في التنمية الناتج عن الأزمة الاقتصادية - المالية والسياسية - الأمنية التي عصفت بالبلاد خلال فترة بداية التسعينات، وتمثلت هذه السياسة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)؛ من خلال تطوير آليات تلك السياسة، وذلك بمجموعة من الإصلاحات والبرامج المتبعة؛ والتي ساعدت هي الأخرى في عودة الاستقرار الاقتصادي والإنعاش المتزايد لميزان المدفوعات، كل تلك العوامل أدت إلى الزيادة في نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي أدت إلى تحقيق النمو وتحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي؛ كما يمكن تفسير تحسن معدلات النمو الاقتصادي بتحكم بنك الجزائر في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد والقرض؛ وبذلك يمكن الاستنتاج بأن السياسة النقدية المنتهجة والأدوات المستخدمة ساهمت في التحكم، كما لعبت القروض المقدمة للاقتصاد دور هام في تحسين معدلات النمو الاقتصادي؛ وهو ما يثبت الفعالية في أداء السياسة النقدية؛ وبالتالي منذ صدور قانون النقد والقرض، أخذت السياسة النقدية دور حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث مختلف مشاكل التضخم والنمو الاقتصادي مرتبطة بالحلول النقدية.

ج. إصلاح سعر الصرف:

العلاقة بين سياسة سعر الصرف والنمو طويل الأجل قد لا تكون واضحة مثل غيرها من السياسات الأخرى؛ فليس هناك دلائل تطبيقية مؤكدة تفيد بوجود مثل هذه العلاقة؛ أما الدلائل النظرية تفيد بأن الإصلاحات التي تقلل من مستويات عدم اليقين فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف من شأنها توفير بيئة مواتية لتحقيق النمو؛ وفي هذا الإطار تسهم أسعار الصرف المثبتة في توفير بيئة محفزة للنمو، إلا أنها في المقابل تعجز عن امتصاص الصدمات الخارجية وبالتالي تخلق سياسات حمائية وتؤدي إلى تشوهات سعرية وتسبب في التوزيع غير الكفء للموارد الاقتصادية؛¹ وفي الجزائر يمكن القول أنها اتبعت نظام صرف ثابت بعد الاستقلال حيث كانت العملة مرتبطة

¹ Levy-Yeyati, E. and Sturzenegger, F. (2002): "To Float or to Fix : Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Growth", American Economic Review, 12(2), p.1-49.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

بعملة الفرنك الفرنسي ثم عرفت بعد ذلك نوعا من الاستقلالية عند ارتباطها بسلة من العملات؛ كما قامت الجزائر بإتباع سياسة تخفيض العملة التي قلّص من تدهورها سنة 1994 كما أن توسع سوق الصرف الموازية و نمو حجم المبادلات فيها أدى بالحكومة إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من المعاملات في السوق السوداء للصرف كزيادة حدّة العقوبات على المتعاملين في هذه السوق، إلغاء حرية حيازة التعامل في النقد الأجنبي، كما أنها لجأت في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى تطبيق التحويل الجزئي للدينار؛ ففي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974 ليعوض بنظام يسمى بنظام جلسات التثبيت¹؛ إن استقرار أسعار الصرف والثبات النسبي خلال الفترة الممتدة بين (1995-2014) بما يلاءم المرحلة التي عرفها الإقتصاد والمتميزة أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا، وبتنمية كثيفة تتطلب إستثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة مما أدى تسيير سعر الصرف بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست إقتصادية للعملة الصعبة، أي إنفصال سعر صرف الدينار عن واقع أداء وكفاءة الإقتصاد الوطني؛ والذي ساهم بطريق أو بأخرى في تحسن معدل النمو الاقتصادي، إذ تعتبر إحدى أهم متغيرات السياسة النقدية، وهذا الاستقرار يعكس التحكم الأفضل في متغيرات سعر صرف مقابل الدولار باعتباره العملة الأساسية لتبادلات الجزائر؛ فمن خلال كل ما سبق يمكن القول بأن متغيرات السياسة النقدية ساهمت بتحسين معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2019) وهو ما يثبت الفعالية في أداء السياسة النقدية.

ثانيا. الإصلاحات الهيكلية:

تستند برامج التكييف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلي من خلال إجراءات ترمي إلى إطلاق عملية نمو إقتصادي على المدى الطويل؛ تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد، وإخضاعه لقوى السوق من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها وتحرير الأسعار وتقليص دور القطاع العام إلى أدنى حد ممكن لمصلحة القطاع الخاص؛ والجزائر كغيرها من الدول إتبعت برامج الإصلاحات الهيكلية والذي كان ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل انعاش الإقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، من أجل تشغيل دائم

¹ بربري محمد أمين (2011): "مجلة مبررات ودوافع التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية حالة سعر صرف دينار جزائري"، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 09، ص55.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

بالإضافة إلى مواصلة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه

الإصلاحات و هذا عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية؛ وذلك عن طريق:¹

- تحرير الأسعار؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- الخصخصة؛

ثالثا. الإصلاحات المؤسساتية:

تعتبر الإصلاحات المؤسساتية مكون أساسي من مكونات أي عملية إصلاح شاملة، فقد أصبح الإصلاح الأساسي لأي عملية نمو والذي ينطوي على بناء وإعادة بناء المؤسسات العامة على أسس سليمة وعصرية؛ وقد تركز إهتمام الاقتصاديين خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسساتية في كل دولة على النشاط الاقتصادي وبات واضحا أن ذلك الدور يؤثر على كل من الأداء التنموي والأداء الاقتصادي نظرا لما للمؤسسات الفعالة من دور هام في خفض تكلفة المعاملات وإرساء قواعد المنافسة وحماية المستهلك وتوفير بيئة ومناخ عمل أفضل يمكنه حفز النمو؛ فالدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار؛² لذا ظهر ما يعرف بالجيل الثاني من تحديات التنمية الذي يمثل سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على تحسين البيئة المؤسساتية وتفعيل دورها في حفز آليات السوق بما في ذلك سياسات حماية الملكية الفكرية والمنافسة ومنع الاحتكار وتحسين المقومات الإدارية للحكومة العامة وترتبط الإصلاحات المؤسساتية بكافة المجالات التي من شأنها خفض تكلفة المعاملات وزيادة مستويات الشفافية والنزاهة والحوكمة في أي مجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول قامت بالإنفتاح التجاري تدريجيا؛ ما أثار مخاوف من احتمال زيادة الإستيراد بشكل مفرط وبالتالي إتخذت تدابير لكبح هذا النمو؛ وكون الجزائر ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية، وتفرض رسوما جمركية مرتفعة نسبيا، وليس لها علاقات تجارية كبيرة مع البلدان الأخرى؛ وبالتالي يمكن أن يكون لتحرير التجارة دور مهم في مساعدة الإقتصاد كي يصبح أقدر على المنافسة

¹ ميهوب مسعود (2017): "دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، ص22.

² Rodric D. et al (2004) : " **Institutions Rule : The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development** ", Journal of Economic Growth, June, Volume 9, Issue 2, pp 131-165.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

وأكثر تنوعاً¹ وهذا ما يثير إشكالية كيفية نقل قواعد منظمة التجارة العالمية إلى الإطار القانوني للجزائر² فالتحليل الاقتصادي يشدد على دور المؤسسات وعلى التغيير المؤسساتي في نوعية الأدوات الاقتصادية للدولة؛ حيث كل سياسة اقتصادية تركز على أسس مؤسساتية والتي بدورها تفتح الأسواق لا يكون ناجحاً؛ وأكثر خصوصية؛ فالسياسة الصناعية لا يمكن أن تحقق نتائج إلا إذا كانت تولي اهتماماً بالبيئة المؤسساتية³ غير أن عملية الإصلاح المؤسساتي في الجزائر، عرفت صعوبات وعراقيل حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة، وخاصة مقارنة بالنظر إلى مستوى التحديات ولاسيما على المستوى الدولي والعالمي.

إذن يمكن القول أن المقاييس المؤسساتية تشكل إشكالية في حالة الإصلاحات المطبقة في الجزائر حتى الحاضر؛ وبالرغم من نجاحها في إصلاحات الجيل الأول لم تتوصل إلى إنجاز إصلاحات الجيل الثاني، هذه الفرضية تعبر عن الصعوبات التي تمت مصادفتها في عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي من عدة جوانب تسجل ضمن إصلاحات الجيل الثاني⁴ فإن تقييم الأداء المؤسساتي لم يرق إلى المستوى المطلوب؛ وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تحتاج لدعم نشاط أسواقها، إلى مؤسسات رسمية وغير رسمية كفؤة؛ وبالتالي المطلوب منها بناء المؤسسات من أجل الأسواق ولتحقيق ذلك يجب عليها إدراك كل من أهمية المؤسسات؛ والكيفية التي يمكن بها للحكومات بناء مؤسسات؛ ولوضع هذه الرؤى المتبصرة موضع التنفيذ يجب عليها:

أ. تحديد المشاكل المؤسسية:

أي أن الخطوة الأولى هي إدراك عدم سلامة المؤسسات هو السبب المسؤول عن المشاكل في أي بلد وبالتالي يجب معرفة المؤسسات غير موجودة أو التي لا تقوم بعملها على الوجه السليم⁵ فالمؤسسات تقوم بثلاث وظائف هامة في دعمها لعمليات الأسواق وهي:

- ✓ إلغاء عدم التناسق في المعلومات أي ضمان حصول كافة المتعاملين في السوق على معلومات يمكن الوثوق بها؛
- ✓ تحديد وتنفيذ حقوق الملكية والعقود؛
- ✓ تنظيم المنافسة.

¹ صندوق النقد الدولي (2001): "نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية: فحص سلامة الاقتصاد، الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيداً من فرص العمل"، 26 جانفي <http://www.inf.org/external/arabic/pups/ft/survey/so/2001/INTO12611Aa.pdf>

² التقرير القطري لدول مجموعة "القيميز" (2006): "طريق الجزائر للنمو الاقتصادي"، منتدى البحوث الاقتصادية، جانفي، ص 94.

³ Mehdi Abbas (2009) : " L'accession de l'Algérie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée ", Note de travail du LEPII, N°3, p6.

⁴ Mehdi Abbas (2009) : " L'accession de l'Algérie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée ", op, cite, p6.

⁵ المؤسسات هي قواعد تحكم السلوك (الأعراف غير رسمية إلى جانب القوانين) والآليات التي تقوم بتنفيذ هذه القواعد (وغالباً ما تكون التنظيمات أو السمعة) والمنظمات مثل البنوك والتي تؤثر في حوافز الأفراد وتدعيم عمليات السوق بمختلف أشكالها.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

وبالتالي وعن طريق التركيز على هذه الوظائف يمكن للحكومة الجزائرية أن تتبين ما إذا كانت المشاكل التي تواجهها ترجع إلى إخفاق مؤسسي وإذا كان الأمر كذلك فما هو نوعه وبعد معرفة نوعية المؤسسات المطلوبة تكون الخطوة التالية وهي وضع التصميم السليم وبناء توافق الرأي حول الإصلاح ومن المؤكد أن التغيير المؤسسي يكون عن طريق تغيير أثر القوانين القائمة وتوفير المؤسسات السليمة.

ب. توفير المؤسسات السليمة:

لتوفير المؤسسات السليمة وضمان أداء مهامها على أكمل وجه ولتحقيق فعاليتها لا بد من توفر شروط ضرورية وهي:¹

الشرط الأول: لا بد أن تكون المؤسسات مكتملة ومتوافقة مع الظروف القائمة في البلد فعند وضع تصميم المؤسسات، يحتاج واضعوا السياسات أن يأخذوا في الحسبان بعض العوامل مثل دخل الفرد ووجود المؤسسات العلمية الداعمة، ومدى توافر التكنولوجيا اللازمة، ومستويات التعليم والمهارات والمستويات القائمة للفساد الحقيقي أو المفترض وحجم السوق.

الشرط الثاني: يجب على الدولة أن تعمل مع أفراد القطاع الخاص لترويج الابتكارات المؤسسية عن طريق الدعم المباشر لتجارب الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية وتطويرها وتشجيع الأشخاص الذين يقومون بها، فلا يمكن أن تتحسن المؤسسات إلا عن طريق الابتكارات ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تنمو وتحسن إلا بتشجيع من الدولة عن طريق مختلف التسهيلات كمساعدة الأشخاص على إقامة منشآت لأعمالهم في القطاع الرسمي، ومساعدتهم على الحصول على السندات القانونية للعقارات دون عقبات وعوائق بيروقراطية، أي أن القوانين المنظمة لا تكفي لوحدها فالحكومة تلعب دورا حاسما إذ أنها يمكن أن تعطل أو تقتل أي ابتكار عن طريق إهماله.

الشرط الثالث: يتمثل هذا الشرط في كون توفير المؤسسات السليمة ليس سوى نصف المعركة إذ أن صناع السياسات يحتاجون أيضا إلى خلق الطلب عليها؛ وتظهر التجارب أن إنفتاح البلد يرتبط ارتباطا وثيقا بدرجة جودة مؤسساته فالتأثير متبادل بين التجارة والمؤسسات؛ ولوسائل الإعلام دور هام في تحفيز تنمية وتطوير الأسواق عن طريق تحسين تدفق المعلومات الاقتصادية بالإضافة إلى تحسين جودة المؤسسات عن طريق الرقابة على أداء المسؤولين والمنظمات الهامة.

الشرط الرابع: وهو أن المنافسة بين المحليات والمناطق والبلدان تعزز نوعية المؤسسات ومرونتها، وذلك مرة أخرى عن طريق التأثير في الطلب على مؤسسات معينة؛ إلى جانب عرض مؤسسات جديدة وتبدوا فعالية الهياكل المؤسسية نتيجة لهذه المنافسة، فالقطاعات أو

¹ رومين إسلام (Roumeen Islam 2002): "مؤسسات لدعم الأسواق"، مجلة التمويل والتنمية (شكل التكامل العالمي)، صندوق النقد الدولي، مارس، ص 48-51.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

المجالات التي تتمتع بأفضل المؤسسات هي التي يمكنها أن تجتذب الجانب الأكبر من الإستثمارات الخاصة والتمويل والتكنولوجيا المتطورة، كما أن مع غياب المنافسة تغيب المؤسسات الفعالة، وأن المنافسة تخلق الطلب على المؤسسات الأفضل.

يمكن القول إذن أنه لا يمكن الإلتزام بالمعايير الدولية نظرا لما يتطلبه تنفيذها من تكلفة ومهارات تكنولوجية ولكي تستفيد الجزائر من المعايير الدولية فإن الأمر يتطلب فهما لإمكانياتها وأثر تلك المعايير عليها أي أننا نحتاج عند تصميم المؤسسات إلى التفكير فيمن سيكون إستخدام تلك المؤسسات وهل تتوافق وأساليب تعليمهم وخصائصهم الأخرى، وما الحوافز التي تخلقها؛ كما يجب الإحتياط من فكرة أفضل تجارب أو أفضل الممارسات فما يمكن أن ينجح في دولة قد لا ينجح في دولة أخرى وفي ظروف ومع أشخاص آخرين؛ وقد ركز مؤخرا علم الإقتصاد المؤسسي الجديد على قضايا التنمية والإصلاح، وتبرز في هذا الإطار مقاربتين الأولى متعلقة بالبيئة المؤسسية أين تبحث العملية التنموية على المستوى الكلي والثانية التي تعتبر أكثر حداثة تركز على المؤسسة موضوعا وهدفا للتنمية وهو ما يؤيده عديد الإقتصاديين من أمثال "Oliver E. Williamson" الذي يكرس فكرة الإنطلاق من الخاص للعام نحو التنظيم الإقتصادي¹؛ وبهذا أصبحت الخوصصة الوصفة المقترحة على كل الإقتصاديات الطامحة لتفعيل أداؤها، ولم تخرج الجزائر عن هذا النسق بالإنتقال إلى إقتصاد السوق من خلال جملة من التغييرات الهيكلية التنظيمية والمؤسسية والتي نحصل أهمها فيما يلي :

■ **على مستوى الإطار القانوني:** نحصى صدور جملة من القوانين واللوائح والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي حاولت تعزيز القطاع الخاص وقد كانت الإنطلاقة الحقيقية خلال الفترة 1998/1995 بدءا بإصدار الأمر رقم 95-22 المؤرخ بـ 26 أوت 1995 (وهذا بعد قانون النقد والقرض 1990 وكذا قوانين وتشريعات 1993 التي حاولت تهيئة المناخ الإستثماري) والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، أين حددت المادة 2 منه القطاعات التي تمسها الخوصصة (المتعلقة أساسا بالطابع التنافسي: كالسياحة، الفنادق، التجارة والتوزيع، الصناعات التحويلية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...); وقد أثري الأمر بمراسيم تطبيقية وتم إنفاق حوالي 300 مليار سنتيم في هذه الفترة على عملية الخوصصة²، لتتوقف العملية خلال 2001-2002 وتتواصل في السنوات الموالية بدناميكية أكبر في الجانب التشريعي ومزيد من اللوائح والقوانين خاصة ما يتعلق بترقية الإستثمار الخاص وتشجيعه بمنح الإمتيازات والحوافز؛ على غرار الأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق

¹ أوليفر ويليامسن Oliver E. Williamson (2009): "المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الإقتصاديين"، مقال منشور في كتاب معنون بـ "المؤسسات والإقتصاد"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الكويت، ص 01.

² منصور الزين (2006): "آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، ص 122.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، والأمر رقم 01/ 03 المتعلق بتطوير الاستثمار إلا أنه لم يحقق المرجو منه بتجاهل العناصر المكتملة لجذب الاستثمار حسب التقارير الدولية؛ والذي تم تعديله بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006؛ وكذا تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار للإمتثال للمعايير والممارسات العالمية، عن طريق إدخال بعض الترتيبات منها:

- إعادة إدخال بالنسبة للمشاريع التابعة للنظام العام إمتيازات الإستغلال، الإعفاء من ضريبة الفائدة للشركات، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني؛
- إدخال معايير تمييز المشاريع التابعة للنظام الإستثنائي من أجل إرساء شفافية فعلية؛
- إحلال الإلغاءات محل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتخفيف الرسوم الجمركية بغية التخفيف من الإجراءات والأخذ بعين الإعتبار الإلغاء الجاري للرسوم الجمركية لإستيراد التجهيزات؛
- خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI لقرار منح الإمتيازات إلى 72 ساعة عوض 30 يوما؛ بالإضافة إلى إعادة تنظيم مهامها؛
- اتخاذ تدابير وإجراءات تشريعية وتنظيمية بغرض حل مشكل العقار كونه العقبة الرئيسية في طريق الإستثمار؛
- تكريس القانون التجاري للمؤسسة بالموافقة على أشكال السوق الحر؛
- مراجعة النظام الجبائي بإدراج أشكال جديدة من الرسوم مع تبني نظام خاص ذي امتيازات يمكن تطبيقه على الإستثمارات؛
- تكييف التشريعات الاجتماعية لحماية حق الإضراب وممارسة النشاط النقابي وتكريس تحرير سوق العمل، وضمان الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار النتائج السلبية المحتملة للخصوصية عن طريق إنشاء صندوق وطني للبطالة ووكالة للتنمية الاجتماعية؛
- تحسين فرص الحصول على المعلومات وتداولها حيث قام المركز الوطني للسجل التجاري بتنفيذ مشروعين تكمليين يتعلقان بإنشاء شبكة (télématique) ونظام إدارة الكترونية للوثائق المحفوظة في الأرشيف (نظام GED) منذ عام 2007، وإدخال نظام محاسبي ومالي جديد يعتمد على المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS؛
- منح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق بمنع أشكال التفرد لتفادي الإحتكار؛
- إنشاء سلطات إدارية مستقلة تتكفل بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي (مؤسسات جديدة من المؤسسات المكونة لجهاز الدولة في الجزائر) مثل سلطة ضبط البريد والمواصلات، لجنة ضبط الكهرباء والغاز، سلطة ضبط النقل، لجنة الإشراف على التأمينات، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، سلطة ضبط المياه... إلخ

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

■ **على مستوى الإطار المؤسسي:** لقد جاءت القوانين السابقة بإنشاء كم معتبر من المؤسسات التي لعبت دورا مهما في سياسة التشغيل؛ كما تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا (2014/2010)، ولكن الواقع المعاش بالجزائر يعكس تناميا للسخط الاجتماعي في ظل قطاع خاص عاجز عن المساهمة في إحتوائه لمشكل البطالة، ما يبرز بجلاء تعثرا واضحا في ترقية القطاع الخاص بنفس وتيرة الجهود المبذولة له وعند هذا المستوى نحصي قبوع الجزائر بين الدولة الحمايية للتجاوب مع الضغط الداخلي من جهة والخصوصية للتجاوب مع الضغط الخارجي من جهة أخرى، ويمكننا تعليل إخفاق قطاع الأعمال الخاص من خلال عديد الأسباب التي نذكر منها على الخصوص:

- مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص (ارتفع نصيب القطاع الخاص من القروض الممنوحة خلال 2005/1998 من 6 إلى 12% لتبقى النسبة بعيدا عن مستوى الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تبلغ حتى 40% وكذلك بالنسبة لدول الجوار كتونس بنسبة 61% والمغرب بنسبة 56%)¹، حيث أن الفعالية الاقتصادية المطلوبة من القطاع الخاص للنهوض بالتنمية لا تتأتى دون توفير رأس المال المناسب ومن ثم ينبغي إعادة النظر في حجم التمويل المخصص له ومن ثم تنظيمه.

- المعوقات الإدارية والتنظيمية (أهمها البيروقراطية والروتين الإداري، الفساد الإداري، ندرة المعلومة، تضارب القوانين وغموضها وعدم إستقرارها بما لا يتناسب والتطورات الحاصلة في النسيج الإقتصادي) وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الفراغ المؤسسي المنظم لعملية الخوصصة بسبب العشوائية رغم النسيج المؤسسي والتشريعي المعتبر المشار إليه سلفا ونرجع هذا من جهتنا إلى غياب الإرادة الحقيقية لإحداث التغيير؛ وتعزز عديد الرؤى الاقتصادية فكرتنا السابقة حيث يرى "Ronald Coase" (1992) أنه "من المستحيل وجود إقتصاد سوق ذي قيمة دون المؤسسات المناسبة"²؛ وفي السياق ذاته يعتبر D. C. North (1994) أن: "الحكومات هي التي تشكل إلى حد مهم الأداء الإقتصادي لأنها تحدد وتنفذ وتعزز القوانين والقواعد الإقتصادية... لكننا لا نكاد نعرف شيئا عن هذه الحكومات"³

وهما رؤيتان تتوافقان إلى حد بعيد مع ما يحدث بالجزائر حيث تقل مستويات الشفافية والإفصاح ما يضاعف مستويات الفساد لخلق عائق هو الأكبر بالنسبة للقطاع الخاص؛ كما تتطلب عملية الإصلاحات الاقتصادية مجموعة من المقاييس الضرورية نذكر منها:

¹ صديقي مليكة (2007): "برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الإقتصاديات الإنتقالية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص198.

² أوليفر وليامسن Oliver E. Williamson (2009): "المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الإقتصاديين"، مرجع سبق ذكره، ص04.

³ D. C. North (1994): "Economic Performance through Time", American Economic Review 84 june; p366.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

- ضرورة توفير مناخ مناسب للإستثمار؛

- تنمية القطاع الخاص؛¹

تجدر الإشارة في الأخير إلى أهمية تسلسل الاصلاحات الاقتصادية والتفاعل بينها، من خلال عدد من المراحل التي تتمثل في إزالة التشوهات الاقتصادية والوصول إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي، ثم بناء إطار قوي لسياسات الاقتصاد الكلي، ثم مرحلة التحرير الاقتصادي، ثم مرحلة لاحقة من النمو عالي الوتيرة تستمر لفترة حتى يمكن الوصول إلى أعلى مستوى يمكن تحقيقه من الناتج، وبعدها يكون من المطلوب تبني سياسات لرفع مستوى الناتج الممكن تحقيقه وفي هذه المرحلة يكون من الصعب تحديد ماهية السياسات التي يمكن أن تنجح في تحقيق هذا الهدف؛² أي أهمية التسلسل الصحيح للإصلاحات الاقتصادية زمنيا وذلك بالتركيز على إصلاحات الاقتصاد الكلي، ثم التركيز في أعقاب ذلك على تبني ما يعرف باصلاحات الجيل الثاني؛ فالقيام بإصلاحات مؤسسية عميقة ضروري من أجل ضمان ظهور البيئة أين الفرص الناتجة عن التحرير والتغيرات الهيكلية الأخرى تستطيع أن تحفز النمو، ففي غياب المؤسسات الفعالة فان استقرار الاقتصاد الكلي لا يكفي حيث أن إشكالية الفساد وغياب الحوكمة المؤسسية لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول.

2. نتائج الإصلاحات الاقتصادية:

على الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والتي إمتدت لعدة سنوات يُلاحظ المتتبع لأداء الاقتصاد الوطني تذبذب معدلات النمو المحققة وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل؛ يطرح هذا الأمر عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بدور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي؛ وفي هذا الإطار، يشار إلى أن إصلاحات الاقتصاد الكلي، واستقرار البيئة الاقتصادية يعتبرتا عاملين رئيسيين لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي ولدفع النمو الاقتصادي وتأتي أهميتهما لاحقة لسياسات تعزيز كل من رأس المال البشري والبنية الأساسية الملائمة؛ كما أن مسارات النمو كانت متذبذبة وذلك لتأخر الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بعدد من الدول ففي حقبة الثمانينات كان تأثير الإصلاحات المنفذة على النمو محدودا بسبب التركيز على تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية في بيئة لا تتسم باستقرار الاقتصاد الكلي، كما أن تلك النتائج تنطبق أيضا على الإصلاحات المنفذة خلال حقبة التسعينيات والتي تمثلت أغلبها في إصلاحات الاقتصاد الكلي مع إهمال

¹ لخصر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة (2009): " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 07، ص144.

² José D. (2013). Op. Cit.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم النمو؛¹ كما كان لهذه البرامج كلفة اجتماعية كبيرة نتيجة ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات وتسريح عدد كبير من العاملين بمؤسسات القطاع العام، وهو ما استوجب تطبيق برامج باعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الإصلاحات؛ مع زيادة النسبة السكانية؛ كما نشير إلى أهمية المدخل المؤسساتي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الإنتقالية إلى اقتصاديات السوق؛ وعلى هذا الأساس فان العديد من العراقيل التي تحد من عملية الإنتقال تعود في أغلبيتها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسسية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد والفعال للإقتصاد.

الفرع الثالث. جهود الجزائر من أجل إرساء الإطار المؤسسي للحكومة حسب أهم المؤشرات المؤسسية:

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الرشيد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الرشيد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، وقد تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الرشيد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، حيث يعتبر هذا الميثاق الذي صدر سنة 2009 وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الرشيد للمؤسسة الجزائرية قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع؛ والقضاء على أهم المشاكل التي عانت ولا تزال تعاني منها.

1. مؤشرات الحكومة:

أولاً. جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الرشيد:

لقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون فضل عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجودة الحكم". كما نص على: "إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم؛ تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستورياً، حرية المعتقد، الابتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية

¹ Nabli, M. and Véganzonès- Varoudakis, M. (2004). "Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence", The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان¹؛ كذلك تجسيد كل من: *الشفافية؛ *تكريس الديمقراطية؛ *إقامة دولة القانون؛ *تطوير القطاع الخاص؛ *إصلاح قطاع العدالة؛ *تفعيل المجتمع المدني؛ *حرية الإعلام.

ثانيا. تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي قامت بها الجزائر والتي ما زالت إلى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية وبرامج

الأمم المتحدة الإنمائي للألفية، حول معايير الحكم الراشد تظهر مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

المؤشر	التعبير عن الرأي والمسائلة	الإستقرار السياسي وغياب العنف	فاعلية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
2003	1.08-	1.75-	0.61-	0.52-	0.59-	0.69-
2004	0.80-	1.36-	0.57-	0.54-	0.62-	0.68-
2005	0.72-	0.92-	0.47	0.38-	0.75-	0.48-
2006	0.92-	1.13-	0.47-	0.57-	0.71-	0.52-
2007	0.98-	1.15-	0.57-	0.62-	0.77-	0.56-
2008	0.98-	1.09-	0.63-	0.79-	0.74-	0.59-
2009	1.04-	1.20-	0.58-	1.07-	0.79-	0.58-
2010	1.02-	1.26-	0.48-	1.17-	0.78-	0.52-
2011	1.00-	1.36-	0.56-	1.19-	0.81-	0.54-
2012	0.91-	1.33-	0.53-	1.28-	0.77-	0.50-
2013	0.89-	1.20-	0.53-	1.17-	0.69-	0.47-
2014	0.82-	1.19-	0.48-	1.28-	0.77-	0.60-
2015	0.85-	1.09-	0.50-	1.17-	0.86-	0.65-
2016	0.86-	1.10-	0.53-	1.17-	0.86-	0.68-
2017	0.90-	0.92-	0.59-	1.20-	0.86-	0.60-
2018	0.98-	0.79-	0.44-	1.26-	0.78-	0.64-

Source : www.govindicators.org

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور لسنة 1996

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

تم الاعتماد على ثلاث شروط رئيسية للتحليل، كل شرط منها يتم قياسه عن طريق مؤشرين، وذلك على النحو التالي:

الشرط الأول (البعد السياسي): يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها، من منطلق أن تمثيلا سياسيا حقيقيا ناتجا عن انتخابات شفافة ونزيهة يدعم الاستقرار السياسي ويدفع العنف، وهي عوامل ضرورية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير ومن ثم المساءلة ويتم قياس البعد السياسي من خلال مؤشرين هما:

➤ **مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة:** وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس مختلف الإدراكات الحسية للمفاهيم (الانتخابات الحرة والتزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات)، بحيث تتراوح التقديرات ما بين (- 2.5 و + 2.5) والقيم العليا هي الأفضل ونعني بالمساءلة: ¹ "وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم، ويرى أولسون (Olson) أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي"²؛ إذن فالمساءلة أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون إستثناء، وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وقاعدة أساسية للحكم الرشيد وتأخذ ثلاثة أشكال هي المساءلة التشريعية، المساءلة التنفيذية، المساءلة القضائية؛ إلا أن الجزائر بحاجة ماسة إلى الكثير من الوقت حتى تقطع أشواط كبيرة، وكبداية لهذا المسار لا بد من ممارسة كل مؤسسات الدولة لمهامها تحت إشراف السلطة القضائية؛ فجهاز العدالة مازال لا يرقى إلى مصاف الدول المتطورة؛ ورغم أن الجزائر قد صنفت من حيث حرية التعبير والمحاسبة، بأنها في تحسن ملحوظ في الفترة الممتدة بين 1998، و 2004 إلا أن هذا التصنيف لا يعطينا الطمأنينة على وضع الجزائر العالمي، بقدر ما يبحث أجهزة الدولة على السعي نحو إعادة بلورة درجات الشفافية والمساءلة حتى تصل إلى مرتبة إدارة الحكم³.

¹ ابرادشة فريد (2014): "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 147-148.

² محمد زاهي بشير المغنيري (2006): "الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي" المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر (طرابلس-ليبيا)، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس، ص 2-3.

³ ابرادشة فريد (2014): "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

➤ **مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف:** يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ويعنى بقياس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح، تهديد إرهاب، صراع داخلي، انقلابات عسكرية، توترات، تغييرات غير دستورية، تشقق الطبقة السياسية...)، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الإجتماعية، أما عدم الاستقرار السياسي هو مجموعة الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ويتخذ عدة أشكال منها غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من حقوقها السياسية؛ والعنف هو الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات؛ تتراوح التقديرات ما بين (2.5 - 2.5 +) والقيم العليا هي الأفضل.

هذا المبدأ أداة فعالة في تأسيس مفهوم الحكم الراشد من خلال حياد السلطة القضائية وعدم خضوعها للحساسيات السياسية والبيروقراطية من أجل إقامة دولة القانون، كون القانون يلعب دورا حيويا في منع صدور قوانين تعسفية ضد المصالح العليا للدولة والمجتمع، ولكن من الناحية العملية تستمد قوتها من مقدرة السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية على تطبيق الأحكام التي تصدرها، ومن هنا يبرز الدور الفعال في تكريس النزاهة والمساءلة والشفافية والديمقراطية، وتعمل الجزائر على مباشرة برنامج إصلاحات واسعة في مجالات متعددة منها: مراجعة المنظومة التشريعية وعصرنة العدالة.

الشرط الثاني (البعد الاقتصادي): يمثل قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة، يمكن التعبير عن هذا البعد من خلال مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم، وهما يرتبطان بشكل أساسي بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ برامجها وسياساتها والتزامها بوعودها، وتوفير الخدمات للمواطنين بأكثر فعالية وجودة، ويتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرين هما:

➤ **مؤشر فاعلية الحكومة:** وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة أي يمثل جودة الخدمات العمومية واستغلال الإدارة؛ ففعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الحقوق الدنية، ودرجة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، فالأداء الحكومي هو تفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية والخارجية منها، من خلل أداءات

العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة، وينطوي على ثلاثة أبعاد:¹

- البعد الأول أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية؛

- البعد الثاني أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة؛

- البعد الثالث أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

كما تعرف الفاعلية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها مهما كانت الإمكانيات المستخدمة، أي بلوغ النتائج وتقاس بدلالة الفرق بين النتائج المحققة والأهداف المحددة؛ ومن أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين، تتراوح تقديرات المؤشر ما بين - 2.5 و + 2.5 والقيم العليا هي الأفضل.

➤ **مؤشر نوعية التنظيمات (جودة التشريع):** ويقصد به قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة، ومدى مواكبتها للتطورات العالمية في ميدان الإدارة العامة؛ تعتمد على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزز قدرته في مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات، وهكذا عملت الجزائر على تبني إصلاحات وتغييرات في السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق النمو ودعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز وضوح المسار التنموي؛ وتحسين إطار محيط الاستثمار؛ عصنة المنظومة المالية؛ تامين الثروات الوطنية والزيادة في نجاعة الدور الاقتصادي للدولة؛ كلها سياسات تتماشى والتحديات الوطنية والدولية.

الشرط الثالث (البعد القانوني): ويقاس مدى احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا، هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري سيادة القانون و محاربة الفساد، و هما مؤشران يرتبطان ببعضهما البعض، من منطلق أن تطبيق القانون المتعلق بمكافحة الفساد على جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم، من شأنه ردع المفسدين و تقليص حجم الفساد في هذا المجتمع؛ و بالإضافة الى ذلك فهو يعبر عن احترام المواطنين وكذا وضعية الهيئات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم، كما أنه يعبر عن استقلالية القضاء وأمن المستثمرين؛ و يتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما:

¹ بوجردة الياسين (2007): " واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد 02 جوان، ص 39 .

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

➤ **مؤشر سيادة القانون:** مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية الذي تحرص الدولة العصرية على اعتماده، حيث يعتمد على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها وهو مؤشر ذاتي يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، وقياس الإدراكات الحسية للمفاهيم (الحياد القانوني وتقييد المواطنين بالقانون واحترامهم له، تتراوح التقديرات ما بين (2.5 - 2.5 +) والقيم العليا هي الأفضل.

➤ **مؤشر ضبط الفساد:** وقياس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العاميين والسياسيين. وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، أو من 0 إلى 100 وتتم الدراسة المسحية بقياس فساد القطاع العام، وقياس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية، وهو مؤشر مركب ولا يتم إدراج أي بلد في المؤشر ما لم تتوفر عنه بيانات من 3 مسوحات على الأقل، وتتضمن الجداول التصنيفية التي تصدرها المنظمة ترتيبا لمستوى الفساد معتمدة على تعامل الحكومات مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما وتمنح نقاط المؤشر من 0 إلى 10 بحسب درجات الفساد.

القراءة الاقتصادية لهذه المؤشرات تؤكد أن الجزائر غير مستقرة سياسيا يهيمن عليها الفساد، لذا فالمستثمرون يتوقعون؛ بأن هذه الدولة تتميز بلوائح غير ملائمة وأجهزة تنظيم عاجزة؛ وبالتالي لا تعتبر كدولة قانون، وليس لديها مؤسسات قادرة على إدارة النزاعات، خاصة جهاز قضائي مستقل ونظام قائم على شفافية ديمقراطية؛ وبالتالي يمكن القول أن آليات الحكم هذه؛ ومؤشراته تعتبر من الخطوات الأولى لتعزيز السياسات الاقتصادية الهادفة والفعالة، لتحقيق النمو والتي تشكل أدوات المناخ الملائم.¹

2. مؤشر مدركات الفساد:

حجم الفساد لا يمكن تقديره بدقة نظرا لسرية تعاملاته والجزائر كغيرها من الدول يعرف فيها الفساد نوعا من التعقيم والغموض والسرية.

أولا. واقع الفساد في الجزائر :

تشهد الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في في فضائح (اختلاس، رشوة، صفقات مشبوهة، هدر للمال العام... إلخ)؛ تزامن هذا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول وتبني الحكومة جملة من البرامج التنموية الاقتصادية، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت إنتشار الفساد بمختلف أشكاله؛ ونظرا لنقص المعلومات عن الفساد سنعرض واقع الفساد من خلال المعلومات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي؛ بالإضافة إلى الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد كمايلي:

¹ حاكمي بوحفص (2009): "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا" دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، 2008-2009؛ جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير، وهران، ص 14 .

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

أ. ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية:

استنادا لتقارير المنظمات الدولية، نجد ضمن مؤشرات الفساد مؤشر المخاطرة الدولية للفساد، ومؤشر الأعمال الدولية، ومؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة، ويعكس المؤشر الأخير مدى وجود الفساد بتدرجه من الصفر (0) إلى عشرة (10) حيث الصفر يعبر عن سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل الدرجة العاشرة وضعية الخلو من الفساد استناد هذا المؤشر في تركيبته على طرح مجموعة من الأسئلة وجهت إلى إدارات المؤسسات وذلك للكشف عن حالة الفساد.

الجدول رقم: (24) ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2019-2003)

المؤشر	الترتيب	عدد الدول	السنوات	المؤشر	الترتيب	عدد الدول	السنوات
3.4	105	176	2012	2.6	88	133	2003
3.6	105	107	2013	2.7	97	146	2004
3.6	100	115	2014	2.8	97	159	2005
3.6	88	168	2015	3.1	84	163	2006
3.4	108	168	2016	3	99	179	2007
3.3	112	168	2017	3.2	92	180	2008
3.5	105	168	2018	2.8	111	180	2009
3.5	106	180	2019	2.9	105	178	2010
/	/	/	/	2.9	112	183	2011

Source : http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2019

ملاحظة: نقاط المؤشر 10: نظيف جدا 0 - فاسد جدا

حلت الجزائر في المرتبة 112 من أصل 180 بلداً شملها تقرير مؤشر الشفافية العالمية سنة 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، الذي يصنف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام. ومنذ سنة 2003 تاريخ نشر أول تقرير عن الفساد في الجزائر، لم تتحصل على مرتبة جيدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

ب. ترتيب الجزائر بمؤشر ضبط الفساد حسب البنك الدولي:

مكافحة الفساد يقتضي وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكب جرائم الفساد والسطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الإعلام في الكشف عن مواطن الفساد، وتوعية المجتمع بمخاطر هذه الآفة، ففي الجزائر أخذت ظاهرة الفساد تتفاقم في جميع أجهزة الدولة.¹

¹ منظمة الشفافية الدولية (2005): "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ص 23-29.

الجدول رقم: (25) ترتيب الجزائر بمؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (2019-2003)

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
2003	0.69-	2009	0.58-	2015	0.65-
2004	0.68-	2010	0.52-	2016	0.68-
2005	0.48-	2011	0.54-	2017	0.60-
2006	0.52-	2012	0.50-	2018	0.64-
2007	0.56-	2013	0.47-	/	/
2008	0.59-	2014	0.60-	/	/

Source :http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2019

بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد الذي يعده البنك الدولي، فمن بيانات الجدول رقم (25)، نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، حيث يلاحظ تدهور أدائها سنويا خلال الفترة من 2003 إلى 2019، كما يشمل التقرير الذي أصدره البنك الدولي أوضاع الحوكمة أو مؤشرات إدارة الحكم والنزاهة، والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد، وقد أوضح التقرير بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية، وضعف القدرة على ردع ومعاقبة الفاسدين، وغياب النظام القضائي المستقل، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدية الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، هو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد.

ج. تصنيف الجزائر في سلم الفساد حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد:

تباينت ردود الفعل من ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد للعام 2015 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فبينما عدته منظمات غير حكومية مؤشرا يعكس الحقيقة، كما رآه آخرون فاقدا للمصداقية، وحصلت الجزائر على المرتبة الـ 88 من بين 168 بلدا، وهو ترتيب "متدن و"ليس مفاجئا"، حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وقالت إن التنقيط الذي حصلت عليه الجزائر، والمقدر بـ 3.6 من مجموع 10، وفق سلم مرقم من صفر (أي أعلى نسبة فساد) إلى مئة (أدنى نسبة فساد) وبترتيب 88، هو نفس ترتيب سنوات 2014 و2013، كما حصلت على المرتبة 17 أفريقيًا والتاسعة عربيًا؛ ورغم أن الجزائر حصلت في العام 2014 على نفس النقطة، لكن بترتيب 100 دوليًا، وفي العام 2013 على نفس النقطة وبترتيب 94 عالميًا، اعتبرت الجمعية أن الترتيب لا يعكس تحسنا في الوضعية، وإنما يعود السبب لتراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء من 175 دولة في 2014 إلى 168 في 2015؛

فقد قطعت الجزائر أشواطًا في مشوار البناء والنهضة والتنمية، ولكنها في سلم درجات مدركات الفساد العالمي جاءت في المراتب المتأخرة، ولعل السبب الرئيسي في ذلك انعدام الشفافية والعدالة، وللوصول إلى الأهداف المرجوة فعلى الجزائر أن تقيم نهضة على مختلف مظاهر

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الفساد وأن تعمل على زيادة وتفعيل مشاركة المجتمع المدني وبعث حرية التعبير والديمقراطية وتحميد مبادئها وإيقاظ الوعي العام للوصول إلى صلاح الأعمال ومحاربة البيروقراطية والإرهاب الإداري وإصلاح السلطة القضائية.¹

ثانيا. الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد:

عملت الجزائر خاصة في العشرية الأولى من الألفية الثالثة على الوقاية من الفساد ومكافحته بإتخاذ إجراءات يمكن إدراج ذلك كمايلي:

أ. التنظيمات القانونية والدستورية المرتبطة بمكافحة الفساد :

من أجل مكافحة الفساد تم استحداث ترسانة قانونية ومؤسسية كبيرة وضعت لهذا الغرض ووضع التشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة، حيث كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الأمر 66/156 بتاريخ 08 جوان 1966، ثم المرسوم الرئاسي 04 / 97 بتاريخ 11 جانفي 1997 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة 2005، من طرف الهيئات التشريعية، والأمر رقم 06/01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006 والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به.²

ب. إنضمام الجزائر والتوقيع على الإتفاقيات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد :

ومن أبرز هذه الإجراءات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصدقت مع التحفظات في 7 أكتوبر 2002، والتوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 بمرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق لـ 19 أبريل 2004، كما إنضمت الجزائر كعضو مؤسس في " فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا " التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وكذا الإنضمام إلى إتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، بمرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 11 ربيع الأول 1427 الموافق لـ 10 أفريل 2006 والذي يتضمن التصديق على إتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع

¹ مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر- رؤية ميدانية-، مقال من الموقع الإلكتروني:

http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مارس 2006، العدد 14.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو المعتمدة في 11 جويلية 2003؛ والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010؛ وكذا الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهو يتضح أساساً في القانون رقم 05 - 01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، المعدل والمتمم؛ إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وكذا قانون مكافحة غسل الأموال؛ تعمل بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي والبنك الدولي، إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي، والمتمثلة في إقامة تعاون قضائي مع الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربه، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في 12 جويلية 2003 .

ج. الأجهزة الرقابية مرتبطة بمكافحة الفساد : أهمها تتمثل في:

- اللجنة الوطنية حول الحكم الرشيد؛
- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد (الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد)؛
- مجلس المحاسبة¹؛
- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها؛
- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته²؛
- الديوان المركزي لقمع الفساد³؛
- لجنة إصلاح هيكل الدولة؛
- الهيئات غير الرسمية في مكافحة الفساد كالمجتمع المدني⁴، ووسائل الإعلام.

¹ لمزيد من المعلومات أنظر:

- المواد من 06 إلى 27 من الأمر 20/95 المؤرخ في 17 جويلية 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج. ر. 1995، ع. 39 .
- عبد العالي حاحة، امال يعيش تمام (2008) " دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق " ، مداخلة غير منشورة مقدمة بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص 06.
- ² علي بدر الدين الحاج (2016): " جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني، ص 38.
- ³ علي بدر الدين الحاج (2016): " جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، المرجع نفسه، ص 56-57.
- ⁴ لمزيد من المعلومات أنظر: مرسي مشري (2008): " المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله " ، مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، ص 03.
- المادة 13، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، ص 15، على الرابط الإلكتروني: www.undoc.org، تاريخ الإطلاع 2018/02/29.

ثالثا. أسباب إستمرار الفساد:

هناك العديد من الأسباب في إستمرار ظاهرة الفساد في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي¹:

- عدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد ونقص الردع؛
- إستمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي؛
- نقص الشفافية في الهيئات والمؤسسات العمومية؛
- عدم وجود ضمانات للمبلغين عن حالات الفساد؛
- عدم إستقلالية القضاء والهيئات الرقابية؛
- عدم إشراك المجتمع المدني والهيئات المستقلة.

3. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال:

يستند مؤشر سهولة أداء الأعمال على البيانات الصادرة عن البنك الدولي المتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إعداد التقرير السنوي للممارسة الأعمال؛ بحيث يكون الإقتصاد الأفضل في المرتبة الأولى؛ ويعني تصنيف عال أي أن البيئة التنظيمية ملائمة لمزاولة النشاط؛ ويحسب هذا المؤشر معدل تصنيف البلد المئوي بناء على مجموعة من 10 مؤشرات، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل موضوع؛ فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 عالميا لسنة 2019 من بين 190 دولة حسب التقرير، وفيما يلي عرض ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2019/2009):

- سامي فودة (2009): " دور المجتمع المدني في محاربة الفساد " الحوار المتمدن، العدد 2741، 17 أوت، ص02 على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181518> تاريخ الاطلاع 2018/03/21.

¹ منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد (2009-2010): "واقع النزاهة والفساد في العالم العربي"، خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية، ص89. على الموقع: <http://arpacnetwork.org/arpdocs/apacanticorr2009-2010pdf=13&cid=1>

جدول رقم (26) ترتيب الجزائر بين سنتي 2009 و 2019 من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

ترتيب حسب الفئات	الترتيب في سهولة الأعمال/عدد الدول	مؤشر ممارسة المشروع	بدء المشروع	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
2009	183/134	141	141	113	118	166	166	131	70	168	120	125	51
2010	183/136	147	147	111	122	159	159	135	73	167	122	124	51
2011	183/136	150	150	113	165	165	165	138	74	168	124	127	51
2012	183/150	155	155	137	161	172	172	152	79	165	128	125	60
2013	185/152	156	156	138	165	172	172	129	82	170	129	126	62
2014	189/147	139	139	122	150	156	156	169	123	174	131	120	94
2015	189/154	141	141	127	157	157	157	171	132	176	131	120	97
2016	189/163	145	145	119	130	161	161	174	174	170	178	100	71
2017	190/156	142	142	77	118	162	162	175	173	155	178	102	74
2018	190/166	145	145	146	120	163	163	177	170	157	181	103	71
2019	190/157	150	150	129	106	165	165	178	168	156	173	112	76
2020¹	190/157	152	152	121	102	165	165	181	179	158	172	113	81

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: مجموعة البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، متاح على <<http://arabic.doingbusiness.org/>>

¹ إحصائيات حتى 2020/04/20.

يلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعاً في الترتيب؛ حتى سنة 2017 حيث عرفت تحسناً في ممارسة الأعمال بترتيب 156 من مجموع 190 دولة شملها التقرير مقارنة مع 163 سنة 2016 وذلك نتيجة الإصلاحات التي فتحتها الجزائر بتخفيف الضغط الضريبي على رقم أعمال الشركات وتسهيل الحصول على رخص البناء وزيادة الشفافية في تعريفه الكهرباء؛ ثم عرفت تراجعاً لعام 2018 وتحسن لسنة 2019 في الترتيب 157 من أصل 190 دولة؛ ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري كبدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية، إذ ساهمت هذه العراقيل في تدني أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؛ ويمكن إبراز تلك العراقيل الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات التالية¹:

- **بدأ المشروع**: يحتاج إلى 12 إجراء وفي مدة 20 يوم، وتكلفة تمثل 10.9 % من متوسط الدخل الفردي؛
- **استخراج التراخيص**: يحتاج إلى 17 إجراء وفي مدة 204 يوم وتكلفة 0.9 من متوسط الدخل الفردي؛
- **الحصول على الكهرباء**: يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي فترة 180 يوم وتكلفة تقدر بـ 1295 من متوسط الدخل الفردي؛
- **تسجيل الممتلكات**: تتطلب 10 إجراءات في مدة 55 يوم وتكلفة تقدر بـ 7.1 % من قيمة العقار؛
- **الحصول على الائتمان**: ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لهذا مؤشر الحصول على الائتمان، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0 نقطة من 8)، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين؛
- **حماية المستثمرين**: مؤشر نطاق الإفصاح (4 نقاط من 10)، مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (نقطة واحدة من 10) مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة دعاوي (4 نقاط على 10)، ومؤشر قوة حماية المستثمرين (3 نقاط على 10)؛
- **دفع الضرائب**: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة، وفي مدة 385 ساعة في السنة. كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية 72.7%؛

¹ قاعدة سياسات أداء الأعمال www.doingbusiness.org

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

- التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير 118 ساعة، وتكلفة تقدر بـ 593 دولار. أما الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد فيقدر بـ 327 ساعة وتكلفة 466 دولار؛
- تنفيذ العقود: يبلغ عدد الإجراءات لتنفيذ العقود 45 إجراءً بتكلفة تقدر بـ 19.9% من قيمة المطالبة؛
- تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وتكلفة تقدر بـ 4.7 من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.

4. محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي:

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعمولة، بغية النهوض بتنافسية إقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالإقتصاد العالمي.

أولاً. تقييم القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري:

يمكن تقييم القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري من خلال تحليل آدائه التنافسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي GCI الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي؛ ويتم قياس هذا المؤشر بدرجة تتراوح بين (0-7 نقاط)؛ يضم ثلاث مجموعات تضم 12 محورا رئيسيا، ويمكن ترتيب الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2019) كمايلي:

الجدول رقم (27) ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2019)

عالميا		السنة
عدد الدول	الترتيب	
133	83	2010-2009
139	86	2011-2010
142	87	2012-2011
144	110	2013-2012
148	100	2014-2013
144	79	2015-2014
140	87	2016-2015
138	87	2017-2016
137	86	2018-2017
140	92	2019-2018
141	89	2020-2019

Source : World Economic Forum, the global competitiveness report (2009-2020).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

على الرغم من انخفاض الأداء التنافسي في الترتيب سنة 2015 ، إلا أنها حافظت على نفس الترتيب في سنة 2016، حيث احتلت المرتبة 87 من أصل 140 دولة؛ فالجزائر في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوى الاقتصاد الكلي ومحور حجم السوق وضعف المحاور الأخرى¹. وبالتالي يمكن القول إن المراتب التي حققتها الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2019) تدل على ضعف تنافسيتها؛ ويعود سبب تدني المراتب إلى إنخفاض ترتيبها في أغلب المحاور الرئيسية ويمكن إيضاح ذلك كمايلي:

الجدول رقم (28) ترتيب الجزائر في المحاور الرئيسية ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2019/2009)

السنة / المحاور الرئيسية	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2019 2020
المتطلبات الأساسية	61	80	75	89	92	65	82	88	82	89
1. المؤسسات	115	98	127	141	135	101	99	99	88	111
2. البنية التحتية	99	87	93	100	106	106	105	100	93	82
3. الاقتصاد الكلي	2	57	19	23	34	11	38	63	71	102
4. الصحة والتعليم	77	77	82	93	92	81	81	73	71	56
محفزات الكفاءة	117	107	122	136	133	125	117	110	102	102
5. التعليم العالي والتدريب	102	98	101	108	101	98	99	96	92	85
6. كفاءة سوق السلع	126	126	134	143	142	136	134	133	129	125
7. كفاءة سوق العمل	127	123	137	144	147	139	135	132	133	131
8. تطور السوق المالية	132	135	137	142	143	137	135	132	125	111
9. الجاهزية التكنولوجية	123	106	120	133	136	129	126	108	98	76
10. حجم السوق	51	50	47	49	48	47	37	36	36	38
عوامل تطور الابتكار	122	108	136	144	143	133	124	119	118	118
11. تطور بيئة الأعمال	128	108	135	144	144	131	128	121	122	93
12. الابتكار	114	107	132	141	141	128	119	112	104	86

Source : http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

¹ علام عثمان، سنوساوي صالح (2018): "آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 01، ص 80-81.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

المجموعة الأولى (المتطلبات الأساسية): يلاحظ من الجدول تقدم بـ 05 مراتب سنة 2011 مقارنة بـ سنة 2010؛ ثم تراجع بـ 14 و 17 مرتبة سنتي 2012 و 2013 على التوالي مقارنة بـ سنة 2011، وقد تحسنت بـ 27 مرتبة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ثم تراجع من جديد سنتي 2016 و 2017 والسبب يرجع إلى التديني في اغلب المحاور الفرعية (المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي).

المجموعة الثانية (محفزات الكفاءة): أحرزت تقدما بـ 10 مراتب سنة 2010 مقارنة بـ 2009 وتراجع بـ 29 مرتبة بين (2010-2012) ثم تحسن بـ 26 مرتبة بين (2012-2016) والسبب تحسن المحاور الفرعية (التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق).

المجموعة الثالثة (عوامل الابتكار والتطور): عرفت تذبذب في مختلف المحاور الفرعية (تطور بيئة الأعمال، الابتكار).

ومن خلال تحليلنا لمؤشر التنافسية العالمي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019) يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري غير تنافسي خاصة عوامل الفعالية والابتكار؛ فالمحاور الرئيسية لقياس التنافسية تؤثر بشكل مختلف حسب مرحلة التنمية التي يمر بها البلد؛ من مرحلة اقتصاديات تدفعها العوامل إلى مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية إلى مرحلة اقتصاديات يدفعها الابتكار؛ فالجزائر حسب تقرير (2007-2008) وتقرير (2008-2009) تنتمي إلى المرحلة الثانية أي مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية؛ إلا أنه منذ تقرير (2009-2010) إلى غاية (2016-2017) تدرجت إلى المرحلة الإنتقالية الأولى بين المرحلة الأولى والثانية مما أثر على ترتيبها العام؛ لذا لا بد من تطوير وتحسين مراكزها من خلال اتخاذ اجراءات تحسین الأداء خصوصا وهي مقبلة على الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الإنفتاح على الأسواق الدولية حيث تزداد شدة المنافسة العالمية.

ثانيا. آليات تفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية:

في ظل ظروف الإقتصاد العالمي الجديد من انفتاح اقتصادي وزوال للحواجز لانسياب السلع والخدمات بين الدول، ومحدودية الاعتماد على استراتيجية الميزة النسبية للمنافسة في السوق العالمية، وتحول المنافسة من منافسة بين المؤسسات إلى منافسة بين الدول، أصبح لزاما على الدول تغيير استراتيجياتها لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات العولمة؛ وكون الجزائر دولة نامية تسعى إلى رفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، ومن خلال السعي إلى اكتساب قدرة تنافسية التي تكون أسسها ودعائمها الكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع؛ فقد عملت الجزائر على إعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، بهدف تعزيز تنافسياتها الاقتصادية عن طريق توفيرها جو

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

ملائم لنشاط مؤسساتها الاقتصادية؛ وفي ظل ازدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، يجب تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

– تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار لمعرفة الوضع التنافسي لكل دولة وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية، المؤشر المركب للمخاطر القطرية، المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة ومؤشر سهولة أداء الأعمال؛

– الإهتمام بالحرية الاقتصادية والتي تعتبر من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظرا للدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

– تأهيل المؤسسات الاقتصادية من أجل المنافسة العالمية، من خلال إستحداث تقنيات إنتاج مطابقة للمعايير العالمية؛

– عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، إدارة شؤون الملكية؛

– تطوير عوامل الابتكار للتطور التكنولوجي، والتعليم العالي والتدريب، كفاء الأسواق، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور

التقني ومدى اتساع السوق؛

– إنشاء كيان قانوني جديد، خاصة في مجال تكلفة الإنشاء ووقت وإجراءات التأسيس واستخراج تراخيص البناء ورقابة جودة

البناء فيها مقارنة بالدول العربية أو مقارنة بباقي دول العالم؛

– تسهيل إجراءات تسجيل الملكية، وفترة تسجيلها، وتخفيض التكاليف والإهتمام بمؤشر إدارة نوعية الأراضي فيها؛

– الإهتمام بقوة الحقوق القانونية وعمق المعلومات الائتمانية وتغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية وتغطية المراكز

الخاصة للمعلومات الائتمانية؛

– حماية المستثمرين الأقلية، وذلك برفع ترتيب الجزائر للمؤشرات الفرعية المكونة، بالخصوص مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح

ومؤشر نطاق الإفصاح عن المعلومات، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين؛

– تقليل العبء الضريبي، للرفع من تنافسية الاقتصاد؛

– إعادة تخطيط وهيكله الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي باتجاه ترجيح كفة

النوعية وتنمية قدرات الطلبة على كفة الكمية، إضافة إلى تنمية القدرات البحثية والإبداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات

غير المقررات التعليمية؛

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

- دعم القطاع المالي بهدف تحقيق إستقرار الاقتصاد الكلي، والاهتمام بالعوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي كالحكومة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال، بحيث تكون هذه العناصر داعمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ولحرية عمل الأسواق وأمان المعاملات والعقود المبرمة من ناحية أخرى؛
- من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الجزائري، بحيث موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع المؤشرات الاقتصادية؛

- إعادة النظر في النظام القضائي الذي يتميز بطول التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذا فالقضاء بحاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة؛

5. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (P.R.S) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Group منذ عام 1980، لقياس مخاطر الاستثمار ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة.

- من صفر إلى 49.5 درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50 إلى 59.5 درجة مخاطرة مرتفعة.
- من 60 إلى 69.5 درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70 إلى 79.5 درجة مخاطرة منخفضة.
- من 80 إلى 100 درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.

يرتكز هذا المؤشر في التصنيف على ستة مؤشرات أساسية في 186 دولة تقيس درجة المخاطر السياسية والاقتصادية والدين العام والتصنيف الائتماني والأداء الهيكلي ومؤشرات الدخل والسوق المالية والمصرفية؛ ويعتمد الكثير من المستثمرين على التقرير من أجل تحديد مخاطر الاستثمار في بلد ما، ارتكازا على مؤشرات بيئة الأعمال التي تؤثر في تحديد قيمة أصول الاستثمارات؛ وكلما كانت رتبة الدولة أقل بالمؤشر كانت جاذبيتها أكبر للاستثمار فيها من حيث تحقيق عوائد أفضل واستقرار أكبر في المشاريع طويلة الأجل؛ واحتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا من أصل 186 دولة في الربع الأول من عام 2019.

المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي في الجزائر

1. واقع النمو الإقتصادي في الجزائر:

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخل النفط التي يعاد توزيعها في الإقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكياً متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءاً آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الإجتماعية.

ورغم أن الإقتصاد الجزائري حقق في السنوات الماضية إيرادات هامة من صادرات المحروقات، إلا أنه على حسب تقرير صندوق النقد الدولي 2016 حول الجزائر¹ فإن الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات والغاز تأثرت لديه ارضدة المالية العامة والحساب مع الخارج بسرعة كما تتوقع في المدى المتوسط ان يؤثر ذلك مباشرة على النمو الإقتصادي.

إن تحقيق الجزائر لنتائج داخلي خام سنة 2015 بلغت قيمته 16591875.3 مليون دينار²، ورغم أن الاحتياطات لا تزال كبيرة، فقد انخفضت بمقدار 35 مليار دولار لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 192 مليار دولار في 2013 الشيء الذي يجعل من مواصلة اعتمادها بشكل كبير جدا على مداخل المحروقات يعرضها لهزات مالية مستقبلية محتملة هذا الهيكل الوحيد لصادرات الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات، ربط مصير الإقتصاد الجزائري بتقلبات اسعار هذه الأخيرة في الاسواق الدولية، بحيث غالبا ما يكون عرضة لازمات مالية وحتى هيكلية في حالة انخفاض اسعار النفط. إن هذا الهيكل غير المتزن للإقتصاد الجزائري يجعل مسألة التحكم في النمو الاقتصادي شيء صعب للغاية كون أن الجزائر في هذه الحالة سوف سيقبل معدل تغطية³ التجارة الخارجية لديها بحيث يزيد معدل الاستيراد على حساب معدل التصدير وذلك حتى ولو لم ترتفع الواردات وانما للانخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام؛ كما تراجع الميزان التجاري للجزائر في 2015 بشكل لافت للانتباه فاق 11.13 بالمئة⁴ مرجعة ذلك أساسا إلى انخفاض مبلغ صادرات المحروقات الناجم عن تراجع أسعار الخام في السوق الدولية؛ فبعد مرور العشرية السوداء، وتنفيذ شروط الهيئات الدولية، حدثت اختلالات حمة في جميع الميادين، ولعل أهمها كان الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية، ولكن مع بداية الالفية الثالثة

¹ البيان الصحفي رقم 228/16 الخاص ب المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر المؤرخ في 19 مايو 2016 متوفر على الموقع:

<http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?hdCountrypage=&NewQuery=consulté aout 2016>.

²www.ons.dz.2016

³ معدل التغطية = الواردات على الصادراتx100

⁴ الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية:

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf>

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

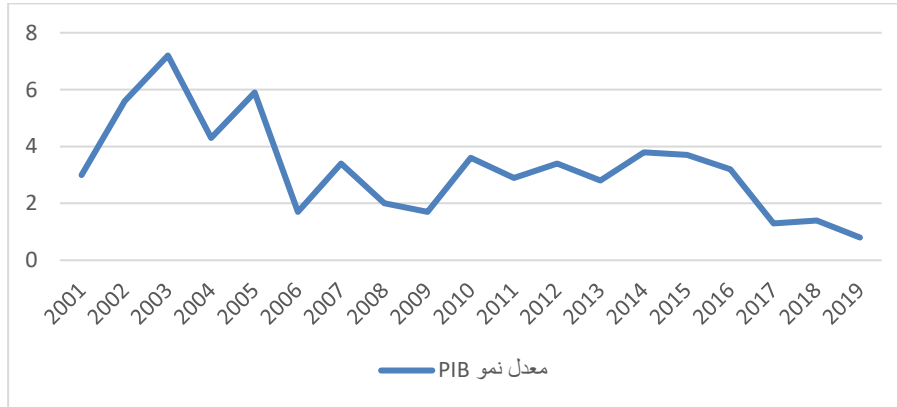
عرف الاقتصاد الوطني مرحلة انتقالية جديدة من خلال مجموعة من البرامج الهادفة إلى تحقيق النمو، كما أن ارتفاع في أسعار المحروقات ساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع؛ والجدول التالي يوضح تطور حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الاقتصادية (2019-2001)

جدول رقم (29): يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج) ومعدل نمو PIB (%) سنوياً للفترة (2019-2001)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	معدل نمو PIB	السنوات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	معدل نمو PIB
2001	4 227 113,1	3,0	2011	14 588 531,9	2,9
2002	4 522 773,4	5,6	2012	16 208 698,4	3,4
2003	5 252 321,1	7,2	2013	16 643 833,6	2,8
2004	6 149 116,7	4,3	2014	17 205 106,3	3,8
2005	7 561 984,4	5,9	2015	16 712 675,4	3,7
2006	8 501 635,8	1,7	2016	17 514 634,9	3,2
2007	9 352 886,4	3,4	2017	18 575 761,1	1,3
2008	11 043 703,5	2,0	2018	20 259 044,3	1,4
2009	9 968 025,3	1,7	2019	202884000,0	0,8
2010	11 991 563,9	3,6	/	/	/

Source : www. ons.dz

الشكل رقم (10): يمثل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً للفترة (2019-2001)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (29) باستخدام الإكسل.

يتضح من خلال الجدول والشكل تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث عرف زيادة سنة 2003 بـ 7.2% كأعلى نسبة ثم عرف إنخفاض متتالي إلى أن وصل سنة 2019 زيادة 0.8% كأدنى نسبة خلال الفترة (2019-2001)؛ حيث تمثل أعلى نسبة مساهمة في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، لقطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي؛ وهذا ما يفسر عدم استقرار

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية؛ كما نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات، أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا ملحوظا، حيث انتقل من 4227000 مليون دج سنة 2001 إلى 8501900 مليون دج سنة 2006 (تضاعف)، وطيلة هذه الفترة عرف معدلات نمو موجبة، كما أننا نستطيع التمييز بين فترتي الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ودعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، حيث أن في الفترة الأولى كان معدل النمو حوالي 5% سنويا، فيما تميزت الفترة الثانية بمعدل نمو يفوق 10%؛ يرجع هذا الإرتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي أولا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان و قطاع الأشغال العمومية.

لكن ابتداء من سنة 2008 (فترة برنامج التنمية)، ورغم الإرتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، عرف معدل النمو انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى الأزمة العالمية والتي أدت إلى نقص الطلب على المحروقات الأمر الذي دفع بأسعارها إلى الإنخفاض؛ إن الإختلاف في معدلات النمو بالنسبة للفترات الثلاث، يرجع إلى أن الفترة الأولى جاءت بعد سنين من المعاناة الإقتصادية، كما أنها كانت تهدف إلى وضع حجر الأساس لانطلاقة اقتصادية قوية، إضافة إلى نقص الخبرة المهنية في المشاريع الكبرى، أما الفترة الثانية، والتي شهدت معدلات نمو أكبر من سابقتها، يرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان والأشغال العمومية (نتيجة الاستفادة من مشاريع الفترة السابقة)، إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات، أما الفترة الأخيرة تميزت كما أشرنا إلى انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية.

من خلال هذه البرامج وما توصلت إليه الجزائر من إنجازات ضخمة، وإحتياط الصرف الكبير والذي يفوق 180 مليار دولار، يمكن القول أنه تم تحقيق مهم لمعدلات النمو الإقتصادي في انتظار تحقيق التنمية الشاملة.

كما يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:¹

- **تمدد النمو:** ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال؛
- **النمو مكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية يتم تمويلها بواسطة إيرادات المحروقات؛
- **النمو عابر:** فهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي.

¹ ناجي بن حسين (2007): "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص82.

2. نموذج النمو الجديد للإقتصاد الجزائري:

انتهجت الجزائر سنة 2016 نموذج نمو جديد أين تم اختباره والمصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء، بعد التراجع الملحوظ لأسعار المحروقات وتجنبنا للعواقب السلبية التي تنجر عن ذلك وهذا تكريسا لاستراتيجية الدولة في طرح البدائل الاقتصادية لترقية الصادرات خارج المحروقات؛ يركز على مدخل جديد للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد مع مشارف سنة 2030، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية، وتدنية عجز الميزانية مع مشارف سنة 2019 مع تعبئة الموارد الاضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي، أما فيما يتعلق بجانب التنويع فيتمثل الأمر أساسا في التركيز أساسا على زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5 بالمائة سنويا خلال الفترة 2020-2030 ورفع الدخل الفردي بمرتين مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال التركيز على دور الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات؛ ويرى المقيمون لسيناريوهات النموذج الجديد وعلى رأسهم البنك العالمي أن ذلك النموذج سيغير هيكل الاقتصاد الجزائري مرورا عبر ثلاثة مراحل أساسية؛ في حين يرى البعض الآخر أن محاور البرنامج غير مترابطة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بدور الدولة في دعم المؤسسات الكبرى كشركات الكهرباء والغاز التي ستطبق أسعار السوق على المستوى الدولي، الأمر الذي يساهم في تدهور الظروف المعيشية للطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذلك رغم توفر الجزائر على امكانيات كبيرة للنمو، من خلال امكانيات المؤسسات على إبرام عقود واتفاقيات تمويل حتى من الخارج ومن ثم انتقال الاقتصاد من التمويل الميزاني إلى تمويل السوق.¹

أولا. التعريف بنموذج النمو الإقتصادي الجديد :

هو تنمية الموارد المالية خارج المحروقات، بناء على استراتيجية تضم جملة من الإصلاحات الاقتصادية على مراحل وحسب قطاعات معينة، وتبنت وزارة المالية نشر فحواه بهدف تحقيق طفرة اقتصادية في آفاق سنة 2030 وتحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة والحفاظ على الموارد الناضبة وتحسين تنافسية الاقتصاد في مجال التصدير، وقد ظهرت بوادر إطلاق هذا النموذج وتبنيه خلال اجتماع الثلاثية في 10 أفريل 2016 واعتماده بشكل رسمي من طرف مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016.²

¹ ملتقى وطني (2007): "رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟" كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2. عبد الحميد مهري، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، يومي 22-23 أكتوبر.

² عفاف قميقي، عبد الله شكة (2017): "نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة يومي 22-23 أكتوبر.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

ثانيا. مراحل تنفيذ النموذج الإقتصادي الجديد :

تم إعداد خطة استراتيجية لخدمة أهداف برامج النموذج الاقتصادي من خلال ثلاثة مراحل رئيسية كالتالي¹:

المرحلة الأولى. مرحلة الإقلاع (تنفيذ البرنامج ضمن مخطط تنموي) خلال الفترة الممتدة من 2016-2019: تمثل الركيزة الأساسية للتطبيق وتجسيد النموذج الاقتصادي الجديد ومسايرة الأوضاع المالية والاقتصادية خلال هذه الفترة، وترتكز في مجملها على العمل إعادة التوازن الهيكلي وتصحيح الاختلالات في عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تنويع الموارد المالية وتحقيق الفوائض مع آفاق 2020 وكذا تحقيق نمو متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية لخدمة الاستقرار الاقتصادي.

المرحلة الثانية. مرحلة التحول (الانتقالية) (2020-2025): وهي بمثابة مرحلة إنطلاق في التنويع الإقتصادي والتحول الطاقوي، وفي نفس الوقت مرحلة إستدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا ببداية مساهمات القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.5% سنويا، وهو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة والسياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

المرحلة الثالثة. مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): وتعد أصعب مرحلة من مراحل تطبيق النموذج الاقتصادي لما تنطوي عليه من رهانات وتحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى ومواكبة التكنولوجيات، ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي، فهي بذلك رهان مؤكد أمام مختلف الفاعلين والباحثين لإيجاد فرص لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية الريعية وانتقال البلاد من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة، ورهان أيضا في مجال إيجاد فرص بديلة في حالة عدم تحقق الأهداف المرجوة من النموذج الاقتصادي الجديد وتفاقم أزمة العجز.

ثالثا. أهداف النموذج الإقتصادي الجديد:

تتمثل في²:

✓ العمل على تحقيق طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج تمويل قطاع المحروقات تقدر بنسبة 6.5% سنويا، من خلال تنويع الصادرات والاعتماد على القطاع الفلاحي وتوطين الصناعات والاعتماد على الطاقات المتجددة؛

✓ تحقيق نمو معتبر في الرفاهية الاجتماعية من خلال رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.3 مرة؛

¹ ياسين العايب (2017): "تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التنسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة يومي 23 - 22 أكتوبر.

² ياسين العايب (2017): "تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد"، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

- ✓ زيادة مساهمة القطاع الصناعي من خلال اعتماد التوطين الصناعي في تحقيق القيمة المضافة بنسبة 10% في آفاق سنة 2030؛
- ✓ العمل على تشجيع القطاع الفلاحي من خلال عصرنه الأطر القانونية والهيكلية بما يحقق أهداف تحقيق الأمن الغذائي من جهة وكذا تشجيع التصدير من جهة أخرى؛
- ✓ تحقيق الرشادة الاقتصادية في مجال الطاقة الناضبة واستخدام الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد وذلك عبر تخفيض معدل الاهتلاك من 6% في سنة 2015 ، إلى 3% في آفاق سنة 2030؛
- ✓ زيادة بدائل الصادرات بما يضمن تحقيق التنويع الاقتصادي وخدمة أهداف النموذج الاقتصادي الجديد.

رابعاً. المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الإقتصادي الجديد :

وهذا من خلال تطبيق استراتيجية قيادة السياسة الجديدة للنمو حيث يفترض النموذج الإقتصادي الجديد أن وضع استراتيجية لقيادة السياسة الجديدة لا تتم إلا بعد معالجة الإختلالات في الموازنة العامة للدولة، وبلوغ الأهداف المسطرة للمرحلة الإنتقالية وما بعدها وحدد النموذج ثلاثة محاور رئيسية هي:

● **ديناميكية وتفعيل القطاعات المستهدفة بالتنويع:** يهدف النموذج الجديد إلى إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وتشير الوثيقة إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه؛ ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بتفعيل قطاع الصناعة خارج المحروقات لتصل نسبة مساهمتها في القيمة المضافة 10% بعد سنة 2030 ، قطاع الفلاحة 6.5%، الخدمات 7.4%.

● **الزامية تعزيز نظام الإستثمار:** يتعين من أجل تحقيق التحول الهيكلي ربط الإستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا السياق يتم محاكاة مستوى من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الإستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى؛ بإستهداف تحسين الإنتاجية العامة للإستثمار الخاص والعام على وجه السواء، وهذا يتطلب:

– تحرير الإستثمار الخاص عبر تحولات هيكلية دافعة للنمو؛

– اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات،

● **الملاءة الخارجية:** تنصب الملاءة على تخفيض الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال بعدين:

– وضع سياسة لتأطير الكفاءة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة؛ لتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير؛

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

- زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 .
- ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي⁴⁰ .

خامسا. الإصلاحات الموافقة لنجاح النموذج:

لتنفيذ مسار مستدام للموازنة يتطلب إجراء تعديلات على هذه الأخيرة، وتوجيه ثلاث استراتيجيات للعمل لتتماشى مع الاتجاه الجديد للسياسة الاقتصادية للبلاد وتحقيق أهداف نموذج النمو الجديد؛

أ. الإصلاح المقترح لإطار سياسة الموازنة: من بين هذه الإصلاحات ما يلي¹:

• الإصلاح الجبائي: من خلال:

- مراجعة طريقة تحديد سعر برمبل النفط؛
- إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الإيرادات لضبط استخدامه؛
- ضمان الملاءة والقدرة على تسديد الديون العمومية لتأطيرها في مستوى تضمن ترشيد الميزانية؛
- تغطية متوسطة الأجل للنفقات الجارية من إيرادات الضرائب العادية؛
- عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية؛ واعتماد رقم تعريفي مشترك للمؤسسات، والانتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين، قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة؛
- تحسين تحصيل الرسوم على القيمة المضافة من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لا سيما المواد الكمالية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛
- تطوير الجباية المحلية.

• الإصلاح المؤسساتي: ويكون من خلال²:

- الإسراع من وتيرة إصلاح الموازنة لدعم التسيير متعدد السنوات للميزانية كما تم إرسائها من خلال قانون المالية 2016 ؛

¹ International Monetary Fund (2002) : ” rapport sur la politique budgétaire et le nouveau regime de croissance ”, pp36-40.

² Ministère des finances (2016) : ” le nouveau modele de croissance (synthese) ”, juillet, p.9

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

- رسم سياسة موازنة تركز على الفعالية والمردودية في إطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة من خلال إدخال أساليب التقييم التي تستند على معايير التكلفة والفائدة للحد من الإعفاءات الجبائية والآليات المتعلقة بالتحفيز التي تثقل كاهل ميزانية الدولة؛
- إعادة تخصيص نفقات الموازنة لفائدة النمو الاقتصادي من خلال مخططات استثمار متعددة السنوات تعطي الأولوية للتجهيزات التي تتطابق مع التكنولوجيا المتقدمة والكفيلة بتحفيز ودفع الإنتاجية في القطاعات ذات الأولوية؛
- الإسراع في إصدار قانون عضوي لقوانين المالية.

● ترشيد النفقات العمومية: في ظل ترشيد النفقات العمومية تم اقتراح مايلي¹:

- تقييم فعالية سياسات التحفيز باتجاه المؤسسات لتقليص في مرحلة لاحقة، حجم الإعفاءات الجبائية باستثناء تلك المساهمة في توفير عائدات إيجابية في مخرجاتها لفائدة الاقتصاد والمجتمع.

- غياب مشروع تشريعي قانوني بسياسة ميزانية الدولة بصورة ضمنية أو واضحة إذا لم يتم دعمه بآليات لتقييم هذه السياسة؛

- وضع جدول زمني خاص بالتصحيح التدريجي لسياسة إعادة التوزيع لفائدة الفئات المعوزة لضمان العدالة الاجتماعية؛

- **المؤسسات الكبرى للشبكات:** تعتبر التسعيرات المعتمدة في القطاعات المتخصصة للخدمة العمومية من كهرباء، غاز، ماء ونقل بالسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية في مستويات متدنية ومنخفضة مقارنة بتكلفة العمليات منذ عشرات السنين لاعتبارات اجتماعية، ولكن هذا الدعم لم يعد مطاق وقابلا للتحمل بالنسبة للدولة وعليه يتم²:

- زيادة الأسعار لتغطية تدريجية لتكاليف توفير الخدمات؛

- إعادة تصميم حوكمة القطاعات؛

- تحديد وتوضيح العلاقة القائمة بين الدولة المساهمة والمتعاملين: من خلال اعتماد عقود تحدد بوضوح الأهداف الواجب بلوغها

بالنسبة للمتعامل لاسيما فيما يخص تلبية حاجيات السكان ومستوى الخدمة المقدمة.

ب. استراتيجيات السياسة الجديدة للنمو: تتمثل في:

- **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** يهدف النموذج الجديد إلى إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل

المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وتشير الوثيقة إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على

القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه.

¹ Ministère des finances (2016) : " le nouveau modele de croissance (synthese) ", op, cite, p10.

² Ministère des finances (2016) : " le nouveau modele de croissance (synthese) ", op, cite, p10.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

● **نظام الاستثمار:** يتعين من أجل تحقيق التحول الهيكلي ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا السياق يتم محاكاة مستوى من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام، وهذا يتطلب:¹

– تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات هيكلية دافعة للنمو؛

– اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات،

● **الملاءة الخارجية:** يشير النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (صناعة، فلاحية وخدمات) ويتنظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات ولاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020، إذ يعتبر محررو الوثيقة أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريتين الأخيرة، ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي.²

ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ستة نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال من خلال تعزيزها باحثين وخبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس نظام فعلي للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال، كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية في نفس السياق يوصي معدوا الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامجا صناعيا وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

¹ Ministère des finances (2016) : ” le nouveau modele de croissance (synthese) ”, op, cite, p11-12.

² المديرية العامة للضرائب DGI

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

سادسا. حوكمة نموذج النمو الإقتصادي الجديد:

يجب أن تصاحب الرؤية الجديدة لنموذج النمو الاقتصادي المعلن، رؤية أخرى لا تقتصر فقط على تحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتدابير المصاحبة لها وإنما قبل كل شيء لا بد من:

- ضرورة وجود عملية ديناميكية تشاورية بين السلطات والمؤسسات العامة، من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى الحد من أوجه عدم اليقين في المقايضات والخيارات الاقتصادية، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية كسوق تصدير جديدة؛
- نظام وطني جديد للاستثمار في المرافق العامة، فالاستثمار العام لا يمكن اعتباره تجميعا للمشاريع القطاعية في إطار "برنامج التجهيزات" أيا كان أفقه الزمني، وإنما يجب أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار جزء من إطار جديد لنظام استثمار في المرافق العامة يضمن تقليل التكاليف وتعظيم الأثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد؛
- تقييم السياسات العامة فمن الضروري تعزيز تقييم السياسات العامة في الجزائر، لأنها ليست موجهة عموما نحو تحقيق النتائج، كما أن إدارة المؤسسات هي على وجه الحصر تقريبا إدارة حسب المهام بدلا من الإدارة حسب الأهداف كما هو الحال في العديد من البلدان في العالم، وفي هذا الصدد يجب افتراض مرور السياسات العامة على أساس النتائج والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة وليس على كمية الحقن المالية؛

- إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن هناك إدارات ووكالات على استعداد للقيام بها على نحو فعال، فاستراتيجيات الاقتصاد الكلي يمكن كسرها بسرعة من قبل شبكة من المؤسسات غير المستعدة لتحدي الأداء، وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة، إلا أن الممارسات الإدارية ليست مرضية للشركات العامة المحلية والدولية، ولذلك سيكون من الأنسب ضرورة إعادة النظر تماما في الإدارة الاقتصادية، ولذلك، قد يوصى بإنشاء وحدة للإصلاح والتحديث للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الحديثة.

سابعا. فرص نجاح نموذج النمو الإقتصادي الجديد:

توصل صندوق النقد الدولي في تقييمه إلى أن النمو في الجزائر ظل مستقرا عند معدل 3.9% في سنة 2015، ولكنه تواجه البلاد تحديات مهمة نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط؛ وقد بدأت الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة وشرعت في بعض الإصلاحات، ولكنه لا يزال مطلوبا تقديم المزيد لمواجهة صدمة أسعار النفط بحجمها واستمراريتها على نحو كاف ومعالجة مواطن الضعف القائمة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

منذ وقت طويل وفي حديث مع "Jean François Dauphain" رئيس بعثة الصندوق المعنية بالجزائر، صرح بأن الموقف الحالي، إذا أدير بشكل جيد، يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري؛¹ حيث أن الآفاق المتوقعة تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة صدمة أسعار النفط من خلال السياسات، ويفضل تراكم المدخرات في الماضي والانخفاض الشديد لمستوى المديونية، تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الإصلاحات بالتدرج، ولكنه لا تستطيع تفويت هذه الفرصة دون اتخاذ إجراء في هذا الصدد؛ فعلى المدى القريب، من المتوقع أن يتباطأ النمو مع اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة للضبط المالي، غير أن تنفيذ كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا، مع تحقيق نمو أقوى وخلق المزيد من فرص العمل؛ وفي المقابل، يمكن أن يتسبب عدم كفاية الإصلاحات في مصاعب اقتصادية إذا ما أدى استنفاد حيز المناورة من خلال المالية العامة والحساب الخارجي إلى عملية تكيف مفاجئة وأكثر حدة ومن أجل خلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو الاحتوائي، ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة ويعتمد على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص (وهو ما يركز عليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد)، وسيطلب مثل هذا التحول جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي، ومن أهم الإصلاحات تحسين مناخ الأعمال، وذلك على سبيل المثال من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية، وكذلك فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة والاستثمار، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية؛ كما أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة إصلاح الدعم في الجزائر، من أجل إنجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد، حيث تشير تقديراته إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015 وليست تكلفته على المالية العامة هي المشكلة الوحيدة؛ فالدعم غير عادل، ويفيد الأثرياء أكثر بكثير مما يفيد الفقراء فعلى سبيل المثال، تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر بمتوسط 6 أضعاف؛ وبالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم، وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

¹ قميتي عفاف وشكة عبد الله (2017): "نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح، رهانات الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 277.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

وضع صندوق النقد الدولي ثلاث سناريوهات لمستقبل الاقتصاد الجزائري، فبعد سنة 2016 تتمحور التوقعات حول قوة استجابة السياسة لصدمة أسعار النفط فعلى المدى المتوسط، سيعتمد آفاق الاقتصاد الكلي في الجزائر على الحجم وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، ومدى الإصلاحات الهيكلية، ومدى ملاءمة غيرها من السياسات، وهو ما تم التركيز عليه في نموذج النمو الاقتصادي الجديد، هذا إن وجد الأرضية المناسبة لتطبيقه على أرض الواقع.¹

ومن بين السيناريوهات المتوقعة سيناريو "الإصلاحات الطموحة" الذي من شأنه أن يقلل مواطن ضعف المالية الخارجية وزيادة إمكانات النمو، ويفترض هذا السيناريو زيادة الضبط المالي من خلال زيادة الجهود الرامية إلى إحتواء فاتورة الأجور، وزيادة كفاءة الاستثمار العام وإصلاح الدعم، مع تطبيق كتلة أكثر أهمية من الإصلاحات الهيكلية، وتخفيض في سعر الصرف الحقيقي؛ وبالتالي فهذه الحزمة القوية من السياسات، من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض تراكم الديون وارتفاع الاحتياطات، وفي نهاية المطاف، تحقيق نمو أسرع، وهو ما يهدف إليه النموذج الجديد؛ كما يرى آخرون أن فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد مستبعدة، وأن الإخفاق ثابت لافتقاده إلى أدنى نظرة استراتيجية لمواجهة التحدي الاقتصادي، رغم التحذيرات العديدة التي وجهت للجزائر وطينا ودوليا، وحثتهم في ذلك إلى ربط النموذج الجديد للإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، مؤشرا على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوعب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني من جهة، وإمكانات لتحول الجزائر من جهة أخرى، بدليل أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي في بلد به مخزون علماء وباحثين ومختصين هائل، هذا فضلا عن عدد لا يستهان به من الطلبة والباحثين داخل الوطن، ممن يمكن أن يقودوا خطة اقتصادية تُبنى على المعرفة والرقمنة، وهي أحد عيوب المرحلة الحالية وأكبر نواقص النموذج المقترح، فالإجراءات الإدارية البيروقراطية المتراوحة ما بين الورقية والطباشيرية، لا تزال سمة غالبية على كل المؤسسات في الدولة وعلى رأسها المؤسسات المالية والمصرفية، والتي لا يمكنها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد، ما لم تستجيب للمعايير الرقمية والتقنية العالمية.²

كما أنه من الناحية العلمية وفي أدبيات إدارة الأعمال الحديثة، فإن الكفاءات قبل البرامج والمشاريع، حيث يعتبر الأشخاص المناسبون أهم الأصول في رأس مال أي مشروع يريد النجاح، حتى قيل في استراتيجيات التطور إن: (من) تأتي قبل (بماذا وكيف)؟ مع وضع

¹ قميقي عفاف وشكعة عبد الله (2017): "نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح، رهانات الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² قميقي عفاف وشكعة عبد الله (2017): "نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح، رهانات الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 280.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

أحسن الكفاءات البشرية في كبرى الفرص وليس قبالة كبرى المشاكل؛ وفي ذات السياق ينتظر العديد من الخبراء والمتابعين للوضع الاقتصادي تحقيق أولى النتائج بعد شروع الحكومة في تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد على أرض الواقع، لاسيما أن هذا النموذج قد كثر عنه الحديث، بما أنه يعد منفذ الحكومة للخروج من الضائقة المالية التي تمر بها البلاد منذ تراجع عائدات الخزينة العمومية من العملة الصعبة، في حين لم توضح الجهات الوصية بالتفصيل كيفية تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع والآليات الكفيلة بتجسيده، حيث اكتفت وزارة المالية بنشر النموذج عبر موقعها الإلكتروني، موضحة أن الهدف من وراءه يتمثل في تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات بـ 6.5 بالمائة ما بين سنتي 2020 و 2030 ولعل الأيام وحدها كفيلة بمعرفة نجاح النموذج المعلن من عدمه في ظل كثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بهذه التنبؤات محليا ودوليا.

3. آفاق النمو الإقتصادي في الجزائر:

لا شك أنّ الأثر الإقتصادي لبرنامج الإصلاح يتباين من مؤشر إلى آخر، إلّا أنه ورغم الإيجابيات التي تحققت بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي، لا يزال الإقتصاد الجزائري يعاني من السلبيات التي تحول دون الحد من مظاهر الإختلال المختلفة:

— أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وبالتالي يتبين لنا أهمية وضرة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الإقتصاد وجعله قادرا على المنافسة، بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة.

— أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع الفلاحة، فهو قطاع متخلف وهو يتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات في المناخ.

— أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار...)، وبذلك يظل النمو الإقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية.

وحتى يتمكن البلد من بعث نموه الإقتصادي، فإنّ الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية:

• **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

- إجراء الضبط المالي: من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، وإحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الإستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية¹؛
- التوجه إلى قطاعات تتيح تنوع الإقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للإستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الإستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن تنوع الإقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة، تكنولوجيات الإعلام والإتصال والسياحة المحلية.
- تحسين بيئة الأعمال: حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة (156)²، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصاً للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الإنخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الإعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنوع الإقتصاد.
- تنوع الإقتصاد الوطني: في حوار نشر ضمن تقرير سنة 2018 حول الجزائر لمكتب النصح الإقتصادي "أوكسفورد بيزنس غروب"، أبرز الرئيس السابق أن: "التنوع الإقتصادي هدف محوري وغاية لا مفر منها بالنسبة لمسعانا الإقتصادي، وتحسينه ليس سهلاً، لأنه يتطلب سياسات اقتصادية وصناعية وفلاحية ملائمة والوقت والمثابرة في تطبيقه؛ كما أكد أن التنوع "يستلزم أيضاً حشد كافة الطاقات وجميع الفاعلين في التنمية سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية أو بالشركات الأجنبية التي يمكنها تقديم الكثير لإقتصادنا"، موضحاً أن الأمر يتعلق بإلتزام تم تبنيه منذ عدة سنوات ويجري تطبيقه ميدانياً؛ وتم التذكير بمختلف برامج الإستثمار العمومي التي ساهمت في تدعيم شبكة الهياكل القاعدية واستحداث مناصب شغل وتأمين فرص الإستثمار وتعزيز القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، مشدداً على سياسات إعادة التوزيع الصناعي ودعم الإستثمار التي ساهمت في بعث و بروز نشاطات صناعية؛ واستطرد رئيس الجمهورية بالقول: "إن المستوى الذي بلغه تنوع الإقتصاد الوطني ليس بالهين، لكنه يبقى غير كاف من أجل إعادة توازن القيم المضافة القطاعية بشكل دائم تشكيل خيار جاد للمحروقات من خلال ترقية صادرات السلع والخدمات "

¹ صندوق النقد الدولي (2016): "الجزائر يسعى لتنوع الاقتصاد واعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"، النشرة الإلكترونية، 19 ماي، ص03/02.

² حسب إحصائيات أطلس بيانات العالم atlas.com/ar.knoema.com/http://

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

وأبرز رئيس الدولة ثلاثة عوامل يتوقف عليها نجاح مسار التنوع، حيث يتعلق الأمر بكل من:

— أولاً. بدور القطاع الخاص الضروري لنجاح هذا المسار في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي؛

— ثانياً. تحسين نوعية التسيير الاقتصادي، ليس فقط على مستوى المؤسسات والإدارات الاقتصادية للدولة، بل أيضاً على

مستوى المؤسسات العمومية والخاصة؛

— ثالثاً. مكافحة صارمة لكل أشكال التسيير والممارسات البيروقراطية وضرورة العمل أكثر على تحسين مناخ الأعمال.

فمن غير المقبول أن تنبسط المبادرات والإرادات الحسنة والالتزام الوطني والمالي للمقاولين بفعل سلوكيات بيروقراطية أو منفعية، فما تم تحقيقه في مجال التبسيط الإداري والتنظيمي من تقدم في إطار مسعى تحسين مناخ الأعمال الذي تمت مباشرته منذ سنوات علينا تحقيق المزيد من التقدم ومواصلة الإصلاحات؛ كما يتطلب نجاح مسار التنوع، في الإستمرار في برنامج الإصلاحات سواء على الصعيد المؤسساتي والإداري أو في مجال الإقتصاد والمالية والبنوك، فالنموذج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر من أجل تنميتها في آفاق 2030، كان الهدف من النهج الجديد المعتمد هو التصدي لمقتضيات الإقتصاد العالمي والتخفيف من آثاره وإقرار نمو على أسس صحيحة ومستدامة فقد زادت من الضرورة الملحة التغييرات غير المنتظمة لأسواق النفط التي تؤثر سلباً على توازناتنا المالية الداخلية منها والخارجية؛ من خلال إحتواء الإستثمارات في الهياكل الأساسية التي لا يكون لها صدى على قدرات الإنتاج والتخلص تدريجياً من عجز الميزانية وميزان المدفوعات وإضفاء الوضوح والشفافية على سياساتنا واستراتيجياتنا القطاعية ومواصلة تطهير مناخ الأعمال وترقية الصادرات، خاصة خارج المحروقات، عن طريق أعمال أكثر تنظيمًا واستهدافًا¹ وبناءً على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنوع الإقتصاد الجزائري وفق الآتي:

— وضع خطة بعيدة المدى للتنوع الاقتصادي بالتخفيض من التمويل الربحي تدريجياً في آفاق 2020 إلى غاية 2030؛

— بناء قاعدة صناعية تدعم التنوع؛

— تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية؛

— إستثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات؛

— دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة؛

— تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية؛

¹ منتدى رؤساء المؤسسات 2019.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

– تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية بتبسيط الهياكل الضريبية؛ إعادة النظر في قاعدة 49/51؛

– ترشيد الإنفاق العام؛

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

– الاهتمام بالموارد البشرية المذهلة¹؛

• ارتفاع النمو خارج المحروقات ما بين 2020 – 2030: من خلال تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي لاسيما في القطاعات

ذات القيمة المضافة العالية، على غرار الطاقات المتجددة والصناعات الزراعية الغذائية والخدمات والإقتصاد الرقمي والنشاطات البعيدة لقطاعي المحروقات والمناجم وكذا السياحة والمناطق اللوجيستية.

وهذا ليس فقط لإستعادة توازن الحسابات العامة تدريجيا ولكن، وخاصة بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030 ، هو زيادة نمو الناتج المحلي الخام لاسيما خارج المحروقات وارتفاع محسوس للناتج المحلي الخام للفرد وكذا زيادة كبيرة لحصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية وكذا تحول لنموذجنا الطاقوي يسمح باقتصاد مواردنا غير المتجددة وتنويع الصادرات لدعم تمويل النمو.

غير أن نموذج النمو هذا الذي يجري تجسيده تدريجيا يمكنه أن يعرف تعديلات ظرفية تملئها تذبذبات الإقتصاد العالمي وضغوطاته، ولكنه سيظل محافظا على وجهته نحو إقتصاد منتج وفعال إجتماعيا ومتحررا تدريجيا من التبعية لعائدات صادرات النفط وحدها؛ وحول المراجعة الجارية لقانون المحروقات، والإستثمار بإفريقيا أنه سيساهم في تطوير شراكة " رابع-رابع" مع الشركات الأجنبية في هذا المجال؛ فإرادة الجزائر هي جعل إطارها التشريعي والتنظيمي المسير لقطاعات النشاطات أكثر جاذبية؛ وعن دور الجزائر في تعزيز التعاون الإفريقي البيئي، فالإستثمار في تطوير إفريقيا يمثل "فرصة حقيقية يجب انتهازها" في عالم يواجه صعوبة في تحقيق نمو اقتصادي، فالنشاطات والإمكانات المتاحة استغلالها هي ملائمة لإقامة شراكات جديدة بين المؤسسات الجزائرية والإفريقية؛ ومشاركة الجزائر الفعالة في المفاوضات حول إنشاء منطقة تبادل حر قارية بغية تحرير الطاقات وتشجيع المبادلات والمساهمة بذلك في تحوّل هيكلي للبلدان الإفريقية؛ فالمسعى القائم على نموذج النمو الجديد المعتمد سنة 2016 ، قد زادت من ضرورته الملحة التغييرات غير المنتظمة لأسواق النفط التي تؤثر سلبا على توازناتنا المالية الداخلية منها والخارجية؛ وما نتظره من هذا المسعى الجديد ليس فقط استعادة توازن الحسابات العامة

¹ لمزيد من المعلومات أنظر: دليل التنمية البشرية عبارة عن مؤشر يقيس مستوى التنمية البشرية في 187 دولة، معتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (يأخذ هذا المؤشر بعين النظر عموم الأداء العام فيما يخص مجالات الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الجيدة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

تدرجيا ولكن، وخاصة بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030 ، هو زيادة نمو الناتج المحلي الخام لاسيما خارج المحروقات وارتفاع محسوس للناتج المحلي الخام للفرد.

يمكن للنموذج أن يعرف تعديلات ظرفية تملئها تذبذبات الاقتصاد العالمي وضغوطاته، ولكنه سيظل محافظا على وجهته نحو اقتصاد منتج وفعال اجتماعيا ومتحررا تدرجيا من التبعية لعائدات صادرات النفط وحدها؛ وأن النشاطات والإمكانات المتاحة استغلالها هي ملائمة لإقامة شراكات جديدة بين المؤسسات الجزائرية والإفريقية.¹

● **التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية** : إن دور الدولة في النشاط الإقتصادي وبنيتها المؤسساتية السياسية والقانونية تعتبر محددات رئيسية للاختلافات في درجة التطور الإقتصادي بين الدول، باعتبارها تمثل جملة قوانين وإجراءات وتشريعات وسياسات تؤثر على التحفيز الإقتصادية في الإقتصاد المعني ومن ثم على الدافع للإستثمار في التكنولوجيا ورأس المال المادي والبشري، إذ أنه واعتبارا من أن الأعوان الإقتصاديين يشعرون فقط في أداء الأنشطة التي يكافؤون عليها، فإن الإطار المؤسساتي الذي يشكل البنية بمختلف تفرعاتها التي توفر هذه المكافآت له دور كبير في التأثير على المصادر المباشرة للنمو؛ وذلك من خلال:

أ. تطوير البنية المؤسساتية:

– **حماية الأفراد والحد من العنف**: إن سيادة القانون في أي دولة تعني قبل كل شيء توفير الأمن والحماية، لأنه من غير المنطقي العمل على حماية الممتلكات والعقود إذا كان الأعوان الإقتصاديون في حد ذاتهم لا يتمتعون بالأمن، حيث أبرزت الأدبيات الإقتصادية على اختلافها أن الفوضى والابتزاز وضعف التشريعات القانونية لها تأثير سلبي على تطور النشاط الإقتصادي، لأنها تحفز لدى الأعوان الإقتصاديين على الإستثمار والمخاطرة انطلاقا من إحساسهم بعدم توفر الحماية لهم كأشخاص أو لممتلكاتهم المادية والمالية أو لحقوقهم الممثلة في مختلف العقود المبرمة في إطار معاملاتهم الإقتصادية.

– **حماية حقوق الملكية**: يشير الإقتصاديون إلى أن إرتباط حقوق الملكية باستثناء الآخرين قانونيا من استخدام أصول معينة، يجعل من حمايتها مفتاحا رئيسيا في التأثير على الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال آليتين رئيسيتين هما² :

*الحد من التعدي على الملكية؛ *تسهيل المعاملات في السوق.

¹ منتدى رؤساء المؤسسات 2019.

² Timothy Besley and Maitreesh Ghatak (2010) : ” **property rights and economic development** ”, a chapter in : handbook of development economics, North-Holland, Vol 5, pp 4526-4535.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

– الرقابة على الحكومة: تمتد سيادة القانون إلى الرقابة والتحقيق الذي يقره الدستور على العمل التقديري للسلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة من طرف سلطة قضائية مستقلة، حيث يكرس هذا الفعل مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة وبالتالي تجنب ما يعرف بـ "مشكلة عدم الإتساق الزمني" التي تبرز أن الحكومة لا تملك فقط القدرة على التراجع عن تنفيذ التزاماتها بقدر ما تمتلك الحافز للقيام بذلك انطلاقاً من عدم توافر رقابة وتحقيق ومحاسبة على عملها ومسؤولياتها، حيث أنه ونتيجة لذلك فإن حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود لن يكون مضموناً وذا مصداقية إلا إذا كان للسلطة التنفيذية حدوداً تعمل في إطارها وتضبط قراراتها التقديرية.

– مراقبة الكسب الخاص ومحاربة الفساد: حيث أن عدم إحساس الأعوان الإقتصاديين بالمساواة في الفرص والمعاملة من قبل النظام القضائي يدفع بالمحاكم للتوقف عن البروز كأداة عادلة لتسوية المنازعات، وبالتالي اضطراب الأطراف المختلفة في النشاط الإقتصادي للبحث عن بديل آخر للحصول على حقوقهم بما يعزز من الخروج عن القانون.

وتشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن الواقع الإقتصادي يعكس تزايد الفساد بمختلف أنواعه كلما تعاظم دور الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث يتزايد استغلال النفوذ السياسي والتحكم في صناعة واتخاذ القرارات من أجل التهرب من الإلتزام بالقانون وكذا الحصول على مزايا اقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حساب أعوان القطاع الخاص وذلك في إطار ما يعرف بـ "سلوك البحث عن الربح"، الذي يزيد من التكلفة التي يتحملها المنتج والمستهلك من خلال توجيههم لجزء من مواردهم في إطار عملية كسب الربح خارج العملية الإنتاجية باتجاه أصحاب القرار والنفوذ في السلطة الذين يستفيدون منها؛ وتبرز أهم مصادر الفساد المتعلقة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال:¹ القيود التجارية؛ الإعانات الحكومية.

ب. إصلاح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:

إن أهمية تعزيز سيادة القانون بمختلف جوانبها في الوصول بالجانب المؤسساتي للدولة إلى وضعية محفزة على الإنتاج والاستثمار، لا يلغي أهمية أن يتم إصلاح تدخل الدولة في الإقتصاد بما يتماشى ودعم جانب العرض والعملية الإنتاجية، لأن دور الدولة لا يقتصر على تحقيق العدالة وتوفير الأمن بقدر ما يمتد إلى القيام ببعض الأنشطة في الحياة الإقتصادية بغض النظر عن حجم ذلك وامتداداته؛ إن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية يكون في إطار العمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال سياساتها الإقتصادية الكلية التي تبرز أساساً في السياستين المالية والنقدية، حيث أنه ورغم وجود تضارب بين الإقتصاديين حول مدى تأثير تقلبات الدورة الإقتصادية أو حالة اللإستقرار الإقتصادي على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، إلا أن المرجح هو أنه يوجد ما يؤكد على وجود هذا التأثير

¹ Paolo Mauro (1997) : " Why worry about corruption ? ", IMF economic issues N° 6, pp 4, 5.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

خصوصا من خلال ما أبرزته نظرية النمو الداخلي من أن التطور التكنولوجي الذي يعد العامل الرئيسي في النمو المطرد للإنتاجية يرتبط بمدى توافر الحافز على الابتكار والتعليم واكتساب المعرفة عن طريق التعلم والممارسة أثناء النشاط الاقتصادي، حيث أن هذا النوع من المعرفة يتراكم بشكل أكبر في حالات الرواج التي يزدهر فيها النشاط الاقتصادي مسيبا بروز أفكار جديدة مقارنة بحالات الركود، وبالتالي فإن التقلبات الاقتصادية تؤثر على النمو في المدى الطويل تماما كما تؤثر على النمو في المدى القصير.¹

وعلى صعيد آخر فإن أهمية الاستقرار الاقتصادي في عملية النمو على المدى الطويل تبرز أساسا من خلال تأثيرات تقلبات الدورة الاقتصادية على توقعات الأعوان الإقتصاديين ومن ثم على سلوكياتهم في النشاط الاقتصادي، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار أو تزايد العجز في الميزانية يزيد من اللابيقين حول تقلبات سعر الفائدة الإسمي ومعدلات الضرائب مستقبلا مما يزيد من حجم التكاليف وبالتالي التأثير سلبا على تراكم رأس المال المادي ونمو الإنتاجية؛ ومن هذا المنطلق فإن الاستقرار الاقتصادي يعتبر عاملا ضروريا مكتملا للآليات المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات وسوق العمل في التأثير على نمو الإنتاجية ومن ثم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث أن هذا يحتم على الدولة حوكمة تدخلها في النشاط الاقتصادي من خلال العمل على ضبط سياساتها الاقتصادية الكلية بما يساهم في دعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في شكل استقرار المستوى العام للأسعار ووضع الميزانية وسعر الصرف، وبالتالي تكييف ظروف الإقتصاد الكلي بما يساهم في تعزيز فرص النمو على المدى الطويل.

الفرع الثاني: مدى مساهمة المؤسسات في النمو الاقتصادي في الجزائر

1. تقييم برامج الإصلاحات الاقتصادية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

أولا. الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التثبيت والهيكلية في الجزائر:

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات، وكانت في كل مرة تتم باسم الإصلاح؛ وتوالت الإصلاحات إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح"، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن مدلول الإصلاح في حد ذاته.

لا تخرج أهداف الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عن إطار الأدبيات الاقتصادية التي هيمنت على كل مرحلة من مراحل الاقتصاد والظروف التي سادت كلا منها²؛ إلا أنه بدءا من منتصف الثمانينيات وحتى قبلها سجل الاقتصاد الجزائري ما يلي:

➤ حالة من عدم التوازن القطاعي من حيث الاهتمام أو الإسهام في تكوين الناتج المحلي الخام؛

¹Gilles Saint-Paul (1997) : " **business cycles and long-run growth** ", Oxford review of economic policy, Vol 13, N° 3, p 146.

²لابد أن نشير في هذا الصدد إلى المخططات التي عرفتها الجزائر، لمزيد من التفصيل أنظر:

- Benissad Med El Hocine (1980) : " **l'économie de développement en Algérie** "; Alger : OPU

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

➤ التبعية شبه المطلقة للخارج من خلال:

- كون المحروقات تحتل أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق البترولية؛
- التركيز الجغرافي الكبير للصادرات والواردات مع دول الاتحاد الأوروبي؛ خاصة فرنسا (ما يزيد عن 50%) للواردات ومنطلقا للصادرات (ما يزيد عن 60%) ما يخلف حساسية للتقلبات التي تعرفها أسواق هذه الدول (طلب، تضخم، قيمة العملة... الخ)؛
- مستوى المديونية المرتفع الذي لم ينزل في الفترة (1990-1999) عن 25 مليار دولار، إلا أنه سرعان ما تراجع إلى مستوى 30% نتيجة عملية إعادة جدولة الديون؛ مثل هذه الوضعية تجعل جزءا كبيرا من ثمار جهود التنمية موجها بالأساس لتغطية أعباء الدين؛
- ضغط البطالة¹؛
- القيود الحادة على الموارد المالية إذ بدءا من سنة 1986 بدأت ميزانية الدولة، تعرف عجزا معتبرا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول ومنه الجباية البترولية في ظل تقييم مبالغ فيه للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية مع ضعف أداء الجباية العادية؛ وهذا ما دفع إلى اللجوء إلى التمويل النقدي للعجز مما جعل القروض المقدمة للحكومة تتضاعف ضمن مكونات مقابلات الكتلة النقدية؛ الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع كتعبير عن وجود تضخم في الاقتصاد الجزائري يتطلب التصدي له؛² وقد سعت هذه الإصلاحات إلى تخليص المؤسسة العمومية، باعتبارها مركز إنتاج الثروة، من قيود الإدارة المركزية؛ إلا أن ظلال هذه القيود بقيت قائمة من خلال الكثير من التدابير ذات الطابع البيروقراطي الصرف، والتي عادة ما تضمنتها قوانين المالية السنوية.³
- نشير إلى أن الدولة في هذه المرحلة ورغم إعطائها الأولوية للصناعة إلا أنها التفتت إلى قطاع الزراعة وإلى الهياكل القاعدية باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي؛ وكان ذلك بهدف القضاء على الإختلالات والتشوهات الناجمة عن التصنيع السريع المعتمد في العشرية السابقة؛ ذلك أن الدولة استثمرت ما يزيد عن 542 في الفترة (1980-1986) في الهياكل القاعدية⁴ وكان هذا نتيجة النقص الحاد في الهياكل القاعدية من جهة ونمو الحاجات وظهور الجديد منها نتيجة التزايد الديمغرافي.

¹ Banque d'Algérie (1994) : " **Exposé du programme économique et financier soutenu par accord de confirmation avec le FMI** " .

² Bali Hamid (1993) : " **Inflation et maldéveloppement En Algérie** ", Alger : OPU, p112.

³ Brahimi Abdelhamid (1991) : " **Stratégies de développement pour l'Algérie : Défis et enjeux** ", Paris : Economica.

⁴ Benissad Med El Hocine (1990) : " **La réforme économique en Algérie : ou l'indicible ajustement structurel** ", Alger : OPU.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

ولقد اعتمد تمويل برامج التصنيع على عوائد البترول الشيء غير أن هذه الموارد بالرغم من ضخامتها وحجمها فهي لم تكن محصلة إنتاج حقيقي للثروة¹ إذ ارتبطت دوما بتقلبات المحيط الدولي وبعوض القرارات التي لا تتحكم فيها السلطة إلا جزئياً¹ ما ساهم في عدم تحقيق هذه الأهداف؛ قد استمر الوضع الاقتصادي في التدهور نتيجة عدة عوامل أهمها:

- أن الإصلاحات كانت ذاتية ولم تكن مدعومة ببرنامج مالي من قبل الهيئات الدولية، بالإضافة إلى كون الإصلاحات لم تكن محل إجماع عريض، بسبب رواسب الأيديولوجية الاشتراكية، والحساسية التاريخية؛ وهذا مع قصور في نظام المعلومات الاقتصادي يشير إليه "غازي حيدوسي" بقوله: هناك عقبتان كبيرتان تواجهان الصوغ السريع لمعطيات اقتصادية رصينة؛ أولاً، الأجهزة الرسمية التي يجري التوجه إليها لجمع المعلومات الاقتصادية نادرا في أنظمة الدولة الممركز أجهزة مستهلكة لهذه المعلومات؛ ولا تعمل المنشآت والمصارف على أسس السوق الاقتصادية؛ إنما تطبق طرائق ومن حين لآخر معايير مفروضة من دون ضرورة لتقويم الموارد والنتائج وعليه كان لا بد من السعي لجمع المعلومات من مواردها والطلب إلى مديري المنشآت أن يبذلوا جهدهم و لو نظريا لكي يكونوا في وضعية السوق؛ ثانيا، في الأنظمة ذات التسيير الممركز يحول تجاهل الآليات والطرائق المستعملة في صوغ المعلومات وترويجها دون توجيه دقيق للأسئلة ودون الحصول على صياغة الطلبات الإعلامية في لغة متوافقة مع الممارسات القائمة؛ للأجهزة الإحصائية والتخطيطية على كل المستويات خبرة في هذه المسائل وإن كانت لا تتمكن دوما من حلها؛ و مع ذلك نادرا ما تستعين بها المنشآت؛²
- تأثر بعض القطاعات بالتدابير المتخذة؛ فتعديل سعر صرف الدينار أثر على تكاليف الإنتاج كون نسبة الاندماج الداخلي ضعيفة جدا الأمر الذي رفع أسعار المواد المستوردة فضلا عن زيادته لأعباء الدين الخارجي على المؤسسات (خسائر الصرف)؛
- التردد الشديد في الإصلاحات نتيجة الخوف من ردود الفعل الاجتماعية تجاه التدابير المرتبطة بالوضع الاجتماعي كتجميد الأجور أو تحرير الأسعار أو تقليص حجم العمال في ظل غياب البدائل آنذاك كشبكة المساعدة الاجتماعية من جهة وخوفا من استغلال المعارضة الناشئة للتدهور المعيشي في الزيادة على السلطة القائمة آنذاك من جهة أخرى؛

- التناقض في المواقف بين "الإصلاحيين" الذين كانوا يدعون إلى إصلاحات عميقة تمارس على المؤسسات والحزب والنقابة المتمسكين بحرفية الدستور القائم آنذاك والمكرس للملكية العامة لأهم قطاعات النشاط الاقتصادي و قد تحول هذا الصراع إلى نوع من

¹ Belhimer Ammar (1998) : " La dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique des politiques d'emprunt et d'ajustement ", Alger : casbah éditions.

² حيدوسي غازي (1997): "الجزائر: التحرير الناقص"، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 69.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الحذر في مسار الإصلاحات عكسته القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية¹؛ ففي ذات الوقت الذي تم فيه الحد من سلطان الوصاية الوزارية على المؤسسات وفتح الطريق أمام التطبيق الجزئي للقانون التجاري تم التمسك بمبدأ الرقابة الاجتماعية للرقابة على تسيير المؤسسات وتم فتح المجال بذرائع مختلفة أمام السلطات العمومية (ولاية؛ وزارة داخلية) للتدخل بدعوى حماية المصلحة العمومية؛

- عدم التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات العمومية والخاصة حيث كان عليها أن تسعى لتنويع صادراتها قصد التخفيف من هشاشة التوازن المالي الخارجي؛
 - عدم تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل، وفتح المجال أمام تجار الجملة والوكلاء المعتمدين للتدخل في مجال التجارة الخارجية بتخلي الدولة عن احتكارها لهذا المجال.
- وهكذا نرى أن الأهداف تغيرت حسب متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي لئلا بعد ذلك التدابير المعتمدة في كل مرحلة لتحقيق تلك الأهداف.

ثانيا. الغائب من الإصلاحات في الجزائر:

- بالرغم من النتائج المتباينة للإصلاحات واختلاف زوايا التقويم التي يمكن استخدامها في ذلك فإن تنفيذها أسفر عن ظهور تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة تشدد المنظمات الدولية في فرض شروطها بخصوص منح المساعدات من جهة وبروز بعض الظروف الدولية غير المساعدة كتقلب أسعار النفط وتدهور شروط التبادل؛ بالإضافة إلى ذلك ثمة معطيات هامة تم إغفالها من بينها²:
- اختلاف الظروف والسياقات الموحية بتدابير السياسات الاقتصادية المتبناة من قبل الهيئات الدولية وتلك التي تعرفها الجزائر مما كان يتطلب تكييف بعض التدابير المتخذة مع الواقع الجزائري والتعامل مع الإصلاحات على أنها عملية شاملة تسعى إلى إقامة قواعد جديدة للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تمكن في ذات الوقت من تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛
 - عدم الإهتمام بتحسين أداء منظومة الإعلام الاقتصادي الوطني سواء من حيث فعاليتها أو تكاليفها مما أدى إلى عدم مصداقية المعلومات والتي تعتبر ضرورية لاتخاذ أي قرار سليم، ولهذا لم يكن من الغريب أن نجد التضارب بين أرقام الهيئات المختلفة بخصوص

¹ حيدوسي غازي (1997): "الجزائر: التحرير الناقص"، مرجع سبق ذكره، ص73.

² عبد المجيد قدي (2002): "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، محاولة تقويمية، ص12-13؛ على:

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الموضوع الواحد، يضاف إلى ذلك تأخرها وبطؤها بالمقارنة مع متطلبات القرار الاقتصادي، الذي يسعى إلى التعامل مع الفرص المتاحة وتحولات المحيط بأقصى سرعة ممكنة؛

— عدم إشراك مؤسسات التفكير والبحث الوطنية من جامعات ومعاهد ومراكز بحث في دراسة التدابير المتخذة وأخذ رأيها في رصد النتائج المترتبة عن ذلك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ضعف توجيه برامج البحث الوطنية نحو الإهتمام بقضايا الإصلاح نتيجة ضعف الحوافز المستخدمة في ذلك وعدم جدية مراكز القرار في التعامل مع نتائج البحث العلمي وعدم إدراك المؤسسات الاقتصادية بعد أهمية البحث والتطوير في حياتها؛

— سوء اختيار المرجعيات المعتمدة في المقارنة عند إصدار القوانين واعتماد الإجراءات؛ بانطلاقها في الغالب من فرضيات بعيدة الواقع (مستوى سعر البرميل من النفط عند إعداد قوانين المالية مثلا)؛ والمقارنة في الغالب بوضعيات بلدان بعيدة في بنيتها ومستوى نموها عن حالة الإقتصاد الجزائري؛

— التردد في الفصل في بعض القضايا الهامة والخيارات الأساسية كمكانة القطاع الخاص، طبيعة التكنولوجيا المفضل تحويلها، معيار تحديد القطاعات الإستراتيجية، حقوق الأجيال اللاحقة من ثمار التنمية الحالية، تحديد الفضاء الاقتصادي الأولي بالاندماج؛ (الإتحاد المغاربي، الفضاء المتوسطي أم الأفريقي جنوب الصحراء) في ظل تحديات العولمة وتسارع حركية التكامل و بروز عناصر جديدة في إدارة السياسات الاقتصادية الأوروبية بعد اعتماد الأورو وتموقعه كعملة دولية ما فتئ مركزها يتعزز يوما بعد يوم.

وبالرغم من سعي السلطات الجزائرية المتعدد نحو اعتماد الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي ولا سيما ذات الطابع المالي والنقدي فإنها لم تستطع تغيير وتحويل بنية الإقتصاد الجزائري المعتمدة على النفط أساسا؛ وهو مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي تمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات؛ فالإصلاحات المعتمدة لم تراعى بعض الشروط الأساسية مثل عدم التردد في اتخاذ القرارات وإشراك الفعاليات الإجتماعية والفكرية في معالجة الملفات الحساسة وإسنادها بدعم وإرادة سياسية واضحة؛ ويبقى البحث عن فضاء أوسع للاندماج والتكامل سواء على المستوى المغاربي أو المتوسطي عاملا مساعدا على دفع الإصلاحات وترشيدها وإشارة هامة للمتعاملين الإقتصاديين الأجانب لاستقطابهم في إطار سوق واسع ويعزز ذلك عودة الإستقرار الأمني والسياسي الذي فقد لمدة طويلة؛ وأخيرا لابد من إدراك أن قيادة التحول الإقتصادي نحو مزيد من التحرير يستحيل في ظل غياب دولة قوية تتمتع بمؤسسات ذات مصداقية وتحظى بدرجة مقبولة من الإجماع حول خياراتها؛ وهو الجانب الهام الذي يجب دعمه أكثر.

ثالثاً. معوقات الإصلاح في الجزائر:

لبلوغ الإصلاح مبتغاه يجب توافر شروط أولية وهو ما دعاها رولاند¹ (Roland) بتوفير الشروط الضرورية حتى لا تنتكس الإصلاحات؛ سنورد هنا أربعة شروط ضرورية للقيام بالإصلاح وتمثل فيمايلي:

أ. وجود قطاع خاص:

يتسم القطاع الخاص في الجزائر غداة إطلاق برنامج الإصلاحات بالصغر بالنظر إلى حجمه في الإقتصاد الجزائري؛ فمنذ الإستقلال توجّهت الدولة نحو نموذج تنموي قوامه المؤسسة العمومية، ولكن لم يمنع هذا القطاع الخاص من أن يتطور، وساهمت في هذه الوضعية غياب التحفيزات من قبل السلطات العمومية وضعف التمويل البنكي؛ وتمركز القطاع الخاص في قطاعات البناء والصناعات الخفيفة والخدمات²؛ ولم يبلغ عدد المؤسسات التي توظف 41 عاملاً إلا 138 مؤسسة في سنة 1990 لينخفض عددها إلى 11 فقط بالنسبة للمؤسسات التي توظف 260 عاملاً³؛ ويغلب على القطاع الخاص الطابع العائلي ومحدودية أمواله، والمستوى التكنولوجي المتواضع، والتأطير الضعيف وعدم المعرفة بالسوقين المحلية والدولية؛ وصعوبة التموين بالمواد الأولية، وعدم القدرة على إختراق الأسواق وصعوبة الولوج للتمويل بفعل الإرتفاع المتسارع لسعر الفائدة .

ب. وجود ثقافة تؤيد الإصلاحات:

يعتبر وجود ثقافة تؤيد الإصلاحات من الشروط الضرورية لإنجاح أي مشروع إصلاحي خاصة إذا كان هذا المشروع يتسم بالشمولية في طرحه، غير أن هذه الثقافة كثيراً ما تصطدم بعوائق تحول دون تطورها بشكل طبيعي. يمكن أن نتميز بين نوعين من العوائق: تلك المرتبطة بالبحث عن الربح (rent seeking) وتلك المتعلقة بموروث نظام التخطيط المركزي.

ج. وجود إقتصادي كلي ملائم للإصلاحات:

لم يتوفر هذا الشرط في الجزائر حتى قبل إطلاق الإصلاحات الإقتصادية خاصة مع انخفاض معدل النمو الإقتصادي، وتفاقم مستوى المديونية الخارجية، وارتفاع معدل التضخم والبطالة؛ وساهم انخفاض أسعار النفط في تعميق الأزمة، وهذا ما أعطى أملاً للحكومة

¹ Roland. G, (1997) : " Political constraints and the transition experience ", in Zecchini S. (dir), Lessons from economic transition. Central and Eastern Europe in the 1990s, Dordrecht, OCDE, Kluwer.

² Isli.M. A, (2005) : " La création d'entreprises en Algérie ", Cahiers du CREAD n°73, p.60.

³ World Bank. (1994) : " The democratic and Popular Republic of Algeria ", Country Economic Memorandum : The transition to a market economy. Report N°12048-A1. Volume I main report, volume II statistical annex. Washington DC : World Bank.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الجزائرية بإيجاد مخرج لأزمة المدفوعات؛ يضاف إلى هذه الوضعية المتردية على مستوى الإقتصاد الكلي، وضع اجتماعي هش يعاني فيه أكثر من 1.4 مليون شخص من البطالة.

د. الشروط الخارجية:

تعتبر الشروط الخارجية أحد أهم الشروط الضرورية لإنجاح عملية الإصلاح وتمثل في المديونية، ووجود أسواق خارجية للتصدير، ووضعية أسعار النفط في السوق العالمية، والإستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وتحتاج الإصلاحات إلى وسائل دفع بالعملة الصعبة لتمويل واردات المؤسسات من المواد الأولية والوسيلة سواء أكانت عمومية أو خاصة؛ ولكن في غياب وسائل التمويل الضرورية مضافاً إليها خسائر الصرف الناجمة عن تخفيض قيمة الدينار يصبح من العسير التفكير في بعث النمو الذي تفوقه المؤسسات؛ ومن جهة أخرى عرفت مديونية الجزائر ارتفاعاً كبيراً على الرغم من وفائها الدائم بالتزاماتها والتي توازي تسديد الديون ما مقداره 130 % من كتلة الأجور السنوية؛¹ ويتطلب نجاح الإصلاحات توفر أسواق لتصدير المنتجات؛ وتصدر الجزائر المحروقات بما نسبته 98 % من مجمل الصادرات لكنها في المقابل تبقى رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية؛ وتعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة رافداً مهماً للإصلاح بحيث تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الخارجي الذي لا ينتج عنه مديونية.

2. تقييم دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2019):

بالرغم من الاختلافات في مضمون السياسات الإقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الإقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الإقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمرجع السحري لكالدور.²

أولاً. مفهوم المرجع السحري لكالدور وعناصره:

تم تصميم المرجع السحري من طرف الإقتصادي الإنجليزي "نيكولاس كالدور" سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمرجع السحري، لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال³؛ والمرجع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية وهي:

¹ Benachenhou, (1992) : "L'aventure de la désétatisation en Algérie", Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N°65, L'Algérie incertaine, p.177.

² دلال بن شيخة (2013): "تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية، - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، السنة الجامعية (2012-2013)، ص125.

³ Richesse et finance.com, le carré magique de Nicholas kaldor

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

■ تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي¹"، حيث يعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يشترط أن يكون معدل النمو أكبر من معدل النمو السكان.²

■ البحث عن التشغيل الكامل: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر في المئة، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها.

■ التحكم في التضخم: الذي يعبر عنه بالإرتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المئة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الإقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

■ البحث عن التوازن الخارجي: ويتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الإقتصاد القومي اتجاه باقي الإقتصادات، حيث يؤدي الإختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد "حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها³، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا. تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه:

إن تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات وهي: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات؛ وعليه تبعا لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا يربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا، وكان هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار، وإذا

¹ محمد بوهزة وصالح براح (2017): "أثر برنامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للإقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009"، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات تم الإطلاع عليه يوم 24 ماي.

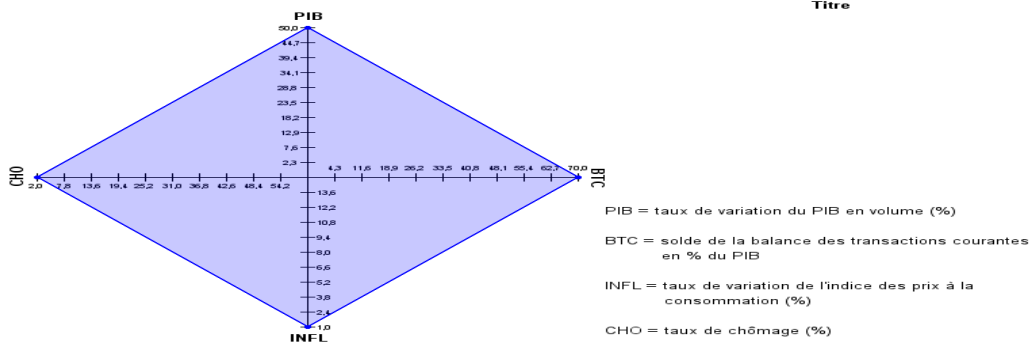
² صلاح الدين كروش (2016): "البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2015-2016)، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، ص 615.

³ وليد عبد الحميد عايب (2010): "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 85 - 89.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

كانت هناك بطالة منخفضة، مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن واجهة المربع توحى بأمتليه سير الإقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الإقتصادية المتبعة؛ والشكل التالي يوضح المربع السحري لكالدور.

الشكل رقم (11): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

على الموقع: <https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

إن تحقيق نتائج المثولية لمجموع الأهداف الأربعة السابقة مجتمعة ليس بالأمر الهين، نتيجة للتعارض الموجود بينها، فالبحث عن التشغيل الكامل يؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، ويؤدي تحقيق التشغيل الكامل إلى إستخدام كامل الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار، كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي.¹ كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للإستيراد وإحتمال إرتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.²

ثالثا. تحليل أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري :

إستخدمت الدراسة في تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلال حساب متوسط كل متغير من متغيرات مربع كالدور السحري خلال كل فترة من فترات برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يمكن إيضاح ذلك كمايلي:

¹ وليد عبد الحميد عايب (2010): " الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² عبد المجيد قدي (2009): " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 52 .

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

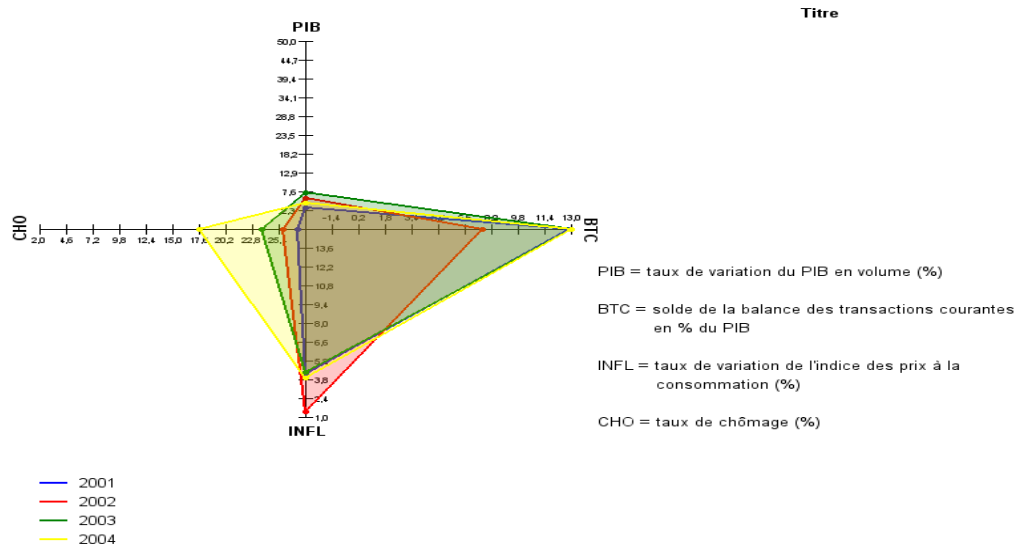
أ. تحليل أداء برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول رقم: (30) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)

السنوات	النمو الإقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2001	3	27.3	4.2	12.9
2002	5,6	25.90	1.4	7.7
2003	7,2	23.72	4.3	13
2004	4,3	17.65	3.9	13
المجموع	20.1	94.57	13.8	46.6
المتوسط	5.025	23.64	3.45	11.65

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport des année 2001-2019, sit internet : <http://www.bank-of-algeria.dz-officnacional> des statistiques, les comptes économiques de 2001 à 2019, sit internet : <http://www.ons.dz>

الشكل رقم: (12) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

على الموقع: <https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح أن هذه الفترة (2001-2004) عرفت تحسنا في رصيد ميزان المدفوعات من خلال إتساع المربع جهة اليمين حيث وصل إلى حدود 11.65% في المتوسط كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة 41.72 مليار دولار وهذا راجع إلى إرتفاع قيمة الصادرات بسبب إرتفاع أسعار البترول وكنتيجة لإتباع سياسة للإنعاش الإقتصادي التي باشرتها السلطات بداية من هذا البرنامج من خلال التوسع في الإستثمارات العمومية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل حيث عرف قطاع الأشغال العمومية معدل نمو من 2.8% سنة 2001 إلى 8.0%

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

سنة 2004 الذي يعتبر أكبر قطاع مستوعب لليد العاملة في هذه الفترة كما انعكس تحسن المؤشرات السابقة على معدلات النمو الاقتصادي التي إرتفعت من 3% إلى 4.3% خلال فترة البرنامج.

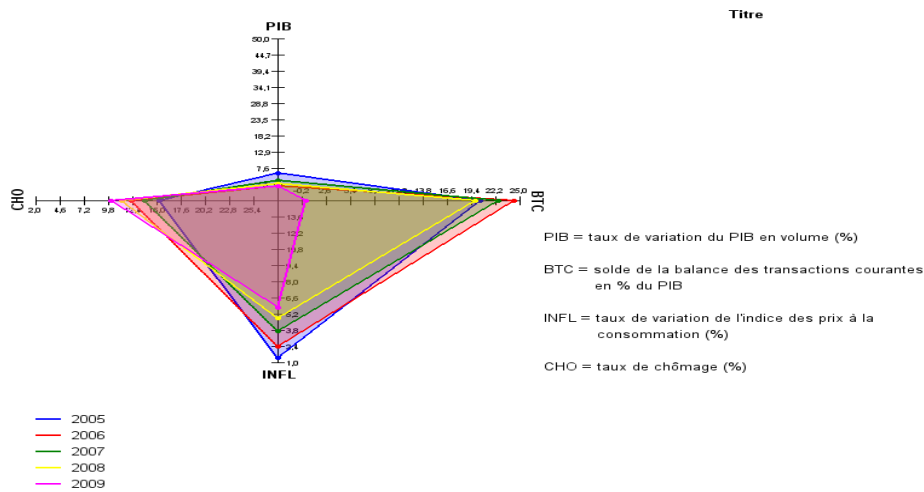
ب. تحليل أداء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول رقم: (31) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2009-2005)

السنوات	النمو الإقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2005	5,9	15.27	1.4	20.5
2006	1,7	12.27	2.34	24.3
2007	3,4	13.8	3.7	22.5
2008	2,4	11.33	4.8	19.9
2009	1,6	10.16	5.7	0.3
المجموع	15	62.83	17.94	87.5
المتوسط	3.75	15.71	4.48	21.88

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport des année 2001-2019, sit internet : <http://www.bank-of-algeria.dz-officnational> des statistiques, les comptes économiques de 2001 à 2019, sit internet : <http://www.ons.dz>

الشكل رقم: (13) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2009-2005)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

على الموقع: <https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

يتضح شكل مربع كالدور الذي زاد اتساعه مما يعني الإقتراب من مثوليته أي تحسن الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)؛

كما نلاحظ من الشكل تحسن في مؤشر البطالة من خلال إتساع المربع جهة اليسار فينخفض معدل البطالة من 15.27% سنة

2005 إلى 10.16% سنة 2009 وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي.¹

كما نلاحظ أن التحسن في ميزان المدفوعات متواصل وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول وقيمة الصادرات أما فيما يخص معدلات

التضخم فقد إرتفعت وانتقلت من 1.4% إلى 5.7% سنة 2009 وهذا بسبب فرض بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية

لسنة 2009، وإرتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة إرتفاع قيمة الواردات.

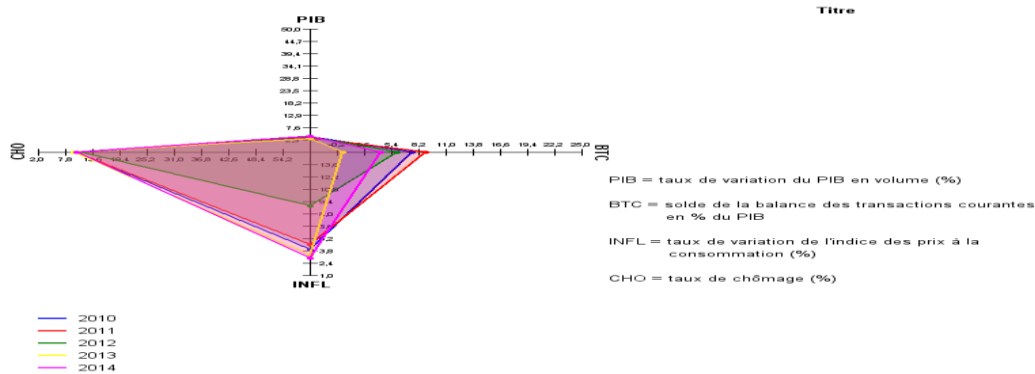
ج. تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول رقم: (32) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014)

السنوات	النمو الإقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2010	3,6	10	3.9	7.6
2011	2,9	10	4.5	8.9
2012	3,4	11	8.9	6
2013	2,8	9.8	3.2	0.4
2014	3,8	10.2	2.9	-4.3
المجموع	16.5	51	23.4	18.6
المتوسط	4.13	12.75	5.85	4.65

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport des année 2001-2019, sit internet : <http://www.bank-of-algeria.dz-officnacional> des statistiques, les comptes économiques de 2001 à 2019, sit internet : <http://www.ons.dz>

الشكل رقم: (14) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

على الموقع: <https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

¹Services Du Premier ministre (2010) : " Annexe A La Declaration De Politique Generale ", 16 octobre, P86.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح تحسن في مؤشر البطالة من خلال إتساع شكل المربع جهة اليسار مما يدل على إستقرار وانخفاض هذا المؤشر ويرجع ذلك لزيادة عدد المناصب الموفرة؛ حيث عرفت زيادة في مستويات التشغيل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وكذا الفلاحة والخدمات إلا أن هذه المناصب تبقى مؤقتة وظرفية لإرتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وكذا قطاع الأشغال العمومية بالمشاريع المبرمجة من طرف الدولة؛ ولكن في المقابل نجد أن هناك تراجع في المؤشرات الأخرى مثل معدل النمو الاقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات وبمعدلات سلبية حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة 4.13 % ، بسبب أن هذا القطاع يعتبر محرك النمو الاقتصادي كما سجل رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تحسنا مدعوما بالارتفاعات المسجلة بأسعار البترول في السوق النفطية العالمية ولكن ما يلاحظ كذلك هو تراجع رصيد ميزان المدفوعات في سنة 2014 حيث سجل رصيدا سلبيا بسبب انخفاض البترول وزيادة فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الدولار مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات، مما نتج عن هذه الوضعية كذلك تذبذب في معدلات التضخم.

د. تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) من خلال مربع كالدور السحري:

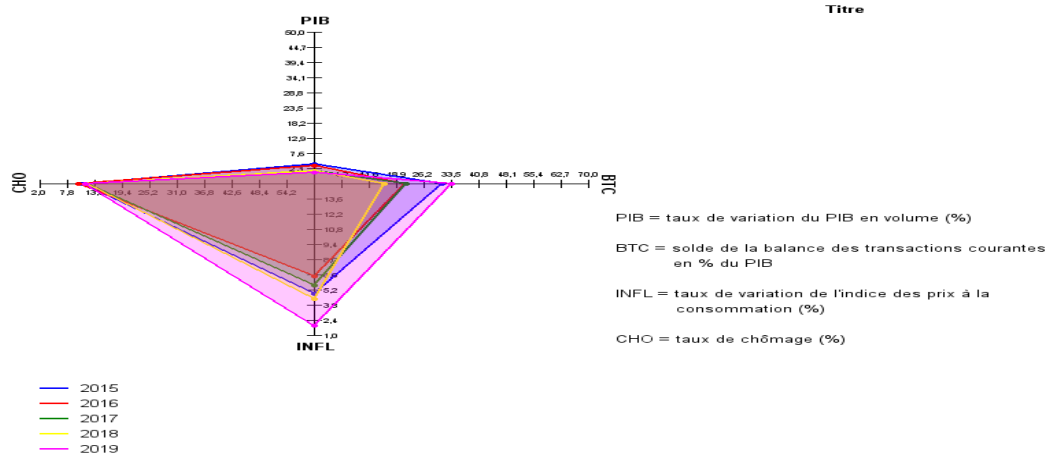
الجدول رقم: (33) متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2015-2019)

السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد الميزان المدفوعات
2015	3,7	11.2	4.8	-30.96
2016	3,2	10.2	6.4	-21.42
2017	1,3	12	5.6	-21.76
2018	1,4	11.9	4.3	-15.82
2019	0.8	11.7	1.9	-33.7
المجموع	10.4	57	23	-123.66
المتوسط	2.6	14.25	5.75	-30.92

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie,

Rapport des année 2001-2019, sit internet : <http://www.bank-of-algeria.dz-officnacional> des statistiques, les comptes économiques de 2001 à 2019, sit internet : <http://www.ons.dz>

الشكل رقم: (15) تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

على الموقع: <https://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح أن الأداء الإقتصادي في تراجع من خلال إنكماش كبير في شكل المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع في مؤشر رصيد ميزان المدفوعات بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الواردات، وهذا ما أثر كذلك على إرتفاع معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد؛ وبالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي التي تراجعت بسبب تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات، ولكن في الجهة المقابلة نجد أن معدلات البطالة عرفت إستقرارا وهذا راجع إلى التحفيز الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب كما أنه يتوقع أن تستقر معدلات البطالة أو ترتفع بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتحميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تنطلق بعد، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد للتشغيل.

إنجر عن تنفيذ برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية آثار وانعكاسات على العديد من المتغيرات الإقتصادية وخاصة منها المرتبطة بأهداف السياسة الإقتصادية أو المتمثلة في مربع كالدور السحري، وقد تبين أن وضعية وتطور هذه الآثار كانت محدودة، بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم إنفاقها، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام؛ كما يلاحظ أن مستوى الأداء إختلف بين برنامج وآخر والذي كان مرتبط بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول وأن مساحة مربع كالدور السحري تشكلت سواء بالإنكماش أو اتساع مساحته بالتطورات الحاصلة في هذا القطاع؛ وإتضح أن أفضل فترة للأداء الإقتصادي هي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) وذلك من خلال تحقيق نمو

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

موجب للمؤشرات الأربع واتساع لمساحة المربع واقتراجه من مثولية شكل مربع كالدور السحري، ولكن في المقابل نجد ان مستوى الأداء بدأ يتراجع خلال فترات تنفيذ البرامج الأخرى وهذا راجع بدرجة أولى إلى التطورات التي حصلت في أسعار البترول وانخفاضه. وفي الأخير بعد دراسة لتطورات أشكال مربع كالدور السحري خلال فترات تنفيذ برامج تعميق الإصلاحات (2001-2019) فقد تميزت مؤشرات بعض الخصائص منها:

- **النمو الإقتصادي:** أهم ما ميز هذا المؤشر أو الهدف أن تطوره وتحسنه كان ظرفي وغير مستديم وذلك راجع لإرتباطه بسعر البترول في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي؛
- **معدل التضخم:** عرف معدل التضخم تذبذبا وذلك راجع إلى أن أسباب هذا المشكل في الجزائر يرجع إلى التوسع في الإنفاق العام والتضخم الناتج عن أسعار الواردات أو ما يسمى بالتضخم المستورد وكذا التضخم الناتج عن الدعم الحكومي لبعض المواد الأساسية أو ما يسمى بالتضخم المكبوت؛
- **معدل البطالة:** بالرغم من تحسن المؤشر إلا أن المناصب المستحدثة هي مناصب مؤقتة وظرفية وذلك راجع لإرتباط توفير هذه المناصب بتطور إنفاق الدولة من خلال المشاريع والعمليات المبرجة في إطار هذه البرامج، والتي جاءت في إطار العقود وبرامج الإدماج المؤقتة وهذا ما يستوجب الإهتمام بالقطاعات الرائدة التي لديها أثر إيجابي على معدلات التشغيل؛
- **رصيد ميزان المدفوعات:** بينت الدراسة أن التأثير الإيجابي لرصيد ميزان المدفوعات هو ناتج عن الإرتفاعات لأسعار البترول الذي بدأ منذ سنة 2000، وقد بدأ هذا الرصيد يتراجع بداية خلال الفترة (2010-2016)، بسبب إنخفاض أسعار البترول وإزداد فاتورة الواردات لتلبية إرتفاع في مستوى الطلب المحلي.

الفرع الثالث: أوجه الخلل المؤسساتي للإقتصاد الجزائري في تحقيق النمو الإقتصادي:

1. معالم القصور المؤسساتي للإقتصاد الجزائري:

أولا. إقتصاد ريعي وحكامة هشّة:

الجزائر دولة ريعية تتميز بآليات مراقبة غير فعالة، وقوى معارضة غير مؤسساتية تتعرض أكثر لمخاطر اكتساب إيرادات ناتجة عن الموارد الطبيعية تضر بالأداءات الاقتصادية، فالحكومة باعتبارها الفاعل المستفيد أكثر من المداخليل الريعية، تنصرف في هذه الموارد مع مساءلة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

سياسية أقل، على عكس مداخل الجباية التقليدية، فهي لا تدعو إلى ممارسة حق الرقابة العامة¹؛ وأظهر كل من (Gelb et Grasmann, 2009) أن بعض البلدان المصدرة للبتروول لديها معدلات نمو متوقعة أعلى مقارنة بالمعدل المتوسط للبلدان غير المصدرة بحوالي 1.5% كما ليزيا والنرويج²؛ وأظهر (Aoun M, 2008) من خلال دراسة تطبيقية لمؤشرات الحكامة على البلدان النفطية وغير النفطية أن البلدان التي يهيمن عليها الربيع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لها مؤسسات ذات جودة منخفضة، وهذا له علاقة أكثر بمؤشر مشاركة المواطنين والتمثيل ومؤشر مراقبة الفساد، وهذه النتائج تؤكد الفرضية حول الدولة الربيعية أنها تمنع المشاركة والتمثيل من خلال شراء السلم الاجتماعي³؛ إن هذه الوضعية المؤسساتية نشأت بقوة نتيجة الزيادة في المداخل والإيرادات وهذا ما يؤدي إلى نمو الرهانات وزيادة نسبة التحايل على الدولة⁴؛ وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعد في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات؛ فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلد في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي؛ كما أن الجزائر ليس لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، لكن لديها نظام يتميز بالمؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الربيع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي.

ثانيا. كفاءة الدولة ضعيفة:

عملية التحول إلى اقتصاد السوق، اصلاح دور الدولة في الاقتصاد يشترط الإصلاحات الأخرى المتعلقة بالفاعلين الاقتصاديين الآخرين؛ لأنه من منطلق الدولة الحديثة تأتي مهمة دعم الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال تحديد وتعريف قواعد اللعبة الاقتصادية ودور كل فاعل اقتصادي؛ فاققتصاد السوق لا يعني إلغاء دور الدولة؛ حيث حتى المؤسسات المالية العالمية التي استحوذت على المشروع اللبرالي للتنمية، راجعوا فرضيتهم الخاصة واعترفوا أنه لا يمكن أن نحقق التنمية بدون الدولة؛ وفي تقرير للبنك الدولي نشر في سنة 1997 جاء فيه: "حاليا، ومع هذا التراجع، فهمنا أن الدولة تلعب دور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس كمتدخل مباشر، ولكن

¹ Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian (2013) : "Addressing the Natural Resource Curse : An Illustration from Nigeria" ; Journal of African Economies, Centre for the Study of African Economies (CSAE), vol. 22(4), pages 570-615, August 2003.

² Gelb Alan, Grasmann Sina (2009) : " Déjouer la malédiction pétrolière ", Afrique contemporaine 1/2009 (n° 229), p. 87-135 URL : www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine,1-page-87.htm.

³ Marie-Claire AOUN, op, cite, p 151-162.

⁴ Nakarmi, Laxmi (2006) : " South Korea : Growth Without Governance ? ", NACD, Directorship ; Jun 2006, Vol. 32 Issue 6, Juin, p10.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

كشريك، محفّز ومطور ومنظم للنمو، لقد دعا إلى تدخل الدولة التي لا تعتبر سيئة في حد ذاتها، ولكن على العكس تماما، فهي ضرورية من نواحي كثيرة إذا أردنا استغلال امكانيات الاقتصاد¹.

لكن، هذا لن يكون بدون اصلاح مسبق للدولة، لجعلها أكثر فعالية في سياساتها من خلال ادراجها في العملية المعروفة تحت اسم الحكم الراشد، فالتجربة الجزائرية فيما يتعلق بعملية التحول عرفت عملية الاصلاح والاصلاح المسبق للدولة، فالاصلاحات المنشأة في السنوات الأخيرة في الجزائر تظهر اليوم بشكل متناقض أن أحد العقبات الرئيسية للتحول إلى اقتصاد السوق هو غياب الدولة الحديثة المحددة عن طريق الأداء المرن، مع أجهزة ومؤسسات قوية وذات مصداقية، ومع آليات مرنة ومحيدة نسبيا عن المجتمع والمصالح التي يواجهها² وهذا ما عزز من الانتشار القوي للدولة في الاقتصاد من خلال قوة الربيع الناتجة عن المداخل النفطية؛ وهذا قد يكون راجع إلى الاعتبارات التاريخية والاقتصادية أن الاصلاحات التي بدأت منذ نهاية الثمانينات، وحتى لو كانت مسّت الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أنها لم تعتبر الدولة كفاعل اقتصادي، وإصلاحات أخرى أقرت سنة 2001 من طرف لجنة إصلاح هياكل ومهام الدولة هي من اعتبرت الدولة كفاعل اقتصادي³.

إن أهمية دور الدولة في الاقتصاد الجزائري له علاقة مباشرة بالطابع الربيعي لهذا الاقتصاد، والنظرية النيوكلاسيكية تستند على فرضية أن الحجم الكبير للدولة عادة ما ينتقد مبدأ الخضوع للسلطة⁴؛ من جهة أخرى، حذرت كذلك المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) من زيادة حجم الدولة في الاقتصاد؛ وانتقدت الدور الكبير للدولة من حيث تحوله كبديل لقوانين السوق في عمليات التنظيم ويشكل في نفس الوقت عائق للأداء الجيد لاقتصاد السوق، وأنه كلما كانت الدولة تشغل مساحة أكبر في الاقتصاد، كلما كان يقابلها خطر أكبر من حيث الاختلالات المؤسساتية التي تطفو فوق الاقتصاد (اختلاس، فساد، عدم الفاعلية، قرارات غير استراتيجية... الخ)⁵؛ وفيما يخص الحالة الجزائرية، يمكن أن نشير إلى وجود حالتين تكون وراء الاختلالات المؤسساتية في الجزائر :

— الدولة هي المصمم والمنظم الوحيد في عملية التنمية؛

¹ Traduction de Rapport de Banque Mondiale (1997) : " L'Etat dans un monde en mutation ", p 21-22.

² Dahmani Ahmed (1999) : " L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes ", Les cahiers du CREAD, n°50, p 47.

³ Mohamed Chérif Belmihoub (2004) : " Consultant national, Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie ", Avril, pp 12-13.

⁴ Gwenaëlle Otando et Dimitri Uzunidis (2011) : " le renouveau des théories du développement : institutions et bonne gouvernance ", laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, CLERSE (UMR 8019), Université Lille Nord de France, recherches internationales, n° 90, avril-juin, pp. 16-18.

⁵ Paulin Ibanda Kabaka (2016) : " L'intervention de l'Etat dans l'économie : du laisser-faire à la régulation ".

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

— الدولة تحاول معالجة جميع المشاكل الاجتماعية من خلال الإنفاق الحكومي.

ثالثا. شراء السلم الاجتماعي:

عندما تكون الجودة المؤسساتية سيئة، السلطة التنفيذية يكون لديها فسحة أوسع في تخصيص الأموال الحكومية؛ وعلى هذا الأساس، سيكون تكوين الانفاق العام منحرف لصالح أولئك الذين يقدمون أكثر فوائد سياسية أو أولئك المفضلين من طرف القادة؛ هذه هي فرضية محققة من طرف (Philipot L. M, 2008)، في نموذج أنشئ على العلاقة بين الموارد الطبيعية وتكوين الانفاق العام، وقد أظهر على وجه الخصوص أن وجود المداخل الريعية ووفرتها هو المسبب الرئيسي في زيادة النفقات الحكومية الجارية خاصة الاعانات؛¹ ويمكن أن نلاحظ ذلك في الجزائر من خلال تأسيس نظام أسعار إداري وتدعيم السلع الضرورية الأولية إلى يومنا هذا؛ فأهمية الجباية البترولية هي وراء المحافظة على نظام الأسعار المخطط والاعانات الحكومية لأسعار الاستهلاك ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛ فبدون جباية بترولية، لا يكون هناك لا سياسية إعانات الأسعار ولا أي تحويلات مباشرة للمؤسسات العمومية.²

رابعا. صعوبات هيكلية:

على الرغم من تحسن النتائج التي حققها الاقتصاد الجزائري من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي والتي بلغت ذروتها 6.9 % سنة 2003، وتوقيع صندوق النقد الدولي على هذه التحسينات، إلا أنها ما تزال بعيدة عن اللحاق بالركب الاقتصادي، ويتجلى هذا من خلال الثروة التي تخلقها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات؛ وهذا ما يشير إلى التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، كذلك وباستثناء عملية التحرير الخارجي الذي شهد تقدما كإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية... الخ، إلا أن التحرير الداخلي عرف البطء في التنفيذ حتى درجة التردد؛ فالقيود الهيكلية انتصبت كعامل معرقل للتنمية؛ وهذا يتجلى من خلال حالات الجمود التي تسود الاقتصاد الوطني، وبالتالي، تميّزه بالنتائج المهمة التي تتجلى في، تفكيك القاعدة الصناعية، التناقض بين الفجوة الاستثمارية وصعوبة تنفيذ بيئة تنافسية، بالإضافة إلى بطء عملية خصخصة الشركات العمومية؛ كما أن الإصلاحات الأخرى التي تتعلق بتدشين مؤسسات الاقتصاد على غرار المنافسة والخصوصية لم تتابع فعليا في عملية التنفيذ.³

¹ Philippot Louis-Marie (2008) : ” Rente naturelle et composition des dépenses publiques ”, Reflets et perspectives de la vie économique 4/ (Tome XLVII), p. 49-63.

² Samir Bellal (2011) : ” Essai sur la crise du régime rentier d’accumulation en Algérie -Une approche en termes de régulation-”, These Présentée A L’universite LUMIERE LYON 2 pour obtenir le grade de docteur en Sciences Economiques, p 70-73.

³ Youcef Bouabdellah : ” L’économie Algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ? ”, op, cite, p2.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

بصفة عامة، تشير كل المعطيات والمؤشرات والحقائق أن ضعف الاقتصاد الجزائري لا يرجع إلى نقص الموارد المالية ولا إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي، بل القيود كانت ذات ترتيب مؤسسي بالدرجة الأولى؛ وفي دراسة حول النمو والاصلاحات في بلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، كشف (Ould Aouadia. J) أن: "ضعف النمو يرجع إلى أسباب أكثر عمقا : أي المقاومة المختلطة للنخب المنتخبة العامة والخاصة، ممارساتهم الخاصة بعملية الاستيلاء (الاختلاس) على الدولة، هذه الممارسات تؤدي بالدولة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل ثقل التقاليد التي تعيق تحديث العلاقات الاجتماعية، تخفيض الثقة بين الفاعلين (اقتصاديين، سياسيين، إجتماعيين... إلخ) التي تزيد من تكاليف الصفقات، وفي الأخير النظام الذي يمنع الابتكار ويجد من التعلم والتدريب"¹؛ ويترتب على هذا النظام أداء اقتصادي غير تنافسي وغير تعاوني.

2. قيود الإصلاحات المؤسساتية:

يمكن إدراج السليبيات والتي أثبتت سواء من قبل رؤساء المؤسسات والجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل إلى خمسة محاور كمايلي:

المحور الأول: الحكم الراشد وعمل الدولة

- البطء في تنفيذ الإصلاحات الضرورية؛
- التعقيم في الحوار (عدم التشاور، الرزنامة غير معلنة، قائمة حصرية من المشاركين،... إلخ)؛
- عدم وجود رؤية حول الإقتصاد الكلي؛
- ضعف أدوات التخطيط واتخاذ القرار؛
- عدم الإستقرار القانوني والتنظيمي؛
- العقبات الإدارية والبيروقراطية؛
- ضعف السلطات المحلية والمنتخبون في إدارة التنمية المحلية؛
- صعوبات مرافقة وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة الإقتصاد الموازي؛

المحور الثاني: تنافسية المؤسسات

- إنعدام الثقة اتجاه المؤسسة؛
- عدم مشاركة المؤسسة بالشكل الكاف في إعداد السياسات الإقتصادية؛

¹ Traduction de Jacques Ould Aoudia (2006) : " Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens ", Agence Française de Développement, Département de la Recherche, 2006, p 18.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

- الصعوبات والتأخير في الحصول على العديد من الوثائق الإدارية؛
- التعتيم والصعوبات في منح العقار الصناعي؛
- محدودية طريقة الإدارة الحالية للمناطق الصناعية؛
- عدم فعالية تدابير وآليات المرافقة من أجل تطوير جوهري للمؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية؛
- المشتريات العامة لا تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا قليلا؛
- ثقل جهاز تسيير التجارة الخارجية.

المحور الثالث: التمويل

- عدم كفاية العرض التمويلي؛
- جمود القواعد الاحترازية وتثبيط الإجراءات الإدارية؛
- عروض التمويل غير ملائمة.

المحور الرابع: الجباية

- العبء الضريبي الثقيل الذي يقع على المساهمين (المؤسسات والعمال) لا يشجع الشفافية على الإئتمان؛
- بطء الإجراءات الضريبية.

المحور الخامس: رأس المال البشري

- ضعف مؤهلات خريجي التعليم العالي والتكوين المهني؛
- ضعف إجراءات تعزيز فرص العمل.

3. محددات التغيير الإقتصادي والمؤسساتي لتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر:

العناصر الأساسية التي تعبر عن العوامل المؤسساتية المهمة التي لها علاقة بالحكومة كمايلي:

أولا. النظام السياسي والنمو الإقتصادي:

- طبيعة نظام الحكم في الجزائر: هناك عدة تصنيفات لطبيعة نظام الحكم في الجزائر، منهم من يعرف النظام الجزائري بأنه نظام سلطوي يعتمد على مبدأ شخصنة السلطة ونظام الحزب الواحد، ومنهم من يعرفه بالنظام التعبوي، حيث ينظر هذا النمط إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع، وبالتالي ظهور نظام جديد من الولاءات، هذه الخاصية المؤسساتية تتمثل في

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

نمط الدولة النيوباتريمونيالية (Néo-patrimonialisme)¹ التي تستند على نظام من القيم والعلاقات يعتمد هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجدد هذه الدولة؛ ويتميز هذا النظام بخصائص سلبية تشوه نمط الحكامة وطريقة إدارة شؤون الدولة، ومن بين الخصائص الأكثر سلبا على الحكامة هو ظاهرة انتشار الفساد والعصبوية والزبونية السياسية، الجهوية والمحابة... الخ؛ وهناك عاملين أساسيين أثرا في طبيعة الدولة والحكامة في الجزائر، هما على التوالي:

— اعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الايديولوجي²، وفي تعاملها مع المجتمع بجميع قواه الاجتماعية، الثقافية والسياسية انطلاقا من فكرة الشعبوية، حيث تتصور هذه الأخيرة أن المجتمع عبارة عن جسد واحد لا تخترقه أي تناقضات ولا اختلافات ولا صراعات مهما كان نوعها، مما نتج عنها غلق المجال السياسي وتثبيت محفزات المنافسة الحقيقية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم اعطاء الفرصة للقوى الرجعية لتفرقة الشعب وتشتت الوحدة الوطنية؛ " هكذا أجلت الديمقراطية في الوطن العربي بدافع اعطاء الأولوية للقضية الوطنية تارة، والقومية تارة، وللمسألة التنموية تارة أخرى، وفي جميع الأحوال كان الحزب الواحد والتعددية الشكلية أو العصبية هي أساس الحكم"³.

— تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الربح؛ وليس قوى التنمية؛ وبالتالي، المجتمع لا يستطيع أن يمثل قوى سياسية ولا يمكن أن يكون قوة منتجة تساهم في البناء الصحيح والفعلي لمؤسسات الدولة، ما لم يستطيع حتى الآن أن يمثل قوة اقتصادية يمكن عن طريقها أن ينتج ما يستهلك أولا، ثم يساهم بجزء من انتاجه في بناء المصلحة العامة؛ فالسلطة باعتمادها على الربح الطاقوي هيأت الأرضية لتقييد المجتمع وحولته من سلطة مستقلة إلى سلطة غير مستقلة، كما أنها خلقت نوع من التراثية الاجتماعية تركز على العلاقات الزبونية التي يحددها الربح وكيفية الاستفادة منه⁴.

■ **النظام السياسي والمجتمع:** أزمة ممتدة ومتعددة الجوانب منذ بداية سنوات التسعينات، ومن بين أهم مظاهرها، ما يلي⁵:

— أزمة الشرعية التي عانى منها النظام السياسي الجزائري، والتي كانت قائمة على الشرعية الثورية ذات الطابع النفاقي، أي لم تتأسس على المشاركة الفعالة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فشل البرامج التنموية والاصلاحية في تحقيق

¹ Lahouari Addi (1990) : " L'impasse du populisme : l'Algérie ", collectivité politique et Etat en construction, Alger : Entreprise Nationale du Livre, p99.

² محمد قدوسي (2008): "الدولة وظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور 1989 استمرارية، تطور أم تقطعات"، مجلة علوم انسانية 36، العدد الخامس.

³ محمد عابد الجابري (1994): "الديمقراطية وحقوق الانسان"، قضايا الفكر العربي، بيروت، ص26.

⁴ محمد قدوسي (2008): "الدولة وظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور 1989 استمرارية، تطور أم تقطعات"، مرجع سبق ذكره.

⁵ أحمد منيسي (2004): "التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص146.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

أهدافها، الشيء الذي حتم على الدولة أن تلجأ إلى محاولة التأسيس للشرعية الديمقراطية القائمة على مبدأ التداول السلمي على السلطة وحرية التعبير واحترام حقوق الانسان... الخ، ولكن فشلت في النهاية مما جعل الجزائر تدخل دائرة الفساد والإرهاب والرشوة والأداء السيء للنظام رغم توفرها على أموال ضخمة لم تشهدها منذ الاستقلال؛

– أزمة المشاركة السياسية المتمثلة في عجز مؤسسات الدولة عن التعامل واستيعاب كافة قوى المجتمع المدني والتعامل بسياسة الإقصاء إزاء العديد من التيارات السياسية في البلاد، ونجد أن أزمة المشاركة السياسية تعد من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة الجزائرية، ومن مؤشرات هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية؛¹

– أزمة الهوية والتي تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في كفة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، أين يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه،² نظرا لانقسامه إلى عدة اتجاهات، اتجاه عروبي، اتجاه اسلامي واتجاه أمازيغي... الخ، مما أدى إلى الاختلاف حول رؤية تحوم حول بناء دولة حديثة تتماشى مع تطورات العصر؛

– أزمة التوزيع والتي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير مادية في المجتمع، ولا تعني مشكلة التوزيع فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية كالضرائب وسياسة الأجور العادلة؛ ويسجل النظام الجزائري حقيقة عجز فاضح بشأن ضعف قدرته على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية والسياسية في التوزيع والاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة.

■ **الصراعات الداخلية:** منذ الاستقلال عرفت البلاد ومازالت تعرف صراعات داخلية سواء كانت لدوافع سياسية أو اقتصادية، وتشكل خطر سياسي يعيق المجهودات الحكومية؛ كالإنقلابات العسكرية، والأزمات الاقتصادية والسياسية سنة 1986؛ والتي نجم عنها حركات شعبية مادفع بالحكومة بإحداث إصلاحات؛ كدستور جديد، إقامة نظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة، فظهرت حركات سياسية اسلامية اكتسبت ود الشعب خصوصا بعد فشل برامج التنمية السابقة، فظهرت بوادر أزمة سياسية أمنية في الأفق بين الجهاز المسلح للجبهة الاسلامية (GIA) والجيش الجزائري، وتم اعلان حالة الطوارئ؛ وتم اغتيال الرئيس الراحل محمد بوضياف في سنة 1992، وعمت الفوضى وتدخل الجيش بطريقة مباشرة في محاولة لاحتواء الأمر، ونجح بعد أعمال دامية اتسمت بالخشية السوداء، وتم اطلاق عدة برامج من المصالحة الوطنية؛ وعاد الأمن إلى الوطن لكن ليس بصورة كاملة، وهذا المشكل مازال تعاني منه الجزائر إلى

¹ ناجي عبد النور (2007): "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر المنعقد يومي 4 و 5 ديسمبر، جامعة باتنة، الجزائر، ص 1.

² أسامة الغزالي حرب (1987): "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 31.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

يومنا هذا، الأمر الذي يؤثر في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالدولة مازالت تحتفظ على بعض الاجراءات الاصلاحية بدافع المحافظة على أمن البلد والحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي.

■ **نظام ضعيف وعدم سيادة القانون:** لقد صادقت الجزائر على مختلف القوانين التي تعطي لقوة القانون سيادته خاصة من خلال الاصلاحات المؤسساتية التي أقرت بالفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية والقضائية؛ غير أنها غير مطبقة على الواقع، فالسلطة القضائية التي تفرض سيادة القانون ما هي إلا جهاز في خدمة سلطة معينة؛ ونشير إلى الأهمية الخاصة لقضية توازن السلطات على استقرار المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل بين السلطات؛ يمكن أن يخلق صراعات وتعايش في حالة تفكك الأغلبية الرئاسية والبرلمانية، فعدم الاختيار بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني يطرح مشكلة عدم سيادة القانون، كما أن ثنائية البرلمان ذو مجلسين تشريعيين في القانون الأساسي هو أيضا مصدرا محتملا للصراع والاختناقات المؤسساتية، فمن خلال مجلس الأمة، حيث ثلثه يعين من طرف رئيس الدولة، يمكن أن يكون عائقا أمام أي تشريع تصدره مؤسسة المجلس الشعبي الوطني وهو ما يتعارض مع مبادئ الجمهورية؛ على صعيد آخر، وظيفة المجلس القانوني للحكومة الذي يعينه مجلس الدولة، وهو أعلى محكمة إدارية في إطار القضاء بحكم الواقع قد يشكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات؛ على المشهد الحقيقي، نلاحظ انتهاكات وتجاوزات خارقة من طرف المسؤولين لقواعد اللعبة، في ظل غياب سلطة قضائية مستقلة، فوجود دولة تتميز بسيادة القانون تحدد بوضوح قوانين مصممة جيدا ووسائل فعالة لتنفيذها واحترامها، كما يفرض الديمقراطية التي ترتبط بالقيود المؤسساتية الموضوعة على ممارسة السلطة من طرف السلطة التنفيذية؛ وقوانين تسمح بتنفيذ واحترام قواعد اللعبة، تخفيض تكاليف الصفقات، تأمين العلاقات التبادلية، تشجيع وتحفز بقوة على تحقيق الكفاءة والفعالية ومحاربة الفساد من أجل تمكين القطاع الانتاجي على التركيز على الأنشطة المربحة؛¹ من جهة أخرى، وجود نظام قضائي جيد يعتبر شرط مسبق لشفافية الهيئات السياسية، الإدارية والاقتصادية، احترام المساءلة؛ كما أن القوانين المصممة جيدا تخلق بيئة تشجع الأفراد على اتخاذ القرارات العقلانية من وجهة النظر الاقتصادية، للحد بصفة عامة المخاطر غير التجارية، كما تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛² من خلال تعريف واضح لحقوق الملكية وسلطة قضائية بأداء فعال، ومنع الفساد وتشجيع الدخول إلى السوق.³

¹ Stephan Haggard et Lydia Tiede (2011) : " **The Rule of Law and Economic Growth : Where are We ?** ", World Development, Volume 39, Issue 5, May, Pages 673–685, p2.

² Deborah Brautigam (1991) : " **Governance and Economy A Review** ", Policy Research, Working Papers 815, Banque Mondiale, Decembre, pp 25-26.

³ Deborah Brautigam (1991) : " **Governance and Economy A Review** ", op, cite, p29.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

■ **الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي:** إن المؤسسات الاقتصادية على غرار البنك المركزي والنظام البنكي، لم تستند على أي نظرية إقتصادية، بل كانت تحركها السلطة السياسية ومحتكرة في يد الدولة، والشركات الحكومية، غرف التجارة والصناعة... الخ كلها كانت تسيّر وتنظم مثل أي إدارة عامة، حيث كانت أدوارهم تتشكل في تنفيذ القرارات التي اتخذت في إطار الخطة المعتمدة على رأس الدولة؛¹ فالأداء المؤسساتي يستند على النموذج الهرمي: المؤسسات السياسية هي من تشغل مركز اتخاذ وصنع القرار، وقد نص الميثاق الوطني لسنة 1976 بوضوح على أن: "ينطوي الاقتصاد الاشتراكي في المقام الأول على التدخل، من خلال التخطيط الوطني، السلطة السياسية التي يجب أن توجه النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية".²

هذا التوجه الإلزامي للنشاط الاقتصادي الذي منح إلى السلطة السياسية عن طريق النصوص والقوانين التشريعية التي ميّزت الحياة السياسية والاقتصادية للبلد (الدستور، مختلف المواثيق الوطنية... الخ) أدى إلى إلغاء أي استقلالية للوكلاء الاقتصاديين؛ فالشركات العامة لم تكن تصنف لا كشخصية قانونية ولا ذات استقلالية مالية كما هو الحال بالنسبة للشركات في الاقتصاديات المختلطة؛ فلم توضع أي وسيلة قانونية لاتخاذ القرارات بموجب السمات الكلاسيكية للوحدة الاقتصادية، فهي كانت تمثل كما أشار إلى ذلك (L. Addi): "كوحدة سياسية إدارية مسؤولة عن الوظائف الاقتصادية"³؛ وقد تركز هذا التحول من السلطة الاقتصادية للشركات العامة إلى الوزارات الوصية رسميا في ميثاق المنظمة الاشتراكية للشركات التي تسمى عادة التسيير الاشتراكي للشركات (GSE) في ديسمبر 1971؛⁴ وحتى المؤسسات البنكية التي وجبت أن تضمن تمويل الاقتصاد، تتلقى مواردها من الدولة التي كانت هي المالك والمسير القانوني لها؛ حالها حال بقية الشركات الحكومية كانت تنصاع للأوامر الإدارية للسلطة المركزية؛ وكانت تعتبر القناة الرئيسية التي من خلالها تتم وظيفة التوزيع لدى الدولة.⁵

ثانيا. الديمقراطية والنمو الإقتصادي:

■ **إنتقال ديمقراطي فاشل:** إن العقبة المؤسساتية الثانية هي أن عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار

¹Ouchichi Mourad (2011) : « Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie algérienne, Université de Bejaïa, 11-12 octobre 200, p 46-47.

² جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 140 .

³ Lahouari Addi (1990) : " L'Impasse du populisme : l'Algérie ", op, cite, p 213.

⁴ مراد مولاي الحاج (2016): " واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 6، ص 8.

⁵ Ammour Benhalima (1996) : " le système bancaire algerien ", edition dahleb, p15.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة انتاج أتماتها ونقائضها؛ وقد ذكر في هذا الجانب: "تحرر خداع لا يصلح إلا لرسم تحول ديمقراطي موجه للمحافظة على الأشخاص أنفسهم في السلطة".¹ والتجربة الجزائرية في التحول الديمقراطي تتميز بالعديد من سمات التحول المجهض، فيعتبر البعد الاقتصادي من الأبعاد المعقدة للتحول الديمقراطي، حيث أثبتت التجربة القيود التي يفرضها الواقع الاقتصادي على عملية التحول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن الحياة السياسية في الجزائر تميزت بالدور المتنامي للمؤسسة العسكرية في توجيه وتنظيم الحياة السياسية في البلاد، مما يوحي بوجود مفارقة داخل مفهوم التحول الذي يركز على الطبيعة المدنية للسلطة والفصل بين الجيش والسياسة.² " النظام السياسي الجزائري استورد من الغرب أمرين: تنظيم المخابرات والجيش، ولكنه أحجم نفسه عن استيراد نظامه السياسي الديمقراطي كلياً أو جزئياً، وكانت النتيجة أن أصبحت دول ذلك العالم في ظل أجهزة قوية ومجتمعات ضعيفة ومفتتة، حيث قامت السياسات والأساليب العنصرية بحماية أنظمة وحكام ينتمون إلى العصور الوسطى".³

■ الديمقراطية والمساءلة: إذا تحدثنا عن الديمقراطية، سنتحدث عن الحكم الراشد الذي له دور مهم في تفعيل الأطر الرشيدة في تفعيل المشاركة السياسية وقضايا الشفافية وجودة الحكامة وتفعيل تدخل الدولة في علاقاتها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وفي الجزائر، النظام السياسي في بدايته كان يستند على مبدأ أحادية الحزب، الذي لا يقبل التعددية ولا تنوع المشاركة السياسية، بالإضافة إلى حظر العمل النقابي وتكوين الجمعيات؛ الأمر الذي أدى إلى فشل السياسات الحكومية؛ وتفشي الفساد والحسوبة والاقتصاد الموازي، التي رافقت النظام السياسي إلى يومنا هذا؛ وحتى بعد الإصلاحات المؤسساتية المطبقة في إطار تكريس الديمقراطية والمساءلة، لم تؤدي إلى ديمقراطية حقيقية لأنها نتجت عن أعمال عنف وفوضى سياسية واجتماعية، وليس في سياق تطور اجتماعي سياسي، كما أن الحكومة لم تستطع أن تكون مجتمع مدني فعال، كما أن القطاع الخاص الذي يؤثر في العملية السياسية غير مستقل عن النظام، فهو يشكل في إطار خدمة مصالح سياسية على حساب المصلحة العامة، ما تجلّى في معظم الاستثمارات الخاصة التي تتوزع على مستوى القطاعات التي تحوي الربيع؛ ما يترك الباب مفتوحاً أمام جهات معنية فقط قد تأخذ من السياسة لأغراض خاصة؛ أما من جانب حرية التعبير والشفافية، فرغم صدور قانون السمع البصري، إلا أن هذا الجهاز مازال يتميز بقيود واحتكاره من طرف القطاع العام، ولا

¹ Traduction de Benjamin Stora, L'Algérie en 1995 : " La guerre, l'histoire, la politique ; essai, collection ", idées et controverses, Paris, michalon, p 83.

² أحمد منيسي (2004): "التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره، ص135.

³ رسالة الأطلس، 20-26 ديسمبر، 1990 .

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

يؤدي مهامه؛ فهذا الجهاز يعتبر مهم كونه يحارب الفساد والممارسات الفاسدة، ويفضح المسؤولين الكبار ويساعد على توجيه القرارات السليمة والسياسات التي تخدم المصلحة العامة؛ أما من جانب المساءلة، فلا يوجد جهاز تنفيذي فعال أو تطبيق للنصوص التي تخضع المسؤولين للمساءلة، فتشابك السلطة التنفيذية مع سلطة الرئيس مع البرلمان بغرفتيه، يفقد مصداقية الجهاز التنفيذي، وهذا ما يؤدي بإخلال مبدأ استقلالية السلطات؛ وحتى السلطة القضائية ليست مستقلة كما ينص عليها الدستور، فهي في خدمة النظام السياسي ولا تفرض المساءلة والعدالة والخضوع للقانون، فالدولة فقدت شرعيتها؛ الأمر الذي شوه السياسات الحكومية؛ وبالتالي نظام سياسي لم يسع إلى ارساء قواعد المشاركة السياسية للممارسة الديمقراطية.

■ **النوعية البيروقراطية:** على الرغم من الإصلاحات التي مست قطاع الخدمة العمومية، تكريس مبدأ اللامركزية، وإصلاح مهام وهيكل الدولة، فضلا عن تحرير قوانين الاستثمارات، إلا أن الجزائر تتميز بقوة بيروقراطية سيئة، فعلى الرغم من إنجازات اللامركزية، فهي تطرح العديد من المشاكل التي تواجهها، كعدم كفاية الموارد المالية للمجتمعات اللامركزية، ضعف تنفيذ النصوص القانونية، وعدم فاعلية اللامركزية مما يحد من دور المجالس المحلية، غياب المتابعة والتقييم للأنشطة والمساءلة، مشاكل على مستوى محور الأنشطة على مختلف مستويات القرار (البلدية، الولاية والسلطة المركزية)؛ وفيما يتعلق بالحقوق المدنية ومبدأ المساواة، فالجزائر تعاني من هذا المشكل في ظل غياب سلطة قضائية فعالة وعدالة على الرغم من الإصلاحات، وهذا ما يفقد من شرعية الدولة وقوة المؤسسات؛ كل هذه المؤشرات تعكس قوة البيروقراطية التي تعيق التنمية الاجتماعية والسياسية للبلد، وكذلك مناخ الاستثمار الذي يلعب دورا كبيرا في جلب المشاريع وتأسيس قطاع خاص سواء من المحلي أو الأجنبي.

■ **الديمقراطية والنمو:** بقدر أن الحكامة هي عامل الإدارة العامة الجيدة، فهي تعزز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الديمقراطية، تنطوي على الالتزام بالمسؤولية، تعزز التقدم في مسائل الديمقراطية السياسية وتجعل من السكان جهات فاعلة ومستفيدة من الاستقرار مع احترام العدالة الاجتماعية، والحكامة كذلك تحارب الفساد وحالات الانتهاكات باعتبارها عوامل تفكك المجتمع وتشوه النظام الاقتصادي وتفوض شرعية المؤسسات السياسية، فالتحدي يكمن في نوع المؤسسات المعتمدة أو التي تم إصلاحها، والتي تسند إلى نظام مؤسسي معين، وبالتالي تشرف على الأداءات الاقتصادية التي تنتج عن اختيار السياسات الاقتصادية، فالديمقراطية لا يمكن أن تكون فقط الطريقة التي تكون فيها الانتخابات حرة وتؤدي إلى الوصول إلى السلطة، فإنها تشير أكثر أساسا إلى الطريقة التي تمارس من خلالها الديمقراطية إلى جانب قوى المعارضة، المراقبة والعقوبات وبالتالي تمارس وفق اشكالية تصميم مؤسسي (أنظمة المؤسسات).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

إن دراسة الحكامة السياسية في الجزائر تعني دراسة المسار الديمقراطي وطبيعة الحكم، فمسألة الديمقراطية أصبحت متعلقة أكثر بالمجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق جانب النمو الاقتصادي؛ وعندما نتكلم عن الديمقراطية، سنتكلم عن استقلالية المؤسسات وعن الصراع على السلطة وعملية التداول عليها، كل هذه الأبعاد تعكس ممارسة الديمقراطية في أي بلد؛ ففي الجزائر، عرفت الممارسة السياسية أشكال كثيرة نتجت من أفكار ثورية تحررية وأخرى عقائدية، لتتطور في الأخير إلى ممارسات ديمقراطية تكونت نتيجة تطورات اقتصادية، اجتماعية وسياسية؛ إن الجزائر لم تطبق مبادئ الحكامة الاقتصادية الجيدة التي تستند على المشا ركة السياسية والجهات الفاعلة الرئيسية وما نتج عنه الأداء السيء للنشاط الاقتصادي الذي أدى إلى اختلالات حادة، حيث نرى العواقب التي لزمت الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا؛ أما نتائج النموذج الجزائري للتنمية، تؤكد بالإجماع أن الاستراتيجيات التنموية لم تحقق الأهداف المسطرة فقط، ولكنها أغرقت الاقتصاد في حلقات مفرغة مع منع تحقيق لأي ديناميكية للتراكم؛ وما وراء الخصائص المحددة لكل قطاع، أكدت هذه الاستراتيجيات على الانخفاض الكبير والمستمر لإنتاجية العمل والرأسمال اللذان يؤثران على الاقتصاد ككل، وهذه الوضعية تترجم من خلال العجز الكبير للشركات والهيئات الحكومية، والاعتماد المزدوج للاقتصاد الجزائري على الخارج، سواء بالنسبة للإمدادات أو بالنسبة للتمويلات (عبر سوق المحروقات).

ثالثاً. المجتمع المدني والنمو الإقتصادي:

المجتمع المدني مرتبط بجميع المستويات: المؤسسات السياسية، المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية؛ تعتبر المشاركة السياسية جوهر الممارسة الديمقراطية، إلا أن تحقيقها عملياً يتطلب توفر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية، وعلى أساس التناسب بين درجتي المؤسسة السياسية والمشارك السياسية، يجري التمييز بين الأنظمة السياسية، فإذا نجح المجتمع في تكييف المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية، اتجه إلى أن يصير نظاماً سياسياً مشاركاً، حيث ترتفع درجة المؤسسة السياسية، مما يسمح بأعلى درجات المشاركة السياسية، أما إذا فشل في عملية التكييف، فإنه يتحول إلى "نظام بريتوري"¹ جماهيري يقوم على

¹ النظام البريتوري، وهو نظام الحكم الخاضع للنفوذ العسكري، وهو مفهوم استعمله المفكر Eric Nordlinger في كتابه الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات، 1977.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

التعبئة على حساب المشاركة؛¹ وفشل المجتمع في عملية التكيف قد يتسبب في حدوث أزمة مشاركة سياسية وهي أحد الأزمات المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية.² وبالتطبيق على الحالة الجزائرية نجد أن أزمة المشاركة السياسية تعد من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، ومن مؤشرات هذه الأزمة العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية؛ فبعد الاستقلال عمل النظام السياسي الحاكم على بناء دول قوية متحكمة في كل جوانب ومفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال إضعاف أدوار وتأثيرات المجتمع في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الطبيعة الكوربوراتية)³؛ وتميزت الدولة بالدولانية (Statism)، أي تركيز جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية حول الدولة والهيمنة على الفضاء العام، وقد اعتمدت هذه الأنظمة على البيروقراطيات الإدارية؛ إن الجزائر لا تزال غامضة في موقفها إزاء مؤسسات المجتمع المدني، لذا تبنت القيادات الحكومية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من أبرزها:

- استراتيجية الاختراق: حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم أو من الموالين للدولة وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل؛⁴
- استراتيجية التنظيمات المماثلة: من خلال تبني القيادات الحكومية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني كالحمد من فعالية التنظيمات المدنية ولاسيما الحقوقية والدفاعية منها (مثل جمعيات حقوق الإنسان) من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها يسيطر عليها النظام ومؤيدوه؛ كإنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر سنة 1992⁵؛ والذي يقع تحت الإشراف المباشر للحكومة، بل حتى قياديه يعينون بمراسيم رئاسية.⁶

¹ بوحنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام 2007 مقارنة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية، في علي الكواري (محرر)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2009، ص 359.

² ناجي عبد النور (2007): "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"، مرجع سبق ذكره، ص 1.

³ الكوربوراتية هي نظام للتنظيم الاجتماعي والسياسي تقوم فيه الدولة بالسيطرة والتقييد وإحتكار؛ وخلق جماعات المصالح أو المجتمع المدني الذي يدور في فلكها.

⁴ ثناء فؤاد عبد الله (1997): "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 283.

⁵ المرسوم الرئاسي رقم 92-77 المؤرخ في 22 ديسمبر 1992 الذي ينص على إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وهي أول مؤسسة وطنية رسمية للمراقبة والتقويم في مجال احترام حقوق الإنسان في الجزائر.

⁶ حمدي عبد الرحمان وعزة خليل (محرران) (2005): "المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي"، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص 34.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الجزائر تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائق أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية.¹

وتتجلى أهمية المجتمع المدني في إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة بعد أن يتحكم في آليات خلق الثروة؛ وهذه الاستقلالية التي يكتسبها المجتمع الاقتصادي تسمح بظهور نموذج أصلي للعلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق، الذي يتميز بما يلي :

— مجتمع مدني مستقل عن السلطة المركزية فيما يتعلق بخلق الثروات الضرورية لإعادة انتاجها،

— سوق منظمة ذاتيا تخضع إلى العقلانية التي تفرض قانون القيمة،

— وفي الأخير، دولة منظمة التي تتوسط بين المجتمع والسوق،

حيث مهمتها تتمثل أحيانا في حماية المجتمع من انحرافات القوى المجهولة للسوق، وأحيانا التدخل لتحفيز السوق عندما تكون الآليات الخاصة به غير كافية (فترات الركود والأزمات... الخ) ؛ غير أن هذا التصميم التنظيمي غائب في الجزائر.

رابعاً. الفساد المؤسسي والنمو الاقتصادي:

■ **تأثر الفساد على النمو الاقتصادي:** نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية السيئة التي أسفرت عن أداء النظام السياسي والنشاط الاقتصادي أدت إلى اختلالات خطيرة حيث العواقب ميّزت الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فاستراتيجيات التنمية لم تحقق الأهداف المسطرة فقط، ولكنها أغرقت الاقتصاد في حلقات مفرغة مع منع اشراك لأي ديناميكية للتراكم، وتتجلى هذه الوضعية من خلال العجز الكبير للشركات والمؤسسات الحكومية، والاعتماد المزوج للاقتصاد الجزائري على الخارج، سواء بالنسبة للإمدادات أو بالنسبة للتمويلات (عبر سوق المحروقات) واستخدمت الدولة بشكل منهجي عملية ضخ مبالغ مالية ضخمة بشكل متزايد وذلك بفضل القوة الشرائية التي منحتها عائدات المحروقات؛ هذه الوضعية أدت في النهاية إلى اختلالات كبيرة في المالية الكلية التي ولدت عملية تضخمية التي خفضت القوة الشرائية للفئات المحرومة مع تعزيز القوة المالية للقطاع الخاص. فالقطاع العام الذي كانت مهمته تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان تميز بعجز ثقيل وهيكلية؛ والعائدات التي هي خارجية المصدر، أصبحت المصدر الوحيد لتمويل الدولة التي أخضعت الاقتصاد تحت السلطة السياسية مما أبعد الفاعلين الاقتصاديين من أجل الغرض الخاص (خلق الثروة) لتأمين جهات فاعلة سلبية من خلال التوزيع الحكومي للريع.

¹ ثناء فؤاد عبد الله (1997): "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 283 .

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

هذه الممارسات أدت إلى تناقضات سلبية تدخل من باب الفساد الذي أدى إلى معاناة القطاع العام من عجز محاسبي دائم، تعقيم عائدات المحروقات التي كانت من المفترض أن تتحول إلى فائض تراكمي؛ والقطاع الخاص الذي تراكمت ثروته، ليس من خلال استغلال العمل ولكن عن طريق عمليات المضاربة التي انشأت بفضل شبكات المحسوبية من دائرة السلطة السياسية؛ فالطبيعة الضارة لمثل هذه الوضعية خصصت بشكل دائم الربع لفئة مهيمنة في عملية التوزيع، وأدت إلى نتائج مخالفة لتوقعات السياسات التنموية. وبدلاً من اقتصاد صناعي ونتاجي يخدم الاقتصاد، تأسس اقتصاد ريعي وتوزيعي يعتمد على أدائه فقط بحجم العائدات التي نتجت عن السوق الدولية للمحروقات؛ وما وراء التأثير المباشر على الجهاز الانتاجي وعلى النظام النقدي، عزز الاقتصاد الريعي والتوزيعي ممارسات النهب والهدر للموارد، الفساد وظهور اقتصاد موازي لفائدة القطاع الخاص؛ فعندما يكون بلد يتميز باقتصاد منحصر لدى الدولة، حقوق الملكية الخاصة ليست مضمونة بوضوح والقطاعات الاقتصادية غير منتجة، يتم اختلاس التحويلات الربعية من خلال السوق غير الرسمية؛ فالوصول على الملكية الخاصة أو تراخيص الاستيراد التي قيدت بشدة استخدام العلاقات المؤثرة، أصبحت ضرورية وملازمة لجميع أعمال التخصيب (الإثراء) وقد وضح (أ. هني) ذلك: " لدرجة أن الاقتصاد كان مملوكاً للدولة وأنها مارست الاحتكار على قطاع التجارة، وجب دعم بالضرورة أي مبادرة خاصة من طرف كبار الضباط والسياسيين الذين ينتمون إلى مجال السلطة ".¹

فاحتكار الثروة ووجود قوة حقيقية على المؤسسات الرسمية التي شجعت هذا الاتجاه، أدى إلى نشأة شبكات واسعة من العملاء (الزبائن)، استغلال النفوذ والفساد؛ الجماعات السرية (clans) والفئات الاجتماعية المرتبطة بالأشخاص السياسيين تستخدم المؤسسات على غرار الجمارك، العدالة أو مؤسسة الضرائب للتحايل على النظام، وبالتالي تصل إلى المواضع الربعية والاحتكارية التي تسمح باختلاس الربح الذي تمنحه الدولة منهجياً لشراء السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، ولقد أشار (A. Dahmani) : "يجب تحليل الفساد على أنه سمة أساسية لنظام تحتكره الدولة، عندما يصبح الموقف أو الوضع في الدولة يولد الفساد عن طريق الاحتمال والممارسة، فلم يعد من الممكن التخفيض من الظاهرة إلى مفارقة تاريخية في أداء الدولة ومؤسساتها، فلا بد من الأحرى تحليله كأسلوب رئيسي لأداء النظام الاقتصادي والاجتماعي".²

¹Traduction de Ahmed Henni in L. Addi (1994) : " l'Algérie et la démocratie, la Découverte ", la Découverte, Paris., p. 67.

² Traduction de Dahmani Ahmed (1999) : " L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1988-1997 ", ED. Casbah, Alger, p 23.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

وبالتالي، إقامة مؤسسات جيدة للحكومة، لا يعني إقامة عمل سليم على الحكومة، ولكن هي أعمال تخص الجميع وتخضع للجميع، وهذا ما يوجد في البلدان المتقدمة؛ ولكن في الجزائر حيث أعضاء النخبة الحاكمة تتقاسم الإيرادات الربعية، سيكون من الصعب تقدمهم إلى إقامة مثل هذه المؤسسات التي تشكل لاحقا عقبات لمصالحهم، أو تهديدات لوضعيتهم؛ وإذا لم تكن هناك إرادة سياسية للتغيير، فمن المحتمل ألا يقوم الحكم الراشد ومؤسساته.

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر والتي بدأت في انطلاقتها الاقتصادية؛ وهي ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق) فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ربعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب" التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد؛ إن الوضعية المؤسساتية لـ "التحكم في الدولة" نشأت بقوة من جهة، نتيجة فتح الأسواق وتحرير التجارة في الجزائر؛ وأمام هذا الوضع، العديد من الشركات ستندمج تحت لواء هذه الوضعية للحفاظ على مواقعها في السوق أو تجنب الإفلاس نتيجة عدم القدرة على تنافسية الشركات الجديدة العالمية وعلى المنافسة؛ ومن جهة أخرى، هي تنشأ نتيجة الزيادة في المداخل والإيرادات؛ ودائما في سياق المرحلة الانتقالية، مع المزيد من رؤوس الأموال المتدفقة، ستكون هناك مكاسب محتملة مع احتمال تزايد الخسائر كذلك، وهذا ما يؤدي إلى نمو الرهانات وزيادة نسبة التحايل على الدولة¹؛

وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعد في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات؛ فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلد في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي.

كما أن الجزائر ليس لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، لكن لديها نظام يتميز بالمؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبث عن الربح أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي؛ فالنمو الاقتصادي يظهر كنتيجة لانتشار المؤسسات القادرة على احترام وتنفيذ حقوق الملكية والعقود؛ هذه المؤسسات هي نفسها ناتجة عن القوى الممارسة من طرف مختلف المشاركين في النظام السياسي؛ كذلك، المؤسسات السياسية تحدد العملية، والمؤسسات الاقتصادية هي الناتج؛ والمؤسسات الاقتصادية الفعالة لا تأتي كهبة من السماء، ولا تستمد بالضرورة من المصالح الذاتية العقلانية، فعلى العكس من ذلك، فهي يجب أن تخلق بأسلوب واعي وجماعي.

¹ Nakarmi, Laxmi (2006) : " south korea : growth without governance ? ", op. Cite, p10.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

إن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وأنه يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية؛ لذا، يجب إنشاء إطار مؤسسي، إداري وقانوني أكثر عقلاني، تنفيذ وتعزيز الهيئات المسؤولة عن المراقبة والسيطرة بشكل مستمر؛ وبصفة عامة، هذا الإطار يتعلق بحل مشاكل الحكامة في محاربة كل أولئك الذين يصممون السلطة كوسيلة لإثراء القوى الشخصية والذين إذا دخلوا السلطة لأول مرة، لا يستطيعون الخروج منها وترك نظام المكافآت؛ فالفساد ينتهك ثقة المواطنين ويخفف من الرأسمال الاجتماعي ويخلق التراكم للمخالفات التي تزيل شرعية السلطة السياسية بشكل بطيء؛ والفساد عندما يتدخل في إدارة الشؤون العامة سيكون مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي سيكون أحد عوامل التخلف الاقتصادي.

خامسا. فاعلية الحكومة والنمو الإقتصادي:

إن دور الحكومة المشجع من طرف الحكم الراشد؛ فعمليات جيدة تؤدي إلى سياسات جيدة؛ فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الاجتماع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية؛ في الجزائر، نشهد عدم استقرار من ناحية السياسات الحكومية فهي مرتبطة بالوفرة المالية للدولة المرتبطة بقوة بعائدات المحروقات؛ فكلما انخفضت المداخيل كلما دعت إلى سياسات اصلاحية ومؤسسية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية، تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية؛ وحتى إذا طبقت سياساتها، فهي يمكن أن تمس جماعات معينة فقط، وهذا راجع إلى النظام السياسي والبيروقراطي، حيث أن تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية يمكن أن يتأثر تحت ضغط جماعات معينة، فالسياسات الحكومية يجب أن تمر عبر المجال المؤسسي وفرضها من طرف القانون، فقدرة الحكومة على تنفيذ البرامج مرتبط بنوعية الحكامة وتماسك الحكومة مع الأحزاب والجهات الفاعلة الرئيسية، فالحكم الراشد يفرض تنفيذ هذه السياسات من خلال التحويلات المؤسسية القائمة التي توجه تنفيذ السياسات الحكومية؛ فالمؤسسات الديمقراطية تشكل الضمانات الرئيسية لجودة المؤسسات الاقتصادية والقدرة الادارية التي تعتبر أيضا محدد رئيسي؛ كذلك، الدولة كلما كانت قوية، يكون لديها مؤسسات أفضل، وأن المؤسسات الأكثر تطورا، لديهم كل الاحتمال أن تعمل بشكل أفضل، وهذا ما يؤدي إلى مؤسسات أفضل، فالعلاقات بين الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي هي عملية ديناميكية، وتتبع خطوات مختلفة، كما أن التركيز المفرط لسلطة صنع القرار على السلطة التنفيذية لا يخلق الظروف المثالية لفاعلية الحكومة.

استنادا على النتائج المحققة بعد تنفيذ السياسات التنموية، الجزائر لم تتمكن من تطوير نظام اقتصادي منتج، من خلال بناء سوق وطنية قادرة على خلق الثروة وتوزيعها على الجناح الاجتماعي وفقا لقوانين الاقتصاد السياسي، فالقطاعات الاقتصادية للبلد لم تنتج القيمة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

المضافة؛ ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أداء الاقتصاد الجزائري يستند في المقام الأول على الإيرادات الناتجة عن تصدير المحروقات؛ وعملية تشكيل الاقتصاد الريعي والتوزيعي نتيجة مباشرة للممارسات الاقتصادية للدولة، فهذه النتيجة ليست متوقعة، لكن ممارسة إيديولوجية فعالة التي ولّدت الممارسات الاقتصادية التي أعاققت آليات خلق الثروة وديناميكيات التراكم، كذلك، انتشار الربيع والمواقف الريعانية التي أدخلت طبيعة البيان الذي فرضه النظام السياسي بين علاقات السلطة والعلاقات الاقتصادية، جعلت المنطقة الاقتصادية الجزائرية منطقة محدودة وليست محددة وحاسمة¹.

إن عملية دمج الهيمنة الاقتصادية مع المجال السياسي التي تحققت عن طريق تحويل السلطة الاقتصادية للمجتمع المدني وتوطينها في المجال السياسي تسببت في أن المجال الاقتصادي لم يسر على أساس العقلانية الخاصة به في أدائه؛ وقد خضع الاقتصاد الجزائري للمنطق السياسي الذي يحمل الموارد (الثروة) وقرارات تخصيصها وفي هذه الحالة هي الدولة؛ وكان هذا منطق أداء الاقتصاد على أساس تدخل السياسة في الاقتصاد وانتشار العلاقات المؤسساتية السيئة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

فأزمة الاقتصاد الجزائري هي متعلقة بالتنظيم، حيث الربيع هو الذي يمثل العلاقة الاجتماعية المهيمنة؛ فالطبقات الاجتماعية التي تنشط في هذا النظام تعزز الهيمنة وتطور استراتيجيات معقدة تشجع على سياسات الاستيلاء والتحكم في أقصى قدر ممكن من الربيع الحكومي، بالإضافة إلى تشويه مبادئ الحكامة الاقتصادية والسياسية؛ بالإضافة إلى قوى السوق المجهولة التي تحررها العمليات الدائمة لضخ الأموال الريعانية، ووفقا لآليات الاقتصاد الريعي ومنطق الدولة الريعانية، تحوّل المجتمع جذريا من خلال فتح التناقضات التي ولّدت أزمة عميقة للرباط الاجتماعي؛ فالرغبة السياسية في بناء اقتصاد بعيدا عن السوق، نتج عنه حلقة مفرغة أدت إلى عجز المؤسسات العمومية، التوسع النقدي، التضخم، تجزئة السوق وظهور الاقتصاد غير الرسمي، وكلها تكللت بدمقرطة ممارسات الفساد كوسيلة للإثراء عن طريق ابتزاز الأموال سواء من القطاع العام أو الخاص، وتميّز عدم فعالية الحكومة في الأبعاد المتعلقة بالنشاط الاقتصادي كالتدخل الكبير للدولة وعجز المؤسسات الحكومية.

سادسا. البيئة الاقتصادية والنمو الإقتصادي:

■ إصلاحات غير مكتملة: شهدت مرحلة الإصلاحات في الجزائر فترتين قويتين الأولى، تتعلق بعملية إطلاق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الناعمة؛ والثانية تميزت بصراعات حادة بين مؤيدي ومعارضى الإصلاحات؛ ولقد استخدمت الحكومة

¹ Athmane Cheriet (2007) : ” Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l’algérie”, Thèse en vue de l’obtention du Diplôme de Doctorat d’Etat en Sciences Economiques, Université Mentouri Constantine Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, p 108-109.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الاصلاحية في المقام الأول أساليب متعددة من دون أن تمر عبر الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي قدرت أنها ضرورية للخروج من الأزمة؛ والحكومة لم تكشف عن برنامجها بالتفصيل أمام البرلمان الوطني وتعبئة الاصلاحات كالمعلقة بالغاء الاحتكار عن التجارة الخارجية تحت المصطلح العام لقانون النقد والقرض؛ والميزة الحكومية هي أنها دائما تجعل من القادة والمسؤولين والسياسيين والنقابة يعتقدون أن المشروع الاصلاحى يقتصر على إعادة التنظيمات التقنية التي تهدف فقط إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية؛ ومن خلال هذه الصيغ المتعددة والحيل الحكومية، تمكنت الحكومة من اصدار القوانين دون أي اشتباكات كبيرة، ومعظمها يتعلق بالتححر الاقتصادي والسياسي في أواخر سنوات 1980 وبداية سنوات 1990؛¹ ومع ذلك، وبمجرد بداية كل عملية لتنفيذ هذه القوانين، تنتج قوة مقاومة ومعارضة أكثر فأكثر وتشكل ردة فعل للحكومة وتمضي إلى معاكسة الاصلاحات مما يدفع بعملية الاصلاح إلى أبعد ما يكون، وكل من الوزارات المعنية، وحتى رئيس الحكومة يرفض هذا الاعتراض ويتدخلوا بكثرة من خلال الصحافة وينظموا اجتماعات مع مسؤولي الإدارة لشرح نهج الانطلاقة، رهانات ومحتوى الاصلاحات؛ كما، تشكل لدى الاصلاحيين عقبات في تنفيذ هذه الاصلاحات الاقتصادية؛ وتكونت مشاكل داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي، تولدت مجموعات مؤيدة ومعارضة لمبدأ الاصلاحات، وعلى المستوى الخارجي، نشأت اختلافات من حيث تنفيذ هذه الاصلاحات سواء اتخاذا منهج العلاج بالصدمة أو العلاج بالتدرج،² وكلا النموذجين اتخذتهما الجزائر لكن من دون الوصول إلى الأهداف المنشودة والمتتمثلة في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي؛³ إن الجدال الدائر بين دعاة منهج العلاج بالصدمة ودعاة منهج التدرج يشغل مكانة مركزية في الاتجاهات فيما يتعلق بالتحول نحو اقتصاد السوق؛ ويدور الجدال حول ثلاثة قضايا مركزية وهي وتيرة الاصلاحات، ترتيب الاصلاحات ودور المؤسسات أو دور الدولة في نجاح العملية الانتقالية.⁴

فالإشكاليات التي تشكل دراسات وتحليلات اقتصاد التحول تطرح فكرتين رئيسيتين: الفكرة الأولى تتعلق بمسألة مضمون الاصلاحات، وتحلل من حيث سرعة الاصلاحات وترتيب الاجراءات الاصلاحية المناسبة لانطلاق المشروع؛ والثانية تتعلق بأهمية

¹Ahmed Dahmani (1999) : « L'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes, 1980-1997 », L'Harmattan, p 137.

² Wladimir Andreff (1994) : « La crise des économies socialistes : la rupture d'un système », Revue Tiers Monde (139), p 329.

³ Bourahli Ahmed Toufik (2014) : " Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché : Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie ", These Doctorat en Sciences Economiques (2013-2014), Université Constantine 2, pp 158-160.

⁴ Vercueil Julien. Wladimir Andreff (2007) : " Économie de la transition. La transformation des économies planifiées en économies de marché ", In : Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 38, n°4. Les politisations de l'identité dans les Balkans contemporains, pp. 232-238.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

المؤسسات في المرحلة الانتقالية؛ وبالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، هذه الأسئلة تولد اثنين من الافتراضات؛ الأولى تتعلق بمضمون الإصلاحات المنطلقة وهي فرضية معروفة بقوة في اقتصاد التحول، وتفترض أن الخيار السليء لنوع الإصلاحات (العلاج بالصدمة بدل التدرج) هو الذي يفسر فشل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق؛ والفرضية الثانية تقدر أن فشل الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق، هو ناتج عن غياب بيئة مؤسسية مناسبة تساعد على تطور ديناميكية تراكمية مستقلة على الريع؛¹

وبالنظر إلى الحالة الجزائرية، الافتراض الذي يميل إلى تفسير أن فشل عملية الإصلاح هي ناتجة عن عملية التحول المختارة، يبدو أنها تفتقر إلى الأهمية أو العلاقة، والسبب هو أن الجزائر قد حاولت المنهجين معا، أي العلاج بالصدمة والتدرج، لكن من دون أن تصل إلى النتائج المقنعة، والأسوأ، أن الجزائر تعرضت في نفس الوقت إلى مساوئ وأضرار متعددة فمنهج التدرج سمح بإعادة تولد طموحات العودة إلى الاقتصاد المخطط، وخشونة منهج العلاج بالصدمة أدى إلى العديد من الانتهاكات على غرار انتشار الاحتكارات الخاصة ولا سيما في قطاع التجارة الخارجية، اختلاس العديد من الشركات الحكومية وتدهور الوضع الاجتماعي، دون زيادة العرض المحلي.²

كما أن تحليل وضع الاقتصاد الجزائري يشير إلى أن فشل برنامج التعديل الهيكلي للجزائر نتج بسبب طريقة تنفيذ الإصلاحات التي أوصى بها الصندوق النقدي الدولي من طرف الحكومة، مقارنة بمحتوى هذه الإصلاحات؛ ثم مرة أخرى، العلاج بالصدمة لم يأخذ بالاعتبار لا عامل الوقت، لا عامل الترتيب في تنفيذ هذه الإصلاحات، وأكثر من ذلك، التغييرات المؤسسية التي يجب أن تسبق ذلك؛ وهذا ما يؤدي إلى استنتاج أن الحكومة الجزائرية طبقت برامج الإصلاحات جزئيا وبدون تجاوزات من حيث توصيات المؤسسات المالية الدولية وبرنامج التعديل الهيكلي، من منظور الركائز الثلاثة لبرنامج التعديل الهيكلي (الاستقرار، التحرير والخصخصة)، الحكومة اهتمت أكثر بالإجراءات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الميزانية العامة، والباقي من البرنامج بقي معلقا، وبدافع المماثلة، تحايلت الحكومة الجزائرية على تمرير القوانين وليس تطبيقها بحجة أن الوضع الأمني في البلد غير مواتي لعملية التغيير.³

وفي هذه المرحلة، فمن الضروري أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى التخلي عن سياسة الإصلاحات الهيكلية حالما بدأت الأسعار العالمية للمحروقات ترتفع بداية من سنة 1998 فالحقيقة أن الحكومة الجزائرية وبدلا من تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي

¹ Ouchichi Mourad (2011) : « **Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie algérienne**, op, cite, p 223.

² Ouchichi Mourad (2011) : « **Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie algérienne**, op, cite, p 223.

³ Bourahli Ahmed Toufik (2014) : ” **Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché : Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie** ”, op, cite pp 170-171.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

بدأت مع برنامج التعديل الهيكلي، فقد فككت معظم الاجراءات المتخذة سابقا مبرزة العودة إلى المنطق السابق المتمثل في الدولة الريعية والاقتصاد التوزيعي؛¹ إن تحليل التناقضات التي تميز الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية خلال التجريبتين المهمتين للتحويل إلى اقتصاد السوق بداية من سنوات 1990 إلى منتصفها، يشير بوضوح إلى أن الفرضية التي تربط فشل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر بنوع عملية التحويل هي ضعيفة وإن لم نقل هي غير ذات صلة.

■ **ضعف الترتيبات المؤسساتية:** عندما نتكلم عن مناخ الأعمال سنشير مباشرة إلى ملاءمة الترتيبات المؤسساتية التي تسبق أي عملية اصلاحية؛ كما أي عملية اصلاحية على غرار استقلالية المؤسسات العمومية، كان لديها فرصة للنجاح إذا كان هناك ترتيب مؤسسي وتنظيمي؛ وهذا ينطبق بشكل خاص على أن الترتيبات التنظيمية (تنظيم العمل، السلطة وعلاقات تعاقدية أخرى داخل الشركة)، المحددة لتأمين أصول الشركة، تستمد فعاليتها من الترتيبات المؤسساتية على غرار حقوق الملكية، الهيكل القانوني للشركة وقواعد أخرى للأداء؛ فعملية البناء المؤسسي تفترض التفكيك التدريجي للنظام السابق، ووضع آليات تدريجية للمؤسسات لضمان سير نظام اقتصاد السوق؛ كما أن الاصلاحات الهيكلية على غرار الخصخصة هي في جوهرها عمليات بطيئة، وبالتالي يجب تنفيذها على مراحل، وحتى سياسات تحرير الأسعار والتجارة الخارجية يجب أن تنتشر مع مرور الوقت؛ فأى بيئة مؤسساتية تقترح اصلاحات تدريجية حيث عامل الوقت يحدد وفق كل حالة على حدة².

ويستند هذا الطرح الأخير على مبدئين: استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح بنية الاقتصاد، مقياس استقرار الاقتصاد الكلي تشير إلى التقشف المالي، إعادة توجيه الانفاق الحكومي، السياسة النقدية الرشيدة ومعدل صرف وحدوي وتنافسي، أما الاصلاحات الهيكلية تتعلق ب: التحرير، تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخصخصة، رفع القيود، الاصلاحات الجبائية وحماية حقوق الملكية.³

من الجانب النظري في عملية تطبيق الاصلاحات، المبادئ التي دافع عنها توافق واشنطن التي خدمت خريطة الطريق في قيادة الاصلاحات في البلدان النامية أهملت كليا دور المؤسسات؛ وفي سنة 1993، أشار (Andreff W) إلى أن عملية التحويل منذ سنة 1989 أكدت أن اقتصاد السوق لا يقوم بطريقة تلقائية أو عفوية، وأن العملية الصارمة لتحرير الأسعار غير كافية لضمان الأداء الجيد للسوق،

¹ Ouchichi Mourad (2011) : « **Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie algérienne**, op, cite, p 225.

² Wladimir Andreff (1994) : « **La crise des économies socialistes : la rupture d'un système** », op. Cite, p 51.

³ Ouchichi Mourad (2011) : « **Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie algérienne**, op, cite, p 221.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

وقد تتطلب هذه السوق على الأقل وجود عدد معين من المؤسسات تكون مسموعة على نطاق واسع كمجموعة القوانين، اللوائح التنظيمية، المؤسسات القضائية، الهيئات الاقتصادية كشبة البنوك والتأمينات مثلا، فبدون هذه المؤسسات، سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين (العائلات والشركات) ستكون غير متطابقة أو مناسبة مع السلوكيات المطلوبة من طرف اقتصاد سوق فعال¹؛ وفي نفس الفكرة، أكد (Blanchard) في سنة 1999 من خلال ملاحظة تجارب بلدان أوروبا الشرقية في عملية التحول حيث قال: "للعمل بشكل صحيح، الأسواق هي بحاجة إلى مؤسسات جيدة"².

وانطلاقا من تحليل نتائج عملية التحول في الجزائر، نصل إلى استنتاج أن اصلاح المؤسسات في المرحلة الانتقالية هو أمر ضروري على غرار اصلاحات التحرير اللبرالية؛ ولقد أكد (J. Stiglitz) أن: "الأزمة المالية الآسيوية نتجت عن غياب لوائح تنظيمية كافية للقطاع المالي؛ رأسمالية المافيا الروسية؛ عجز الدولة على فرض احترام النظام القانوني"³.

فالخصخصة المطبقة في الجزائر وبدون بني تحتية مؤسسية أدت إلى اختلاس الأصول والأموال وليس إلى خلق الثروة؛ ومن جهة أخرى، الاحتكارات التي تم تخصيصها في غياب اللوائح التنظيمية، كانت أكثر اظهارة لاستغلال المستهلكين بدل احتكارات الدولة. وباختصار، فمبدأ الحاجة إلى الاصلاحات المؤسسية لنجاح عملية الانتقال للاقتصاديات المخططة مركزيا نحو اقتصاد السوق، يدعو إلى سياسية وفلسفة اقتصادية التي تضع كل من الدولة والسوق في علاقة تكاملية؛³ إن التأكيد على ضرورة الشروع في الاصلاحات المؤسسية كشرط لنجاح التحول إلى اقتصاد هو أمر ضروري كما ذكر ذلك (W. Andreff) في تحليلاته، حيث أخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت، ترتيب الاصلاحات ووتيرة عملية تنفيذها، مع مراعاة البعد المؤسسي القائم على الحقائق في كل بلد⁴.

إن ضعف المؤسسات في الجزائر يؤدي كما ذكرنا إلى تشكل ما يعرف بالتحكم في الدولة وهو ما يخلق عنه احتكار نخبة صغيرة للقوانين واللوائح من أجل المصادرة والاختلاسات والاستيلاء على الثروة المنشأة في البلد، وأن هذه النخبة هي التي تشكل العقبة الرئيسية للتغيرات المؤسسية التي قد تؤدي إلى تحسين المناخ المواتي للاستثمار والأنشطة الانتاجية والاقتصادية.

¹ Wladimir Andreff (1994) : « La crise des économies socialistes : la rupture d'un système », op. Cite, p 353.

² Traduction de Olivier Blanchard (1999) : " Les leçons de la transition à l'Est ", <http://economics.mit.edu/files/828>.

³ Sapir Jacques. Joseph E. Stiglitz (2002) : " La grande désillusion ", In : Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 33, n°1, Dossier : Points de vue sur le Charte européenne des langues régionales ou minoritaires. pp. 229-23.

⁴ Vercueil Julien. Wladimir Andreff (2007) : " Économie de la transition. La transformation des économies planifiées en économies de marché ", op, cite, pp. 232-238.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر كونها من البلدان الانتقالية والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي؛ فهي ما تزال تجتهد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق)؛ فإذا كانت هناك ثروة، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف بـ "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد. وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعدهم في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلدان في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي؛ حيث لم تستند بشكل عام على نظام حكامه يتميز بدولة قوية الذي يساعد على خلق وتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية لدعم سياسات التصنيع، كما أنها لم تنفذ سلطة سياسية مستقرة ومضمونة من طرف نخبة سياسية وإدارية التي لا تلتزم أو تتمسك بالضغوط السياسية التي يمكن أن تعيق النمو؛ ولا يوجد داخل البلد التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام الذي يتم توجيهه من خلال مشروع التخطيط الاقتصادي المرشد، فالدولة لديها المؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحت عن الربح أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي؛ وهي على العكس من المؤسسات القوية التي توفر نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو. فالدولة الجزائرية لم تلعب الدور الكبير على أنها تمثل جهاز لتحقيق مهمة تحديد والعمل على احترام جزء كبير من حقوق الملكية والحقوق التعاقدية؛ وتطبيق تحليلات "نورث" على الجزائر حول البيئة المؤسساتية، فقد حدد هذا الأخير أن الأنظمة السياسية/الاقتصادية التي لاقت نجاحا، قد طورت ووضعت هياكل مؤسساتية مرنة يمكنها البقاء والصمود في وجه الأزمات والصدمات والتغيرات التي هي جزء من تطور ناجح؛ والفكرة الأخرى المهمة التي وضعها "نورث" هي التي تميز بين المؤسسة والمنظمة، فإذا كانت المؤسسات هي قواعد اللعبة، فالمنظمات والمقاولين المنتسبين إليها هو لاعبين. "إذن، هي نوعية قواعد اللعبة التي تحدد نوع اللاعبين وطريقة اللعب؛ بالنسبة لـ "نورث"، التفاعلات بين المؤسسات والمنظمات هي قوية جدا لدرجة أنها تحدد تطور النظام ككل، ويؤكد في هذا السياق أن المنظمات التي تتشكل سوف تعكس الفرص التي تتيحها المصفوفة المؤسساتية؛ إذا كان الإطار المؤسساتي يكافئ القرصنة والاختلاسات، سيتم خلق منظمات مقرصنة، وإذا كان يكافئ الأنشطة الانتاجية، سيتم خلق المنظمات والمنشآت من أجل الالتزام بالأنشطة الانتاجية¹."

¹Bernard Chavance (2007) : " L'Economie institutionnelle ", La Découverte, Paris, pp.65.68.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

من خلال هذه الخطوط، يشير " نورث " إلى أن المصفوفة المؤسساتية هي التي تحدد طبيعة النظام؛ ويمكن تحليل دور المؤسسات في المرحلة الانتقالية أو مرحلة الإصلاحات من حيث الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية المثلي التي تسمح بعملية الإصلاح؛ هذه الترتيبات تتحدد من خلال سلوكيات الفاعلين الممكن أن يكونوا مؤيدين أو معارضين لعملية الإصلاح؛ فالفاعلين الذي يسمحون بتطبيق أو تقدم الإصلاحات أو الحالة العكسية، أي ابطائها أو منعها، فهم لا يمثلون شيئا إلا كفاعلين مختلفين من الفضاء العمومي (l'espace publique)، سواء كانوا صناع قرار أو لا، ويمكن من خلال سلوكياتهم الموروثة أو المتولدة من تشجيع الإصلاح أو جعله عملية صعبة التحقيق. ومع ذلك، تجدر الإشارة أن قضية تطور الترتيبات المؤسساتية بما في ذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية نحو الأفضل (الأمثلية)، هي ترتبط بقوة بقضية الديمقراطية والحكم الرشيد؛¹

وعلاوة على ذلك، المؤسسات المالية الدولية تحلل وتقيم العلاقات بين المؤسسات والنمو الاقتصادي من حيث ثلاثة أنواع من المؤشرات المرتبطة بقوة: جودة الحكامة، مستوى حماية حقوق الملكية الخاصة والحدود التعسفية للسلطة التنفيذية؛ ويرتبط الحكم الرشيد بدرجة الديمقراطية في اختيار القادة، الاستقرار السياسي، الأمن القضائي والقانوني الذي يفرض استقلالية القضاء، وفي الأخير غياب الفساد؛ وطرح مسألة طبيعة العقوبات التي تحول دون تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من حيث الإطار المفاهيمي الذي يرسمه الاقتصاد المؤسساتي يفترض أن العقوبات تتحد من الأشكال المؤسساتية المذكورة أعلاه في فشل التجارب المختلفة في عملية التحول التي بدأت خلال العقود الأخيرة، وفي هذا الجانب، استفهام مزدوج يفرض نفسه، فهل فشل الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر هو بسبب المؤسسات غير الرسمية للتغيير كما أكده بعض الخبراء، أو أن الفشل نتج عن عدم قدرة وكفاءة المؤسسات الرسمية القائمة لأسباب تتطلب البحث، على قيادة التحول إلى اقتصاد السوق في العقود الآجلة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، نستند على خصائص المصفوفة المؤسساتية في الجزائر وفقا للتعليمات التي تنشرها التجربة الإصلاحية في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية.

4. مقترحات للتخلص من قيود الإصلاحات المؤسساتية:

على جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة والمؤسسات والإدارة...) أن يعملوا مجتمعين لمواجهة تحديات الاقتصاد الجزائري من خلال المقترحات التالية:

¹ في النظم السياسية غير الديمقراطية، يتم تجميد المؤسسات حيث لا تتغير في حالة حدوث وأنها لا تتغير إلا من خلال قنوات الثورات التي تغير النظام.

جدول رقم (34): مقترحات للتخلص من قيود الإصلاحات المؤسساتية

الإجراءات		الهدف	المحور
01	هيكلية وتنظيم حوار إقتصادي وإجتماعي شاملين.	وضع رؤية إقتصادية شاملة ومشاركة.	المحور الأول: الحكم الرشيد وعمل الدولة
02	تصميم نموذج للنمو تشاوري ومستدام وملائم للسياسات العمومية وفقا لذلك.		
03	توحيد تفسير النصوص القانونية وتعميم عملية تنفيذها على مستوى ربوع الوطن.		
04	تطوير جهاز وإجراءات العدالة		
05	إعادة النظر في طريقة تسيير غرف التجارة والصناعة.	02	
06	تعزيز التفاعل بين المؤسسة والهيكل المؤسسة ذات الطابع الإقتصادي		
07	تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية وتعزيز قدراتها ومنظمات أرباب العمل		
08	إعداد خارطة لنسيج المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها.	03	
09	وضع مرصد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.		
10	إعادة النظر في النهج بخصوص الأنشطة غير الرسمية	04	
11	وضع سياسة لإدماج القطاع المنتج غير الرسمي.		
12	وضع سياسة لإدماج الأشخاص الذين ينشطون في القطاع الإقتصادي الرسمي.		
13	تقوية التنافس الشريف ما بين المؤسسات		
14	جعل العلاقة بين الإدارة والفاعلين الإقتصاديين أكثر مرونة.	5	المحور الثاني: تنافسية المؤسسات
15	تسريع وتيرة لامركزية الإدارة.		
16	تحسين تدخل المجموعات المحلية والهيئات المنتجة.		
17	تبسيط إجراءات المشاركة في مناقصات الصفقات العمومية		
18	إعادة النظر في نمط تسيير وتوزيع المناطق الصناعية.	6	
19	إعادة النظر في جهاز تسيير ومنح العقار الصناعي.		
20	تطوير أجهزة دعم تنافسية المؤسسات	7	
21	إنشاء وتطوير المراكز التقنية المتخصصة.		
22	الإستثمار في التكنولوجيات الجديدة وفروع النشاط المستقبلية.		
23	تفعيل العلاقة بين الجامعة ومراكز تكوين المؤسسات.		
24	دعم تطوير المناولة الصناعية.		
25	تطوير الجهاز المؤطر للتجارة الخارجية		
26	عصرية نظام الصرف		
27	رفع القدرات التمويلية للبنوك والمؤسسات المالية.	08	المحور الثالث: التمويل
28	تفعيل بورصة الجزائر.		
29	تطوير عروض تمويلية أكثر ملائمة لإحتياجات المؤسسات.		
30	إعتماد إجراءات خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تواجه صعوبة.	09	
31	التخفيف من الضغط الضريبي على المؤسسات.	10	المحور الرابع: الحماية
32	توسيع القاعدة الضريبية		

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

تخفيف الإجراءات الضريبية	33			
تفضيل الحوار بين المتعاملين وإدارة الجباية في حالة النزاع.	34	تحسين العلاقات بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب.	11	
إشراك الجهاز التربوي في تحضير الموارد البشرية الكفأة	35	تعزيز مهارات الموارد البشرية.	12	المحور الخامس:
ترقية العرض التكويني (التعليم العالي- التكوين المهني)	36			رأس المال
إدخال مرونة أكبر على الجهاز المنظم لعلاقات العمل والتشغيل.	37	ترقية فرص العمل.	13	البشري
إدخال إجراءات تحفيزية للتخفيف من مبلغ التشغيل.	38			

المصدر: برنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسة PREE2017

برنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسة PREE2017؛ هو عبارة عن مبادرة رائدة تطمح أن تكون فعالة وذات صلة، وموضوعية، كأداة للمساعدة في إتخاذ القرار ورصد الإصلاحات والإجراءات التنفيذية التي تتخذها السلطات العمومية ومجتمع الأعمال؛ وبذلك سيتم إعطاء التمثيل الحقيقي لمناخ الأعمال في الجزائر كما ينظر إليه من طرف الفاعلين في هذا المناخ وكما هو مبادر به من طرف الجهات الفاعلة المشرعة والمنظمة له.

كخلاصة يمكن القول إنه تنوعت التحاليل المصاحبة لتفسير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأسباب فشلها وذلك حسب الخلفية التي انطلق منها كتابها؛ ويمكن أن نتميز بين ثلاثة أنواع من هذه التحليلات:

– الأولى: تعتمد التفسيرات المستندة لعملية الانتقال من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق، وبرامج التحرير الاقتصادي مع ما تتضمنه من الأفكار حول طرائق الانتقال (التدرجي أو بالصدمة) ، ونتائج هذه العملية، خاصة على المستوى الاجتماعي؛

– الثانية: تعتمد على مضامين سياسية أكثر منها اقتصادية تعتمد على تفسيرات تتعلق بدور الدولة ومكانة السياسي في التعجيل بالإصلاحات وكذا إبطائها أو فشلها؛

– الثالثة: يركز على المفاهيم المتعلقة بلعنة الموارد وكيف أنّ البلدان الوفيرة الموارد الطبيعية تسجل في الغالب نتائج ضعيفة على مستوى النمو الاقتصادي، وتقهقر القطاع الصناعي، وسوء الحكامة، واستشراء الفساد.

أما المتغيرات المؤسساتية كلها لها علاقة بالنظام السياسي القائم في البلد؛ فالعائق السياسي هو الذي يخلق هذا القصور المؤسساتي الذي يؤثر على تكوين اقتصاد انتاجي وتنافسي، ولقد استخلصنا هذه العقبات المؤسساتية من خلال التحليل الاقتصادي والمؤسساتي للحكامة في الجزائر بالتركيز على الحكامة الاقتصادية؛ لكن، هذا التحليل يبقى نظري ووصفي يقدمه مجموعة من المحللين والباحثين في

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الواقع الجزائري، وكمحاوله لإتمام هذا التحليل، سنقوم وفي الجزء الموالي بتقديم دراسة قياسية نبين من خلالها هل هذه العوامل المؤسسية المذكورة أعلاه لها أثر في عدم تحقيق اقتصاد انتاجي وبالتالي النمو الإقتصادي في الجزائر أم لا، بالإستعانة بالبرامج الإحصائية المشهورة التي تساعد في اثبات الفرضيات النظرية المنبثقة عن التحليل الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير نوعية المؤسسات على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر 2009-2019)

لقد ظهرت دراسات تمحورت في شكل نماذج رياضية باستخدام أساليب إحصائية وكمية تهدف إلى اثبات صحة الفرضيات المطروحة أو رفضها؛ وأصبح من الضروري في وقتنا الحالي الربط بين المجال الاقتصادي النظري ومجال القياس الاقتصادي المتمثل في الاقتصاد القياسي الذي يدرس ويحلل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية؛ لذا يتطلب منا الامام الواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال؛ لذا سنستعين بهذا المنهج في دراستنا لإثبات إن كان لهذه العوامل المؤسسية علاقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر وفق ما استنتجناه من التحليل المؤسسي للنمو، بالاستناد على أدوات التقدير العددي والكمي للمتغيرات المدروسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء، ملتصقين بدراسة العلاقة بالمتغيرات المدروسة، أي دراسة الأثر على المدى القصير والطويل، ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها هذا التحليل القياسي هي تحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر إحدى الوسائل الإحصائية التي تتناول سلوك الظواهر وتفسرها عبر فترات زمنية ممتدة؛ والتي ترتبط بكل متغير له علاقة بالدراسة، سواء كانت متغيرات داخلية (تابعة) أو متغيرات خارجية (مستقلة).

وقد ركزنا في هذا التحليل على العوامل المؤسسية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة كونها من أكثر وأشمل المتغيرات المؤسسية كمتغيرات مستقلة والتي تؤثر على النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب النظرية الاقتصادية؛ إلا أن السلاسل الزمنية شملت الفترة من (1996-2018) وهي الفترة المتوفرة فيها إحصائيات مؤشرات الحوكمة كونها مؤشرات جديدة تدخل ضمن الإصلاحات المؤسسية للجيل الثاني من الإصلاحات المؤسسية؛ ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها هذا التحليل القياسي؛ نموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) باستخدام برمجية افيزو والذي يتطلب مجموعة من الخطوات الرئيسية أولها استقراره السلاسل الزمنية لكل سلسلة مدروسة؛ ثم دراسة امكانية وجود تكامل

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

مشترك في الأجل الطويل، وفي الأخير تقدير معادلة التكامل في هذا الأجل وإجراء بعض الاختبارات الرئيسية¹ ويمكن إتمام ذلك من خلال المراحل التالية:

✓ أساسيات النموذج القياسي بواسطة منهجية نموذج التكامل المشترك؛

✓ تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية؛

✓ عرض المنهجية القياسية؛

✓ مناقشة وتحليل النتائج.

الفرع الأول: عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه:

1. أساسيات النمذجة القياسية وفق منهجية التكامل المشترك:

قبل بدأ أي دراسة قياسية لابد من معرفة السلاسل الزمنية واستقرارها أو دراسة اختبارات جذر الوحدة.

أولا. تحليل الإستقرارية للسلسلة الزمنية:

كما سبق و أن ذكرنا أن منهجية ARDL تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية) ، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأولى $I(1)$ ، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة هي متعددة و أشهرها ADF و PP .

والسلسلة الزمنية يجب أن تكون مستقرة، حيث توجد سلاسل زمنية غير مستقرة، وهذا ما يعطي نتائج غير صحيحة، أو ما يسمى بالانحراف الزائف في عملية النمذجة، فالتحليل القياسي يتطلب أولا التأكد من استقرارية السلسلة ووجود اتجاه عام.

وتعرف السلسلة الزمنية إحصائيا بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليبيه T ويرمز للسلسلة الزمنية عادة. $\{Y(t) ; t \in T\}$ ؛ وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو

(الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا $Y = f(t)$.

¹ علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان (2013): "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)" ، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 34 ، المجلد 9 ، ت 2 ، ص ، ص 174-210.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

فقبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات اتجاه.

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وتكون سلسلة زمنية مستقرة إذا تحقق¹:

– التذبذب حول المتوسط الحسابي ثابت عبر الزمن.

– ثبات التباين عبر الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+k})$

$$\text{Var}(Y_t) = E [Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E [Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

– أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي الفرق بين فترتين زمنييتين:

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E [(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

إن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وللكشف عن مركبة الاتجاه العام، يوجد اختباران للكشف عن مركبة الاتجاه العام؛ اختبار بياني والذي يعتمد على المنحنى البياني للسلسلة الزمنية غير أن نتائجه قد تكون غير دقيقة؛ واختبار إحصائي؛ والذي يعتمد عليه بدرجة كبيرة في الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية؛ فأغلب المتغيرات الاقتصادية تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير في اتجاه عام، لذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها؛ حيث أن استخدام الإجراءات أو التحويلات مهم جداً في تحليل بيانات السلاسل الزمنية إذ أن استخدام التحويلات يجعل البيانات مهيأة للتحليل ودقيقة والذي تعطي دالة للتقدير.

ثانياً. إختبار جذر الوحدة للاستقرار Unit Roots tests :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك.؛ وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث

¹ محمد شيخي (2012): " طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 200-201.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

درجة تكاملها، لقد تم استخدام اختبار ديكي فوللر المطور واختبار فيليب بيرون، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(0)$ أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فان السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفروهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي $I(0)$ بشكل عام فإن السلسلة X_t تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا استقرت بعد اخذ الفرق (d) . إن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل أنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة ومن بين هذه الطرق:

أ. إختبار ديكي فولير البسيط (DF) (Dickey–Fuller) (1979):

يسمح هذا الاختبار بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد أو عشوائي؛ وهو من أولى اختبارات جذر الوحدة، حيث قام به كل من ديكي وفيلر سنة 1979؛ والذي يتطلب إجراء الانحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل (ut) تتبع الفروض الخاصة بالنموذج الكلاسيكي، وسط صفري، وتباين ثابت والتغاير يساوي الصفر:

$$E(\varepsilon_t)=0 ; \text{Var}(\varepsilon_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2, \text{cov}(\varepsilon_i \varepsilon_j)=0$$

هذه الخواص تجعل الخطأ العشوائي ut أن يسمى White Noise

إذا كان معامل الانحدار بين Y_t و Y_{t-1} يساوي الواحد وهذا يسمى بجذر الوحدة. أي تكون غير ساكنة.

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t$$

إذا كانت (ρ) تساوي الواحد فإن السلسلة الزمنية يقال أنها ذات جذر وحده أو ما يعرف بالمسار العشوائي random walk أي

عندما تكون تتبع المسار العشوائي أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

ويعبر عن معادلة جذر الوحدة كمايلي:

$$\Delta Y_t = (Y_t - Y_{t-1}) = (\rho - 1)Y_{t-1} + u_t$$

$$\delta = (\rho - 1)$$

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + \mu_t$$

نقوم باختبار احتواء المتغير على جذر الوحدة أي نقوم بأجراء الاختبار التالي:

$$H_0: \delta_1 = 0 \text{ السلسلة الزمنية غير ساكنة}$$

$$H_1: \delta_1 \neq 0 \text{ السلسلة الزمنية ساكنة}$$

إذا كانت δ_1 أقل من الصفر نرفض فرضية العدم بعدم استقرار الدالة ونستنتج أن الدالة ساكنة

$$t = \frac{\delta_1 - 0}{Se(\delta)}$$

الاختبار الإحصائي هو t

إلا أن قيم t لا تتبع جدول t بل هناك جدول خاص يسمى بجدول "ديكي فيلر 1979 Dickey Fuller"، والتي

طورت من قبل "ماكنون 1991 MacKinnon" نقارن القيمة المحسوبة والقيمة الجدلية حيث نرفض فرضية العدم إذا

كانت القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدلية؛ يجري اختبار ديكي فيلر بإجراء المعادلات الثلاث التالية¹:

النموذج الأول لإختبار ديكي فيلر DF نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى:

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + \mu_t$$

النموذج الثاني لإختبار ديكي فيلر DF بوجود قاطع نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \mu_t$$

النموذج الثالث لإختبار ديكي فيلر DF مع قاطع ومتجهة زمن T نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد الاتجاه العام:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + \mu_t$$

حيث أن مبدأ هذه الاختبارات بسيط إذا قبلت الفرضية H_0 في واحد من النماذج الثلاث فإن السلسلة تعتبر غير

ساكنة؛ مهما كان النموذج المأخوذ.

¹ Isabelle Cadoret (2004) : « **Econométrie Appliqué, Méthodes. Applications. Corrigés** », Editions De Boeck, Université, Bruxelles- Belgique, p 307.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

إذا كان الخطأ العشوائي يتصف بوجود الارتباط الذاتي فإنه يمكن استخدام ديكي فيلر الموسع حيث يتضمن الاختبار متباينات الفروق:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + \sum_{i=1}^m \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

ب. إختبار ديكي فولير الموسع في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (Augmented Dicky-Fuller (ADF) النماذج السابقة استخدمنا اختبار ديكي- فيلر البسيط، حيث النموذج ϵ_t هو عبارة عن صدمات عشوائية افتراضية، ولا يوجد أي دليل على الأرجح أن الأخطاء غير مرتبطة؛ ومن أجل ذلك، تم تطوير اختبار ديكي- فيلر إلى ديكي- فيلر المطور، (Augmented Dickey-Fuller (ADF) ودعا بالأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضية. وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\rho_1| < 1$ من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج التالية:

النموذج الأول:

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i Y_{t-i+1} + \epsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i Y_{t-i+1} + \epsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 t + \delta_2 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i Y_{t-i+1} + \epsilon_t$$

يجرى الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق، غير أن الجداول الاحصائية مختلفة، ويمكن تحديد قيمة δ من خلال معيار Akaike أو معيار Schwarz وبعد ذلك وانطلاقاً من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة δ يتم تقدير نموذج $1 - \delta$ فترة تأخير، إضافة إلى $2 - \delta$ فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل δ معنوياً، أي غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

ج. إختبار فيليبس - بيرون (PP) (Phillips - Perron Test) :

توزيع اختبار ديكي فيلر وديكي فيلر الموسع مبني على الافتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائياً ويتضمن تباين ثابت؛ لذلك عند استخدام طريقة ديكي فيلر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت؛ فيليب وبيرون (1988) طوّرا تعميم لطريقة ديكي فيلر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

إن طريقة فيليب بيرون¹ هي تعديل لإحصاء t لديكي فيلر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ. ويقوم هذا الاختبار باستخدام طريقة لا معلمية Non-Parametric Adjustment لتباين النموذج، لكي يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، يركز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات Dickey-Fuller ويتم وفق المراحل التالية:

– تقدير النماذج الثلاث لاختبار Dickey-Fuller بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (ε_t) سلسلة البواقي؛

– تقدير الانحراف في المدى القصير $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث e_t تمثل الباقي المقدر؛

– تقدير معالم التصحيح S_t^2 (التباين في المدى الطويل)، وبحسب انطلافاً من تباينات البواقي للنماذج المقدره حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر (L) مقدره بدلالة عدد المشاهدات:

$$n, L \approx 4 \left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$$

– حساب احصائية PP (Phillips et Perron):

$$t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{K} \cdot \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ وتكون (K=1) إذا كانت سلسلة البواقي (ε_t) تشكل تشويش أبيض.

د. إختبار KPSS (1992):

إن كل من Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin² ابتكروا اختبار مكمل لديكي فيلر لاختبار الاستقرار؛ حيث فرضية العدم أن السلسلة الزمنية مستقرة عكس اختبار ديكي فيلر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة؛ ويرتكز على استعمال مضاعف لاغرانج (LM) (Multiplificateur de Lagrange) وبعد تقدير النموذج، نقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي حسب الصيغة التالية:

$$s_t = \sum_{i=1}^t \varepsilon_i$$

¹ Régis bourbonnais (2003) : « économétrie », Dunod, 5eme Edition, Paris, P.234.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005): " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق "، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، ص 623.

ثم نقوم بتقدير التباين (S_t^2) في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار فيليب بيرو، أي:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n \varepsilon_t \varepsilon_{t-1}$$

وتكون إحصائية معامل لاغرانج كما يلي:

$$LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n s_t^2}{n^2}$$

ويكون الاختبار على أنه إذا كانت إحصائية (LM) أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

2. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

AutoRegressive Distributed Lag Models

في إطار العلاقات الاقتصادية، قد نجد بعض التأثير الناتج في طبيعة هذه العلاقات؛ ففي نماذج السلاسل الزمنية توجد فترة معينة قد تكون طويلة نسبياً تؤثر في متجه المتغير؛ فالتعديل في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المفترسة تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين التأثير والاستجابة كافية أو طويلة نسبياً، فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب دمجها في النموذج.¹

وتطورت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة لـ (X)، كمتغيرات مفترسة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Models، فتتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL).²

فإختبارات التكامل المشترك (أنجل وغرانجر 1987- جوهانسن) تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما أن هذه الإختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على إستخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات؛ ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية **ARDL** للتكامل المشترك شائعة الإستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل "Pesran" سنة 2001، إذ دمج فيها نماذج الإنحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية وإبطاءها بمدة واحدة أو

¹ عبد، حميد عبید (2011): "استعمال نماذج الإبطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الأسعار على إنتاج الرز في العراق (دراسة قياسية باستعمال نموذجي Adhoc.Koyck)", مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل العدد 1، ص ص (1-22).

² Narayan, P (2005): « The saving and investment nexus for China : Evidence from cointegration tests », Applied Economics, Vol. 37, pp.1979– 1990.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

أكثر.¹ كما يستند هذا النموذج على تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction Model)؛ ومن جهة أخرى يمكن القول أن بعض النماذج القياسية التي تعتمد السلاسل الزمنية تعاني من ما يسمى الانحدار الزائف، وتتلخص هذه المشكلة في أنه إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة كما هو الحال في غالبية السلاسل الزمنية، فلا يمكن استخدام قيم اختبار t لمعرفة أثر متغير ما على متغير آخر؛ لذلك فإن تحليل التكامل المشترك من خلال التركيز على سلوك البواقي من هذا النموذج يستطيع التغلب على هذه الإشكالية ويحاول استحداث علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر؛ وإذا ما أثبتنا وجود علاقة تكامل مشترك (وجود ارتباط وثيق) بين المتغيرات المدروسة فإن ذلك يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينهما في الأجل الطويل وبالتالي فإنهما لا يبتعدان عن بعضهما خلال تلك المدة، بل سيتحركان بشكل متقارب.

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف² Pesaran et al. (2001). " في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذا النموذج يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل؛ وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي؛ الخاصة بالتكامل المشترك بما يلي³:

- ✓ يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
- ✓ قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمعتمدة؛
- ✓ امكان تقدير المركبات قصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني وبالوقت نفسه؛
- ✓ المقدرات الناتجة عن هذا المنهج تكون غير متحيزة ومعنوية لأنها لا تصلح في حالة حدوث ارتباط ذاتي؛
- ✓ يمكن تطبيق هذا المنهج في حالة إذا كان حجم العينة صغيرا.

¹ Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith (2001) : « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, Vol.16, pp. 289-326.

² Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. (2001) « **Bounds testing to the of level relationships** », op, cite, 16 (3), 289 -326.

³ خالد محمد السواحي (2015): "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، صص 20-22.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

كما تمتاز هذه الطريقة بعدد من النقاط التي تميزها على سابقتها:

✓ لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى؛ إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات كلها مستقرة عند المستوى، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول، أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول؛ أي قد تكون مستقرة عند المستوى الأول أي $I(0)$ ؛ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين؛ الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون مستقرة عند المستوى الثاني أي $I(2)$ ؛ كما أن المتغير التابع يتطلب أن يكون مستقر عند المستوى $I(0)$ ؛

✓ تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى.

✓ يقدم أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey) بالإضافة إلى أنه يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل؛ وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا.

الفرع الثاني: التعريف بالمتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج:

لمعالجة الجانب القياسي للدراسة نطبق منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة معبرة عن الإطار المؤسساتي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع معبر عن النمو الاقتصادي ونظرا لعدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في نفس المستوى، ولتجنب كذلك بعض المشاكل كوجود الارتباط الذاتي¹ نتبع الخطوات التالية:

1. توصيف النموذج Model Spécification:

أولا. تحديد كل من المتغير المستقل والمتغير التابع:

سيتم تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المتعلقة بأثر العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت بيانات سنوية لستة متغيرات مؤسساتية وهي متغيرات مستقلة (خارجية) وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على

¹Pradhan, R., Norman, N., Badir and Y. and Samadhan, B (2013) : « **Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India : The ARDL bounds testing approach** », Social and Behavioral Sciences, Vol.104, pp.914-921.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

مؤشرات الحاكمة التي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام 1996 ، وتستخدم المؤشرات مقياس يتكون من (2.5) درجة، وتعتبر الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (-2.5) بأنها الأسوأ في الحاكمة الرشيدة، بينما تشير العلامة (+2.5) إلى أفضل درجات الحاكمة الرشيدة؛ وبيانات سنوية لمتغير تابع (داخلي) وقد تم الإعتماد على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ والجدول التالي يمثل صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (35): المتغيرات التابعة والمستقلة (الصفة والرمز) ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	التعريف description	الرمز	المصدر
التابعة المتغيرات	نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	PIBPH	WDI
المستقلة المتغيرات	إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة Voice and Accountability	VA	WGI
	الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence/Terrorism	PS	WGI
	فعالية الحكومة Government Effectiveness	GE	WGI
	نوعية الأطر التنظيمية Regulatory Quality	RQ	WGI
	سيادة حكم القانون Rule of Law	RL	WGI
	مراقبة ومكافحة الفساد Control of Corruption	CC	WGI

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- WDI : World Development Indicators, databank.worldbank.org/wdi
- WWW.govindicators.org
- PRS : Political Risk Services, (ICRG) (International country risk guide),
http://www.prsgroup.com

ثانيا. النموذج الرياضي:

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة يبحث عن (العلاقة بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة في الجزائر) من أجل تبيان أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي والتي تستند إلى العلاقة الدالية الآتية:

$$PIBPH = (VA, PS, GE, RQ, RL, CC).$$

تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (سيادة حكم القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة، مراقبة ومكافحة الفساد)، وتأثيرها على نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مثلا للنمو الاقتصادي)؛ وذلك لتحقيق الهدف من الخطة الدراسية، والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$Y_t = b_0 + b_{1xt} + b_{2xt} + b_{3xt} + b_{4xt} + b_{5xt} + b_{6xt} + u$$

حيث:

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

Y_t : يمثل المتغير التابع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السنة t .

b_0 : ثابت الدالة.

b_1 : هي ميل الدالة؛ تعكس علاقة الانحدار بين إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

b_2 : ميل الدالة؛ تعكس علاقة الانحدار بين الاستقرار السياسي وغياب العنف ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

b_3 : ميل الدالة؛ تعكس علاقة الانحدار بين فعالية الحكومة ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

b_4 : ميل الدالة؛ تعكس علاقة الانحدار بين نوعية الأطر التنظيمية ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

b_5 : ميل الدالة؛ تعكس علاقة الانحدار بين سيادة حكم القانون ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

b_6 : ميل الدالة؛ تعكس علاقة الانحدار بين مراقبة و مكافحة الفساد ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

X_t : تمثل المتغيرات المستقلة بفترات الإبطاء في الزمن t .

u : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير العديد من النماذج لنفس المتغيرات المستقلة والتابعة على أساس وجود فترات إبطاء سنه بحسب اختيار

النموذج لفترات الإبطاء المناسبة $(t-3)$, $(t-2)$, $(t-1)$ باستخدام نماذج ذات فترات تباطؤ محددة ذلك لأن قيم مؤشر

النمو الاقتصادي تتأثر بقيمة المتغيرات المستقلة في سنوات سابقة.¹

2. تقدير النموذج القياسي Estimation of Econometric Model

بعد عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه، وبعد تعريف المتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج وبالاعتماد

على برنامج (Eviews 10)؛ سنستخدم منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، كون

هذا الأخير لا يتطلب استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة؛ كما أنه يدرس علاقة التكامل في الأجل الطويل والأجل القصير؛

بإتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: دراسة استقرار السلاسل الزمنية لاختبار جذور الوحدة والتي لا تتطلب أن تكون مستقرة من نفس الدرجة على عكس

منهجية التكامل المشترك ل "أنجل غرانجر"؛

¹ أما النوع الثاني ففي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على بعض القيم المتباطئة للمتغير التابع نفسه، ويطلق عليها عادة نماذج الانحدار الذاتي على: محمود سعيد الفاخري (2016): "الاقتصاد القياسي"، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، ص 354.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

الخطوة الثانية: دراسة اختبار التكامل المشترك طويل الأجل، وقصير الأجل أي هل يوجد تكامل مشترك في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛

الخطوة الثالثة: دراسة اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي؛

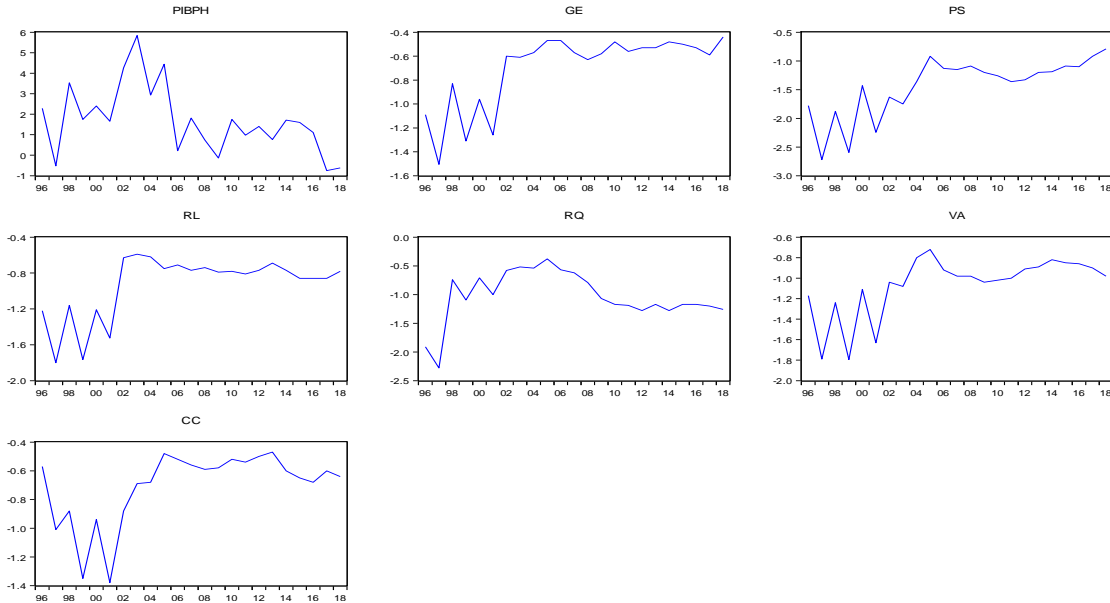
أولاً. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات جذور الوحدة):

من خلال إختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل الآثار الاقتصادية لكل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج (ARDL)، AutoRegresive Distribute Lag، حيث أنه تتم التفرقة بين الأنواع من نماذج التباطئات الموزعة وتعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلي عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة¹:

$$y_t = a + \sum_{i=0}^k \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

يتم عرض السلاسل الزمنية حيث نبدأ بالتعرف على الشكل البياني لكل المتغيرات المستخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الاشكال المبينة بصورة واضحة عدم استقرار بعض السلاسل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لا بد من اختبار جذر الوحدة؛ باجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بإستخدام كل من إختبار ديكبي فيلر المطور (ADF)، وإختبار فيليب وبيرون (PP).

شكل رقم (16) مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2018)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

¹ محمود سعيد الفاخري (2016): "الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 378-379.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

ونظرا لعدم استقراره جميع السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في نفس المستوى، ولتجنب كذلك بعض المشاكل كوجود الارتباط الذاتي¹ نقوم بإجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، باستخدام كل من إختبار ديكي فيلر المطور (ADF) ، وإختبار فيليب وبيرون (PP) ؛ بالاستعانة ببرنامج (Eviews 10) وكانت النتائج مقاربة؛ ويمكن إيضاح ذلك فيمايلي:

أ. اختبارات جذر الوحدة لديكي فيلر المطور (ADF) (فحص الإستقرارية):

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة للمتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة للفترة (1996-2018) كانت على النحو الآتي:

الجدول (36) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1996-2018)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
PIBPH	0.0503	0.0514	0.2929	0.0000	0.0000	0.0000
CC	0.6854	0.3232	0.3777	0.0000	0.0000	0.0000
GE	0.0911	0.8048	0.0081	0.0000	0.0000	0.0000
PS	0.5252	0.8083	0.0083	0.0000	0.0000	0.0119
RL	0.2275	0.5122	0.0582	0.0000	0.0330	0.0000
RQ	0.7463	0.7632	0.8220	0.0002	0.0000	0.0000
VA	0.2187	0.6196	0.2400	0.1651	0.3564	0.0230

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية لنصيب الفرد من الناتج الاجمالي (النمو الاقتصادي) (PIBPH) قد استقرت عند المستوى بالصيغ (الحد الثابت، والحد الثابت والزمن) كما استقرت عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث، بينما استقرت السلاسل الزمنية لكل من (CC) و (GE) و (RQ) و (VA) قد استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (36) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

أما السلاسل الزمنية لمتغير الاستقرار السياسي والعنف (PS) و متغير سيادة حكم القانون (RL) فقد استقرت السلسلة عند المستوى بصيغ (بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية لمتغيرات المستقلة والمغير التابع مستقرة (ساكنه) أي (1) (I).

ب. إختبار فيليب وبيرون (Philips et Perron) (PP) (فحص الإستقرارية):

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج تأثير كل المتغيرات المستقلة (مؤشرات المؤسسات الحكومية والمتغير التابع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي للفترة (1996-2018) كانت على النحو الآتي:

الجدول (37) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة (1996-2018)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
PIBPH	0.0429	0.0497	0.0449	0.0000	0.0000	0.0000
CC	0.1406	0.0553	0.4903	0.0000	0.0000	0.0000
GE	0.2289	0.0373	0.1264	0.0000	0.0000	0.0000
PS	0.2454	0.0040	0.2375	0.0000	0.0000	0.0000
RL	0.1599	0.1078	0.2905	0.0000	0.0000	0.0000
RQ	0.0794	0.2134	0.1630	0.0000	0.0000	0.0000
VA	0.0525	0.0049	0.4433	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (PIBPH) قد استقرت عند المستوى بالصيغ الثلاث، بينما تبين ان السلاسل الزمنية لكل من (CC) و (GE) و (PS) قد استقرت في المستوى عند صيغة (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) بينما استقرت السلسلة الزمنية للمتغير (VA) في المستوى عند الصيغ (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت ايضا عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث، وكما هو مبين في الجدول (37) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

أما السلاسل الزمنية لمتغيرات (RL) و (RQ) فقد استقرت السلسلة عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي مستقرة (ساكنه) أي $I(0)$.

ومما سبق يتوجب علينا اختبار النموذج باستخدام مراحل اختبار نموذج الانحدار الذاتي (القيم الموزعة متأخراً) ARDL.

ثانياً. إختبارات التكامل المشترك:

تشير العديد من الدراسات التي اظهرت اهمية اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، فثمة مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990)¹؛ ولكن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، كما أن نتائجها قد تكون غير دقيقة في حالة صغر حجم العينة، ولذلك سيتم اللجوء إلى طريقة لإيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach المقترحة من قبل (Pesaran et al., 2001)².

وتتميز طريقة ARDL عن غيرها من الطرق لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجراؤها سواء أكانت درجة التكامل المشترك للمتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بينهما، كما أنها تعطي نتائج ومقدرات كفاء في حالة العينات الصغيرة كما تكون هذه الطريقة جيدة إذا كان سكون المتغيرات غير واضح³؛ وكنتيجة لذلك، وبالاعتماد على القيمة المحسوبة، سيتم قبول الفرض العدمي، وتكون معاملات الانحدار لقيم المتغير المفسرة في الفترات الزمنية المتأخرة معنوية إحصائياً.

أ. إختبار التكامل المشترك طويل الأجل: والذي اتضح منه التالي:

• **الدلالة الإحصائية للنموذج:** تشير النتائج بالجدول رقم (38) إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي راجعة إلى التغيرات في كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف،

¹ Johansen, Søren, and Katarina Juselius. "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money", Oxford Bulletin of Economics and statistics, vol52. (2) (1990), pp :169-210.

² Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith (2001) : "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", op, cite, pp :289-326.

³ Hoque, Mohammad Monjurul, and Zulkornain Yusop (2010) : "Impacts of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh : An ARDL Bounds test approach", Journal of Asian Economics, vol 21. (1), pp :37-52.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

ومراقبة ومكافحة الفساد وسيادة حكم القانون ونوعية الطر التنظيمية، وبدراسة تأثير مؤشرات الحوكمة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل يتضح من النتائج أن مؤشرات الحوكمة لها أثر علي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك ونلاحظ أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (38) اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test		
I (1)	I (0)	Signif.	Value	Test Statistic	
Asymptotic: n=1000					
3.09	2.2	10%	9.622327	F-statistic	
3.49	2.56	5%	4	k	
3.87	2.88	2.5%			
4.37	3.29	1%			
Finite Sample: n=35					
			21	Actual Sample Size	
3.46	2.46	10%			
4.088	2.947	5%			
5.532	4.093	1%			
Finite Sample: n=30					
3.56	2.525	10%			
4.223	3.058	5%			
5.84	4.28	1%			

المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

• **الدلالة الاقتصادية للنموذج:** يتضح أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على نصيب الفرد في الاجل الطويل ، أي أن عند اقتراب المؤشر من الصفر يعني المزيد من الاستقرار السياسي وانخفاض العنف، وبزيادة القيمة بوحدة واحدة يؤدي الى يؤدي إلي انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة تقدر بحوالي 3.63 دينار جزائري؛ في حين تشير نتائج علاقة المتغير مراقبة ومكافحة الفساد على نصيب الفرد من الناتج والتي توضح ان انخفاض المؤشر ساهم في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 4.305 دينار جزائري في الاجل الطويل ، بينما ساهمت سيادة حكم القانون في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 7.050 دينار جزائري، كما تبين عدم معنوية نوعية الأطر التنظيمية في الاجل الطويل خلال فترة الدراسة.

كما يمكن القول ان كل من المؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف ومراقبة ومكافحة الفساد لها تأثير سلبي في الاجل الطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك للظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة؛ والمجدير بالذكر

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

ان مؤشر سيادة حكم القانون قام بتعويض القيمة المفقودة من مساهمة المؤشرات السابقة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1996-2018).

جدول رقم (39) اختبار العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-4.545671	0.800029	-3.636667	PS
0.0442	-2.337796	1.841554	-4.305178	CC
0.0017	4.412418	1.597936	7.050762	RL
0.2151	1.333613	0.546086	0.728267	RQ
0.4295	0.827230	0.796606	0.658976	C

$$EC = PIBPH - (-3.6367*PS - 4.3052*CC + 7.0508*RL + 0.7283*RQ + 0.6590)$$

المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

ب. إختبار التكامل المشترك قصير الأجل: والذي اتضح منه التالي:

• **الدلالة الإحصائية للنموذج:** يشير النموذج إلى العلاقة القوية بين مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع كما في نتائج الجدول (40) حيث تبين تأثير كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف، ومراقبة ومكافحة الفساد، وحكم القانون، والأطر التنظيمية خلال الفترة (1996-2018) على نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي معنوية النموذج ككل (0.000) وتبين أن $R^2 = 0.93$ والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنحو 93%.

• **الدلالة الاقتصادية للنموذج:** يعكس معامل الانحدار للمتغير المستقل - الاستقرار السياسي وغياب العنف عند نفس العام - معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.32 دينار جزائري، بينما اوضحت النتائج ان عدم معنوية العلاقة بين كل من مراقبة ومكافحة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

الفساد، سيادة حكم القانون ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أدت مؤشر الأطر التنظيمية إلى أن عند زيادة بنحو 3.22 دينار جزائري في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤكد التأثير الإيجابي للمتغير على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال فترة الدراسة، وذلك كما تبين من النتائج بالجدول رقم (40).

جدول (40) تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير للفترة (1990-2018)

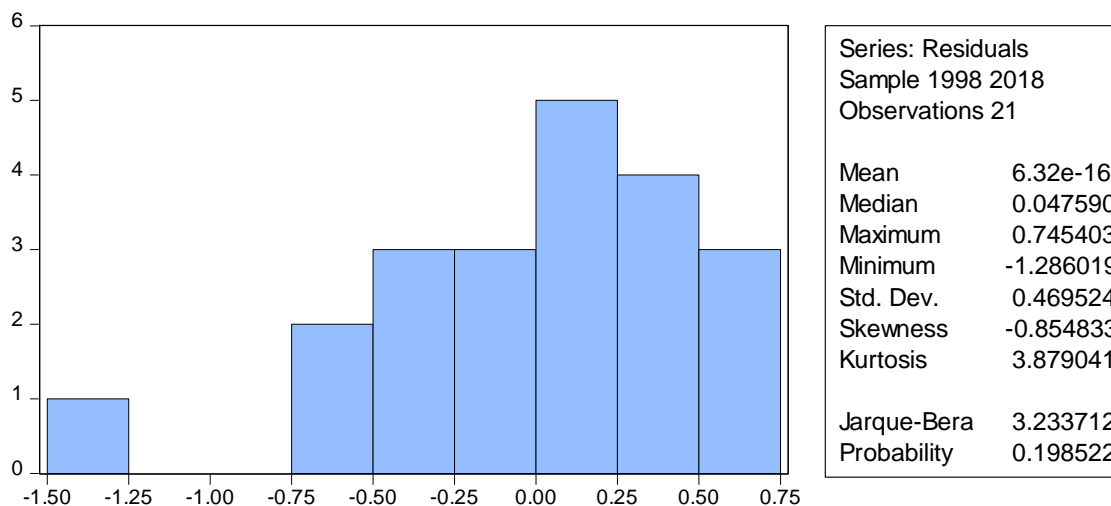
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0024	-4.179791	0.795516	-3.325092	D(PS)
0.0102	3.236504	0.749113	2.424507	D (PS (-1))
0.3133	1.068088	1.550268	1.655822	D(CC)
0.3431	1.000799	1.065972	1.066824	D(RL)
0.0067	-3.499916	0.962128	-3.367368	D (RL (-1))
0.0004	5.423929	0.593757	3.220497	D(RQ)
0.0000	-9.476729	0.157213	-1.489863	CointEq (-1) *
-0.004539	Mean dependent var		0.938921	R-squared
1.899812	S.D. dependent var		0.912744	Adjusted R-squared
1.943681	Akaike info criterion		0.561188	S.E. of regression
2.291855	Schwarz criterion		4.409051	Sum squared resid
2.019243	Hannan-Quinn criter.		-13.40865	Log likelihood
			2.114941	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 ويتضح مما سبق أن التغيرات في الاستقرار السياسي وغياب العنف والأطر التنظيمية له أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير، وذلك يعني انطباق النموذج الذي ينص على أن أي زيادة في استقرار مؤشرات الحوكمة يؤدي في الأجل القصير والطويل إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا. دراسة اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي:

أ. اختبارات تشخيص النموذج: كما تشير اختبارات إحصائية ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث اشارت القيمة الاحتمالية الى عدم معنوية الاختبار عند قيمة (0.198522).

شكل رقم (17) التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

أما بالنسبة لاختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Test إلى خلو المعادلة المقدره من مشكلة الارتباط الذاتي، كما هو مبين في الجدول رقم (41). وأثبت اختبار مشكلة عدم تجانس

التباين Heteroskedasticity Test ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس كما هو موضح¹ في جدول (42).

جدول (41) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6953	Prob. F (2,7)	0.382915	F-statistic
0.3551	Prob. Chi-Square (2)	2.070923	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

¹ الجدير بالذكر: انه تم حذف بعض المتغيرات (va-ge) والتخلص منها لوجود مشاكل إحصائية منها الارتباط الذاتي ومشكلة التباين.

جدول (42) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

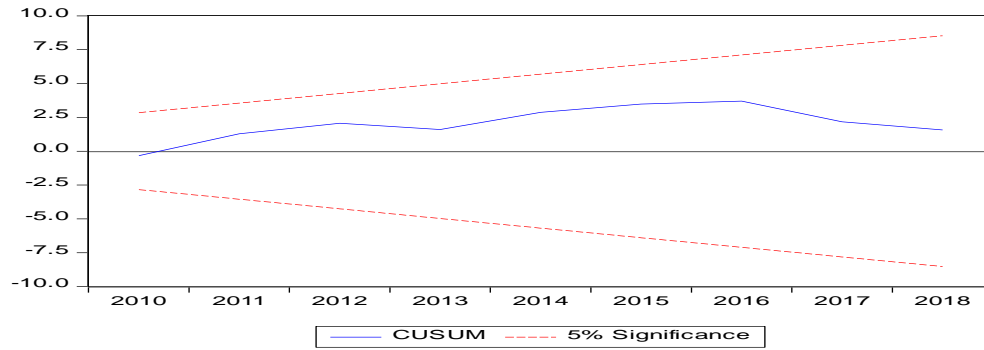
0.6427	Prob. F (1,18)	0.222712	F-statistic
0.6210	Prob. Chi-Square (1)	0.244434	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

ب. إختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج:

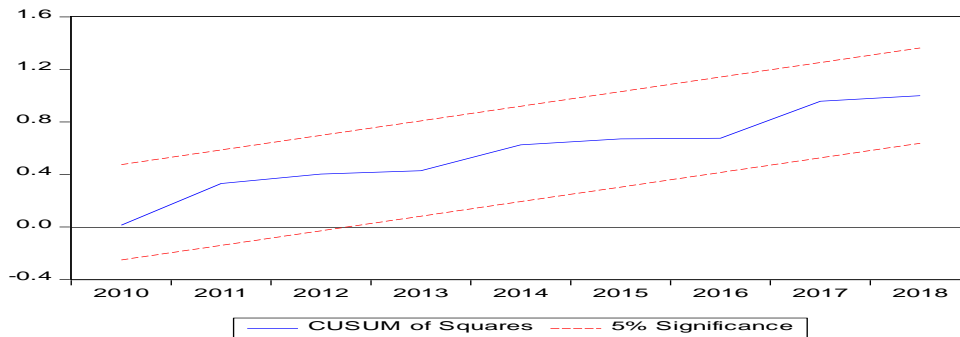
كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Of Recursive Residual (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة كما في الشكل الإحصائي (CUSUM) و (CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث وقع الشكل البياني 18 و 19.

شكل (18) اختبار cusum



المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

شكل (19) CUSUM OF SQ



المصدر: من إعداد الطالبة تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

الفرع الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها:

1. التفسير الاحصائي للنتائج:

أولاً. من خلال فحص إختبار ديكي فيلر المطور (ADF) (فحص الإستقرارية) تبين:

– أن السلاسل الزمنية لنصيب الفرد من الناتج الاجمالي (النمو الاقتصادي) (PIBPH) قد استقرت عند المستوى بالصيغ (الحد الثابت، والحد الثابت والزمن)؛ كما إستقرت عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث؛

– استقرار السلاسل الزمنية لكل من مراقبة ومكافحة الفساد (CC) وفعالية الحكومة (GE) ونوعية الأطر التنظيمية (RQ) وإبداء الرأي (الصوت) والمساءلة (VA) عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني)؛ إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%)؛

– إستقرار السلاسل الزمنية لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) ومتغير سيادة حكم القانون (RL) عند المستوى بصيغ (بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث،

– وبالتالي جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمغير التابع مستقرة (ساكنه) أي (I (1)).

ثانياً. من خلال فحص إختبار فيليب وبيرون (Philips et Perron) (PP) تبين:

– إستقرار السلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي (PIBPH) عند المستوى بالصيغ الثلاث؛

إستقرار السلاسل الزمنية لكل من مراقبة ومكافحة الفساد (CC) وفعالية الحكومة (GE) والاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) عند المستوى عند صيغة (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني)؛

– استقرت السلسلة الزمنية لمتغير إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة (VA) في المستوى عند الصيغ (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت ايضا عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث، إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%)؛

– إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات سيادة حكم القانون (RL) ونوعية الأطر التنظيمية (RQ) عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث؛

– وبالتالي جميع السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنه) أي (I (0)).

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

ثالثا. من خلال اختبار التكامل المشترك طويل الأجل تبين:

وجود تكامل مشترك حيث كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية؛ مما يدل على قوة العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع، في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك. أنظر الجدول رقم (37)

رابعا. من خلال اختبار التكامل المشترك قصير الأجل تبين:

يشير النموذج إلى العلاقة القوية بين مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع؛ معنوية النموذج ككل

(0.000) وتبين أن $R^2 = 0.93$ والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في النمو

الاقتصادي بنحو 93%. أنظر الجدول رقم (39)

خامسا. من خلال اختبار توزيع البواقي تبين:

— يتضح من خلال تشخيص النموذج تتبع البواقي التوزيع الطبيعي حيث اشارت القيمة الاحتمالية الى عدم معنوية الاختبار عند

قيمة (0.198522)؛ حسب الإختبارات الإحصائية؛ أنظر الشكل رقم (17)؛

— بالنسبة لاختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

إلى خلو المعادلة المقدره من مشكلة الارتباط الذاتي، كما هو مبين في الجدول رقم (40). وأثبت اختبار مشكلة عدم تجانس

التباين Heteroskedasticity Test ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس كما هو موضح¹ في جدول (41)؛

— يتضح من خلال إختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج، أنه تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي

لمعاملات المعادلة المقدره باستخدام Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) واختبار المجموع

التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Of Recursive Residual (CUSUMQ) حيث

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره للمعادلة كما في الشكل الإحصائي (CUSUM) و(CUSUMQ) داخل الحدود

الحرجة عند مستوى معنوية 5% أنظر الشكلين 18 و 19.

2. التفسير الاقتصادي للنتائج:

نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والنمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر معدل نصيب الفرد

من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، في الجزائر خلال الفترة (2019/1996)؛ حيث أن كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب

العنف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛

¹ الجدير بالذكر: انه تم حذف بعض المتغيرات (va-ge) والتخلص منها لوجود مشاكل احصائية منها الارتباط الذاتي ومشكلة التباين.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000/2019).

كما نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية في الأجل الطويل بين مؤشر سيادة حكم القانون والنمو الاقتصادي المعبر عنه بمؤشر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل زيادة في مؤشر دور القانون ومصادقيته، تؤدي إلى زيادة في معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج؛ فحسب (Ruxandra Adriana Mateexu 2015) سيادة القانون تعكس مدى التزام المواطنين باحترام الأنظمة السائدة في الدولة فالمؤسسات التي لها مؤشر سيادة القانون هي أكثر امتثالا لقوانين الإدارة¹؛ ويتوافق مع دراسة (Kaufman 2003) الذي قاما من خلالها بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل: الرفاه الاجتماعي، نوعية الهياكل المؤسسية استقلالية القضاء، ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال²، ويمكن تفسير ذلك بمساهمة القوانين التشريعية والقضائية التي اعتمدها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بتأثير القوانين على معدل النمو الاقتصادي؛ غير أن العلاقة في الأجل القصير غير معنوية؛

بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) تؤثر على النمو الاقتصادي، فنلاحظ وجود علاقة معنوية بين مؤشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي وتتوافق هذه النتائج مع دراسة الباحثان (Roll and Talbott 2003)، بينا بأن كل من الفروق والتباين في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين مختلف الدول يمكن تفسيرها انطلاقا من اختلاف العديد من العوامل كالحقوق السياسية وحقوق الملكية، إضافة إلى نتائج دراسة بوزيد سايح التي توصلت إلى أن كل من معيار المساءلة والشفافية هما محورا عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك في مختلف تحليلات وأدبيات اقتصاد السوق المعاصرة³؛ ودراسة شعبان فرح حول الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر فتوصل الباحث إلى كون كل من معيار المشاركة والشفافية والمساءلة، حكم القانون والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع والدولة هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن يكون هناك نظام حكم راشد فعال على جميع المستويات المحلية والإدارية وان يقوم على الشفافية في التسيير⁴؛

¹ Père, engjell (2015) : « **L'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries** », european journal of government and economics 4.1, p :25-45.

²Ruxandra adriana mateexu (2015) : « **corporate governance dixlosure practices and their determinant factors in european emerging countries** », accounting and management information systems, vol 14, n 01, p :170-192.

³³ Père, engjell (2015) : « **L'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries** », op, cite, p :25-45.

⁴بوزيد سايح (2012): "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 10.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

أما فيما يتعلق بنوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية)، فقد نتج عن الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى البيروقراطية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛ وتتوافق هذه النتائج مع دراسة كل من (Kurtz and Shrank 2007)؛

وبالنسبة لمؤشر الفساد، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين مؤشر مكافحة الفساد والنمو الاقتصادي، أي أن مستوى الفساد في الجزائر يؤثر على معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعلاقة عكسية؛ وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة¹ (Kaufman 2003) التي تم الإشارة إليها سابقا؛ بالإضافة إلى دراسة بلخير آسيا حيث تناولت دراستها جانب إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي والتي توصلت من خلالها إلى أن موضوع الفساد بكل أنواعه يعتبر من بين المعوقات الأساسية التي تعترض طريق التنمية²؛ غير أن العلاقة في الأجل القصير غير معنوية؛

وفيما يخص مؤشر فعالية الحكومة أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين فعالية الحكومة ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن فعالية الحكومة لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي.

¹Père, engjell (2015) : « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries “, op, cite, p :25-45.

²Père, engjell (2015) : « l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries “, op, cite, p :25-45.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا والأدبيات المتعلقة بما أصبح من الضروري في الوقت الحالي إعادة النظر في طبيعة المؤشرات المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي خصوصا بعد فشل جميع السياسات والإصلاحات وتوفر جميع العوامل التي من شأنها العمل على المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي فانطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذ الدراسة القياسية والتي أشرنا فيها إلى قياس وتفسير تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2019/1996) ، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثير على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بينت الدراسة معنوية العلاقة بين كل من "إبداء الرأي والمساءلة وفعالية الحكومة والإستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة حكم القانون" بعلاقة إيجابية مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ بينما عدم معنوية العلاقة بين نوعية الأطر التنظيمية في الأجل الطويل مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ وعدم معنوية العلاقة في الأجل القصير بين مراقبة ومكافحة الفساد مع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ ذو التأثير السلبي وبالعلاقة عكسية في الأجل الطويل؛

وهي نتائج تتوافق مع ما تم التوصل إليه في دراسات كل من: " Feleagă, N., Feleagă, L., Dragomir, V. D., & Bigioi, A. D. (2011)" وذلك من خلال تحليلاتهم لمصطلح الحوكمة التي اعتبروها وسيلة تساعد المؤسسات على كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح ذات العلاقة مع المؤسسة وذلك من خلال اجتذاب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في الأجل الطويل¹.

إضافة إلى ما توصلت إليه دراسة (Maria Maher and Thomas Andersson) التي عاجلت العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء الثابت للشركات والنمو الاقتصادي حيث توصل الباحثان إلى أن هناك تأثير مباشر لحوكمة الشركات على الأداء الثابت للشركات التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وذلك في حالة عدم التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة، إضافة إلى ما توصلت إليه الباحثة بوزيد سايح على أن معيار الشفافية والمساءلة عاملان أساسيان لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق

¹Père, engjell (2015) : « **P'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries** “, op, cite, p :25-45.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/2000).

المعاصر¹؛ فالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة من شأنه المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وأيضاً استناداً إلى دراسة بلخير أسيا حول إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجاً حيث توصلت الباحثة إلى أن عملية تحول سواء ديمقراطي أو سياسي لأي دولة يعد انعكاساً إيجابياً لتجسيد معالم ومعايير الحكم الرشيد حيث يعتبر بمثابة الآلية التي تعمل على تقويم هذا التحول وقياس مدى تقدم أو تأخر الدول فاعتبار الحوكمة أساس والية لتحسين الأداء التنموي أصبحت محور نقاش الباحثين²، حيث يعتبر إرساء مبادئ ومعايير الحوكمة اليوم مطلباً أساسياً لحكومات الدول لما توفره من مكاسب على النمو الاقتصادي المستمر من خلال كونها تساعد على ترشيد استخدام الموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه وممارسة الرقابة على إدارة الأموال العامة وإدارة السياسات الحكومية بصفة عامة وفي الأخير أختتم هذا البحث بقول ابرهام لينكولن "إذا استطعنا أن نعرف مقدماً من نحن؟ وإلى أين نتجه؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله وكيف نفعله؟".

¹ Feleagă, Niculae, et al (2001) : "Corporate Governance in Emerging Economies : The Case of Romania." Theoretical & Applied Economics 18.9.

² بوزيد سايج (2012): "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

عرفت قضية النمو الاقتصادي أهمية في عالمنا المعاصر عموماً في الدول النامية وفي الجزائر خصوصاً، حيث تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل في انخفاض المداخيل الوطنية والفردية وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوي المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة، والتبعية الاقتصادية الخارجية، وغيرها من الازمات الأخرى، ولهذا لازلت تحتل هذه القضية الأهمية الكبرى باعتبارها الخيار الرئيسي والأمثل للتخلص من هذه الازمات المختلفة؛ ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق نمو اقتصادي إلا أنه لم ينعكس بصفة ملموسة في تحسن المؤشرات الاقتصادية وفقاً لتطلعاتها، حيث لازالت تعاني من مستويات معيشة متدنية ومعدلات نمو منخفضة؛ فتطلب الأمر البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله فأصبحت طريقة وأسلوب الحكم وفعاليته والأطر التنظيمية والديمقراطية والقضاء والمساءلة في قفص الاتهام نظراً لما آلت إليه نتائج السياسات الاقتصادية مؤخراً؛ وفي العقدين السابقين ساهمت مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فحص وتشخيص سبب كل هذه الازمات الاقتصادية، وقد تبين لها أن تقديم القروض والمساعدات لتحسين مستويات التنمية غير كافية لتحقيق ذلك؛ فسوء التسيير وهيمنة الفساد على المؤسسات الحكومية وضعف الأنظمة القانونية وغياب الشفافية في إدارة وتسيير موارد الدولة هو المشكل الأساسي الذي وجب القضاء عليه لضمان تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومتزايد، ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة إلى ارساء مبادئ الحكم الرشيد والتي تهدف إلى الإدارة الجيدة للموارد وضمان الاستغلال الأمثل لها، واتخذ موضوع الحكم الرشيد منذ ذلك الحين أهمية بالغة؛ وأن اعتماد مقارنة الحكم الرشيد قد يساهم في الحد من الفساد، ومن خلال النتائج المتوصل لها من خلال هذا البحث يمكن القول بأن اعتماد مقارنة الحكم الرشيد لمحاربة الفساد ستعود بالنفع شريطة ارفاقها بإصلاحات مؤسسية عميقة تشمل كل أنواع المؤسسات، الاقتصادية والسياسية بهدف القضاء على الفساد من جذوره.

وفي سياق هذا البحث و تحليلات الاقتصاد الجزائري، تبين وعلى الرغم من الإصلاحات الهيكلية (إصلاحات الجيل الأول) هناك غموض حول عملية التحول نحو اقتصاد السوق؛ كما أن إصلاحات الجيل الثاني المدعومة من خلال مؤشرات الحوكمة المتبعة في الجزائر؛ تشابك المجال المؤسساتي والاقتصادي؛ وتوصلت من خلال هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات التي تفسر لماذا الجزائر، فشلت في اصلاح اقتصادها، والذي يرجع إلى عدم وجود بيئة مؤسسية مواتية للتغيرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؛ أي أن العقبة الرئيسية أمام التحول الاقتصادي المؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، هي مؤسسية في المقام الأول وتكمن في خصائص مؤسسية تتعلق ببنية الدولة التي تفرض حكاماً سياسية واقتصادية جيدة؛ فالعلاقات المؤسساتية السيئة،

هي العقبة، حيث يبقى الاشكال متعلق بعدم إمكانية ولمدة أكثر من نصف قرن من بناء وتكوين نخبة اقتصادية مستقلة عن القطاع الخاص وعن القطاع الرسمي، متعلقة بالإنتاج والتي يمكن أن تكون وتشكل كجهة معارضة تلزم الدولة على اصلاح الاقتصاد؛ وهذا ما يؤدي إلى تشكل خلل مؤسسي يؤدي باستمرار إلى فوضى ناتجة عن وجود مؤسسات ضعيفة تعجز عن فرض التوازن بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، فالقوة لا تكمن فقط في السوق التي لا يمكن أن تتحقق، تنظم، تستقر وتحدد الشرعية، ولكن ضرورة الحاجة إلى التنظيم المؤسسي.

كما أن هناك تناقض ففي الجهاز السياسي الذي يرسخ حقوق الملكية ويضمن احترام العقود، ينتهك هذه القواعد؛ فعلى المستوى الاقتصادي، التحليل المؤسسي لعملية النمو في الجزائر يكشف أن سبب القصور المؤسسي يكمن في الاقتصاد الريعي الذي ولّد سلوكيات معادية للتنمية نتيجة التدخل الكبير للدولة، كما أن عملية حقن الأموال بسبب الريع البترولي وبدون مقابل انتاجي يسبب عملية تضخمية كبيرة؛ كما أنّ خلل نظام الأسعار والتوزيع غير الأمثل للموارد، سيؤدي بالتضخم إلى تآكل القوة الشرائية، خاصة ذات الدخل الثابت، ويقلل من الطلب الفعال والميل إلى الادخار، وفي حالة انخفاض الأجور الحقيقية للعمال، سيزيد الطلب على ارتفاع أجورهم الإسمية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح؛ ومن جهة أخرى، انخفاض الادخار الوطني يزيد من تكلفة الاستثمارات ويجعل من الاقتصاد بأكمله يعتمد على الاستثمارات العمومية، وهذا ما سيكون عليه أثر على العمالة والأجور، فحلقة مفرغة ستتغذى ذاتياً باستمرار مما تسبب في انخفاض قيمة العمل وتعمم السلوكيات الريعية في جميع مستويات الحياة الاجتماعية؛ أما على المستوى الاجتماعي السياسي، الآثار الضارة للريع هي متنوعة وعديدة، والذي يسمح للنظام السياسي بتمكين نفسه على المجتمع، ما يتيح له ممارسة علاقة الهيمنة على أعضائه، كما يمنع تشكيل فضاءات مستقلة من المرجح أن تؤدي إلى نشأة مجتمع اقتصادي يتكاثف من خلال قوة العمل؛ كما نلاحظ ظهور عملية سريعة لتحول السلطة السياسية في شكل أصول في الأسواق، والدولة توجد في هذه الحالة فريسة بين الشبكة الواسعة من عملائها حيث تراكم الثروات يستند على عمليات الإثراء غير المشروع الذي يجمع بين الفساد، الممارسات الاحتياطية وتطور السوق غير الرسمية.

وللقضاء على هذه الظاهرة يتطلب تغيير مؤسسي من خلال إنشاء مؤسسات جديدة والتي تتطلب شروط مسبقة ووسائل مهمة كتأسيس نظام سياسي يعزز النشاط الاقتصادي والانتاجي، سيادة القانون، محاربة الفساد... الخ؛ والتي في أغلبها في يد معظم جماعات المصالح التي لها أثر كبير على اعداد السياسات، والذين يمانعون حدوث التنمية وتتميز سلوكياتهم بالتواطؤ، الفساد، البحث عن الريع،

والربح السريع؛ وهذا يحدث عندما تكون المؤسسات ضعيفة وغير موجودة أصلاً، أو أنها تعيق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات في صالح التنمية، وأن بناء القدرات لا يكفي وحده لتشجيع التغيير المؤسساتي.

هذا ما يفسر عدم القدرة الواضحة للدولة على اصلاح اقتصادها على الرغم من محاولات الاصلاح العديدة، هذه الوضعية ولدت عقبات مؤسسية أثرت بقوة على عمليات النمو في الجزائر. والتي تأصلت مع بيروقراطية حادة تعكس عدم فعالية الحكومة، تفشي الفساد بكل أنواعه يغطي جميع العلاقات الاجتماعية سواء سياسية أو اقتصادية. والعقبة الرئيسية هي ضعف المؤسسات الذي نتج عنه عدم استقلالية السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، أي غياب كلي لسيادة القانون؛ الأمر الذي أثر بقوة على النمو الاقتصادي.

أما من جانب التحليل القياسي حول تأثير المتغيرات المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة) على النمو الاقتصادي، أثبت هذا التحليل من خلال نموذج قياسي شمل مؤشرات الحوكمة حسب الدراسة التحليلية التي تفسر النمو الاقتصادي في الجزائر؛ هذا النموذج متمثل في منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، حيث سمح لنا بدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع في الأجل الطويل والقصير، كما يأخذ قيم المتغير في السنوات السابقة كمتغير مستقل؛ وقد شملت الدراسة جميع مؤشرات الحوكمة ممثلة للمتغيرات المؤسساتية المتمثلة في: (الاستقرار السياسي وغياب العنف؛ مراقبة ومكافحة الفساد؛ سيادة حكم القانون؛ إبداء الرأي والمساءلة؛ فاعلية الحكومة؛ نوعية الأطر التنظيمية)؛ وهذا ما سمح لنا بدراسة العلاقة بين المتغيرات المؤسساتية ومتغير نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (يمثل النمو الاقتصادي) وهذا ما سمح لنا بمعرفة دور المؤسسات في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي ضوء كل ما تم التطرق له سواء في التحليل النظري أو التحليل المؤسساتي للنمو في الجزائر؛ توافقت نتائج الدراسة القياسية والنظرية؛ وأثبتنا صحة الفرضيات الأساسية التي بنيت عليه الدراسة؛ وتوضح معادلة هذا النموذج أن معظم المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي. ونجد أن العلاقات القوية بين مؤشرات الحوكمة الجيدة والنمو في الجزائر تتركز في المقام الأول في الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو؛ كذلك، غياب سيادة القانون الذي يحارب مثل هذه الظواهر يؤثر على النمو، وهذا ما تجلّى في هذه الدراسة من خلال أثره السلبي على النمو؛ فعلى الدولة أن تعمل على إصلاح مؤسساتها القضائية وتعمل على تحقيق سيادة وقوة القانون؛ كما أن غياب الديمقراطية الحقيقية نتيجة الصراعات الداخلية والنزعة وازدواجية السلطة، وغياب عملية التداول على السلطة تشكّل سلطة حقيقية غير رسمية تخلق الجماعات اللوية وجماعات الضغط تعمل على التحكم في جميع المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية؛ فكل هذه المتغيرات تؤثر على مناخ الاستثمار الذي لا يحدد حقوق الملكية ويحترم تنفيذ العقود، وبالتالي مناخ غير مواتي للنشاط الاقتصادي؛ وقد ظهرت تأثيرات هذه المتغيرات في الدراسة القياسية على النمو في الجزائر.

الخاتمة العامة.....

وبالتالي يمكن القول أن دراستنا هذه شملت الجانب التحليلي والقياسي لعملية النمو في الجزائر؛ من خلال المؤسسات والكثير من الباحثين عالجوا هذا الجانب، لكن دراستنا شملت الجانب القياسي المتمثل في العلاقة بين العوامل المؤسسية متمثلة في مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي؛ وقد أثبت صحة الفرضيات.

النتائج:

✓ الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد كلية على منتج تصديري واحد هو النفط من خلال قطاع المحروقات ما يعرض الاقتصاد الجزائري للخطر؛

✓ التسيير الجيد للبرامج التنموية يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية من بينها النمو الاقتصادي؛ فالبرامج التنموية المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ إن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي الوطني، من خلال تحسين بعض المؤشرات، إلا أن هذه النتائج الإيجابية والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية، تبقى مضللة تخفي هشاشة الاقتصاد الوطني، والتي كانت بسبب البحبوحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات وليس بسبب تحسن الأداء الاقتصادي؛

✓ أن عملية الإصلاح المؤسساتي في الجزائر، عرفت صعوبات وعراقيل حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة؛ خاصة مقارنة بالنظر إلى مستوى التحديات ولاسيما على المستوى الدولي والعالمي، وقد تكيف الإصلاح المؤسساتي مع الظروف الدولية وما أملته من ضرورة التغيير والعصرنة، ليبرز بشكل أدوار جديدة للدولة ممثلة في إدارتها العمومية من أجل نشاط عمومي حركي، يعتمد على النجاعة والفعالية والشفافية في التسيير، دون أن نتجاهل مقاومة التغيير كمعوق لهذا الإصلاح.

✓ في الجزائر يمكننا الحديث فقط عن المثبطات المؤسسية، والتي تشير إليها المؤشرات المؤسسية المعتمدة، فبالإضافة إلى تكاليف المعاملات المرتفعة، هذه المثبطات تتعلق أيضا بحماية الملكية الفكرية، استقلالية القضاء، عبء الإجراءات الحكومية، كفاءة الإطار القانوني؛ هذا العجز المؤسساتي يخلق مناخا غير مواتيا وأيضا غير صحي للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة، وهو ما يفسر ضعف القطاع الخاص وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم الإطار القانوني والتنظيمي الموجود، والذي لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب في نظرنا، مقارنة مع الإطار المعياري الموجود على مستوى الدول المتطورة؛

✓ بالإضافة إلى انتشار الفساد، صعوبة الحصول على التمويل ومشكلة العقار الصناعي المرتبط بسوء تسيير المناطق الصناعية؛

✓ إدراكنا المتزايد لأهمية المؤسسات - أكانت بشأن نظم السوق أو النظم القانونية أو النظم السياسية أم المجتمع المدني - هناك

أيضاً ندرة حقيقية في المعرفة بكيفية تحويل ذلك إلى خطة ناجحة لتنفيذ الإصلاح المؤسسي على الصعيد القطري؛

الخاتمة العامة.....

✓ التحدي المتعلق بخلق قطاع خاص متين وقادر على المنافسة - وهو ربما يشكل إحدى أولويات التنمية الرئيسية في الجزائر - وذلك ليس وحسب لغرض استحداث الوظائف لاستيعاب العمالة المتنامية وذات المؤهلات المتزايدة، بل وأيضاً بغية تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليص حدة التقلبات الاقتصادية؛

✓ وقوع الجزائر تحت ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية، حيث تم التحقق من هذه الفرضية في كل من مقارنة الدخل الفردي ومعدل النمو، وإن وفرة هذه الموارد تعمل على إضعاف النمو الاقتصادي وبالتالي تحول الوفرة من نعمة على الاقتصاد الجزائري إلى نقمة؛

✓ إن البيروقراطية الاقتصادية عالية الجودة ضرورية لإنجاح السياسة الاقتصادية، بما في ذلك إدارة المؤسسات المملوكة للدولة وإدارة ريع الموارد الطبيعية؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا ما توافرت الإرادة السياسية والاستثمار الاقتصادي والإصلاح الإداري المستمر؛

✓ النوعية المؤسساتية في الجزائر تمتلك أثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث أن الضعف في النوعية المؤسساتية عموماً والسياسية على وجه الخصوص الذي تعاني منه الجزائر هو المتسبب بالدرجة الأولى في معدلات النمو المتدنية، النتيجة الهامة والتي تجدر الإشارة لها بأن تحسين النوعية المؤسساتية في الجزائر يعطي دفعة قوية وهامة للنمو الاقتصادي، بعبارة أخرى المؤسسات هي مكن العلة وهي أيضا العلاج المناسب لها؛ فالنوعية المؤسساتية الرديئة التي تتمتع بها الجزائر لها دورا هاما في زيادة شدة لعنة الموارد الطبيعية؛

✓ تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الترتيب العام ضمن تقرير التنافسية العالمي مما يدل على ضعف تنافسيته؛ خصوصا وهي مقبلة على الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الانفتاح على الأسواق العالمية حيث تزداد شدة المنافسة؛

✓ تشكل المؤشرات المؤسساتية وخاصة مؤشرات الحوكمة عامل مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتي تنعكس على رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

التوصيات الآفاق:

رغم الجهود التي لازالت السلطات الجزائرية تتبعها في مختلف مجالات الإصلاحات المؤسسية، إلا أن تقارير المنظمات الدولية التي تصدر لتقييم الوضع المؤسسي في الجزائر اغلبها سلبية حسب اهم المؤشرات المؤسساتية ولذلك نقترح من اجل إيجاد الإطار المؤسسي السليم للإصلاح الاقتصادي والذي يؤثر على النمو الاقتصادي ما يلي:

✓ تعديل أو تغيير بعض القوانين والتشريعات التي تؤثر على الاستثمار والمنافسة والتمويل وتشجيع التكنولوجيا، حيث تلعب الأطر التشريعية الحاكمة لتعاملات الأسواق دورا هاما في الحفاظ على الحقوق وتحقيق الاستقرار في المعاملات؛

الخاتمة العامة.....

- ✓ تفعيل دور المؤسسات والهيئات التي أقامت الدولة في مجال مكافحة الفساد وأيضا الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها في هذا المجال، من أجل الحد من مختلف مظاهر الفساد مثل البيروقراطية والرشوة التي تؤثر بشكل كبير على تكلفة المبادلات وتؤثر بشكل سلبي على الأداء الإقتصادي والسياسات الإقتصادية والتنموية التي تتبناها الدولة؛
- ✓ الشدة في تطبيق القوانين والعدالة حيث تلعب المؤسسة القضائية دورا هاما في حسم المنازعات إذ يتطلب الأمر أجهزة تنفيذ كفؤة وقوية من خلال تأسيس المحاكم الإقتصادية المتخصصة من أجل النظر في بعض القضايا التجارية المختلفة مثل قضايا الإفلاس والتمويل والاستثمار؛
- ✓ ضرورة تأهيل المؤسسات الإقتصادية من أجل المنافسة العالمية من خلال إستحداث تقنيات جديدة وتنويع المنتجات والعمل على دعم مؤسسات البحث والتطوير من أجل تشجيع الإبتكار والإبداع؛ وتنمية دور القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية وجذب الإستثمارات الأجنبية لما لها دور في نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق الخارجية من خلال تهيئة بيئة الأعمال؛
- ✓ ضرورة تفعيل سياسات التنوع الاقتصادي من خلال تنشيط القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي واستدامته خاصة القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وذلك لفك الارتباط مع أسعار المادة النفطية من خلال توجيه البرامج الاستثمارية نحو هذه القطاعات؛
- ✓ رد الاعتبار للجهاز الانتاجي الوطني وتعبئة كل قدراته وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة من خلال ضمان قدر معين من الحماية ضد فوضىة الاستيراد والمنافسة الغير المتكافئة؛
- ✓ محاولة توفير بيئة تساند الأعمال بدرجة أكبر لدعم تنمية القطاع الخاص الناشئ في الاقتصاد الوطني وتشجيعه على الابداع في الأنشطة المنتجة للثروة؛
- ✓ العمل على تفعيل دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني، من أجل مجابهة الفساد الإداري والسياسي ودفع عجلة التنمية المستدامة وفق ما يتماشى مع الدستور؛
- ✓ إيجاد بيئة ملائمة للاستثمارات يكون فيها المناخ ملائم لعمل القطاع الخاص؛
- ✓ محاربة البيروقراطية والقضاء عليها وذلك عن طريق دعم وتقوية نظام الحكومة والإدارة الالكترونية؛
- ✓ تعزيز مؤشر الصوت والمساءلة ويتم ذلك بإعطائه الصلاحيات القانونية اللازمة؛
- ✓ العمل على ترسيخ مفهوم ومبادئ الحكم الرشيد؛ من خلال حوكمة المؤسسات وضبطها حسب المعايير الدولية.
- ✓ العمل على محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية والسعي الجاد نحو إرساء قواعد الحكم الرشيد في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي.

المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية:

➤ الكتب:

1. ناصر دادي عدون (1998): "إقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر.
2. حازم البيلاوي (1998): "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة.
3. إبراهيم العيسوي (2001): "التنمية في عالم متغير"، دار الشروق، الطبعة 02، مصر.
4. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (2006): "التنمية وحقوق الإنسان"، المكتب الجامعي الحديث الازاريطية، الإسكندرية، مصر.
5. محمد مطر (2004): "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح"، دار وائل للنشر، عمان.
6. حماد، طارق عبد العال (2008): "حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، القاهرة.
7. عدنان بن حيدر بن درويش (2007): "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، إتحاد المصارف العربية.
8. حسن كريم (2004): "مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. نور الدين العوفي (2004): "مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. عمار بوحوش (2008): "الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الطبعة 02، الجزائر.
11. إبراهيم الأخرس (2005): "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة 01، القاهرة.
12. عبد الوهاب الأمين (2002): "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان.
13. إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات (1999): "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان.
14. ب. برنيه و إ. سيمون (1989): "أصول الاقتصاد الكلي"، ترجمة الدكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
15. عمر صخري (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)"، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. حربي موسى عريقات (2006): "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
17. فريدريك م. شرر (2002): "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي تأثره بالابتكار التكنولوجي"، الطبعة الأولى، ترجمة علي أبو عشمه، مكتب العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
18. عبلة عبد الحميد بخاري (2017): "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، الجزء الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
19. بول.أ. سامويلسون (1991): "علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)"، الجزء السابع، ترجم مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. السيد عبد المولى (1997): "أصول الاقتصاد"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
21. سالم توفيق النحفي (2000): "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.
22. يوجين أ. ديوليو (1984): "ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، ترجمة محمد رضا عدل، حمدي رضوان عبد العزيز، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
23. في مقدمة الطبعة الجديدة لكتاب كينز المنشور عام 2007، والذي ترجمه للعربية: إلها عيداروس، وراجعه عبد الله شحاته خطاب في عام 2010.

24. كينز، جون ماينرد(2010): "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، ترجمة: إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
25. رسلان خضور (2009): "المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية 22، دمشق.
26. بيتر بيتكي وديفيد بريشيتكو (2008): "طريقة التفكير الاقتصادية"، ترجمة: ليندا الحمود، مراجعة وتدقيق: فادي حدادين، منبر الحرية، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، على الموقع الإلكتروني: www.minbaralhurriyya.org.
27. حامد عمار (2006): "الإصلاح المجتمعي - إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية"، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
28. مدني بن شهرة (2008): "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
29. مدني بن شهرة (2009): "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
30. رمزي زكي (1996): "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي، القاهرة.
31. عبد الفتاح الحيايلى (2004): "السياسة المالية وعجز الموازنة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.
32. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد الحميد (2008): "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
33. ريتشارد موسيجريف (1992): "المالية العامة في النظرية والتطبيق"، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريح، الرياض.
34. سالم توفيق النجفي (2001): "موروثات القرن العشرين - مقاربات اقتصادية" -، بيت الحكمة، بغداد.
35. ضياء مجيد الموسى (2005): "الخصوصية والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 03، الجزائر.
36. عجة الجليلي (2006): "المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية"، دار خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر.
37. نواف الرومي (1977): "ما الأفضل في سياسات الخصوصية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
38. عبد الحميد قدي (2003): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
39. عبد المطلب عبد الحميد (2003): "السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)"، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
40. بشير مصطفى (2015): "نهاية الربيع، الأزمة والحل"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
41. أوليفر ويليامسن Oliver E. Williamson (2009): "المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الإقتصادي"، مقال منشور في كتاب معنون بـ "المؤسسات والإقتصاد"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الكويت.
42. علي بدر الدين الحاج (2016): "جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان.
43. حيدوسي غازي (1997): "الجزائر: التحرير الناقص"، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
44. وليد عبد الحميد عايب (2010): "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
45. عبد الحميد قدي (2009): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
46. محمد عابد الجابري (1994): "الديمقراطية وحقوق الانسان"، قضايا الفكر العربي، بيروت.
47. أحمد منيسي (2004): "التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
48. أسامة الغزالي حرب (1987): "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

49. رسالة الأطلس، 20-26 ديسمبر 1990.
50. بوحنية قوي (2007): "الانتخابات البرلمانية الجزائرية مقارنة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية"، في علي الكواري (محرر)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
51. ثناء فؤاد عبد الله (1997): "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، بيروت.
52. حمدي عبد الرحمان وعزة خليل (2005): "المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي"، مركز البحوث العربية، القاهرة.
53. محمد شيخي (2012): "طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
54. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005): "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
55. محمود سعيد الفاخري (2016): "الاقتصاد القياسي"، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي.

المجلات والمقالات والتقارير:

1. عماد الإمام (2005): "المؤسسات والتنمية"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، الكويت.
2. دوغلاس نورث (2005): "أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد"، مركز المشروعات الخاصة (CIP).
3. شكوري سيدي محمد؛ شبيبي عبد الرحيم (2012): "العدالة؛ التنمية المستدامة؛ والبيئة المؤسسية في البلدان الغنية بالبتترول؛ حالة الجزائر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس العدد الثاني عشر، جويلية.
4. إيمان الشاعر (2008): "الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري"، عن ملخص البحث، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر. عن الموقع: books.google.com/books
5. أحمد الكواز (2008): "إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 69، الكويت.
6. عماد الإمام (2005): "المؤسسات والتنمية"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، جوان، الكويت.
7. علي عبد الصمد عمر (2013): "إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر -"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر.
8. علي عبد القادر علي، (2007): "مؤشرات قياس المؤسسات"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 60، الكويت.
9. ناجي بن حسين (2006): "الفساد، أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 4، الجزائر.
10. علي عبد القادر علي (2008): "مؤشرات الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 7، الكويت.
11. البنك الدولي (2010): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، واشنطن.
12. جيمس د-وولفنسون (2001): "الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل العدد السادس، الفصل الرابع، 2-5 ماي 2000 دمشق، سوريا، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
13. البنك الدولي (2009): تقرير عن التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الإمتيازات إلى المنافسة: فك قيود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن.
14. إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي (2002): "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جوان.
15. مهدي شرقي (2015)، "مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة غرداية، العدد 1، الجزائر.

16. بتول محمد نوري د. علي خلف سلمان (2014): "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"، رماح للبحوث والدراسات، العدد 14، عمان، الأردن.
17. الصادق زكرياء محمد (1989): "تطور بحوث المحاسبة المالية وعلاقتها بمناهج البحث (1926-1986)"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، مصر.
18. مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي (2010): "العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة- دراسة حالة في الأردن"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4.
19. محمد عابد الجابري (1993): "إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 167، جانفي.
20. مؤيد علي الفضل (2007): "العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة"، دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 112، المجلد 28، إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
21. جودة عبد الخالق (2005): "الإصلاح الإقتصادي رؤية بديلة"، تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
22. عشموي علي عشموي (1988): "برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي"، مصر المعاصرة، أبريل.
23. كزنستانتين ميكالوبولوس (1987): "إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي"، مجلة التمويل والتنمية، جوان.
24. أحمد جمال الدين موسى (1996): "تحرير التجارة العالمية، الواقع، والمستقبل"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 19، مصر.
25. سوزان كرين وآخرون (2003): "العمل المصرفي في سبيل التنمية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس، ص 28. على الموقع www.imf.org
26. عبد السلام أديب (2003): "الإستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استثمار جديد"، مجلة الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية مستقلة، العدد 405، فيفري، على الموقع الإلكتروني: www.alhewar.org
27. كريمة كريم (2005): "دراسات في الفقر والعملة: مصر والدول العربية"، ترجمة سمير كريم، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
28. تقرير التنمية العربية (2015): "الإدارة الإقتصادية والإجتماعية للنمو الشامل التشغيلي"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني.
29. كزار محمد عبد الغني، رملوي عبد القادر (2020): "الإطار المؤسسي، الإقتصاديات الربعية والنمو الإقتصادي: دراسة قياسية لأثر جودة المؤسسات على النمو الإقتصادي في الجزائر (1995-2017)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكرر (الجزء الثاني)، جانفي.
30. أحمد الكواز (2011): "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة نموياً؟"، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 44، ديسمبر.
31. لطفي مخزومي، عصام جوادي، عقبة عبداللاوي (2016): "النوعية المؤسسية والنمو الإقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: (2000-2012)"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر.
32. أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط (2015): "المؤسسات والنمو الإقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13.
33. أكرابي بغداد (2005): "نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي.

34. نبيل بوفليح (2012): "دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر.
35. صالحى ناجية، مخناش فتيحة (2012) " واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر.
36. مجلس الوزراء (2010): "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014" عقد يوم الإثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق لـ 24 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.
37. الجودي صاطوري (2016): "التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 16، الجزائر.
38. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الرئيس الجمهورية، بوابة الوزارة الأولى، ماي 2014 .
39. زكرياء مسعودي (2017): "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كال دور السحري دراسة للفترة (2001-2016)", المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد (06)، جوان.
40. تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008 .
41. محمد مسعي (2012): "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، الجزائر.
42. صندوق النقد الدولي (2016): "الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد واعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"، النشرة الالكترونية، 19 ماي.
43. بربري محمد أمين (2011): "مجلة مبررات ودوافع التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية حالة سعر صرف دينار جزائري"، جامعة الشلف، العدد 09، الجزائر.
44. التقرير القطري لدول مجموعة" ال فيمير" (2006): "طريق الجزائر للنمو الاقتصادي"، منتدى البحوث الاقتصادية، جانفي.
45. رومين إسلام Roumeen Islam (2002): "مؤسسات لدعم الأسواق"، مجلة التمويل والتنمية (شكل التكامل العالمي)، صندوق النقد الدولي، مارس.
46. لخصر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة (2009): " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 07.
47. مجلس الأمة (2006): "دور البرلمان في الوقاية من الفساد"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر، جانفي.
48. بوجردة الياسين (2007): "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد 02 جوان.
49. منظمة الشفافية الدولية (2005): "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت.
50. علام عثمان، سنوساوي صالح (2018): "آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 01.
51. صندوق النقد الدولي (2016): "الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد واعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"، النشرة الالكترونية، 19 ماي.
52. منتدى رؤساء المؤسسات 2019.
53. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): "تقرير التنمية البشرية لسنة 2013"؛ "تقرير التنمية البشرية لسنة 2015".
54. منتدى رؤساء المؤسسات 2019.

55. عبد المجيد قدي (2002): "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، محاولة تقييمية؛ على: Cahiers du CREAD n°61, 3ème trimestre (arabe).
56. محمد قدوسي (2008): "الدولة وظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور 1989 استمرارية، تطور أم تقطعات"، مجلة علوم انسانية 36، العدد الخامس.
57. جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976.
58. مراد مولاي الحاج (2016): "واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 6، الجزائر.
59. علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان (2013): "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)"، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 34، المجلد 9، ص 2.
60. عبد، حميد عبيد (2011): "استعمال نماذج الإبطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الأسعار على إنتاج الرز في العراق (دراسة قياسية باستعمال نموذجي Adhoc، Koyck)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل العدد 1.
61. خالد محمد السواعي (2015): "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2.
62. بوزيد سايح (2012): "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 10.

➤ أطروحات الدكتوراه:

1. الجبوري، نصيف جاسم محمد (1999): "مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. التميمي، عباس حميد يحيى (2008): "أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
3. جميل جابر علاونة (2004): "بناء وهيكلة رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية"، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان.
4. محمد جميل حبوش (2007): "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات - دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة" مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل؛ جامعة غزة الإسلامية.
5. سعيح عبد الحكيم (2013): "أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1982-2008"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر.
6. عبد الله بلوناس (2005): "الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004/2005.
7. مصطفى زروني (2000): "النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية: حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
8. عفيف عبد الكريم صندوق (2005): "دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م).

المراجع.....

9. حميدة أوكيل (2016): " دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- "، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر.
10. ميهوب مسعود (2017): " دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة.
11. منصورى الزين (2006): "آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر.
12. صديقي مليكة (2007): " برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الإقتصاديات الإنتقالية حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
13. ابرادشة فريد (2014): "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
14. حاكمي بوحفص (2009): " الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال إفريقيا" دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، أطروحة دكتوراه 2008-2009؛ جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير، وهران.
15. ناجي بن حسين (2007): " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
16. دلال بن شيخة (2013): " تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، - دراسة حالة الجزائر- "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية (2012-2013).
17. صلاح الدين كروش (2016): " البحث عن مثولية متغيرات الإقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (2015-2016)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

➤ القوانين والمراسيم:

1. المراسيم التشريعية رقم 09/94 ورقم 10/94 ورقم 11/94.
2. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11/ 17 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الموافق ل 17 يناير 2017 يحدد كفاءات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد 3، المادة 3.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور لسنة 1996
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مارس 2006، العدد 14.
5. المواد من 06 إلى 27 من الأمر 20/95 المؤرخ في 17 جويلية 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج. ر. 1995، ع. 39.
6. المادة 13، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، ص 15، على الرابط الإلكتروني: www.undoc.org، تاريخ الإطلاع 2018/02/29.
7. البيان الصحفي رقم 228/16 الخاص ب المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر المؤرخ في 19 ماي 2016 متوفر على الموقع:
8. المرسوم الرئاسي رقم 92-77 المؤرخ في 22 ديسمبر 1992 الذي ينصّ على انشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وهي أول مؤسسة وطنية رسمية للمراقبة والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان في الجزائر.

➤ الندوات والملتقيات العلمية الدولية والوطنية:

1. عبد الفتاح بوخمخ (2012): " نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل"، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، يومي 15-17 ديسمبر، طرابلس -لبنان.
2. أشرف حنا ميخائيل (2005): "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات" المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات / تدقيق المصارف والمؤسسات المالية / تدقيق الشركات الصناعية)، امركز المشروعات الدولية الخاصة، 24/ 26 سبتمبر، القاهرة.
3. خلف عبد الله الوردات (2005): " الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية- تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة:مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-26 سبتمبر ص:09 (مركز المشروعات الدولية الخاصة "قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات" القاهرة2003 .)
4. زايري بلقاسم (2005): "الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية"، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس، الجزائر.
5. عزيز علي محمد (1987):" دور صندوق النقد الدولي في سياسات التصحيح والتنمية"، ندوة التصحيح والتنمية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
6. آلان والستر (1988): "التحرير الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامة" ، ندوة الخوصصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
7. زرزاز العياشي (2009):"الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري :قراءات حديثة في التنمية، يومي 12 - 13 .ديسمبر 2009 ، جامعة باتنة.
8. سعود البريكان، على البلبل، إبراهيم الكراسنة (2006): "المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، وقائع الندوة المنعقدة في 19- 20 ديسمبر، الإمارات العربية المتحدة، برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
9. صالحى ناجية، مخناش فتيحة (2013): " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي " تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.
10. قدي عبد المجيد (2008): " الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات" ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7- 8 أفريل 2008 ، سطيف، الجزائر.
11. نوى نبيلة (2016): " معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول :متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 29-30 نوفمبر، جامعة البويرة، الجزائر.
12. أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء (2016): " معوقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير النفطية حالة الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول :متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر.

13. نجلاء الأهواني (1993): " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر "، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك.
14. محمد زاهي بشير المغربي (2006): " الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة" الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي"المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر (طرابلس-ليبيا)، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس.
15. عبد العالي حاحة، امال يعيش تمام (2008) " دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، مداخلة غير منشورة مقدمة بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
16. مرسي مشري (2008): " المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف.
17. ملتقى وطني (2007): "رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟" كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2. عبد الحميد مهري، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، يومي 22-23 أكتوبر.
18. عفاف قميقي، عبد الله شكة (2017): "نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة يومي 23 - 22 أكتوبر.
19. ياسين العايب (2017): "تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة يومي 23 - 22 أكتوبر.
20. قاسم محمد فؤاد (2014): "محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسسية، سياسات الاصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر.
21. محمد بوهزة وصالح براح (2017): "أثر برنامج الإستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للإقتصاد الجزائري للفترة2001-2009"، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات تم الإطلاع عليه يوم24ماي.
22. ناجي عبد النور (2007): "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر المنعقد يومي 4 و 5ديسمبر، جامعة باتنة، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

➤ الكتب:

1. Abhijit W. Banerjee and Esther Duflo (2011): "Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty", Published by Public Affairs A Member of The Persens Books Group in USA.
2. Lyazid Kichou, Christian Palloix (2003): "économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle", économie appliquée, tome LVI, n°1.
3. Wladimir Andreff (2007): "économie de la transition, La transformation des économies planifiées en économies de marche", Bréal, paris.
4. Benjamin C., Weinstein O (1995): " les nouvelles théories de l'entreprise", librairie générale française, Paris.

5. Charron J.L, Separi.S(2006) : "**Organisation et gestion de l'entreprise**", DECF3, Annales, Dunod, Paris.
6. Benoit.pige (2001) : "**audit et controle interne**", Paris : edition EMS,2 edition.
7. Beng Hulmstrom and Tirole Jean (1989): "**the theory of the firm**", in (Richard Schmalensee and Robert D. willig, Handbooks in Economics 10: Handbook of industrial organization), Amsterdam.
8. Longatte, Vanhove (2001) : "**Economie Générale**", Dunod, Paris, France.
9. Shapiro Edward (1995) : "**macroeconomic analysis**", Thomson learning.
10. Eric Bousserelle (2004) : "**Dynamique économique -Croissance, crises, cycles**", Gualino éditeur, paris.
11. Maré Nouchi (1990) : "**croissance - histoire économique**", édition Hazan, paris.
12. Traduction de Sen Amartya K. (1992) : "**Inequality reexamined** ", Oxford, Clarendon Press - traduction française : Repenser l'Inégalité, trad : Paul Chemla, Paris, Seuil, 2000.
13. Stanley Fisher et autre (2002) : "**Macroéconomie**", 2ème édition, édition dunod, Paris, France.
14. Abdelkader Sid Ahmed (1981) : "**Croissance et Développement, théorie et politique**", TOME1, 2ème édition OPU, Alger, Algérie.
15. Benissad Med El Hocine (1980) : "**l'économie de développement en Algérie** "; Alger : OPU
16. Bali Hamid (1993) : "**Inflation et maldéveloppement En Algérie** ", Alger : OPU.
17. Benissad Med El Hocine (1990) : "**La réforme économique en Algérie : ou l'indicible ajustement structurel** ", Alger : OPU.
18. Belhimer Ammar (1998) : "**La dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique des politiques d'emprunt et d'ajustement** ", Alger : casbah éditions.
19. Traduction de Ahmed Henni in L. Addi (1994) : "**l'Algérie et la démocratie**", la Découverte, Paris.
20. Philippot Louis-Marie (2008) : "**Rente naturelle et composition des dépenses publiques** ", Reflets et perspectives de la vie économique 4/ (Tome XLVII).
21. Lahouari Addi (1990) : "**L'impasse du populisme : l'Algérie** ", collectivité politique et Etat en construction, Alger : Entreprise Nationale du Livre.
22. Ammour Benhalima (1996) : "**le système bancaire algerien** ", edition dahleb.
23. Traduction de Benjamin Stora, L'Algérie en 1995 : "**La guerre, l'histoire, la politique ; essai, collection** ", idées et controverses, Paris, michalon.
24. Traduction de Dahmani Ahmed (1999) : "**L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1988-1997** ", ED. Casbah, Alger.
25. Bernard Chavance (2007) : "**L'Economie institutionnelle** ", La Découverte, Paris.
26. Isabelle Cadoret (2004) : « **Econométrie Appliqué, Méthodes. Applications. Corrigés** », Editions De Boeck, Université, Bruxelles- Belgique.
27. Régis bourbonnais (2003) : « **économétrie** », Dunod, 5eme Edition, Paris.

➤ المجالات والمقالات والجرائد والتقارير :

1. Addison, T. Balamoune-Lutz (2006) : "**Economic reform when institutional quality is Weak : The case of the Maghreb** ", Journal of Policy Modeling, Vol 28.
2. Keefer, P. Knack, S (1997) : "**Why Don't Poor Countries Catch-Up ? A Cross National Test of Institutional Explanation** ", Economic Inquir., Vol.25, July.
3. La Porta, R., Lopez de Silanes, F., Sheifer, A., and Vishney, R (1999) : "**The Quality of Government** ", Journal of Law and Economics and Organizations, Vol.15, No.2.
4. Kaufmann, Daniel ; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2005), "**Measuring Governance Using Cross- Country Perceptions Data**", The World Bank, August.
5. Khan, Mushtaq H. (2006), "**Governance and Development**", Paper Presented at the 'Workshop on Governance and Development' organized by the World Bank and DFID in Dhaka, 11-12 November.

6. Chang, Ha-Joon (2007): "**Institutional Change and Economic Development**": An Introduction, in Chang, Ha-Joon (Editor), , Chapter 1, NY, USA: United Nation University Press.
7. John R. Commons (1961): "**institutional economics: its place in political economy**", university of Wisconsin press.
8. Rudolf Richter (2005): "**The New Institutional Economics - Its Start, Its Meaning, Its Prospects**", The European Business Organization Law Review -New York.
9. Douglass North (1991):" **institutions**" – The journal of Economic Perspectives-Vol. 5, No. 1. – American Economic Association.
10. Hali Edison (2003): "**qualité des institutions et résultats économiques** ", un lien vraiment étroit ? Finances & Développement, Juin.
11. World Bank, World Development Repor (2002): "**Building Institutions for Market**", World Bank, Washington.
12. FMI, Algérie (2007) : "**questions choisies** ", Rapport du FMI No.07/61, Fonds monétaire international, Washington, Février.
13. Economic and Social Commission for Western Asia (2003): "**Survey Of Economic and Social Development in The ESCWA Region 2001-2002: partII, Reform of Economic Institutions in ESCWA Member Countries with Egypt And the Syrian Arab Republic as Case Studies**", Published by United Nations, Printed in ESCWA, Beirut, Lebanon, March.
14. Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema (1997): "**Economics and the Law: From Posner to Post Modernism**" Published by Princeton University Press, Atlantic Economic Journal, New Jersey, USA.
15. Christopher J. Coyne (2008): "**After War: The Political Economy of Exporting Democracy**" Published by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stand ford, California, USA.
16. Chifford D. Clark and Jung Chao Liu(2002): "**The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics**" in "**Productivity and Economic Performance in The Asian- Pacific Region**" Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A.Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA.
17. Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz (2003): "**Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF**" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50, Special Issue Published by IMF, Washing ton, USA.
18. Athur Schneider (2008): "**Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited**" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA.
19. Dani Rodrik (2007): "**One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth**" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA.
20. Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman (2001): "**Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy**" in "**West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges**" Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffrey j. bannister, hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said, Middle Eastern Department, International Monetary Fund, Production IMF Graphics Section, Washington, USA.
21. John Cubbin-City University and Jon Stern, -London Business School (2005): "**Regulatory Effectiveness's and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries**" World Bank Policy Research Working Paper 3535, Published by WB, London, March.
22. Kenneth A. Reinert (2012): "**An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy**" , Cambridge University Press, New York, USA.
23. James A. Robinson (2008): "**The Latin American Equilibrium**" in "**Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State**" Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA.

24. Jana Stoeber (2011): **“On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability”** Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University & Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier.
25. Simon Djan Kov, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer (2003): **“Appropriate Institutions”** in **“Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda”** Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, A Co- publication of the World Bank (Washington) and Oxford University Press (New York), USA.
26. Ahmad Silem (2006) : **“l'hétérodoxie institutionnaliste et néo-institutionnaliste ”**, économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°4.
27. Dani Rodrik (1999): **“Institutions for high-quality growth”**: what they are and how to acquire them, IFM conference on second generation reforms, Washington, November 8-9.
28. John Williamson(2003): **“un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, Finances & développement”**, septembre.
29. E. berr, f. combarnous, (2005): **“le suivi de consensus de Washington, économie applique ”**, tome LVIII, n°2, <http://alter.developpement.free.fr>
30. Dani Rodrik, (2004): **“Getting institutions right”**, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, April. at: <http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html>
31. Dani Rodrik, (2004): **“Growth strategies”**, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, august. at: <http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html>
32. Mehdi Abbas (2005) : **“ le consensus de Sao Paulo fondement et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développment ? ”**, économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°3.
33. Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, (2008): **“ Governance Matters VII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007”**, Policy Research Working Paper 4654, World Bank.
34. Forum Economique Mondiale, Banque Mondiale, Banque Africaine de développement (2009) : Rapport sur la compétitivité en Afrique, pp180-181.at : http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/documents/publication/competitivite_afrique_2009_fr.pdf.
35. Dani Rodrik, Arvind Subramanian (2003): **“ the primacy of institutions (and what this does and does not mean), Finance & Development”**, June.
36. Betty Wampfler (2002) : **“ la grande désillusion ”** : la mondialisation questionnée par j. stiglitz, BIM n22, 26 juin. At: <http://microfinancement.cirad.fr/fr/news/BIM/BIM-2002/BIM-26-06-02.pdf>
37. Benoit Prévost (2004) : **“ droits et lutte contre la pauvreté : ou en sent les institutions de Bretton Woods, Monde en développement ”**, volume 32/4-N°128.
38. Williamson, J. (2000). **“ What should the World Bank think about the Washington consensus? ”**, The World Bank Research Observer, 15(2), 251-264.at: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>
39. Easterly, W. (2006) **“ The white man's burden: Why the west's efforts to aid the rest have done so much ill and so little good”**, Oxford; New York; Oxford University Press.at: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>
40. Rodrik,D.(2001) **“ The Global governance of trade as if development really matters”**, UNDP. At: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>
41. Drahos, P. (2005) **“An Alternative Framework for the Global regulation of intellectual property rights”**, CGKD, working paper no.1. at: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>
42. Serra, N., & Stiglitz, J. E. (2008) **“ The Washington consensus reconsidered: Towards a new global governance”**, Oxford: Oxford University Press.at : <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>

43. Véronique Dutraive (2009) : “ **Economic Development and institutions** ”, Revue de la régulation N°6/2e semestre.
44. World Bank (2004): “ **En Evaluation of World Bank, Investment Climate Activities**”, Document of the World Bank, 22October. at: <http://info.worldbank.org/governance/>
45. Brahim Elmorchid (2011) : “ **Ajustement des reformes en Afrique : la condition d’un développment réussi** ”.at : <http://www.codesria.org/generat-assembl11/paper/elmorched.pdf>
46. Michel Aglietta, Sandra Moatt (2000): “ **Le FMI l’ordre Monétaire aux désordres Financiers, economica** ”.
47. Wladimir Andreff (2006) : “ **économie de la transition, La transition vers le marche et la démocratie**”, <http://www.numilog.com/pdf>.
48. Claude Albagli (2005) : “ **l’état, les agents économiques et les règles, mondes en développement** ” vol 33-Janvier-n129.
49. Koenig. Gérard(1999) : “ **De nouvelles théories pour gérer l’entreprise du xxlé siècle**”, paris, economica.
50. Furubotn.E. G, Pejovich. S (1972): “ **Property rights and Economic theory: a survey of recent literature**”, Journal of Economic literature, decembre, N°12.
51. Demsetz. H (1967): “ **Toward a theory of property rights**”, American Economic review, May, vol 57.
52. Alchian.A (1987): “ **Property rights**”, in Eatwell.J, Milgate.M, ET Newman.P. ed, The New Palgrave: A Dictionary of Economics, the Macmillan press limited.
53. Alchian.A, Demsetz.H (1972): “ **Production, Information costs& Economic Organization**”, The American Economic Review, vol 62, N°5, Decembre.
54. Charreaux G (2000) : ” **La théorie positive de l’agence : positionnement et apports**”, Revue d’économie industrielle, n° 92, 2e et 3e trimestres.
55. Fama E (1980):” **Agency problems and the theory of the firm**”, Journal of political economy, vol88, N° 2, Avril.
56. Fatima taib (2002) : ” **structure financière de l’entreprise** ”, Economica, Paris.
57. Shivdasani A. (1993): “ **board composition, ownership structure and hostile takeovers**”, journal of accounting and economics, N°2:16.
58. Charreaux G. (1997) : ” **le gouvernance des entreprises** ”, Économica, Paris.
59. Janssen F. (1998) : ” **l’influence de l’interpénétration du dirigeant de son entreprise sur l’endettement des PME sur leurs relations avec les banques** ”, institut de recherche sur les PME, N° 98/07.
60. Wtterwulgh R (1998) : ” **la PME une entreprise humaine** ”, De Boeck université, Bruxelles.
61. Martel J. (1996) : ” **solution au stress financier, un survol de la littérature** ”, centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Monterial, janvier.
62. Pollin J.P(2005) : ” **Théorie de la politique monétaire Esquisses d’une refondation** ”, Revue économique, vol. 56, N°3, mai.
63. Bians B., Hillion P., Malecot J.F(1995) : ” **la structure financière des entreprises** ”, une investigation empirique sur des données Françaises, Economie et prévision N°120.
64. Wtterwulgh R (1998) : ” **la PME une entreprise humaine** ”, De Boeck université, Bruxelles.
65. Jensen M.C. (1986): “ **agency cost of free cash flow, corporate finance and takeovers**”, American economic review, vol 76, jun.
66. Céline Abessis (1997) : “ **Les couts de transaction : état de la theorie**”, revue reseaux , N84 , CENT.
67. Ulrike Mayrhofer (2007) : “ **Les rapprochements d’entreprises : perspectives théoriques et manageriales**”, revue management et avenir, Avril - no 14.
68. Ronald H. Coase (2005): “ **The Institutional Structure of Production**”, Handbook of New Institutional Economics, Springer, Printed in the Netherlands.

69. Michel Gheretman, Oliver Williamson (2010) : “**Un Nobel Pour L'économie Et La Gestion**”, Revue française de gestion, N° 200.
70. Michel Ghertman (2003) : “ **Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction**”, Revue française de gestion 1, N° 142.
71. Oliver E. Williamson (1993): “**Transaction cost economics and the evolving science of organization**”, manuscript, may.
72. Oliver E. Williamson (2000): “**The New Institutional Economics: Taking Stock, Looking Ahead**”, Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII, September.
73. Allen.D.W. (2000) : “ **Transaction Costs**”, Encyclopedia of law and Economics, Cheltenham, Edward Elgar.
74. Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance (1992): “**The Financial Aspects of Corporate Governance**”, London: Burgess Science Press, 1 december.
75. The Institute of Internal Auditors (2002): “**The Lessons that Lie Beneath**”, Tone at the Top, USA: February.
76. Alamgir, M (2007): “**Corporate Governance: A Risk Perspective**”, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, Cairo.
77. Organisation For Economic Co-Operation and Development (2008): “**Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective**”, Paris.
78. Iskander, M. and N. Chamlou. (2002):” **Corporate Governance: A Framework for Implementation**”, , Fig 6.1. Published in: “Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region”, edited by: S. Fawzy. Washington : World Bank...
79. Gérard Charreaux (2002) : ” **à la recherche de nouvelles fondations pour la finance et là Gouvernance d'entreprise**”, Finance Contrôle Stratégie, Vol. 5, N° 3, septembre.
80. Bancel.F(1997) : ” **la gouvernance des entreprises**”, Economica, Paris.
81. North D.C. (1990) : “ **Institutions, Institutional Change and Economic Performance** ”, Cambridge University Press.
82. Daron Acemoglu (2003) : “ **Causes profondes de la pauvreté, Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique** ”, Finances & Développement Juin.
83. Paul Grosjean (2000) : “ **La pensée d'Amartya Sen sur le développement** ”, Revue Quart Monde, N°176 Le droit de participer Année 2000 Revue Quart Monde.
84. Williamson, Oliver E. (1985) : “ **The Economic Institutions of Capitalism** ”, New York : Free Press ; Coase, R.H. (1991), “**The Institutional Structure of Production**”. Alfred Nobel Memorial Prize Lecture in Economic Sciences. Nobel Foundation : 12 pages. Reproduit dans American Economic Review, 1992, 82(4).
85. Olivier Cardi (2013) : “ **Macroéconomie**”, Université Panthéon-Assas, Paris, France.
86. Piętak, Łukasz (2014) : “ **Review of Theories and Models of Economic Growth** ”, Comparative Economic Research, 17 (1).
87. Roy Harrod (1939) : “ **An Essay in Dynamic Theory**”, The Economic Journal, Tome 49, Marsh.
88. Evsey Domar (1946) : “**Capital Expansion Rate of Growth and Employment**”, Econometrica Journal, N° 14, April.
89. Paul M. Romer (1986) : “ **Increasing Returns and Long-Run Growth**”, Journal of Political Economy, October.
90. Paul M. Romer (1990) : “ **Endogenous Technological Change**”, Journal of Political Economy, Tome98, Annexes N° 5.
91. Zvi Griliches (1992) : “**the Search for R&D Spillovers**”, Scandinavian Journal of Economics, Extension folder 49.
92. Douglass c- North (1999) : “ **institutions institutional change and economic performance** ”, cambridje university press.

93. Makdisi, S and Limam (2003) : “ **Determents of Growth**”, The Arab Planning Institute Working Paper, No0301, Kawit.
94. Berthelemy, H C and Soderling, L (1999) : “**The Role of Capital Accumulation Adjustment and Structural Change for Economic Take – Off : Empirical Evidence from African Growth Episodes**” ; Document de Travail 99-07 CEPII.
95. Sala – I- Martin (1997) : “**I Just Ran Two Million Regressions** ”, The American Economic Review Vol 87, No.2, Papers and Proceedings of The Hundred and Fourth Annual Meeting of The American Economic Association, May.
96. Bosworth, P Berry and Collins, M Susan (1996) : “ **Economic Growth in East Asia : Accumulation Versus Assimilation**”, Brookings Papers on Activity, Economic studies the Brookings Institution VOL. 27(2).
97. Hunony. Y, Nicolas p (1987) : “**The social costs of Structural Adjustment**”, finance and development, June.
98. Harrison G, the trade policy options for Chile (2002) : “**The Importance of Market Access**”, world bank, economic review, n 1, oxford.
99. Serageldine (1994) : “ **poverty analysis and adjustment policy, using household data and the poverty index, in the economic reforms and its distributive impact**”, editors bay abdelkhalek and khereldin, conference of the faculty of economics.
100. Mireille Laroche and Todd Mattina (2001) : “ **can fiscal policy lessen earnings inequality**”, paper presented at : IRPP-CSLS Conference on the linkages between economic growth and inequality, 26-27 January.
101. Saileesh K. Jha, Fiscal Policy (1999) : “**Income Distribution, and Growth**”, (EDRC Report Series ; no.67, Asian Development Bank, November 1999), <http://www.wider.unu.edu/publication/dps/dps2002-67.pdf>.
102. Brian hillier (1986) : “ **Macroeconomics : Models** ”, debates and developments, oxford, uk ; new york : b. blackwell.
103. James Tobin (1965) : “ **Money and Economic Growth** ”, Econometrica, vol.33, N.04, october.
104. AJIRK.Chose(2001) : “**Global Economic Inequality and International Trade**”, employment paper No 12, international labour office, Geneva.
105. NILUTER Cagatay (2001) : “**trade, gender and poverty**“, United Nations Development Programme (U.N.D.P), October 2001. http://www.undp.org./poverty/docs/pov_trade_doc.pdf
106. ALAN Winters (2000) : “ **Trade Technology and Poverty** ”, World Development Report, World Bank, February.
107. North, D. C. (1993) : “ **Five propositions about institutional change** ”, Economics Working Paper Archive at WUSTL.
108. Perroux, F. (1966) : “ **Les blocages de la croissance et du développement : la croissance, le développement les progrès, le progrès** ”, Revue tiers monde.
109. Philippot, L.-M. (2011) : “ **Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une « Malédiction Institutionnelle » ?** ” Consulté le 2018, sur CERDI - Centre d'Études et de Recherches sur le Développement International : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/>
110. Oman, C., S. Fries Et W. Buiter (2003) : “ **La gouvernance d’entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes** ”, Cahier de politique économique No. 23, Centre de développement, OCDE, Paris.
111. Banerjee, Abhijit V (1997) : “ **A Theory of Misgovernance** », Quarterly Journal of Economics 112(4).
112. Traduction de Meisel, N. et J. Ould Aoudia (2008) : “ **L’insaisissable relation entre “bonne gouvernance” et développement** ”, Revue Économique, vol. 59 (6).
113. Labaronne Daniel, Ben-Abdelkader Fahmi (2008) : “ **Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d’Europe de l’Est** ”, Analyse comparative de l’évolution de leurs systèmes de gouvernance, Revue d’économie politique 5 (Vol. 118).

114. Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. A (2001): “ **The colonial origins of comparative development : an empirical investigation** ”, American Economic Review 91 (5).
115. Easterly, W. and Levine, R (2003) : “ **Tropics, germs and crops : how endowments influence economic development** ”, Journal of Monetary Economics.
116. Gareth Austin (2010) : “ **Développement économique et legs coloniaux en Afrique** ”, International Development Policy Revue internationale de politique de développement, March.
117. La Porta, R., et. al., (1997) : “ **Legal Determinants of External Finance** ”, The Journal of Finance, No. 3, Vol. LII, July.
118. Pistor, K., M. Raiser, and S. Gelfer (2000) : “ **Law and Finance in Transition Economies** ”, Economics of Transition, Vol. 8, No. 2.
119. Berkowitz, D., K. Pistor, and J. Richard (2000) : “ **Economic Development, Legality, and the Transplant Effect** ”, Working Paper No. 39, Center for International Development at Harvard University (CID), March.
120. Easterly, William, and Ross Levine (1997) : “ **Africa’s Growth Tragedy : Policies and Ethnic Divisions** ” ; Quarterly Journal of Economics 112, 4, November :1234.
121. Knack, S., & Keefer, P (1997) : “ **Does social capital have an economic payoff ? A cross-country investigation** ”, Quarterly Journal of Economics, 112(4).
122. Myhrman J., Weingast B; Douglass C. North (1994) : “ **le changement institutionnel au coeur de la croissance économique, Problèmes économiques** ”, n°2395 (article initialement paru dans The Scandinavian Journal of Economics, vol.96, n°2).
123. Rodrik, Subramanian and Trebbi (2002) : “ **Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development** ”, CID Working Paper No 97, Center for International Development, Harvard University, Cambridge.
124. Traduction de Darreau P (1998) : “ **Institutions et croissance économique selon North** ”, In Hoareau J. et Texier P. (éd.), Anthropologies Juridiques, Presses Universitaires, Limoges.
125. Gylfason, T. (2001) : “ **Nature, power and growth** ”, Journal of Political Economy.
126. Abdel Hakim, T. (2011) : “ **Economie de développement rural** ”, Institut agronomique méditerranéen, CIHEAM.
127. Abdelkarim Yahyaoui et Atef Rahmani (2009) : “ **Développement financier et croissance économique : Rôle de la qualité des institutions** ”, panoeconomicus, 3.
128. Traduction de North D.C. (1995) : “ **Five propositions about institutional change** ”, in Knight J., Sened I., Explaining Social Institutions, Michigan : University of Michigan Press.
129. Clague, C. ; Keefer, P. ; et Knack, S (1996) : “ **Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies** ”, Journal of Economic Growth 1 (2).
130. Alan L Olmstead et Victor P Goldberg (1975) : “ **Institutional Change and American Economic Growth : A critique of Davis and North, Explorations in Economic History** ”, Volume 12, Issue 2, April 1975.
131. Hali Edison (2003) : “ **Qualité des institutions et résultats économiques : Un lien vraiment étroit ? Finances & Développement** ” ; Juin.
132. Tebaldi, E. & Elmslie, B (2008) : “ **Institutions, innovation and economic growth** ” ; Journal of Economic Development, 33(2).
133. Isham, Jonathan ; Daniel Kaufmann and Lant Pritchett (1997) : “ **Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects** ”, World Bank Economic Review 11(2) .
134. Acemoglu, D., Johnson, S. & Robinson, J. (2004) : “ **Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth** ” ; In NBER Working Paper,10481. Retrieved November 30, 2013 from <http://www.nber.org/papers/w10481>.
135. Londregan, John B. and Keith T. Poole (1992) : “ **The Seizure of Executive Power and Economic Growth : Some Additional Evidence** ”, In Alex Cukierman, Zvi Hercowitz and Leonardo Leiderman, eds., Political Economy, Growth and Business Cycles. Cambridge, Mass. : MIT Press.
136. Svensson J (1998) : “ **Investment, property rights and political instability : theory and evidence** ”, European Economic Review, vol 42.

137. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2004) : “ **Governance Matters III : Governance Indicators for 1996, 1998, 2000, and 2002** ”, World Bank Economic Review.
138. Méon, P.-G. and K. Sekkat (2004) : “ **Does the quality of institutions limit the MENA’s integration in the world economy ?** ”, World Economy, vol. 27 n°9.
139. Duchene, G. & Zouari, S (2006) : “ **L’impact de la qualité des institutions sur les crises de change** ”. http://www.aed.auf.org/IMG/pdf/Zouari_Duchene.pdf
140. Mauro, P (1995) : “ **Corruption and growth** ”, Quarterly Journal of Economics 110 (3).
141. Knack, S., et Keefer, P (1995) : “ **stitutions and Economic Performance : Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures** ”, Economics and Politics 7 (3) .
142. Easterly, W., et Levine, R (2002) : “ **It's Not Factor Accumulation : Stylized Facts and Growth Models** », World Bank Economic Review 15 (2).
143. Jütting, J (2003) : “ **institutions and Development : à critical review** ” ; oecD Development centreworking Paper 210.
144. Traduction de Jütting, J (2003) : “ **institutions and Development : à critical review** ”; Development centreworking Paper 210.
145. Krugman, P., (1988) : “ **Financing vs. Forgiving a Debt Overhang**”, NBER Working Paper No.2486, (Cambridge Massachusetts : National Bureau of Economic Research).
146. Blanchard, O. and Cottarelli, C. (2010) : “ **Ten Commandments for Fiscal Adjustment in Advanced Economies,**” IMF direct, Global Economy Forum.
147. De Long, J.B., and L. Summers (2012) : “ **Fiscal Policy in a Depressed Economy**”Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1).
148. Nazir et al. (2013) : “ **Does Fiscal Policy Matter for Growth ? Empirical Evidence from Pakistan**”, International Journal of Monetary Economics and Finance, Feb.
149. Levy-Yeyati, E. and Sturzenegger, F. (2002) : “ **To Float or to Fix : Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Growth** ”, American Economic Review, 12(2).
150. Talin Korancheliane (2005) : “ **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Algeria's experience** ”, IMF working paper, July.
151. Rodric D. et al (2004) : “ **Institutions Rule : The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development** ”, Journal of Economic Growth, June, Volume 9, Issue 2.
152. Mehdi Abbas (2009) : “ **l’accession de l Algérie à l’OMC entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée** ”, Note de travail du LEPII, N°3.
153. D. C. North (1994): “ **Economic Performance through Time**”, American Economic Review 84 june.
154. Kada Akacem : “ **des réformes économiques pour la promotion des PME** ”, Revue des économies nord Africaines, N°5.
155. Nabli, M. and Végezonzès- Varoudakis, M. (2004). “ **Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence**”, The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.
156. International Monetary Fund (2002) : ” **rapport sur la politique budgétaire et le nouveau regime de croissance** ”.
157. Ministère des finances (2016) : ” **le nouveau modele de croissance (synthese)** ”, juillet.
158. Timothy Besley and Maitreesh Ghatak (2010) : ” **property rights and economic development** ”, a chapter in : handbook of development economics, North-Holland, Vol 5.
159. Paolo Mauro (1997) : ” **Why worry about corruption ?** ”, IMF economic issues N° 6.
160. Gilles Saint-Paul (1997) : ” **business cycles and long-run growth** ”, Oxford review of economic policy, Vol 13, N° 3.
161. Banque d’Algérie (1994) : ” **Exposé du programme économique et financier soutenu par accord de confirmation avec le FMI** ”.
162. Brahimi Abdelhamid (1991) : ” **Stratégies de développement pour l’Algérie : Défis et enjeux** ”, Paris : Economica.

163. Roland. G, (1997) : ” **Political constraints and the transition experience** ”, in Zecchini S. (dir), Lessons from economic transition. Central and Eastern Europe in the 1990s, Dordrecht, OCDE, Kluwer.
164. Isli.M. A, (2005) : ” **La création d'entreprises en Algérie** ”, Cahiers du CREAD n°73.
165. World Bank. (1994) : ” **The democratic and Popular Republic of Algeria** ”, Country Economic Memorandum : The transition to a market economy. Report N°12048-Al. Volume I main report, volume II statistical annex. Washington DC : World Bank.
166. Benachenhou, (1992) : ” **L’aventure de la désétatisation en Algérie** ”, Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N°65, L'Algérie incertaine, p.177. Services Du Premier ministre (2010) : ” **Annexe A La Déclaration De Politique Generale** ”, 16 octobre.
167. Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian (2013) : ” **Addressing the Natural Resource Curse : An Illustration from Nigeria** ” ; Journal of African Economies, Centre for the Study of African Economies (CSAE), vol. 22(4), pages 570-615, August 2003.
168. Gelb Alan, Grasmann Sina (2009) : ” **Déjouer la malédiction pétrolière** ”, Afrique contemporaine 1/2009 (n° 229), URL : www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine.1-page-87.htm.
169. Ouchichi Mourad (2011) : « **Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l’Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussions sur l’économie algérienne** », Université de Bejaïa, 11-12 octobre 200.
170. Nakarmi, Laxmi (2006) : ” **South Korea : Growth Without Governance ?** ”, NACD, Directorship ; Jun 2006, Vol. 32 Issue 6, Juin.
171. Traduction de Rapport de Banque Mondiale (1997) : ” **L’Etat dans un monde en mutation** ”.
172. Dahmani Ahmed (1999) : ” **L’Etat dans la transition à l’économie de marché : L’expérience algérienne des réformes** ”, Les cahiers du CREAD, n°50.
173. Mohamed Chérif Belmihoub (2004) : ” **Consultant national, Rapport sur les innovations dans l’administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l’Algérie** ”, Avril.
174. Gwenaëlle Otando et Dimitri Uzunidis (2011) : ” **le renouveau des théories du développement : institutions et bonne gouvernance** ”, laboratoire de recherche sur l’industrie et l’innovation, CLERSE (UMR 8019), Université Lille Nord de France, recherches internationales, n° 90, avril-juin.
175. Paulin Ibanda Kabaka (2016) : ” **L’intervention de l’Etat dans l’économie : du laisser-faire à la régulation** ”.
176. Youcef Bouabdellah : ” **L’économie Algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ?** ”, CREAD, Alger, <https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications/pdf/Benabdalla>.
177. Traduction de Jacques Ould Aoudia (2006) : ” **Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens** ”, Agence Française de Développement, Département de la Recherche.
178. Stephan Haggard et Lydia Tiede (2011) : ” **The Rule of Law and Economic Growth : Where are We ?** ”, World Development, Volume 39, Issue 5, May, Pages 673–685.
179. Deborah Brautigam (1991) : ” **Governance and Economy A Review** ”, Policy Research, Working Papers 815, Banque Mondiale, Decembre..
180. Ahmed Dahmani (1999) : « **L’Algérie à l’épreuve : Economie politique des réformes, 1980-1997** », L’Harmattan.
181. Wladimir Andreff (1994) : « **La crise des économies socialistes : la rupture d'un système** », Revue Tiers Monde (139).
182. Vercueil Julien. Wladimir Andreff (2007) : ” **Économie de la transition. La transformation des économies planifiées en économies de marché** ”, In : Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 38, N°4.
183. Traduction de Olivier Blanchard (1999) : ” **Les leçons de la transition à l'Est** ”, <http://economics.mit.edu/files/828>.

184. Sapir Jacques. Joseph E. Stiglitz (2002) : ” **La grande désillusion** ”, In : Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 33, n°1, Dossier : Points de vue sur le Charte européenne des langues régionales ou minoritaires.
185. Narayan, P (2005) : « **The saving and investment nexus for China : Evidence from cointegration tests** », Applied Economics, Vol. 37.
186. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith (2001) : « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, Vol.16.
187. Pradhan, R., Norman, N., Badir and Y. and Samadhan, B (2013) : « **Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India : The ARDL bounds testing approach** », Social and Behavioral Sciences, Vol.104.
188. Johansen, Søren, and Katarina Juselius. "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money", Oxford Bulletin of Economics and statistics, vol52. (2) (1990).
189. Hoque, Mohammad Monjurul, and Zulkornain Yusop (2010) : "Impacts of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh : An ARDL Bounds test approach", Journal of Asian Economics, vol 21. (1).
190. Père, engjell (2015) : « **l'impact of good governance in the economic de development of western balkan countries** “, european journal of government and economics 4.1.
191. Ruxandra adriana mateexu (2015) : « **corporate governance dixlosure practices and their determinant factors in european emerging countries** », accounting and management information systems, vol 14, n 01.
192. Feleagă, Niculae, et al (2001) : "Corporate Governance in Emerging Economies : The Case of Romania." Theoretical & Applied Economics .

➤ أطروحات الدكتوراه :

1. Yun-hsiang (2008) : ” **étude et comparaison des facteurs décisionnels de l'externalisation infaormatique dans les etablissements hospitaliers publics et privés**”, thèse pour l'obtention le grade de docteur, unv de françois rabelais, paris.
2. Frédéric Mazaud (2005) : “**De la firme soustraitance de premier rang à la firme pivot, l'organisation du systèmes productif airbus**”, thèse de doctorat en sciences économiques, université des sciences sociales –toulouse,1.
3. Anne – laure (2008) : “**Le controle dans la relation client – fournisseur à l'international – le cas des PME française à l'egard de leurs fournisseurs chinois** ”, these pour obtenir le grade de docteur, univ de pau et des pays de l'adaur, Paris.
4. Gomez p.z (1996) : “**le gouvernement de l'entreprise – modeles économiques et pratiques de gestion** ”, these pour obtenir le grade de docteur, uni de grenoble, paris.
5. Samir Bellal (2011) : ” **Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie -Une approche en termes de régulation-**”, These Présentée A L'universite LUMIERE LYON 2 pour obtenir le grade de docteur en Sciences Economiques.
6. Athmane Cheriet (2007) : ” **Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'algérie**”, Thèse en vue de l'obtention du Diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université Mentouri Constantine Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion.
7. Bourahli Ahmed Toufik (2014) : ” **Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché : Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie** ”, These Doctorat en Sciences Economiques (2013-2014), Universite Constantine 2.

➤ المواقع الإلكترونية :

1. www.developmentinstitute.org.
2. http://www.jnco.gov.jo/static/arabic

3. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>
4. <http://www.transparency.org/research/cpi>
5. www.webssa.net/files/cours_1-la_theoriedel'agence.pdf
6. <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm>
7. <http://fr.wikipedia.org/>
8. www.alukah.net
9. <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>
10. www.cg.gov.dz/dossier/plan-relevance.htm
11. <http://www.inf.org/external/arabic/pups/ft/survey/so/2001/INTO12611Aa.pdf>
12. <http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF>
13. http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf
14. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181518>
15. <http://arpacnetwork.org/arpdocs/apacanticorr2009-2010pdf=13&cid=1>
16. www.doingbusiness.org
17. <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf>
18. <http://www.mfdgi.gov.dz/>
19. <http://ar.knoema.com/atlas>
20. <https://donnees.banquemondiale.org/>
21. <http://alter.developpement.free.fr>
22. <http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html>
23. <http://microfinancement.cirad.fr/fr/news/BIM/BIM-2002/BIM-26-06-02.pdf>
24. <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K>
25. <http://www.codesria.org/generat-assembl11/paper/elmorched.pdf>
26. <http://www.numilog.com/pdf>
27. www.papers.ssrn.com
28. www.minbaralhurriyya.org
29. www.imf.org
30. <http://www.wider.unu.edu/publication/dps/dps2002-67.pdf>
31. http://www.undp.org/poverty/docs/pov_trade_doc.pdf
32. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/>
33. http://www.aed.auf.org/IMG/pdf/Zouari_Duchene.pdf
34. www.cairn.info/revue-politique-africaine-2000-1-page-72.htm
35. <https://afse2016.sciencesconf.org/98730/document>,
36. www.cg.gov.dz/dossier/plan-relevance.htm
37. <http://www.inf.org/external/arabic/pups/ft/survey/so/2001/INTO12611Aa.pdf>
38. <http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF>
39. www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_05/article_17.pdf
40. www.piie.com
41. http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf
42. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181518>
43. <http://arpacnetwork.org/arpdocs/apacanticorr2009-2010pdf=13&cid=1>
44. <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf>
45. www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine,1-page-87.htm
46. <http://economics.mit.edu/files/828>

الفهارس

أولاً. فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
89	المحددات الداخلية والخارجية للحكومة	01
165	تنسيق عمل المؤسسات بهدف تحقيق النمو الإقتصادي	02
168	التفاعل بين المؤسسات والنمو الإقتصادي	03
182	العلاقة بين المؤسسات، الدخل والنمو الإقتصادي	04
183	الضوء في كوريا الجنوبية والظلام في كوريا الشمالية	05
197	الصادرات والواردات خلال الفترة (2001-2019)	06
200	توزيع الناتج الداخلي الخام (PIB) حسب القطاعات بالأسعار الجارية (مليار دج) (للفترة 2001-2019)	07
209	نسبة صادرات القطاع النفطي من إجمالي الصادرات ونسبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2019) (مليار دج)	08
210	نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام	09
241	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) للفترة (2001-2019)	10
266	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	11
267	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004)	12
268	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2005-2009)	13
269	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014)	14
271	تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2015-2019)	15
311	مؤشرات الحكومة والنمو الإقتصادي خلال الفترة (1996-2018)	16
318	التوزيع الطبيعي للبواقي	17
319	اختبار cusum	18
319	cusum of SQ	19

ثانيا. فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات التنافسية العالمي	39
02	مكونات مؤشر المخاطر السياسية	40
03	مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية.	41
04	مكونات مؤشر المخاطر المالية	41
05	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	41
06	المؤشرات المؤسسية الصادرة عن ICRG	42
07	إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع	44
08	الموازنة الاقتصادية لكل من الأصل والوكيل	64
09	سمات عملية الصفقة	81
10	مطابقة هياكل الحوكمة بالصفقات	82
11	نظام حوكمة المؤسسات	88
12	تصنيف المؤسسات الداعمة للسوق	155
13	تصنيف المؤسسات حسب التسلسل الهرمي	179
14	مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2001-2004"	189
15	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009"	190
16	مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي "2010-2014"	191
17	توازن "الموارد - الإستخدامات" القيم بالأسعار الحالية للفترة (2001-2019) مليار دج	195/194
18	معدل نمو "الموارد - الإستخدامات" بأسعار العام السابق للفترة (2001 - 2019)	196
19	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية (مليار دينار)	198
20	نسبة الناتج الداخلي الخام السنوي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط للفترة (2001-2019) (%)	199
21	تطور مؤشرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2019)	204
22	حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (مليار دج) وتطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB (%) خلال الفترة (2009-2019)	208
23	تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)	223
24	ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003-2019)	228
25	ترتيب الجزائر بمؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (2003-2019)	229
26	ترتيب الجزائر بين سنتي 2009 و 2019 من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	233
27	ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2019)	235
28	ترتيب الجزائر في المحاور الرئيسية ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2019)	236
29	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج) ومعدل نمو PIB (%) سنوياً للفترة (2001-2019)	241

267	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2004-2001)	30
268	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2009-2005)	31
269	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2014-2010)	32
270	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2019-2015)	33
298/297	مقترحات للتخلص من قيود الإصلاحات المؤسساتية	34
309	المتغيرات التابعة والمستقلة (الصفة والرمز) ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة	35
312	نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (2018-1996)	36
313	نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة (2018-1996)	37
315	اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)	38
316	اختبار العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي	39
317	تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال الفترة (2018-1990)	40
318	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	41
319	اختبار عدم تجانس التباين	42

ثالثا. فهرس المحتويات:

الإهداء

الشكر والتقدير

01.....	المقدمة العامة.....
12.....	الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات.....
13.....	تمهيد الفصل الأول.....
13.....	المبحث الأول: واقع الفكر المؤسساتي الجديد.....
13.....	الفرع الأول: ماهية الإقتصاد المؤسساتي الجديد.....
13.....	1. تعريف المؤسسات.....
16.....	2. انواع المؤسسات.....
19.....	3. النوعية المؤسساتية.....
22.....	4. عوامل ظهور الإقتصاد المؤسساتي الجديد.....
22.....	أولا: نشأة الإقتصاد المؤسساتي الجديد.....
25.....	ثانيا: لمحة حول أهمية وظهور الإقتصاد المؤسساتي الجديد.....
27.....	ثالثا: مهام الإقتصاد الجديد للمؤسسات.....
28.....	الفرع الثاني: المؤشرات المؤسساتية.....
28.....	1. مؤشرات الحوكمة.....
30.....	2. مؤشر مدركات الفساد.....

الفهارس

- 32..... 3. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال
- 38..... 4. محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي
- 40..... 5. المؤشر المركب للمخاطر القطرية
- 42..... 6. المؤشرات غير الرسمية
- 42..... 7. المؤشرات السياسية
- 43..... الفرع الثالث. الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات
- 43..... 1. الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية
- 43..... أولاً: أعمال داني رودريك
- 44..... ثانياً: أعمال جوزيف ستيجلتزر
- 46..... ثالثاً: أعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية
- 48..... 2. نتائج الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية
- 48..... أولاً. نهاية إجماع واشنطن واستمرار ازدواجية المعايير - التنمية بين عالمين -
- 50..... ثانياً. تحديد إقتصاد التنمية (من السوق إلى المؤسسات)
- 50..... ثالثاً. أولوية المؤسسات
- 52..... رابعاً. مقاربات الإصلاحات الإقتصادية
- 54..... المبحث الثاني: النظريات المؤسساتية
- 55..... الفرع الأول: نظرية حقوق الملكية
- 55..... 1. نشأة نظرية حقوق الملكية
- 56..... 2. تعريف نظرية حقوق الملكية
- 56..... 3. فرضيات نظرية حقوق الملكية
- 57..... الفرع الثاني: نظرية الوكالة
- 57..... 1. ماهية نظرية الوكالة
- 57..... أولاً. نشأة نظرية الوكالة
- 58..... ثانياً. تعريف نظرية الوكالة
- 58..... ثالثاً. فرضيات نظرية الوكالة
- 60..... رابعاً. مميزات علاقة الوكالة
- 61..... 2. أساسيات نظرية الوكالة
- 61..... أولاً. تكاليف نظرية الوكالة وأقسامها
- 62..... ثانياً. مصادر تكلفة الوكالة
- 63..... ثالثاً. الموازنة الإقتصادية لكل من الأصل والوكيل
- 65..... رابعاً. علاقات الصراع القائمة من وجهة نظرية تكاليف الوكالة
- 69..... خامساً. نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات
- 70..... سادساً. مشاكل نظرية الوكالة

71	الفرع الثالث: نظرية تكاليف المعاملات ("Théorie des couts de transaction " TCT")
72	1. نظرية تكاليف الصفقات والتكامل العمودي
72	أولاً. أصل نظرية تكاليف المعاملات
72	ثانياً تعريف تكاليف الصفقات
73	2. تحليل رونالد كوز (Rounald Coase) لتكاليف المعاملات
74	3. تحليل أوليفر ويليامسون (williamsson) لتكاليف المعاملات
75	أولاً. محددات تكاليف الصفقات
80	ثانياً. هيكل الحوكمة محددات الاختيار سوق - مؤسسة
84	المبحث الثالث: ماهية الحوكمة المؤسساتية
85	الفرع الأول: النقاش النظري للحوكمة المؤسساتية
85	1. نشأة حوكمة المؤسسات
85	2. مفهوم الحوكمة في المؤسسة
87	3. نظام حوكمة المؤسسات
88	4. محددات الحوكمة
90	الفرع الثاني: فواعل الحوكمة المؤسساتية وأبعادها
90	1. فواعل الحوكمة المؤسساتية
90	أولاً. الدولة
90	ثانياً. القطاع الخاص
90	ثالثاً. المجتمع المدني
91	2. أبعاد الحوكمة المؤسساتية
91	أولاً. البعد السياسي
91	ثانياً. البعد الإداري (التقني)
91	ثالثاً. البعد الإقتصادي والاجتماعي
91	رابعاً. البعد القانوني
92	الفرع الثالث: الحوكمة في المؤسسة الإقتصادية - المبادئ والأهمية
92	1. مبادئ حوكمة المؤسسات
94	2. أهمية حوكمة المؤسسات
95	3. التحديات وسبل الإصلاح
96	خلاصة الفصل الأول
98	الفصل الثاني: دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي
99	تمهيد الفصل الثاني
99	المبحث الأول: النمو والتنمية - الأسس والمفاهيم
99	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

99.....	5. تعريف النمو الاقتصادي "La croissance économique".
102.....	6. تعريف النمو الإقتصادي بنظرة مؤسسية.
102.....	7. خصائص النمو الاقتصادي.
103.....	أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
103.....	ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
103.....	ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي.
103.....	رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي.
104.....	خامسا: الإمداد الإقتصادي الدولي.
104.....	سادسا: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.
104.....	8. عناصر النمو الإقتصادي وتكاليفه.
107.....	الفرع الثاني قياس النمو الإقتصادي.
107.....	3. الناتج الوطني الخام بالأسعار الجارية (PNB).
107.....	4. الناتج المحلي الخام (PIB) Produit Intérieur Brut.
107.....	أولا: الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية (PIB)N.
109.....	ثانيا: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB)R.
109.....	الفرع الثالث: نظريات ومصادر النمو الاقتصادي.
109.....	1. نظريات النمو الاقتصادي.
109.....	أولا: النمو الإقتصادي في الفكر القديم.
112.....	ثانيا: النمو الإقتصادي عند الكينزيين.
114.....	ثالثا: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث.
122.....	2. مصادر النمو الاقتصادي من واقع الدراسات التطبيقية السابقة.
127.....	المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية والنمو الإقتصادي.
127.....	الفرع الأول: الإطار العام لسياسات الإصلاح الإقتصادي.
127.....	4. ماهية الإصلاح الاقتصادي.
128.....	أولا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي.
129.....	ثانيا: الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.
132.....	5. أنواع الإصلاحات الاقتصادية.
132.....	أولا: برامج التثبيت.
133.....	ثانيا: برامج التكيف الهيكلي.
133.....	6. أبعاد وأدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي.
133.....	أولا: أبعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي.
134.....	ثانيا: أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي.
136.....	الفرع الثاني: آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الإقتصادي.

3. آليات تأثير برامج التثبيت على النمو الإقتصادي.....136
- أولاً. آلية تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي.....136
- ثانياً. آليات تأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي.....140
- ثالثاً. آليات تأثير سعر الصرف على النمو الإقتصادي.....146
4. آليات تأثير برامج التكيف الهيكلي على النمو الإقتصادي.....147
- الفرع الثالث: التجارب الناجحة للإصلاحات الاقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي.....151
3. أنواع سياسات الإصلاح والسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية.....151
- أولاً. سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب الجهة المخولة بالإصلاح.....151
- ثانياً. سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب طبيعتها.....152
4. تقييم برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية.....153
- المبحث الثالث: المتطلبات المؤسسية للنمو الإقتصادي.....155
- الفرع الأول: المقومات الداعمة للنمو الإقتصادي.....155
3. دعم السوق (القطاع الخاص).....155
4. حقوق الملكية.....156
4. الرقابة والتنظيم.....156
5. التأمين الاجتماعي.....156
6. محاربة الفساد.....157
11. خفض تكاليف الدخول والخروج إلى الأسواق وحوارهما.....157
12. أسواق العمل.....157
13. الإنفتاح التجاري.....158
14. توسيع القطاع المالي.....158
15. آليات الحوار الاجتماعي والتنمية المحلية.....158
- الفرع الثاني: المؤسسات الداعمة للنمو الإقتصادي.....159
9. المؤسسة والسياسة النقدية.....160
10. المؤسسة والسياسة المالية.....161
11. الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.....162
12. الموازنة العامة المفتوحة.....162
13. المسؤولية الاجتماعية للشركات.....163
14. المؤسسات البيئية.....163
15. مؤسسات شبكات الأمان الاجتماعي.....163
16. التنسيق المؤسسي... الحاجة لمؤسسة "الدولة التنموية".....163
- الفرع الثالث: التغيير الإقتصادي والتغيير المؤسساتي لتحقيق النمو الإقتصادي.....166
1. التفاعل بين المؤسسات والنمو الإقتصادي.....167

169.....	2. محددات التغيير المؤسساتي لتحقيق النمو الاقتصادي.
177.....	3. دور المؤسسات في النمو الاقتصادي.
177.....	أولا. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو الإقتصادي.
179.....	ثانيا. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو الإقتصادي من خلال الدراسات السابقة.
183.....	ثالثا. المؤسسات ضمن العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال التجارب الدولية.
185.....	خلاصة الفصل الثاني.
186.....	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2019/200)
187.....	تمهيد الفصل الثالث.
187.....	المبحث الأول: واقع الإصلاح المؤسساتي في الجزائر.
187.....	الفرع الأول: آداء الإقتصاد الجزائري.
187.....	2. المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
197.....	3. مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
203.....	4. تقييم الإقتصاد الجزائري.
203.....	أولا. تحقيق الإستقرار الاقتصادي.
207.....	ثانيا. الطابع الربعي للإقتصاد الجزائري.
210.....	ثالثا. مشكل الدعم.
211.....	رابعا. مشكل التمويل.
211.....	الفرع الثاني. مدى وفاء الجزائر لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي.
211.....	3. أهم الإصلاحات الإقتصادية المطبقة في الجزائر.
211.....	أولا. إصلاح السياسات الإقتصادية الكلية (التثبيت الإقتصادي)
214.....	ثانيا. الإصلاحات الهيكلية.
215.....	ثالثا. الإصلاحات المؤسساتية.
221.....	4. نتائج الإصلاحات الاقتصادية.
222.....	الفرع الثالث. جهود الجزائر من أجل إرساء الإطار المؤسساتي للحكومة حسب أهم المؤشرات المؤسساتية.
222.....	4. مؤشرات الحكومة.
222.....	أولا. جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الرشيد.
223.....	ثانيا. تطورات مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر.
227.....	5. مؤشر مدركات الفساد.
227.....	أولا. واقع الفساد في الجزائر.
230.....	ثانيا. الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد.
232.....	6. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.
235.....	4. محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي.
235.....	أولا. تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

237	ثانيا. آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية.
239	6. المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
240	المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الجزائر.
240	الفرع الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي في الجزائر.
240	1. واقع النمو الإقتصادي في الجزائر.
243	2. نموذج النمو الجديد للإقتصاد الجزائري.
243	أولا. التعريف بنموذج النمو الإقتصادي الجديد.
244	ثانيا. مراحل تنفيذ النموذج الإقتصادي الجديد.
244	ثالثا. أهداف النموذج الإقتصادي الجديد.
245	رابعا. المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الإقتصادي الجديد.
246	خامسا. الإصلاحات الموافقة لنجاح النموذج.
249	سادسا. حوكمة نموذج النمو الإقتصادي الجديد.
249	سابعا. فرص نجاح نموذج النمو الإقتصادي الجديد.
252	3. آفاق النمو الإقتصادي في الجزائر.
258	الفرع الثاني: مدى مساهمة المؤسسات في النمو الإقتصادي في الجزائر.
258	1. تقييم برامج الإصلاحات الإقتصادية في رفع معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر.
258	أولا. الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التثبيت والهيكلة في الجزائر.
261	ثانيا. الغائب من الإصلاحات في الجزائر.
263	ثالثا. معوقات الإصلاح في الجزائر.
264	2. تقييم دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).
264	أولا. مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره.
265	ثانيا. تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه.
266	ثالثا. تحليل أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية من خلال مربع كالدور السحري.
272	الفرع الثالث: أوجه الخلل المؤسساتي للإقتصاد الجزائري في تحقيق النمو الإقتصادي.
272	4. معالم القصور المؤسساتي للإقتصاد الجزائري.
272	أولا. إقتصاد ريعي وحكامة هشّة.
273	ثانيا. كفاءة الدولة ضعيفة.
275	ثالثا. شراء السلم الاجتماعي.
275	رابعا. صعوبات هيكلية.
276	5. قيود الإصلاحات المؤسساتية.
277	6. محددات التغيير الإقتصادي والمؤسساتي لتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر.
277	أولا. النظام السياسي والنمو الإقتصادي.
281	ثانيا. الديمقراطية والنمو الإقتصادي.

الفهارس

284 ثالثا. المجتمع المدني والنمو الاقتصادي
286 رابعا. الفساد المؤسساتي والنمو الاقتصادي
289 خامسا. فاعلية الحكومة والنمو الاقتصادي
290 سادسا. البيئة الاقتصادية والنمو الاقتصادي
296 5. مقترحات للتخلص من قيود الإصلاحات المؤسساتية
299 المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير نوعية المؤسسات على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر 2009-2019)
300 الفرع الأول: عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه
300 3. أساسيات النمذجة القياسية وفق منهجية التكامل المشترك
300 أولا. تحليل الإستقرارية للسلسلة الزمنية
301 ثانيا. اختبار جذر الوحدة للاستقرار
306 4. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
308 الفرع الثاني: التعريف بالمتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج
308 3. توصيف النموذج
308 أولا. تحديد كل من المتغير المستقل والمتغير التابع
309 ثانيا. النموذج الرياضي
310 4. تقدير النموذج القياسي
311 أولا. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات جذور الوحدة)
314 ثانيا. اختبارات التكامل المشترك
318 ثالثا. دراسة اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي
320 الفرع الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها
320 3. التفسير الاحصائي للنتائج
321 2. التفسير الاقتصادي للنتائج
324 خلاصة الفصل الثالث
326 الخاتمة العامة
333 المراجع
354 الفهارس
355 فهرس الأشكال
356 فهرس الجداول
357 فهرس المحتويات
365 الملاحق

الملاحق

الملحق رقم : 01 الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الحكامة والنمو الاقتصادي

Auteur	Composantes de la gouvernance	Mesures et sources	Mesure de la croissance	Approche méthodologique	Principaux Resultats
Les études de première génération					
Kormendi et Meguire (1985)	Démocratie	Indice des libertés civiles (Freedom House) ⁵²¹	Taux de croissance Taux d'investissement	Coupes transversales sur 47 pays sur la période 1950-1977	Effet positif plus significatif sur l'investissement que l'effet sur la croissance
Scully (1988)		Indice des libertés civiles Indices des libertés politiques Indice des libertés économiques ⁵²² (Gastil 1982)	Taux de croissance du PIB réel/habitant	Coupes transversales sur 115 pays sur la période 1960-1980	Effet positif et significatif
Helliwell (1994)		Indice des libertés civiles et politiques (Gastil 1990) ⁵²³	Taux de croissance du PIB/habitant	Etude en coupes transversales dans 125 pays (PD et PED) sur la période 1960- 1985	Effet positif et très significatif de la démocratie sur la croissance
Grier et Tullock (1989)		Libertés civiles	Taux de croissance du PIB	Etude en coupes transversales sur 113 pays OCDE et autres sur la période 1961-1980	Effet positif et non significatif
Alesina et Perotti (1994)		Démocratie (libertés civiles et économiques et libre pratique des élections) ⁵²⁴	Variation annuelle du PIB réel/habitant	Etude en coupes transversales sur 67 pays sur la période 1960-1985	Effet non significatif

⁵²¹ Les indices de libertés politiques et libertés civiles de Freedom House sont parfois appelés par le nom de leur créateur, Gastil Raymond.

⁵²² Scully utilisait ces indices comme une variable proxy pour mesurer la qualité du système judiciaire, alors qu'à la suite de ce travail, ces indicateurs sont utilisés pour représenter la démocratie.

⁵²³ L'auteur fait la somme des deux indices pour obtenir un indice de gouvernance.

⁵²⁴ Alesina et Perotti (1994), emploient également un indice d'instabilité politique (l'instabilité socio-politique, l'exécutif du chiffre d'affaires, et une mesure de la corruption et la bureaucratie).

(1996) Barro	Démocratie	Droits politiques (Gastil 1982-1983)	Le taux de croissance du PIB réel/habitant sur 3 périodes : 1965-75, 1975-85 et 1985-90	Etude sur des données de panel 100 pays la période 1960-1990	Existence d'une relation non-linéaire entre démocratie et croissance : trop et pas assez de démocratie sont nuisibles à la croissance
Levine et Renelt (1992)		Démocratie (Gastil)	Taux de croissance PIB annuel réel du	119 pays sur la période 1960-1989	Pas de relation significative ni avec la croissance, ni avec l'investissement
(1991) Barro	Instabilité politique	Le nombre de révolutions et des coups d'Etat par an Le nombre d'assassinats politique par an (Banks 1972)	Taux de croissance réel du PIB/habitant	Etude en coupes transversales sur la période 1960-1985 sur 98 pays (PD et PED)	Effet négatif et significatif sur la croissance et l'investissement
Landregan et Poole (1990)				Le taux de croissance	Un échantillon de 121 pays sur la période 1950-1982
Alesina et Perotti (1996)	Instabilité politique	Instabilité politique	Revenu par habitant	113 pays sur la période 1950-1982 et 1960-1982	Effet négatif et significatif
Alesina, Ozler, Roubini et Swagel (1996)		Indice d'instabilité politique Jodice et Taylor (1983) et Banks	Le taux de croissance annuel du PIB/habitant	Etude en coupes transversales sur la période 1950-1982 sur 113 pays	Effet négatif et significatif de l'instabilité politique sur la croissance

Abed et Davoodi (2000)	Corruption	Indice de la perception de la corruption	Le taux de croissance réel du PIB/habitant	Etude sur des données de panel et en coupes transversales sur 25 pays en transition sur la période 1994-1998	Effet négatif et significatif Avec un coefficient plus important en coupe transversale que sur des données de panel
Tanzi et Davoodi (2002)		Indice de la perception de la corruption (1989-1997)	Le taux de croissance réel du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 53 pays sur la période 1980-1997	Effet négatif et significatif

Acemoglu, Johnson et Robinson (2005)	Institutions contractantes ⁵²⁵ (Djankov et al. (2003)) Droit de propriété (Polity IV data set, Political Risk Services, Heritage foundation)	Le niveau du PIB/habitant Pour Acemoglu c'est une bonne mesure de la croissance de LT (2002)	Taux de croissance du PIB/habitant	Effet positif et significatif des droits de propriété sur la croissance : Les droits de propriété des institutions ont une influence majeure sur la croissance économique à long terme
Les études de seconde génération				
Fosu (1992)	Taux de croissance annuel moyen du PIB Etude en coupes transversales sur 31 pays sur la période 1960-1986. Effet direct négatif et significatif de l'instabilité politique sur la croissance et effet indirect négatif et significatif de l'instabilité politique sur la croissance qui passe par le capital physique, le travail et le taux de croissance des exportations			

⁵²⁵ Pour Acemoglu et al les institutions contractantes sont les règles et les réglementations qui régissent les contrats entre les citoyens ordinaires, par exemple entre créancier et débiteur ou entre client et fournisseur. Ils construisent cette mesure à partir de trois autres indices de formalisme judiciaire. L'indice lié au droit de propriété est également construit à partir de trois autres indices : les contraintes sur les dirigeants, la protection contre l'expropriation, un indice de la propriété privé : cet indice reflète la mesure dans laquelle la propriété privée est protégée contre le gouvernement et d'autres sources d'expropriation.

Indice d'instabilité politique⁵²⁶ (P.J.Gowan)					
Tavares et Wacziarg (1997)		Indice des droits politiques Freedom House et Bollen	Taux de croissance du PIB/habitant	Etude sur des données de panel sur la période 1970-1980 sur 52 pays (PD et PED)	Effet positif de la démocratie sur la croissance via son rôle sur l'accumulation de capital humain et sur la stabilité politique du pays. Impact négatif de la démocratie sur l'ouverture économique et donc une relation résultante négative sur la croissance. Effet global statistiquement positif
P.Guillaumont, S.Guillaumont et J-F.Brun (1999)		Indice d'instabilité politique (nombre de coups d'Etat réussis et non réussis + nombre de coups d'Etat, de guerre civile et extérieures) (CERDI)	Taux de croissance du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 48 pays sur la période 1970-1990 (divisé en 2 sous périodes)	Effet négatif de l'instabilité politique sur la croissance (productivité totale des facteurs et non pas par le canal de l'investissement)
Compos et Nugent (1999)		Cinq Indicateurs de gouvernance (ICRG et BERI)	Niveau moyen du PIB réel par habitant	108 pays étudiés	Effet positif de l'ensemble des indicateurs de gouvernance retenus
Acemoglu et al. (2001)		Indice de protection contre le risque d'expropriation (PRS)	Niveau du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 64 pays et sur la période 1985-1995	Plus de 50% de la variation du revenu par tête sont associés à la variation de cet indice relatif d'institutions

⁵²⁶ Indice compilé avec différentes mesures : le nombre de coups d'Etat, de tentative de coups d'Etat, et les tentatives en vue de renverser les gouvernements existants.

Feng (2003)		Une mesure Politique ⁵²⁷ (Polity II Codebook	Taux de croissance annuel réel du PIB	Etude sur des données de panel pour 128 pays sur 30 années de 1967 à 1997	Impact non significatif de la démocratie sur la croissance. Effet indirect de la démocratie par le biais de l'espérance de vie dans les pays pauvres et l'augmentation de la fréquentation dans l'enseignement secondaire dans les pays non pauvres
--------------------	--	---	---------------------------------------	---	---

⁵²⁷ C'est une combinaison de mesures institutionnelles et comportementales. Cette mesure vise à saisir les pratiques qui constituent un minimum de démocratie, plutôt que ses institutions fondamentales, telles que la primauté du droit, ou de ses résultats, comme la protection des droits de propriété. La source de cet indicateur est Polity II (Codebook Boulder: University of Colorado, 1989), disponible sur <http://www.colarado.edu/IBS/GAD/spacetime/data/Polity.html>

Clague et al (1995)		Contrat intensive money (mesure objective des droits de propriété)	Investissement	Etude sur 96 pays sur la période 1969–1990	Effet positif et significatif indirecte sur la croissance qui passe par l'investissement
Mauro (1995)		Indice de perception de la corruption ⁵²⁸ (business International ⁵²⁹)	Part de l'investissement dans le PIB Taux de croissance du PIB/habitant	Etude en coupes transversales entre 1980-1985 sur 67 pays 1960-1985 pour 58 pays	Effet négatif et significatif de la corruption sur l'investissement Effet négatif et non significatif de la corruption sur la croissance
Mo, Pak Hung		indice de perception de la corruption (Transparency International)	Taux de croissance annuel du PIB	Etude en coupe transversale entre 1960 et 1985 sur 46 pays	Effet négatif et significatif une augmentation de 1% du niveau de corruption réduit le taux de croissance d'environ 0,72%. Le plus important canal à travers lequel la corruption affecte la croissance économique est l'instabilité politique, qui représente environ 53% de l'effet global. Les autres canaux sont le niveau du capital humain et la part de l'investissement privé.
Knack et Keefer (1995)		Indice synthétique de l'efficacité des structures institutionnelles : qualité bureaucratique qualité du système judiciaire risque d'expropriation et de répudiation des contrats par le gouvernement ⁵³⁰ (ICRG et BERI)	Investissement et Taux de croissance annuel moyen du PIB/habitant Etude de convergence	Etude en coupes transversales entre 1974-1989 sur 130 pays	Forte relation positive entre la qualité des institutions et la croissance. Le développement institutionnel accélère le taux de convergence entre pays développé et pays en développement.

⁵²⁸ Mauro emploi deux autres indicateurs pris dans le Business International : l'indice de l'efficacité bureaucratique construit également à partir de trois mesures (corruption, qualité du système juridique et qualité bureaucratique, et les lourdeurs administratives), et enfin le troisième indicateur est stabilité politique construit à

Kaufmann et al (1999)		Six indicateurs de gouvernance de la Banque Mondiale	Taux de croissance du PIB	Etude en coupes transversale sur 150 pays	Existence d'une forte relation positive entre la gouvernance et la croissance économique
Aron (2000)		indice de la qualité institutionnell ⁵³¹ (BERI) -indice de la qualité de la bureaucratie (BERI) -indice de la corruption	Taux de croissance réel par habitant	Etude en coupe transversale sur la période 1980-1989	Effet positif et significatifs
Hall et Jones (1999)		Indice d'Infrastructure Sociale	Niveau du PIB/habitan	Etude en coupes transversales avec introduction de l'approche instrumentale sur 127 pays	Les institutions ont un impact quantitatif sur la productivité plus important que sur l'accumulation des facteurs.

partir de six indices (probabilité de reprise du groupe d'opposition, la stabilité de la main d'oeuvre, relations avec les pays voisins et les actes terroristes). Mauro trouve que l'ensemble de ces indicateurs sont positivement et significativement liés à la croissance et à l'investissement.

⁵²⁹ BI (Business International Corporation).

⁵³⁰ Les indices de l'ICRG utilisés sont : le risque d'expropriation, la qualité du système judiciaire, la répudiation des contrats par le gouvernement, la corruption et la qualité bureaucratique. Les indices utilisés du BERI sont: le renforcement des contrats, qualité de l'infrastructure, la nationalisation potentielle et les retards bureaucratiques. Leur base de données a été très souvent utilisée dans les analyses empiriques sur la gouvernance et la qualité du secteur public, comme celle de Hall et Jones (1999).

⁵³¹ L'indice de la qualité institutionnelle est celui construit par Knack (1996) ; l'indice de la qualité bureaucratique est celui construit par Mauro (1995) et l'indice de la corruption de Knack et Keeffe (1995).

Rodrick, Subramanian et Trebbi(2002)		Indice de la qualité du système judiciaire (KKZ 2002)	Niveau du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 80 pays ensuite sur 140 pay	L'intégration commerciale a un effet indirect sur la croissance qui passe à travers la qualité des institutions. Les institutions ont un impact quantitatif beaucoup plus important sur l'accumulation du capital physique que sur la productivité totale des facteurs.
---	--	---	------------------------	---	--

Eicher et al(2006)		Infrastructure sociale (Hall et Jones 1999)	Niveau du PIB/habitant	Etudes en coupes transversales sur 111 pays	82% de l'effet des institutions sur le niveau du PIB passe par l'accumulation du capital physique et humain, mais avec une part beaucoup plus importante attribuée au capital physique
Olson et al (2000)		Indice global de gouvernance ⁵³²	Taux de croissance de la productivité	Etude sur des données de panel sur la période 1960-1987 sur 68 pays en développement (dont la Chine, la Malaisie, l'Inde et l'Indonésie)	Effet attendu et significatif de l'indicateur global de la gouvernance mais aussi des différents indicateurs pris singulièrement sur la productivité

⁵³² L'indice global de gouvernance est construit par la compilation de cinq indicateurs de gouvernance de l'ICRG : la qualité bureaucratique, le risque d'expropriation, le risque de répudiation des contrats, la corruption et la qualité du système judiciaire. L'indicateur global est construit en faisant une moyenne des cinq indicateurs après avoir donné la même pondération à tous ces indicateurs de 1 à 10.

Méon and Weill (2003)		Six indicateurs de KKZ	Productivité globale des facteurs	62 pays (PD et PED)	Une forte corrélation positive et significative entre les six indicateurs de KKZ et l'efficacité productive avec un rôle plus important joué par les indicateurs force de l'État de droit et de l'efficacité de l'administration
Quibria (2006)		Indice globale de gouvernance ⁵³³ (KKZ)	Niveau du revenu par habitant	29 pays asiatiques	Il n'existe pas de relation positive et significative entre gouvernance et croissance

⁵³³ L'indicateur global est construit en faisant la somme pondérée de l'ensemble de six indicateurs, chaque indicateur étant affecté d'un poids égal

Le rôle des entreprises dans le soutien de la croissance économique

Étude de cas sur l'Algérie (2000-2019)

Résumé :

À travers cette thèse, c'est-à-dire le rôle des institutions dans l'augmentation des taux de croissance économique, l'étude s'est divisée en deux aspects théoriques en suivant l'approche analytique descriptive à travers deux chapitres, le premier portant sur le cadre général et les concepts théoriques des institutions, c'est-à-dire la réalité des nouvelles théories institutionnelles et ce qu'est la gouvernance institutionnelle; les réformes économiques et leur rôle dans l'augmentation de la croissance économique ainsi que les exigences institutionnelles pour la croissance économique; L'étude standard s'est concentrée sur l'importance de réformer les indicateurs de gouvernance en tant que tels Les réformes institutionnelles les plus importantes et leur impact sur la croissance économique par l'augmentation du revenu par habitant Produit intérieur brut (PIB) en utilisant Méthodologie Auto Regressive Distributed Lag (ARDL 1996-2018); L'étude a conclu qu'il existe une relation à long et à court terme entre les variables institutionnelles et la croissance économique ; Les principaux obstacles à la croissance en Algérie sont la démocratie, la corruption; l'absence de primauté du droit, un environnement qui n'est pas propice à l'investissement; Cela prouve la vérité des hypothèses ; En tant que compendium majeur de cette thèse, l'Algérie est instable, ni politiquement ni économiquement ; Cela a affecté les taux plus élevés de croissance économique, et le point de traitement est les institutions.

Mots clés : Institutions, indicateurs de gouvernance, qualité institutionnelle, Réformes institutionnelles, PIB, Croissance économique, PIB par habitant, Gouvernance, Théories institutionnelles, Réforme économique.

The role of enterprises in supporting economic growth

Case Study of Algeria (2000-2019)

Abstract:

Through this thesis, that is to say the role of institutions in the increase of economic growth rates, the study was divided into two theoretical aspects following the descriptive analytical approach through two chapters, the first dealing with the general framework and theoretical concepts of institutions, that is, the reality of new institutional and institutional theories and what institutional governance is; economic reforms and their role in increasing economic growth and institutional requirements for economic growth; The standard study focused on the importance of reforming governance indicators as one The most important institutional reforms and their impact on economic growth through raising per capita income Gross domestic Product (GDP) using the model of AutoRegressive Distributed Lag (ARDL 1996-2018); The study concluded that there is a long and short-term relationship between institutional variables and economic growth ; The main obstacles to growth in Algeria have been found to be democracy, corruption; The absence of the rule of law, an environment that is not conducive to investment; This proves the truth of the hypotheses ; As a major compendium of this thesis, Algeria is unstable, neither politically nor economically ; This has affected higher rates of economic growth, and the point of treatment is institutions.

Keywords : Institutions, governance indicators, institutional quality, Institutional reforms, GDP, Economic growth, per capita GDP, Governance, Institutional theories, Economic reform.

دور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي

– دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2019) –

الملخص:

عالجت من خلال هذه الأطروحة دور المؤسسات في رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث قسمت الدراسة إلى جانبين نظريين إبتاع المنهج الوصفي التحليلي من خلال فصلين، الأول تناولت فيه الإطار العام والمفاهيم النظرية للمؤسسات، أي واقع الفكر المؤسساتي الجديد والنظريات المؤسساتية وماهية الحكومة المؤسساتية؛ أما الفصل الثاني تناولت فيه دراسة نظرية للنمو والإصلاح الاقتصادي أي مختلف نظريات النمو الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية ودورها في رفع النمو الاقتصادي وكذا المتطلبات المؤسساتية للنمو الاقتصادي؛ أما الجانب التطبيقي أسقطت فيه الجانب النظري على حالة الجزائر أي دور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي للفترة (2000/2019) بالتطرق لواقع الإصلاح المؤسساتي في الجزائر، وجهودها من أجل إرساء الإطار المؤسساتي للحكومة حسب أهم المؤشرات المؤسساتية؛ أما الدراسة القياسية ركزت على أهمية إصلاح مؤشرات الحكومة كأحد أهم الإصلاحات المؤسساتية وتأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1996-2018)؛ وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي، وتبين أن العقبات الرئيسية التي تعوق النمو في الجزائر هي الديمقراطية، الفساد، غياب سيادة القانون، البيئة غير المواتية للاستثمار، وهذا ما يثبت صحة الفرضيات، وكخلاصة رئيسية في هذه الأطروحة، الجزائر غير مستقرة لا سياسيا ولا اقتصاديا الأمر الذي أثر على رفع معدلات النمو الاقتصادي، ونقطة العلاج هي المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، مؤشرات الحكومة، النوعية المؤسساتية، الإصلاحات المؤسساتية، إجمالي الناتج المحلي، النمو الاقتصادي، معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الحكومة، النظريات المؤسساتية، الإصلاح الاقتصادي.
